



مركز دراسات الوحدة العربية

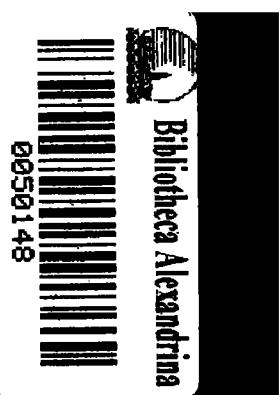
مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي

محور "المجتمع والدولة"

المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية

(من منظور مختلف)

الدكتور خلدون حسن النقيب





مركز دراسات الوحدة العربية

مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي
محور "المجتمع والدولة"

المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية

(من منظور مختلف)

الدكتور خلدون حسن النقيب

**«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة
عن المفاهيم التي يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»**

مركز دراسات الوحدة العربية

بنية «سداد تاور» - شارع ليون - ص. ب: ٦٠٠١ - ١١٣ - بيروت - لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ - ٨٠١٥٨٧ - ٨٠٢٢٣٤ - برقياً: «مرعبي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي. فاكسيميلي: ٨٠٢٢٣٣

حقوق النشر محفوظة للمركز

الطبعة الأولى: بيروت: تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٧
الطبعة الثانية: بيروت: كانون الثاني / يناير ١٩٨٩

المحتويات

٧	قائمة المداول
٩	تقديم
١٣	تهييد
١٥	الفصل الأول : مقدمة : الكتابات المتداولة عن المنطقة
٢٥	الفصل الثاني : أطروحة الحالة الطبيعية في مجتمع الخليج والجزيرة العربية
٥٣	الفصل الثالث : مجتمع الخليج والجزيرة العربية في الخطة الامبرالية العظمى
٨١	الفصل الرابع : عصر الأمن البريطاني وانهيار اقتصاد الحالة الطبيعية
١٠٣	الفصل الخامس : من الدولة الريعية الى الدولة التسلطية
١٣٣	الفصل السادس : الدولة التسلطية في الخليج والجزيرة العربية
١٦٣	الفصل السابع : خاتمة مجتمع الخليج والجزيرة العربية - الأزمة القادمة
١٨٣	ملحق احصائي
١٩١	المراجع
٢٠٧	فهرس

قائمة المَدَول

رقم الجدول	الموضوع	الصفحة
٢ - ١	أسماء وصفات بعض المهن المتصلة بالتجارة في المصادر القديمة (العصر العباسى الثاني)	٣٤
٢ - ٢	حجم التجارة التقليدية مقدراً بـ عدد أصناف السلع المتداولة في ثلاث أسواق وفي فترات تاريخية مختلفة	٤٩
٣ - ١	السلطانات والامارات الاسلامية في المحيط الهندي	٦٠
٤ - ١	تقدير القوى العاملة في الخليج العربي المشغولة بصيد المؤلؤ والدخل الناتج عنه لعام ١٩٠٦ - ١٩٠٧	٩٣
٤ - ٢	احصاءات قيمة المؤلؤ المصدر من مراكز صيده في الخليج العربي (سنوات متفرقة)	٩٤
٤ - ٣	تكرار حوادث الاستيلاء على الحكم بالطرق التقليدية في عمان والساحل المتهادن في القرن التاسع عشر	٩٨
٥ - ١	مطالب الحركات الاصلاحية في البحرين ودبى والكويت والنتائج التي توصلت اليها عام ١٩٣٨	١١٧
٥ - ٢	تواریخ اكتشاف وانتاج النفط في الخليج والجزيرة العربية	١١٩
٥ - ٣	مراحل تطور السياسة السعرية للنفط في المنطقة	١٢٠
٥ - ٤	تطور عائدات النفط في أقطار الخليج والجزيرة العربية ، سنوات مختارة (بملايين الدولارات الامريكية)	١٢٢
٥ - ٥	تطور أعداد العاملين في الحكومة والقطاع العام في بعض أقطار الخليج والجزيرة العربية ونسبة المواطنين للعام ١٩٨١	١٢٧

تطور القوى العاملة حسب الجنسية في أقطار الخليج والجزيرة العربية (نسبة مئوية)	٦ - ٥
١٢٨	
تطور المиграة الوافدة إلى أقطار الخليج العربي نسبة المشاركة الاقتصادية إلى إجمالي السكان (١٩٨٠) النشطين اقتصادياً	٧ - ٥
١٢٩	
١٣٠ (نسبة مئوية) الأسر الحاكمة في أقطار الخليج والجزيرة العربية وانتهاءاتها القبلية كما في عام ١٩٨٥	٨ - ٥
١٤٦	
تقسيم المناصب الوزارية (وزارات السيادة) بين أفراد الأسر الحاكمة في أقطار الخليج والجزيرة العربية (الصلة برئيس الدولة)	٢ - ٦
١٤٧	
اعداد العاملين في القطاع العام ونسبة مئوية إلى مجموع القوى العاملة في أقطار الخليج والجزيرة العربية عام ١٩٨١	٣ - ٦
١٥٥	
الاعداد الفعلية لفئات السكان المكونة للقطاع الحكومي والعام المستفيدة منه بصورة مباشرة في الكويت عام ١٩٨١	٤ - ٦
١٥٦	
ملكية الحكومة في القطاع الخاص: نسبة الأسهم التي تملكها الحكومة في الشركات المساعدة وألفقبة المسجلة في سوق الأوراق المالية في الكويت حتى ١٢/٢٥ ١٩٨٢	٥ - ٦
١٥٩	

تقديم

هذا الكتاب عن المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية، للدكتور خلدون النقيب، هو واحد من خمسة مجلدات حول المجتمع والدولة في الوطن العربي؛ تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية، ضمن مشروع «استشراف مستقبل الوطن العربي». أما المجلدات الأربع الأخرى فهي:

- المجتمع والدولة في المشرق العربي، للدكتور غسان سلامة
- المجتمع والدولة في المغرب العربي للدكتور عبد الباقى الهرماси
- تراث الدولة المركزية في مصر، للدكتور نزير الأيوبي
- المجتمع والدولة في الوطن العربي، للدكتور سعد الدين ابراهيم وآخرين.

ولأن هذه المجلدات الخمسة عن المجتمع والدولة، هي جزء من مشروع علمي أكبر وأشمل، فلا بد من أن تقرأ في سياق هذا المشروع؛ ولا بد من كلمة موجزة حوله.

يتمثل مشروع «استشراف مستقبل الوطن العربي» أول جهد علمي جماعي كبير، تشارك فيه نخبة من العلماء والأساتذة والخبراء العرب في شتى مجالات المعرفة للتعرف على إمكانات الوطن وقدرات الأمة حاضراً ومستقبلاً؛ في إطار التغيرات العديدة التي تحكم النظمتين الإقليمي وال العالمي. فرغم محاولات سابقة ومشكورة لزملاء ومؤسسات أخرى في هذا الصدد، إلا أن ما يقدمه مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، هو عمل غير مسبوق من حيث شموله وموسعيته، ومن حيث أساليبه ومنهجيته، ومن حيث عدد من شارك في دراساته من أبناء هذه الأمة من المحيط إلى الخليج، ومن حيث المدة الزمنية التي استغرقتها، ومن حيث عدد الهيئات والمؤسسات العربية التي اسهمت فيه وساندته. فالمشروع، من هذه الناحية، هو عمل علمي عربي تضامني وحدوي بكل معنى الكلمة.

ان الاعتبارات النظرية والمنهجية التي حكمت العمل في هذا المشروع الكبير، قد تم تفصيلها في مجلد مستقل^(*) سيصدر عن المركز قريباً. ويكفي هنا أن نقول كلمتين مختصرتين، إحداهما حول المحاور الرئيسية للمشروع عموماً، والثانية حول محور المجتمع والدولة تختصياً.

لقد انطوى مشروع الاستشراف على أربعة محاور مترابطة، المحور الأول، هو العرب والعالم؛ ويتناول واقع ومستقبل النظمتين الإقليمي والدولي الذي يعيش ويتحرك الوطن العربي في إطارهما ويتناول معهما، و يؤثر ويتأثر بها سلباً وإيجاباً. والمحور الثاني، هو التنمية الاقتصادية العربية، ويتناول واقع ومستقبل القاعدة المادية والبشرية للوطن العربي، وما شهدته من مظاهر النمو الاقتصادي في العقود الثلاثة الماضية، واحتلالات تطور هذا النمو في العقود الثلاثة التالية. والمحور الثالث، هو المجتمع والدولة، ويتناول العلاقة الجدلية المستمرة والمعقدة بين تطور التكوينات والهيكلات الاجتماعية العربية من ناحية، ونشأة وفو الدولة القطرية العربية من ناحية أخرى. والمحور الرابع، هو النموذج النسقي العام لجمل التفاعلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الوطنية والقومية والإقليمية والدولية، في الماضي والحاضر، وأهم اهتماماتها المستقبلية. ويصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية عدد من المجلدات حول دراسات كل من هذه المحاور الأربع. والتفاعل الذي يجسد النموذج النسقي ينطوي بدوره على عدة نمذجات فرعية، استخدم الباحثون فيها الأساليب الكمية والكيفية.

لقد استغرق إنجاز مشروع الاستشراف عدة سنوات. وكان هناك فريق مركزي^(**) تولى التصميم والتخطيط والتنفيذ للمشروع ككل، من ألفه إلى يائه. واستعان في أثناء ذلك بحكمة وآراء عشرات من المفكرين والخبراء العرب، الذين تداولوا وتفاعلوا مع أعضاء الفريق المركزي في كل مرحلة من مراحل المشروع. ولكن التفاعل الأعظم كان بين أعضاء الفريق المركزي أنفسهم. وحدث التفاعل نفسه داخل كل محور بين الفرق الفرعية التي تكونت لتتولى إنجاز دراسات كل محور من المحاور الأربع.

ففي محور المجتمع والدولة، والذي يمثل هذا الكتاب احدى دراساته، تم إعداد خريطه المحور في إطار المشروع العام، وجرت مناقشته تفصيلاً بواسطة الفريق المركزي، ثم

(*) انظر: خير الدين حبيب [وآخرون]، مستقبل الأمة العربية: التحديات... والخيارات، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨).

(**) تكون أعضاء الفريق المركزي من:

- د. خير الدين حبيب
- د. علي نصار
- د. ابراهيم سعد الدين
- د. سعد الدين ابراهيم
- د. علي الدين هلال
- أ. أديب الجادر

المشرف على الدراسة ورئيس الفريق
منسق لمحور «النمذجة»
منسق لمحور «التنمية الاقتصادية العربية»
منسق لمحور «المجتمع والدولة في الوطن العربي»
منسق لمحور «العرب والعالم»
المدير التنفيذي للمشروع (خلال عام ١٩٨٦ وأوائل عام ١٩٨٧)

بواسطة آخرين من أصحاب المعرفة والخبرة. ثم تكون فريق فرعي للاضطلاع بدراسات محور المجتمع والدولة؛ وتدالوّل أعضاء هذا الفريق الفرعي في ما بينهم، ثم مع الفريق المركزي للمشروع، تداولاً مكثفاً، قبل الشروع في دراستهم، وفي أثنائها، وعند الانتهاء من كتابة مسوداتها.

لقد تمّ تقسيم العمل داخل محور المجتمع والدولة على أساس إقليمي - جغرافي - سياسي - ثقافي. فرغم أنّ أقطار الوطن العربي تحمل من القسمات المشتركة أكثر مما تحمل من قسمات مختلفة؛ إلا أن تحليل وفهم وتفسير هذه الأخيرة هو ما يمثل تحدياً علمياً حقيقياً. لهذا جاءت دراسات المحور متوازية مع الأقاليم. الفرعية الكبرى للوطن العربي: الجزيرة والخليج، المشرق، وادي النيل، والمغرب العربي. فكل من هذه الأقاليم ينطوي على خصوصيات تاريخية - مجتمعية داخل المجرى الرئيسي العام للتاريخ الاجتماعي - الحضاري - السياسي العربي. وقد عكست هذه الخصوصية المجتمعية الفرعية نفسها إلى حد كبير على نشأة «الدولة»؛ سواء في شكلها التقليدي السابق للاختراق الاستعماري الغربي، أم في شكلها القطري الحديث، أم في تطورها منذ الاستقلال.

لقد التزم أعضاء فريق محور المجتمع والدولة بمخطط مفهومي عام لدراسة كل إقليم فرعي في الوطن العربي؛ بحيث تجنب الدراسة عن الأسئلة الأساسية حول طبيعة التكوينات الاجتماعية الرئيسية في كل قطر، وعلاقتها بالدولة عموماً وبالنظام السياسي القائم خصوصاً. ولكن في إطار هذا المخطط المفهومي العام، تركت الحرية لأعضاء الفريق في أن يتبنّى المقاربة المنهجية المثلث، من وجهة نظره، في وصف وتحليل وتفسير العلاقة الجدلية بين هذه التكوينات الاجتماعية ومؤسسة الدولة القطرية الحديثة في الوطن العربي. والجدير بالتنويه هو أنه رغم الخصوصية والتنوع المجتمعيين؛ ورغم التباين والتفاوت في تاريخ نشأة ومسار مؤسسة الدولة القطرية، وبخاصة منذ الاستقلال، ورغم اختلاف المقارب المنهجية التي تبنّاها أعضاء الفريق، إلا أن العديد من استخلاصاتهم في نهاية التحليل تكاد تتتطابق. وفي مقدمة هذه الاستخلاصات، هو أن الدولة القطرية العربية المعاصرة لا تجسّم في سلطتها أو ممارساتها الحالية المصالح المشروعة للتكتونيات الاجتماعية الرئيسية في أقطارها؛ وأن الفجوة في ازدياد بين المجتمع المدني من ناحية، والدولة من ناحية أخرى. ولذلك، فإن هناك ما يشبه الإجماع بين مؤلفي المجلدات الخمسة في هذا المحور على أن الدولة القطرية في الثمانينات تعيش أزمة خانقة لم تشهد مثلها طوال العقود الأربع السابقة، أي منذ الحرب العالمية الثانية؛ وأن هذه الأزمة تندر في بعض الحالات، وبخاصة في الأقطار الطرفية ذات التنوّع الاثني الكبير، بمزيد من تفتت الدول القائمة، أو حتى اختفائها من الخريطة السياسية الإقليمية خلال العقود الثلاثة المقبلة.

لقد ظلت الدراسات العربية حول الدولة محدودة للغاية، ربما باستثناءات قليلة بين كتاب

المغرب العربي. ويبدو أن أحد أسباب هذه الندرة هو أن معظم الكتاب العرب قد شعروا بجفونه أو عداء نحو مؤسسة الدولة القطرية، وبخاصة في المشرق العربي، لأنها نشأت كجزء من الخطة الاستعمارية في تسویات ما بعد الحرب العالمية الأولى؛ وجاءت مضادة لأحلام وأمال العرب في دولة عربية موحدة. وربما شعروا أن مجرد دراسة وتحليل هذه الدولة القطرية، قد يضفي عليها «شرعية» لا تستحقها. ولكن هذا الموقف الأيديولوجي من الدولة القطرية شيء، وضرورة دراستها موضوعياً كجزء من الواقع العربي القائم شيء آخر. حتى الرغبة في تغيير هذا الواقع لا بد أن تبدأ بتحليله وفهمه موضوعياً. لذلك يمثل هذا الكتاب، والكتب الأربع الأخرى، محاولة رائدة وأمينة لفهم الدولة القطرية وعلاقتها المعقّدة بمجتمعاتها في الوطن العربي. نأمل أن تكون، بهذا العمل، قد أسلمنا في ملء فراغ معرفي معيب، ليس فقط من أجل المزيد من فهم واقعنا المعاش، ولكن أيضاً لاستشراف الامكانيات المتاحة لتغيير هذا الواقع، وأهمّ من ذلك للاختيار بين أفضل هذه الاحتمالات، والعمل على تحقيقها.

وقد بلور العاملون في مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، بما في ذلك أصحاب دراسات محور المجتمع والدولة، ثلاثة مشاهد (سيناريوهات) رئيسية محتملة للمستقبل العربي. المشهد الأول هو امتداد للأوضاع القائمة دون تغيير كيافي يُذكر (مشهد استمرار واقع ومنطق التجزئة)؛ وهو يمثل أسوأ الاحتمالات بالنسبة للوطن العربي عموماً، ولكل دولة على حدة (مهما كان حجمها أو درجة ثرائها)، ولبعض الدول الحدودية (على أطراف الوطن العربي) خصوصاً. أما المشهد الثاني فهو احتمال التعاون الاقليمي أو التنسيق العربي العام؛ وينطوي على وقف التدهور وتحسين الأداء العربي العام، سواء في داخل كل دولة أم في علاقات هذه الدول بالقوى الاقليمية والدولية المتربصة بها. والمشهد الثالث، هو احتمال الوحدة العربية، سواء بين تجمعات اقليمية أم بين الدول القطرية في شكل وحدة اتحادية (فيدرالية). وهو أفضل احتمالات المستقبل على الاطلاق، ليس فقط من حيث أمن الوطن وعزّة المواطن، ولكن أيضاً من حيث إمكانات التنمية الشاملة وسد الفجوة بين الدولة والمجتمع المدني.

إن المهمة الأولى والعاجلة هي أن تنتقل طلائع القوى الحية في الوطن العربي من قراءة نتائج هذا المشروع الدراسي، إلى بلورة مشروع حضاري سياسي عملي، يكون حده الأدنى هو المشهد الثاني، وحده الأعلى هو المشهد الثالث. هذا هو التحدي الأعظم الذي يواجهه جيلنا والجيل الذي يليه مباشرة، إذا كان لوطتنا الكبير ولأمّتنا العربية أن يبقيا ويزدهرا في القرن الحادي والعشرين.

مركز دراسات الوحدة العربية
أيلول/سبتمبر ١٩٨٧

تمهيد

إذا كان لأي منطقة حضارية على وجه الأرض روح ناطقة فهي منطقة الجزيرة العربية وامتدادها الطبيعي من وادي حضرموت إلى وادي الفرات . وأقصد بالروح الناطقة الكل الحضاري أو النظرة الكلية الإجمالية للأشياء التي تراكم عبر العصور، مهيمنة بشكل خفي وظاهر على مسلكיות ونزعات السكان .

إنما هذه السمات المشتركة والتركيبة الذهنية الكلية التي تجمع شتات هذا المهرجان المغرق في القدم من التحضر والبداؤة والتبعـد والتمرـد، ومن الجمـاعات الغـازية العـابـرـة ومن قـوـافـلـ التـجـارـةـ والـحـجـ، ومن صـخـبـ الأـسـوـاقـ وـسـكـونـ الصـحـراءـ، من اـختـلاـطـ الـبـداـءـ بـالـجـهـادـ، والـجـهـادـ بـالـتـجـارـةـ، والـتـجـارـةـ بـالـزـرـاعـةـ، فـيـ تـفـاعـلـ وـذـوـيـانـ مـتـصلـ لـاـ يـنـقـطـعـ.

هذه المنطقة الحضارية هي أكثر مناطق الأرض ألفة وقرباً لأعيننا، ولكنها أكثر مناطق الأرض غموضاً وشروعـاً وغـنـىـ دـفـينـاـ. تـنـاقـصـاتـ منـ هـذـاـ النـوـعـ لـيـسـ بـالـضـرـورـةـ نـاتـجـةـ عنـ مـبـالـغـاتـ وـتـعـمـيـمـاتـ غـيرـ مـوـضـوعـيـةـ. فـقـدـ اـنـطـوـتـ مـقـدـمـةـ هـذـهـ الـدـرـاسـةـ عـلـىـ عـيـنـاتـ مـنـ هـذـاـ الـكـمـ الـهـائـلـ مـنـ الـكـتـابـاتـ عـنـ الـمـنـطـقـةـ الـذـيـ لـاـ يـقـدـمـ الـقـلـيلـ مـنـ الـعـرـفـ، وـالـكـثـيرـ مـنـ سـوـءـ الـفـهـمـ.

ولذلك، فقد جعلت أحد أهداف هذه الدراسة الأساسية البحث عن منهج جديد مناسب للتعامل مع المنطقة، منهج يمكن أن يولد فهماً أفضل لها، في الإطار التاريخي للأحداث والظواهر، بحيث يبدو الحاضر في النهاية كأنه وليد طبيعـي لبيئـةـ الحـضـارـيـةـ، وليس مـسـخـاـ أـفـرـزـتـهـ الصـنـاعـةـ الـنـفـطـيـةـ. وهـكـذاـ فـقـدـ بـسـطـنـاـ هـذـاـ الـمـنـجـ فيـ الـفـصـلـ الثـانـيـ لـتـحـلـيلـ غـطـ الـأـنـتـاجـ الـمـرـكـتـاتـيـ الـعـرـبـيـ الـاسـلـامـيـ مـنـطـلـقاـ لـلـدـرـاسـةـ، وـمـحـورـاـ لـتـدـاعـيـ الـأـحـدـاثـ الـكـبـرـىـ الـيـ تـحـفلـ بـهـاـ فـصـولـ الـدـرـاسـةـ الـلـاحـقـةـ، مـحاـولـيـنـ التـركـيزـ عـلـىـ مـراـحلـ تـطـوـرـ النـظـمـ السـيـاسـيـةـ وـأـنـظـمـةـ الـحـكـمـ بـخـاصـةـ.

كثير من الأمور التي تتعلق بأنظمة الحكم - أيًّا كانت هذه الأنظمة - تكتسب طابعاً حساساً، نظراً للرقابة التي تفرضها الأنظمة على نفسها وعلى الآخرين. ولكن الأنظمة الحاكمة في منطقة الجزيرة العربية عرفت تاريخياً بالخوف المفرط من النقد المتأني من البحث الموضوعي، وكثيراً ما يختلط هذا النقد بأشكال النقد ذات الطابع الصنافي المثير.

وعلى الرغم من التخوف من وقوع هذا الخلط، فإني لم أحارُ أن أتجنب الأمور المتصلة بنظام الحكم ذات الطابع الحساس، والتي هي أشيه بالحرمات غير القابلة للنقاش، ولم أتردد أو أتهاون في النقد إذا كان ضرورياً - في تقديرِي - لفهم النظام السياسي والظواهر الاجتماعية المتصلة به.

هناك عدد من الأشخاص يدين لهم هذا العمل بوجوده وهم: استاذي وزميلي الآن خير الدين حسيب، وزميلي وصديقي سعد الدين ابراهيم، وشخصان آخران لا أستطيع ذكر اسميهما بالكامل، فلولا دعم هؤلاء الأشخاص الأعزاء وتشجيعهم لما اكتملت هذه الدراسة.

كما قرأ الزملاء المذكورة أسماؤهم الدراسة كاملة بعد الانتهاء منها: هشام شرابي، الباقى الهرماسي، غسان سلامة، علي الدين هلال، ابراهيم سعد الدين وعلي نصار، وكان لانتقاداتهم وملحوظاتهم الأثر الأكبر في الشكل النهائي الذي اتخذته هذه الدراسة. وقرأ زملاء آخرين آخرون فصولاً وأجزاء من هذه الدراسة وانتفعت كثيراً بأرائهم وملحوظاتهم، ومع اني لا أذكرهم بالاسم، فإني أسجل لهم اعترافي بفضلهم على الدراسة. وهناك عدد من المسؤولين والمتخصصين في منطقة الخليج والجزيرة العربية أمدوني بالمعلومات ودلوني على بعض مصادرها، ووفرولي في بعض الحالات المراجع التي تطلبها البحث. واني أسجل لهم هنا اعترافي بالجملة، فإني لا أذكر أسماءهم صوناً لهم.

وأخيراً، فإني أسجل شكري وتقديرى لزميلي الكرميين شاكر مصطفى وجابر عصفور اللذين أمداني بالكثير من الآراء والتعليقات المفيدة والتصويبات اللغوية والصياغية، فلولاهما لما ظهرت هذه الدراسة بشكلها الحالى. والشكر واجب أيضاً لنجوى يوسف وهدى أحمد ونجوى صلاح لطباعة الدراسة في مراحل تطورها العديدة والمختلفة.

أما إذا كان هناك خطأ في التعليل، أو شطط في التفسير، فإن تبعتها تقع على المؤلف وحده لا يشترك معه فيها أحد.

خلدون حسن النقيب
الكويت - أيار / مايو ١٩٨٧

الفصل الأول : مقدمة

الكتابات المنشورة عن المنطقة

يمكن تصنيف الكتابات عن الخليج والجزيرة العربية عموماً إلى نوعين رئيسيين من الكتابات: النوع الأول الذي أنتجه المؤرخون التقليديون والرحالة والمستكشفون والموظفوون الاستعماريون وأخيراً الأنثروبولوجيون والاثنографيون. ومن المؤرخين التقليديين الذين كتبوا في هذا المجال: قطب الدين محمد النهراوي (١٥٨٢)، وهيد بن زريق (١٨٥٦)، وابن بشر (١٨٧١)، وابراهيم فصيح البغدادي (١٨٦٩)، ويحيى بن القاسم، وأمين الرحيمي في كتابه تاريخ نجد وملحقاته، وأخيراً عبدالعزيز الرشيد ومحمد شكري الألوسي^(١). ولهم الأعظم لهذا الصنف من الكتابات ينصب على تعاقب الحكام وتسلط حكمهم السلالي (الأسر الحاكمة)، وعلى رتبة تسلسل الولاقع والغزوارات والتاحرات والتحالفات القبلية وما شابه.

ومن الأصناف الأخرى من هذا النوع من الكتابات، ما أنتجه الرحالة والمستكشفون

(١) قطب الدين النهراوي المكي، البرق اليساني في الفتح العثماني (الرياض: منشورات دار الياسمة، ١٩٦٧)؛
هيد بن زريق، الفتح المبين في سيرة السادة البوسعيدية (القاهرة: دار أحياء الكتب العربية، ١٩٧٧)؛ عثمان بن بشر
النجدي الخنبلي، عنوان المجد في تاريخ نجد، ٢ ج (الرياض: وزارة المعارف السعودية، ١٩٧٠)؛ ابراهيم فصيح
البغدادي، عنوان المجد في بيان أحوال بغداد والبصرة ونجد (بغداد: [د.ن.].، ١٩٦٢)؛ يحيى بن الحسين بن
القاسم، غاية الامان في أخبار القطر اليساني، تحقيق سعيد عبد الفتاح عاشور، ٢ ج (القاهرة: دار الكتاب العربي،
١٩٦٨)؛ محمود شكري الألوسي، تاريخ نجد (القاهرة: [د.ن.].، ١٩٢٤)؛ تاريخ الكويت، اشرف يعقوب عبد
العزيز الرشيد (بيروت: دار مكتبة الحياة، ١٩٦١)، ط ١، ٢ ج (بغداد: المطبعة العصرية، ١٩٢٦)؛ أمين الرحيمي،
تاريخ نجد الحديث وملحقاته... وسيرة عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود (بيروت: المطبعة العلمية،
١٩٢٨)، ومحمد بن خليفة النبهاني، التحفة النبهانية في تاريخ الجزيرة العربية، ١٢ ج (القاهرة: المطبعة المحمودية
التجارية، ١٩٢٣ - ١٩٤٩).

من أمثال: نيور، بوركهارت، بالغريف، داوي، فلبي، وهيوسكوت. وهناك العديد من المراجع الثانوية عن تطور نشاط الرحلات الأجنبية في المنطقة، فهناك مثلاً هوغارث، وكيرنان، وأخيراً بيدويل^(٢).

وقد أسمهم الموظفون الاستعماريون بمجموعة مهمة من الكتابات كالسير أرنولد ويلسون ولوريمر، وإنغرامز، والليدي بل وديكسون وسير جون غلوب ولونغرغ^(٣). ومعظم هذه الكتابات كتب من زاوية المصالح الاستعمارية، وارتکز على محاولات لفهم التركيبة القبلية - الإثنية لسكان المنطقة، وكيفية عمل الاتهاءات القبلية ومدى تأثيرها على السكان. وفي حالة الرحالة، فقد أضفوا قدرًا مبالغًا فيه من الشاعرية على أسلوب الحياة القبلية، وأكّدوا القيم والتقاليد البدوية بتحويلها في كتاباتهم من مجرد سلوك لفظي إلى سلوك فعلي.

- ٢ -

أما النوع الثاني من الكتابات فقد أنتجه وما زال يتوجه الصحافيون والخبراء الاقتصاديون والمؤرخون المؤثرون. ومن الأمثلة على كتابات الصحافيين العرب أمين الرحابي

M. Niebuhr, *Travels Through Arabia and other Countries in the East*, 2 vols. (Edinburgh: R. (٢) Morison and Son, 1792); John Lewis Burkhardt, *Travels in Arabia* (London: Henry Colburn 1829); William Gilford Palgrave, *Narrative of a Year's Journey Through Central and Eastern Arabia* (London: Macmillan, 1865); Charles M. Doughty, *Travels in Arabia Deserta* (London: Jonathan Cape, 1888); Harry St. John Bridger, *Arabia of the Wahhabis* (London: Constable, 1928); Hugh Scott, *In the High Yemen* (London: Murray, 1942); David George Hogarth, *The Penetration of Arabia* (London: [n.pb.], 1905; Beirut: Khayat's, 1966); R.H. Kiernan, *The Unveiling of Arabia* (London: [n.pb.], 1937), and Robin Leonard Bidwell, *Travellers in Arabia* (London: Hamlyn Pub. Group, 1976).

انظر أيضًا باللغة الفرنسية: Jacqueline Pirenne, *A la découverte de l'Arabie: Cinq siècles de science et d'aventure* (Paris: Le Livre contemporain, 1958).

Arnold Talbot Wilson, *The Persian Gulf: A Historical Sketch from the Earliest Times to the (٣) Beginning of the 20th Century* (Oxford: Clarendon Press, 1928).

الترجمة العربية لعبد القادر يوسف بعنوان: الخليج العربي: مجلد تاريخي من أقدم الأزمنة حتى أوائل القرن العشرين (الكتاب: مكتبة الأمل، ١٩٤٠). انظر أيضًا:

John Gordon Lorimer, *Gazetteer of the Persian Gulf, Oman and Central Arabia*, completed and edited by R.L. Birdwood, 6 vols. (Calcutta: Superintendent Govt. Printing, 1908-1915).

والترجمة العربية بعنوان: دليل الخليج (الدولة: [د.ن.], ١٩٧٤).

William Harold Ingrams: *Arabia and the Isles* (London: Murray, 1942), and *The Yemen: Imams, Rulers and Revolutions* (London: Murray, 1963); Gertrude Lowthian Bell, *The Letters of Gertrude Lowthian Bell*, 2 vols. (London: Ernest Benn, 1927); Harold Richard Dickson, *Kuwait and Her Neighbours*, edited for publication by Clifford Whitting (London: Allen and Unwin; New York: Macmillan, 1956); Stephen Hemsley Longrigg, *Four Centuries of Modern Iraq* (London: Oxford University Press, 1925).

الترجمة العربية لجعفر خياط بعنوان: أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث (بغداد: مطبعة التفيس الأهلية، ١٩٤١)؛

John Bagot Glubb, *War in the Desert: An R.A.F. Frontier Campaign* (London: Hodder and Stoughton, 1960), and Great Britain, Foreign Office, *Handbook on the Persian Gulf* (London: Public Record Office, 1953).

في ملوك العرب، وفؤاد حمزة، وفيصل العظمة، وحافظ وهبة، وقدري قلعجي، وراسم رشدي^(٤). وقد فاق انتاج الصحافيين الأجانب زملاءهم العرب بكثير ككون كارلتون، وويلفرد تسيغز، وجون مارلو، وفان در مولن، وتوم ليتل، وكرين، وجونستن وديفيد هولدن^(٥). وأغلب هذا الصيف من الكتابات انطباعي سطحي يفتقر الى معرفة دقيقة بالمنطقة. وفي حالة غير العرب يفتقر الى اتقان اللغة العربية، مما يقلل من أهمية هذه الكتابات كثيراً، إضافة إلى أنه يغلب عليها طابع الافتقار الى البعد التاريخي والرؤية التاريخية.

وهذا المأخذ الأخير تحديداً هو ما تعانيه كتابات الخبراء الاقتصاديين التي تهتم بالجزيرة العربية والخليج من زاوية واحدة ضيقة هي : تأثير النفط على مجتمع الجزيرة واقتصادياتها، حيث يتقلص التاريخ إلى ثنائية ما قبل النفط وما بعد النفط. ومن الأمثلة على هذا النوع من الكتابات : محمد صادق ووليم سينفلي، نعيم شربيني ومارك تسلر، جورج لشاوسكي، بنجامين شوادران، رجائي الملاخ وغيرهم كثيراً^(٦). وقد وصل التركيز على دور النفط وتأثيره

(٤) أمين الریحانی، ملوك العرب أو رحلة في البلاد العربية، ٢ ج (بيروت: دار الریحانی، ١٩٢٤)؛ فؤاد حمزة، قلب جزيرة العرب (القاهرة: المطبعة السلفية، ١٩٣٣)؛ فيصل العظمة، في بلاد المؤلّف (دمشق: [د.ن.][، ١٩٤٤])؛ حافظ وهبة، جزيرة العرب في القرن العشرين : طبعة جزيرة العرب وحالتها الاجتماعية الحاضرة، ط ٤ (القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٦١)؛ قدري قلعجي، الخليج العربي (بيروت: دار الكاتب العربي، ١٩٧٥)؛ راسم رشدي، الكويت وكويتيون: دراسات في ماضي الكويت وحاضرها (بيروت: مطبعة الرهبانية اللبنانيّة، ١٩٥٥)؛ عبد المسيح انطاكى، الرياض المزهرة بين الكويت والمحمراة (القاهرة: [د.ن.][، ١٩٠٦)؛ أمين سعيد، الخليج العربي في تاريخه السياسي والنهضة الحديثة (بيروت: دار الكتاب العربي، [١٩٦٥])، وثريا محمد قابل، البيبلوجرافيا المختارة عن الكويت والخليج العربي (الكويت: جامعة الكويت، ١٩٧٠).

(٥) سي. كارلتون، القائلة : قصة الشرق الأوسط، ترجمة برهان دجاني (بيروت: دار الثقافة، ١٩٥٩)؛

Wilfred Thesiger, *Arabian Sand* (London: [n.pb.], 1959); John Marlowe, *The Persian Gulf in the Twentieth Century* (London: Cresset Press; Western Printing Services; New York: Praeger, 1962); Daniel Van der Meulen: *Faces in Sheen* (London: [n.pb.], 1961), and *The Wells of Ibn Sa'ud* (London: Murray, 1957); Tom Little, *South Arabia: Area of Conflict* (London: Pall Mall; New York: Praeger, [1968]); Wilbur Crane Eveland, *Ropes of Sand: America's Failure in the Middle East* (London; New York: Norton, 1980); Charles Hepburn Johnston, *The View from Steamer Point: Being an Account of Three Years in Aden* (London: Collins; New York: Praeger, 1964), and David Holden and Richard Johns, *The House of Sa'ud* (London: Pan Books, 1982).

انظر أيضاً: David Smiley and Peter Kemp, *Arabian Assignment* (London: Cooper, 1975); Gary Troeller, *The Birth of Saudi Arabia: Britain and the Ropes of the House of Sa'ud* (London: Frank Cass, 1976), and Jonathan Raban, *Arabia Through the Looking Glass* (London: Collins, 1979).

Benjamin Shwadran, *The Middle East: Oil and the Great Powers* (New York: Praeger, ١٩٥٥); Muhammad Sadiq and William P. Snavely, *Bahrain, Qatar and the United Arab Emirates: Colonial Past, Present Problems and Future Prospects* (Lexington, Mass.: Lexington Books, 1972); George Lenczowski, *Oil and State in the Middle East* (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1960); Ragaei El-Mallakh, *Economic Development and Regional Cooperation: Kuwait*, Publications of the Center for Middle Eastern Studies, no. 3 (Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1968), and Naiem A. Sherbiny and Mark A. Tessler, eds., *Arab Oil: Impact on the Arab Countries and Global Implications* (New York: Praeger, 1976).

وأنشغال الخبراء به عن المجتمع والدولة، حداً أضطر معه أحد أبناء المنطقة إلى أن ينشر كتاباً كاملاً تحت عنوان: الخليج ليس نفطاً يحاول فيه أن يضع الأمور في نصاب متوازن معقول^(٧).

أما الفئة الأخرى من هذا النوع من الكتابات، فهي ما يتوجه الآن المؤرخون المؤثرون من أمثال جمال زكريا قاسم، أحمد مصطفى أبو حاكمة، وأخيراً بدر الدين الخصوصي، مصطفى عبدالقادر النجار، أمل الزياني، فؤاد العابد، محمود علي الداود وفتحي المترش وغيرهم^(٨). ويبدو أن هؤلاء المؤرخين المؤثرون، تعويضاً عن النقص في افتقار التاريخ التقليدي إلى التوثيق، يعتمدون على الوثائق والأرشيف اعتقاداً يكاد يكون كلياً، محاولين استبدال الوثائق بالتاريخ، لأنهم يفترضون - في الأغلب الأعم - إلى النظرية والأدوات المفاهيمية، وهي المفاتيح التي تحل الغاز الأحداث والواقع التي تزخر بها الوثائق التي بين أيديهم.

- ٣ -

ان محمل الكتابات المتوافرة عن المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة من النوع الأول، على كثرتها، لا تجدي كثيراً في فهم مجتمع الخليج والجزيرة، وفي بعض الحالات تزيدنا جهلاً بالموضوع كما سرر. ومع أنها لا تزيد أن نبخس الناس جهدهم، فبعض هذا الجهد يزخر بمادة علمية طرية خام ومعلومات وافرة. وقد حفظ لنا المؤرخون التقليديون أهم الأحداث

= انظر أيضاً: Hossein Askari and John Thomas Cummings, *Middle East Economies in the 1970's: A Comparative Approach* (New York: Praeger, 1976); United States, Federal Trade Commission, *The International Petroleum Cartel* (Washington, D.C.: [n.p.b.], 1951), and Stephen Hemsley Longrigg, *Oil in the Middle East, its Discovery and Development*, 2nd ed. (London: Oxford University Press for R.I.I.A., 1961).

(٧) محمد غانم الريحي، الخليج ليس نفطاً.

(٨) محمود علي الداود، محاضرات عن الخليج العربي والعلاقات الدولية، ١٩٩٠ - ١٩١٤، محاضرات ألقيت على طلبة قسم الدراسات التاريخية والجغرافية، ١٩٦٠ (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالمية، ١٩٦١)؛ جمال زكريا قاسم، الخليج العربي: دراسة لتاريخ الإمارات العربية، ١٨٤٠ - ١٩١٤ (القاهرة: مطبعة جامعة عين شمس، ١٩٦٦)؛ مختارات من وثائق الكويت والخليج العربي، المحفوظة في دور السجلات البريطانية، تجميع جمال زكريا قاسم، مطبوعات جامعة الكويت، ٨ (الكويت: جامعة الكويت، ١٩٧٢)؛ أحمد مصطفى أبو حاكمة: تاريخ الكويت، ٢ (الكويت: مطبعة حكومة الكويت، ١٩٧٣ - ١٩٧٠)، وتاريخ الكويت الحديث، ١٧٥٠ - ١٧٦٥ (الكويت: ذات السلسل، ١٩٨٤)؛ بدر الدين عباس الخصوصي، دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ط ٢ (الكويت: ذات السلسل، ١٩٨٤)، ج ١؛ مصطفى عبد القادر النجار، التاريخ السياسي لعلاقات العراق الدولية بالخليج العربي: دراسة وثائقية في التاريخ الدولي، تقديم جمال زكريا قاسم (البصرة: جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٧٥)؛ أمل ابراهيم الزياني، البحرين بين الاستقلال السياسي والانطلاق الدولي؛ فؤاد العابد، سياسة بريطانيا في الخليج العربي، ٢ ج (الكويت: ذات السلسل، ١٩٨١ - ١٩٨٤)، وج. ج. سلداها، التاريخ السياسي للكويت في عهد مبارك: دراسة وثائقية مقارنة بالمؤرخين المحليين، ترجمة وتحرير فتحي عبد المحسن المترش (الكويت: مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٨٥).

التاريخية وتسلسلها الزمني، كما اهتم الرحالة وموظفو الادارات الاستعمارية بالكثير من المعلومات عن جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية التي أهلها المؤرخون. كذلك، فقد وفر لنا الانثروبولوجيون مادة غزيرة على المستوى الاثنографي عن حياة البدوة وقيمها وعاداتها^(٩).

ولكن من نصفهم بالمؤرخين - المؤثرين - التقليديين - ما هم في الحقيقة إلا رواة (عيّنوا لهم عن المؤرخين بالمعنى الحق للمصطلح) للأحداث تزخر روایاتهم بأحداث الغزو والكر والفر ويتناقض الشيوخ والأمراء والسلطانين. ونسبة كبيرة من هذه التواریخ التقليدية ليست سوى تأریخ قصص ولقصص كما يقول كتبینغهام، تأریخ يتداوله الرواة بعضهم عن بعض. وقد ورثه كثیر من الكتاب المحدثين كما هو أو مع بعض التعديلات الطفيفة^(١٠)، مثل صلاح الدين المختار، محمد يحيى حداد وفائق حمدي طهوب. وأغلب الكتابات الصحافية الحديثة من النوع الذي ذكرنا يلتجأ إلى هذه التواریخ بوصفها خلفية عامة للأحداث المعاصرة، مما يتتج عنه ربط ساذج للأحداث^(١١).

وتتصبب كتابات الرحالة وموظفي الادارات الاستعمارية ودراسات الانثروبولوجيين في المجرى نفسه الذي تصب فيه التواریخ التقليدية. والمعلومات المستخلصة من هذه الكتابات مفيدة على المستوى الاثنografي المحلي المحدود، ولكنها قليلة الفائدة على المستوى المجتمعي البشري. ودليلنا على ذلك الفهم القاصر للقبيلة والقبلية على المستوى المجتمعي. فبدلاً من الانتباه إلى أن القبائل والتحالفات القبلية ما هي الا وحدات في التنظيم الاجتماعي السياسي في مجتمع الجزيرة، ووحدات تحكمها القبلية السياسية، من حيث هي عقلية عامة رغم عدم

(٩) يمكن تكوين فكرة عامة عن هذه المادة البحثية في مجموعة الابحاث التالية:

Ailon Shiloh, ed., *Peoples and Cultures of the Middle East* (New York: Random House, 1969); Louise E. Sweet, comp., *Peoples and Cultures of the Middle East: An Anthropological Reader*, 2vols. (Garden City, N.Y.: Published for the American Museum of Natural History by the Natural History Press, 1970); Cynthia Nelson, ed., *The Desert and the Sown: Nomads in the Wider Society* (Berkeley, Calif.: University of California, Institute of International Studies, 1973), and Dale F. Eickelman, *The Middle East: An Anthropological Approach* (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1981).

(١٠) صلاح الدين المختار، تاریخ المملكة العربية السعودية في ماضيها وحاضرها، ٢ ج (بيروت: دار مکتبة الحياة، [١٩٥٧])؛ محمد يحيى الحداد، تاریخ اليمن السياسي، ط ٣ (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٧٦)؛ فائق حمدي طهوب، تاریخ البحرين السياسي ، ١٧٨٣ - ١٨٧٠ (الكتاب: ذات السلاسل، ١٩٨٣)، بالإضافة إلى كتاب العقاد الواسع الانتشار: صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي (القاهرة: مکتبة الانجلو المصرية، ١٩٦٥)، والقسم الرابع الخاص بنجد وجنوب الجزيرة العربية في: صلاح العقاد، المشرق العربي المعاصر، ط ٢ (القاهرة: مکتبة الانجلو المصرية، ١٩٨٣).

(١١) خذ مثلاً اعلان روبن بيدول بأن الطبع اليمني وليد الحضارة العربية لم يتغير من أول التاريخ الى يومنا هذا. وكتب الموظفين الاستعماريين والصحافيين مليئة بمعانٍ مغالطات من هذا النوع. انظر:

Robin Leonard Bidwell, *The Two Yemens* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1983), p. xvi.

وجود حكومة مركزية، اقتصر فهم هؤلاء الكتاب للقبلية على أنها تنظيمات لوحدات قرابية على المستوى المحلي^(١٢).

ولذلك، فمن غير المستغرب أبداً أن يقود هذا الفهم القاصر لدور القبلية في مجتمع الخليج والجزيرة إلى الاستنتاج غير المعقول وغير الدقيق الذي توصل إليه ر. ب. سارجنت، وهو كما أورده بالنص: «ولما كانت كل قبيلة (وهي نفسها تقسم إلى أفراد ومنازل) مثل وحدة مستقلة، لا بد من تصور الجزيرة العربية قبلياً على أنها اعتيادياً في حال فرضي»^(١٣).

- ٤ -

والمحصلة النهائية لهذا النوع من الكتابات هي ظهور التنظيمات القبلية على أنها الحقيقة الراسخة الساطعة، ومن ثم ظهور كل ما عداها في ضوء باهت يغلف البني الاجتماعية والاقتصادية الشائعة التي تفتقر إلى الجذور التاريخية الواضحة. نعم، هناك المدن الساحلية التجارية على أطراف الامبراطورية العثمانية، ولكن هناك (وهذا محور اهتمام هؤلاء الكتاب) المجالات القبلية في صحراء الجزيرة والديار القبلية الجبلية في عمان واليمن، وهناك أسر المشايخ والسلطانين والأئمة التي تظهر وتختفي في تعاقب عبي. ثم تظهر القوى الاستعمارية الامبرالية في المنطقة منذ القرن ١٦ م فتشتت سلطتها وهيمتها، وتبقى على هذا الحال إلى حين اكتشاف النفط، فتظهر الدول الحديثة بقيادة أسر المشايخ والسلطانين والأئمة الذين صادفواهم في السابق. ولا يؤثر على هذه الصورة كون بعض أسر الحكام قد اختفى طالما أن التنظيمات القبلية نفسها باقية حاسمة راسخة^(١٤).

أما المحصلة النهائية للنوع الثاني من الكتابات فتمثل في انبهار الكتاب الصحافيين والخبراء الاقتصاديين بالثروة النفطية والآمكارات والطاقات المائلة التي يمكن أن يطلقها الدخل المنأى من النفط. وقد شاب هذه الكتابات الكثير من المبالغة في التوقعات الإيجابية: كالرأسمالية الصحراوية التي ستولد من الثروة النفطية إلى دولة الرفاه الصحراوية التي يخلد

(١٢) حول التفريق بين المفهوم التقليدي للقبلية والقبلية السياسية كمبدأ تنظيمي وعقلية عامة، انظر: خلدون حسن النقيب، «بناء المجتمع العربي: بعض الفروض البحثية»، *المستقبل العربي*، السنة ٨، العدد ٧٩ (أيلول/سبتمبر ١٩٨٥)، ص ٤ - ٤١، وبخاصة ص ٢٦ - ٢٨.

(١٣) R.B. Serjeant, «The Interplay between Tribal Affinities and Religious (Zaydi) Authority in the Yemen», *Al-Abhath* (American University of Beirut), vol. 30 (1982), p. 12.

(١٤) معظم الكتابات الاستعمارية تولد هذا الانطباع، انظر بشكل خاص هذين المؤلفين: ج. ب. كيلي، المحدود الشرقي لشبه الجزيرة العربية، ترجمة خيري حاد (بيروت: دار مكتبة الحياة، ١٩٧١)، و Samuel Barrett Miles, *The Countries and Tribes of the Persian Gulf* (London: Frank Cass, 1900), 2nd ed. (1966).

فيها السكان إلى الراحة، وجني ثمرات الثروة والترف^(١٥)، إذا ما استجابوا إلى مشورة هؤلاء الخبراء في الأسلوب الأمثل لاستثمار أموالهم.

وهذا النوع من الكتابات يحمل حقيقة أن النفط من حيث هو صناعة لم يكن له تأثير في الاقتصاد، لا من حيث العمالة ولا من حيث الاستهلاك. أما الثروة النفطية المتولدة منه، فقد كان تأثيرها غير متنكّاف على فئات السكان كما سيتضح في ما بعد. وقد تحكمت اعتبارات سياسية ومعيارية في تقرير الحصص النسبية التي آلت إلى الطبقات الاجتماعية كدخل، وفي تقرير أساليب الاستفادة منها كأغاثة استهلاك. وهذه الاعتبارات السياسية ذات أصول تاريخية عميقة تلعب دوراً حاسماً في الوضع القائم.

ولكن كتابات المؤرخين الموثقين المعاصرة على الرغم من اعتمادها على الوثائق (الاستعمارية الغربية والعثمانية والمحلية) وعلى الأرشيف الغني بالمعلومات، لا تساعدنا كثيراً في فهم منظومات ووجهات التغييرات والتحولات المهايئة التي تعرضت لها المنطقة. ونحن هنا لا نجادل في ضرورة أن يكون البحث موئلاً ومدعماً بالحقائق، ولكن الوثائق التاريخية في ذاتها ليست بديلاً عن التحليل التاريخي الذي يعتمد على نظرية ومفاهيم محددة منهجية واضحة، تساعد حتى على كشف الزيف أو التحرير الذي يمكن أن يتطرق إلى الوثائق الرسمية. وكثيراً ما يحتمي المؤرخون الموثقون بالوثائق خوفاً من ابداء رأي صريح، فيصبح هذا النوع من التاريخ كأنه مجرد تعليق على الوثائق، ونسج لاستنتاجات مباشرة منها^(١٦).

من الواضح، إذاً، أن هذه الكتابات لا تجدهي في محاولة تقديم فهم تحليلي لعلاقة الدولة بالمجتمع في الخليج والجزيرة العربية، وبالتالي فإن مهمتنا الأولى يجب أن تكون تقديم منظور مختلف للبني الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة، منظور نسميه: أطروحة الحالة الطبيعية في الخليج والجزيرة العربية. ونعيد بواسطته تفسير الظواهر والأحداث نفسها التي درستها أو تطرقت إليها المصادر والكتابات التي سر ذكرها من دون أن تتبّه إلى الخصائص البنائية لهذه الظواهر والأحداث، وعلاقتها الخفية غير الظاهرة للعيان.

(١٥) انظر على سبيل المثال أطروحات فيفي و Mayer وShehab:

David H. Finnie, *Desert Enterprise: The Middle East Oil Industry in its Local Environment* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press; Oxford: Oxford University Press; 1958); Arno J. Mayer, *Middle East Capitalism* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1959), and F. Shehab, «Kuwait: A Super Affluent Society,» *Foreign Affairs*, vol. 42, no. 3 (1964), pp. 461-474.

انظر أيضاً: Ali Humaidan, *Les Princes de l'or noir: Evolution politique du Golfe persique*, Futuribles, 8 (Paris: S.E.D.E.I.S., 1968).

ولمعالجة عامة لقضية النفط في بيئه الشرق الأوسط، انظر:

George W. Stocking, *Middle East Oil: A Study in Political and Economic Controversy* (Kings Port: Vanderbilt University Press, 1970).

(١٦) أوضح مثال على هذا الأسلوب في الكتابة التاريخية هو تعامل فتوح عبد المحسن الخترش مع نصوص سلطانها، انظر: سلطانها، التاريخ السياسي للكويت في عهد مبارك: دراسة وثائقية مقارنة بالمؤرخين المحليين.

الفصل الثاني

أطروحة الحالة الطبيعية في
مجتمع الخليج والجزيرة العربية

على الرغم من أن مصطلح الحالة الطبيعية يمكن أن يتولد عنه سوء فهم عميق لا ربطه أولاً بالشكلية التطورية، ولارباطه ثانياً بالشكلية الايديولوجية، الا أنه مفيد جداً لتحديد نقطة الانطلاق لهذا البحث. فنحن لا نقصد بالحالة الطبيعية مرحلة تطورية معينة تقرب من الطبيعة وتؤدي الى حتمية بيئية، لأن بيئات الجزيرة العربية لا تسمح الا بنوع معين من النشاطات التي توصف بأنها طبيعية (لتواافقها مع البيئة الصحراوية مثلًا). كما أنها لا نقصد بالحالة الطبيعية موقفاً ايديولوجياً مبنياً على المقارنة بين حالة طبيعية بسيطة بدائية، وحالة أخرى أكثر تعقيداً اجتماعياً واقتصادياً وحضارياً (كما عند جاك روسو مثلًا)^(١).

اننا نقصد بالحالة الطبيعية المحصلة الدينامية للبني الاجتماعية - الاقتصادية، ولعمل القوى السياسية والخصائص المميزة للعلاقات الاجتماعية السائدة في مجتمع الخليج والجزيرة في فترة محددة من الزمن، هي مطلع القرن السادس عشر مثلاً. أنها الطريقة التي تصاغ بها النشاطات وال العلاقات الاجتماعية في تقسيم عمل على المستوى المجتمعي يتناسب مع درجة تطور ونضج أو تخلف قوى الانتاج في هذه الفترة^(٢).

(١) بالإضافة إلى سوء الفهم الذي يمكن أن يولده مفهوم الحالة الطبيعية في صيغة الاحتمالية البيئية في الدراسات الانثروبولوجية، وفي الصيغة التطورية لدى أنصار العقد الاجتماعي، هناك أيضاً الصيغة التي تعتبر تقسيم العمل الدولي (النظام السريري للأمم) على أنه معطى (Given) في نظام الأشياء الطبيعي كما عبر عنه ريكاردو عام ١٨١٧ في:

David Ricardo, *Principles of Political Economy and Taxation* (New York: Everyman, 1955), p. 81 *passim*.

(٢) تمثل قوى الانتاج في بيئات الجزيرة العربية جمل علاقات الانتاج الاجتماعي وتقنيات وأدوات الانتاج التي تحدد الطاقة الإنتاجية الإجمالية للمجتمع. ومستوى تطور قوى الانتاج هو الذي يحدد إمكان ظهور نمط انتاج معين وليس =

اننا نتكلم عن الحالة الطبيعية بالطريقة نفسها التي يتكلم بها فرناند بروديل عن «العالم - الاقتصادي» (World-economy)، بالمعنى الذي يجعل من اقتصاد منطقة جغرافية معينة يدور حول مركز متقدم والذي يمثل القطاع الدينامي المحرك للاقتصاد والمجتمع ككل، وتحيط به أطراف أقل تقدماً، أي قطاعات ونشاطات اقتصادية انتقالية وهامشية، ويظل في تفاعل مستمر مع المؤسسات والنظم الاجتماعية والحضارية والسياسية السائدة فيه. والقضية الحاسمة في هذه الصياغة النظرية هي أن التباينات في درجة النضج أو التخلف داخل العالم - الاقتصادي الواحد وبين العوالم الاقتصادية تظهر باستمرار، ولذلك فهي ليست حالة استثنائية في التاريخ، ولا هي خاصة بالقرن العشرين^(٣).

إذا اعتبرنا الجزيرة العربية (بعد سقوط بغداد) من هذا المنطلق عالمن اقتصاديين: فإن مركز الأول (الخليج وشرق الجزيرة) تناولت عليه البصرة وسيراف وهرمز ومسقط، بينما تناولت عدن وجدة وعیداب على مركز العالم الثاني (جنوب الجزيرة والبحر الأحمر). وهذا يعني أنه - إلى جانب المركز التجاري المتقدم - كانت هناك دائياً أطراف تمثل مناطق أو قطاعات اقتصادية أقل تقدماً. فإلى جانب قطاع التجارة الذي يمثل محور النشاط في المركز المتقدم^(٤)، كانت هناك قطاعات زراعية مبنية على الانتاج المنزلي والاقتصاد الرعوي في البداية، واقتصاد حد الكفاف في المناطق الداخلية والقرى الساحلية (كسيد الأسماك) في الوقت نفسه.

ولكن عالمًا - اقتصادياً من هذا النوع مختلف عن العالم - الاقتصادي الذي يتحدث عنه بروديل في عدد من الوجوه، أهمها هو أن مركزه لا تشغله المدينة الرأسمالية المستقلة التي يحكمها التجار، كما كانت البندقية وأمستردام ولندن. فالعالم - الاقتصادي في بيته الجزيرة العربية كان مركزه تحت رحمة الاستقرارية القبلية بصفة مستديمة، وفي ظل الشبح الرهيب

= العكس. ومعنى هذا هو أن غط الانتاج التجاري هو نتيجة لتطور العلاقات والمؤسسات التجارية في بيته الجزيرة العربية. حول تعريفات مبسطة لهذه المفاهيم انظر:

Oskar Lange, *Political Economy*, translated from the Polish by A.H. Walker (New York: Macmillan, 1963), vol. 1: *General Problems*, pp. 10-11 and 21-26.

(٣) حول مفهوم «بروديل» للعالم الاقتصادي انظر:

Fernand Braudel, *Civilization and Capitalism*, translated from French by Sian Reynolds (London: Collins, 1984), vol. 3: *Perspective of the World*, pp. 21-70.

انه لأمر بالغ الأهمية ملاحظة ان مفهوم بروديل يتبع لنا فهم قضية التخلف والتنمية في إطار تاريخي - دينامي أكثر دقة من المفاهيم التي تعتبر التخلف والتنمية على أنها ظواهر خاصة بالقرن العشرين، أي في ظل الرأسمالية - العالمية فقط.

(٤) هذا القطاع الذي أعطاه مكسيم رودنسون صفة شبه الرأسمالي، ولكنه أهل القطاعات الاجتماعية - الاقتصادية الأخرى، ولم يحاول ان يربط بينه وبينها. انظر:

Maxime Rodinson, *Islam and Capitalism*, translated from French by Brian Pearce (London: Allen Lane; New York: Pantheon Books, 1974), pp. 28-68.

للهيمنة الأبوية التي تفرضها الامبراطوريات المحيطة بها: المالك ثم العثمانيون في الثاني، والفرس ثم العثمانيون في الأول، إلى أن تبدأ حدود هذا العالم - الاقتصادي بالتحول تدريجياً بانتقال مركز النقل الاقتصادي فيه نحو الداخل القبلي تحت الضغط الامبراطوري الغربي منذ منتصف القرن التاسع عشر.

وهكذا فالمحصّلة الدينامية للقرى المولدة للحالة الطبيعية لهذا العالم - الاقتصادي في مجتمع الخليج والجزيرة العربية تكشف لنا عن حقيقة مغايرة ومخالفة لكل الاستنتاجات التي يمكن استخلاصها من الكتابات المتداولة عنه، وهي أن التجارة أهم أساليب توليد الفائض الاجتماعي، وأن التجارة مثل شبكة هائلة عريقة من العلاقات والنشاطات، شبكة متباينة النمو والنضج تسير في اتجاهين: إلى الخارج فتؤدي إلى نشوء المدن التجارية الساحلية، وإلى الداخل فتولد التحالفات القبلية الرئيسية حول مدن وقرى الداخل الاستراتيجية. إن هذه الشبكة ليست وليدة نشاطات اقتصادية «بحثة» فقط، وإنما هي نتيجة ضغوط سكانية ونشاطات سياسية واسعة النطاق مستمرة على المدى الطويل، بحيث إننا نجد حتى النشاطات الاقتصادية (التجارية) الحالصة منغمسة أو مطمورة (Embedded) في المؤسسات والبني الاجتماعية - الاقتصادية المحيطة بها، وليس مستقلة عنها ولا تفهم بدونها^(٥).

إن هذه الحقيقة التاريخية الخامسة (أي أسبقيّة التجارة أو غطّ الانتاج المركبالي) تقلل كثيراً من أهمية الادعاءات المبالغ فيها، والقائمة على افتراض أن اقتصاد الرعي والغزو لمجتمع الجزيرة العربية القبلي يمكن أن يكون مكتفياً بذاته وقابلًا للحياة كل هذه القرون. ويمكن الاستدلال على هذه الحقيقة التاريخية من الدور الكبير الذي لعبته المدن التجارية الساحلية، وكون المدن والقرى الاستراتيجية القبلية قد نشأت حول طرق المواصلات التجارية البرية. فمن هذه المدن ما كان متوجهاً كلياً إلى الخارج كسيراف تاربخاً، ثم هرمز فالكويت، إذ إنها كانت مراكز لتجارة المرور (الترازيت) أو انtrapot (Entrapot) لا تملك مقومات المدن الاعتيادية كمصدّرات الغذاء والماء^(٦). ومنها ما كانت مدنًا للاستيراد والتصدير

(٥) يعطي هذا المصطلح (Embedded) في مدرسة «بولنائي» فهماً خاصاً لطبيعة النشاطات الاقتصادية على أنها عمليات مأسسة لا تخضع بالضرورة لفهمها في الرأسمالية، وإنما لاعتبارات اجتماعية ونفسية تقع في مكان آخر من البناء الاجتماعي. انظر:

Karl Polanyi, C.M. Arnesberg and W.H. Pearson, eds., *Trade and Market in the Early Empires: Economies in History and Theory* (New York: Free Press, 1957), pp. 71 and 294-306.

(٦) معنى مصطلح «الانtrapot» هو المدينة المخصصة للتجارة وخاصة إعادة الصدير وتجارة الترازيت. وتشمل سيراف وهرمز والكويت أمثلة متوضّطة تاريخياً للمدن التجارية القديمة أو (Ports of Trade) التي يتكلّم عنها بولنائي وتلامذته، وللمدن التجارية الحديثة مثلاً بهونغ كونغ كرنغ مثلاً، مع اختلاف البيئات التجارية الدولية والنظم الاقتصادية. انظر:

Robert B. Revere, «No Man's Coast»: Ports of Trade in the Eastern Mediterranean,» in: Ibid., pp. = 38-63.

كالبصرة والبحرين والقطيف ومسقط وقريات وصغار في الخليج، وقشن والشحر وعدن وخانوجة وقصير والطور والسويس وساكن والمصوع في بحر العرب والبحر الأحمر.

ان هذه الشبكة الهايلة من النشاطات والعلاقات الاجتماعية - الاقتصادية لا يمكن فهمها وتفسيرها في حدود مجتمع الخليج والجزيرة وحده (أو في حدود العالمين الاقتصاديين اللذين مر ذكرهما)، وإنما هي حلقة في داخل شبكة أوسع تربط عوالم - اقتصادية عددة مبنية على تقسيم عمل دولي قبل - رأسمالي^(٣). وتشمل هذه الشبكة سواحل الهند الغربية وفارس وسواحل إفريقيا الشرقية، أي المحيط الهندي في انبساطه الغربي، مؤدية إلى ثلاثة خطوط ومناطق تجارية عظمى : وادي الفرات، مدن الساحل السوري (الليفانت)، ووادي النيل الأعلى، وصولاً إلى الحلقة الأخرى التي تمثل شرق البحر المتوسط ومدن إيطاليا التجارية (وبخاصة البندقية وجنوبي)^(٤).

وما على القارئ إلا التدقق في الخارطة رقم (١) حتى يرى ضخامة هذه الشبكة من النشاطات وال العلاقات التي تمثل التجارة شبه - الرأسمالية محورها، وحتى يرى الموقع الاستراتيجي لمجتمع الخليج والجزيرة العربية وعالمية الاقتصاديين. فطرق التجارة البحرية تصب في المدن التجارية الساحلية العربية، والغالبية العظمى من التجارة البرية تمر بالخطوط التجارية الثلاثة الرئيسية في العالم قبل - الرأسمالي. وهذا لا بد أن يعكس صفات محدودية ادعاءات الكتابات التي تبني على افتراضات سيادة الاقتصاد الرعوي للمجتمع القبلي. ما هي إذاً الأسس التي بني عليها اقتصاد الحالة الطبيعية في مجتمع الخليج والجزيرة العربية؟

- ٢ -

ان النوع الغالب من التجارة والنشاطات التجارية في مدن الخليج والجزيرة العربية الساحلية هو ما نطلق عليه مصطلح تجارة المضاربة والتي تشبه شيئاً سطحياً التجارة المتجلولة (Peddling Trade) كما وصفها ثان لور كنموذج سوسيولوجي ، والذي طوره في ما بعد نيلز شتيسغارد كشكل مميز من النشاط التجاري عندما يصطدم بالنموذج الانtrapرنسوري

G.B. Endacott, ed., *An Eastern Entrapot : A Collection of Documents Illustrating the History of Hong Kong* (London: H.M. Stationery Office, 1964).

= انظر أيضاً: (٧) حول هذا المعطف التاريخي، انظر:

Eric R. Wolf, *Europe and the People without History* (Berkeley, Calif.: University of California Press, 1982), pp. 232-261, and Immanuel Wallerstein, *The Modern World-System* (New York: Academic Press, 1974), vol. 1, pp. 325-344.

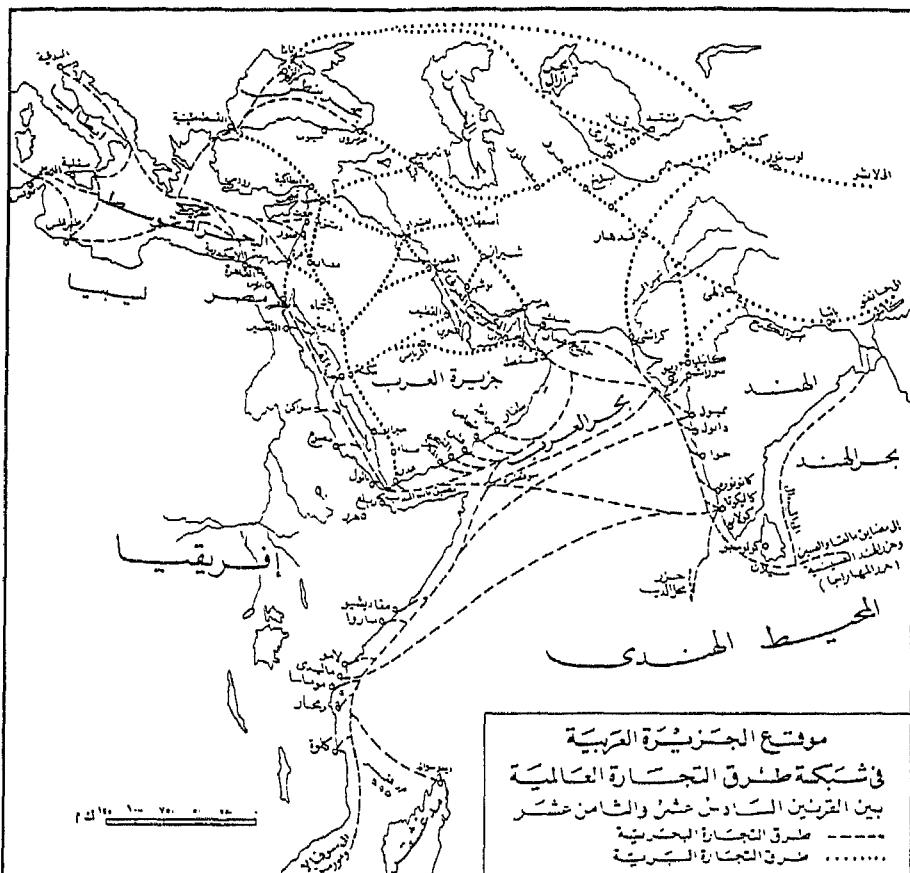
لاحظ ان موقع مدن الداخل ترتبط كذلك بشبكة طرق التجارة الدولية مثلاً:

N. Rostovtzeff, *Caravan Cities: Patra and Jerash, Palmyra and Dura* (Oxford: Oxford University Press, 1932).

(٨) لدراسة متعمقة لعلاقة مصر والساحل السوري في التجارة الدولية في هذه الفترة، انظر:

Fernand Braudel, *The Mediterranean and the Mediterranean World in the Age of Philip II*, translated from French by S. Reynolds, 2 vols. (New York: Harper and Row, 1972).

خارطة رقم (١ - ٢)



(التضامني Corporate) الذي مثله شركات الهند الشرقية^(٩). ان تجارة المضاربة سادت في موانئ الخليج والجزيرة هي الشكل المتقدم لتجارة الكومندا (Commenda) التي تطورت وشاعت في مدن إيطاليا التجارية^(١٠). وهذا موضوع سأعود اليه بعد قليل.

والأصل في تجارة المضاربة هو ما عرف قبل الإسلام وبعده بأسلوب المقارضة أو التراضي، ويتلخص هذا الأسلوب التجاري في أن يدفع شخص ما - غالباً ما يكون تاجراً رئيسياً (أو تاجر جملة في الفترة موضع الدراسة) - إلى تاجر المضاربة أو المضارب مالاً أو بضاعة يتجر بها على أن يقتسمها الربح بعد سداد رأس المال^(١١). ولكن القسمة تطورت إلى ثلث الربح للمضارب، وثلثي الربح لصاحب رأس المال أو البضاعة. ومرد هذه القسمة أن صاحب المال أو البضاعة يتحمل الخسارة وحده.

ويورد الجزيри واقعة تاريخية توضح مدى رسوخ هذا الأسلوب من التجارة وأهميته في مجتمع الجزيرة العربية وخلاصتها أن عبد الله وعبد الله أبي عمر بن الخطاب «خرجوا في جيش العراق وكان أبو موسى الأشعري يومئذ أمير البصرة فنزلوا عنده فرحب بهما وأكرمهما وقال لها أي أحب أن أعمل لكم عملاً ينفعكم لا أقدر على ذلك ثم قال لها إن عددي مالاً من مال الله أريد أن أبعث به إلى أمير المؤمنين فخذاه سلفاً واشترى به تجارة من العراق تبيعها بالمدينة وتدفعان رأس المال إلى أمير المؤمنين وتنتفعان بربحه. فرضيا بذلك وفعلنا، باعوا فربحا كلما دفعا إلى أمير المؤمنين سألهما: هل أسلف أبو موسى كل الجيش أو اختصكم أنها به فقالا بل اختصنا، فقال انه قد فعل معكم ذلك لأنكم أبناء أمير المؤمنين... وطلب منها

J.C. Van Leur, *Indonesian Trade and Society* (The Hague: Van Hoeve, 1955), and Niels Steensgaard, *The Asian Trade Revolution of the Seventeenth Century: The East India Companies and the Decline of the Caravan Trade* (Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1973).

(١٠) يعتبر لمييز ان تجارة المضاربة هي أصل او أحد أصول تجارة الكومندا التي هي احد انواع الشركات (المقود) التي أدت الى توسيع التعامل التجاري على نطاق واسع في العالم قبل الرأسمالي. حول المقارنة بين المضاربة والكومندا، انظر:

Joseph Schacht, *An Introduction to Islamic Law* (Oxford: Clarendon Press, 1964), pp. 151-160; Abraham L. Udovitch, *Partnership and Profit in Medieval Islam* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1970); Abraham L. Udovitch, «Commercial Techniques in Early Islamic Trade,» in: D.S. Richards, ed., *Islam and the Trade of Asia* (Oxford: Bruno Cassirer, 1970), pp. 37-65, and Robert S. Lopez and Irving W. Raymond, eds., *Medieval Trade in the Mediterranean World* (New York: W.W. Norton, [n.d.]), pp. 174-184.

(١١) توضح المصادر السابقة في المامش السابق (١٠)، وكذلك الجزيري، توازن المضاربة في التجارة مع المزارعة في الأرض والمساقات في زراعة البستين. انظر: عبد الرحمن الجزيري، الفقه على المذاهب الاربعة، ٥ ج (القاهرة: مطبعة الاستقامة، [د.ت.]), اعيد طباعته في (بيروت: دار احياء التراث العربي، [د.ت.]), ج ٢، ص ٣٣٨ - ٣٤٥ (مباحث القرض)، ج ٣، ص ٣٤ - ٦٢ (مباحث المضاربة). وينذكر الإمام الشيابي ان المدرسة الحنفية استناداً إلى عمر بن الخطاب قدّمت درجة الکسب ومنها المضاربة على درجة الجهاد في قوله: «لأن أموت بين شعبي رحلي اضرب في الأرض ابغى من فضل الله احب الي من أن أقتل عجاهداً في سبيل الله، لأن الله تعالى قدم الذين يضربون في الأرض يتغرون من فضله على المجاهدين، بقوله تعالى: ﴿وَآخِرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ﴾». انظر: محمد بن الحسن الشيابي، الکسب، تحقيق سهيل زكار (دمشق: نشر وتوزيع عبد المادي حرصوني، ١٩٨٠)، ص ٣٣.

أن يدفعا رأس المال وربحه إلى بيت المال فسكت عبد الله أما عبد الله فقال له هذا لا ينبغي لك يا أمير المؤمنين لأن المال كان في ضيانتنا ولو هلك لأزمنتنا به... فلم يلتفت عمر إلى قوله وأعاد ما قاله... فقال رجل من الحاضرين لو جعلته قرضاً يا أمير المؤمنين، أي بيت المال نصف الربح ولها نصفه، فقال: أجعله قرضاً وفعل ذلك»^(١٢).

وقد تطورت تجارة المضاربة بالمعنى الذي نستعمل فيه هذا المصطلح كثيراً في العصور العباسية المتأخرة، واستعملت فيها صفات وأسماء كثيرة لا نعرف على وجه الدقة جميع معاناتها الاصطلاحية. فمن الممكن أن يكون التاجر الذي أطلقنا عليه صفة التاجر الرئيسي أو تاجر الجملة «المجهز» عند ابن الدمشقي وغيره من الكتاب الذين نظروا في التجارة، ومن الممكن أن يكون المضارب هو «الركاض» أو «الطواف» عندهم^(١٣). وهناك عدد كبير من الصفات، وربما التخصصات في النشاطات التجارية في ذلك الحين تدرج بعضها في ما يلي^(١٤) على سبيل التوضيح لا الحصر:

وعلى أي حال فإننا نفضل استعمال تجارة المضاربة، لأنها قد تطورت في هذه الفترة وأحكمت شروطها وقواعدها المنظمة إلى درجة كبيرة، بحيث أصبحت عهاد النشاطات التجارية ومحورها. كما أن مصطلح المضاربة كما يقولالجزيري مشتق من الضرب «معنى السفر لأن التجار يستلزم السفر غالباً»^(١٥). ولكن من الخطأ الظن بأن المضارب هو المقابل للبائع المتوجول (Peddlar) الذي تصوره ثان لور في نموذجه السوسيولوجي للتجارة المتجولة، أو الظن بأنه النموذج الذي يمكن أن تصادفه في الأسواق الموسمية الأوروبية (Fairs). كما تختلف تجارة المضاربة عن أسلوب الكومندا الإيطالي في عدد من الوجوه:

- ان المضارب هو وكيل بعقد وليس مقرضاً بالمعنى البسيط للاقتراض.
- ان المضارب مشارك في الربح وليس ملزماً بالمشاركة في رأس المال، أو دفع ضعفه كما في بعض حالات الكومندا.

(١٢)الجزيري ،المصدر نفسه ،ج ٣ ،ص ٤٩ .

(١٣) أبو الفضل جعفر بن علي الدمشقي ،الإشارة الى محاسن التجارة (القاهرة: [د.ن.]، ١٩٠٠)، والاقتباس من Lopez and Raymond, eds., *Medieval Trade in the Mediterranean World*, pp. 24-28.

(١٤) استخلصت هذه الصفات والمصطلحات بشكل رئيسي من المصادر التالية: أبو علي المحسن بن علي التنوخي ،نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة أو جامع التوارييخ (بغداد: المكتبة الاهلية، ١٩٦٦)؛ أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ،رسائل الجاحظ ،٢ ج (القاهرة: مكتبة الخانجي ،١٩٦٤ - ١٩٦٥)؛ ياقوت الحموي ،معجم البلدان والأدياء ،وقائمة المهن المستمدة من ياقوت والتي نشرها كرهين في:

Hayim J. Cohen, «The Economic Background and Secular Occupations of Muslim Jurisprudents and Traditionalists in the Classical Period of Islam: Until the Middle of 11th Century,» *Journal of Economic and Social History of the Orient*, vol. 13, no. 2 (January 1970), pp. 16-61.

(١٥)الجزيري ،الفقه على المذاهب الأربعة ،ج ٣ ،ص ٣٤ .

جدول رقم (٢ - ١)
 أسماء وصفات بعض المهن المتصلة بالتجارة في المصادر القديمة
 (العصر العباسي الثاني)

المراكبي	الصنفان (و)	الدفّاق	أصحاب العينة (أ)
الملاطي (ط)	الصعفوق (ز)	الذلال	الباضع
المقرضة (!)	الصيرفي	الرباع	البدال
الناقد (ي)	الضوضوار (ز)	الركاض	البواري (!)
الوكيل	الطواف	الرهداري (د)	البنادرة (بالجمع)
يدائن المال (!)	الفلاس	السقطي	البياع
	الكاسور (ح)	السيار	الجلاب (ب)
	المبرطس	السياء (هـ)	الجهيد (ج)
	المتضمن	صاحب الخان	الخطاب
	المجهز	الصحف	الخزان

(أ) الذي يبيع بأجل ويشتري بسعر أقل للحصول على القدر - العين.

(ب) تاجر الرقيق.

(ج) المصرف.

(د) البائع المتجول (ربما صنف معين أو ربما المقصود اليهود الرهداوية المذكورة في ابن خرداذبة مالك الملك، صن ١٥٣).

(هـ) بايع الاكفان.

(د) جمع صفة.

(ز) الذي يشهد السوق ولا رأسه له فيحتال في الكسب (ربما صفات).

(ح) البدال في القرية.

(ط) بايع المسروقات.

(ي) الخبر في النقود.

- ان المضارب حر في البيع واعادة البيع حسب شروط العقد بينه وبين صاحب رأس المال.

- ان من حق المضارب التصرف بحصته من الربح قبل تسديد رأس المال، ومن ثم فهو حرّ في الاتجار لحسابه الخاص.

- ان المضارب تاجر منتقل، يتعامل بأنواع من السلع تدر أرباحاً كبيرة تبرر سفره

لمسافات طويلة، فالمضاربة من ملامح تجارة المسافات البعيدة (Long distance trade) ^(١٦).

لقد استمرت تجارة المضاربة طوال الفترة التي نحن بصددها، من القرن السادس عشر حتى بعد مجيء الشركات الانترابنورية الى المنطقة مثله بشركات الهند الشرقية، ثم بالصالح الامبرialisية الغربية المنظمة. ولكن هذه الشركات قضت في النهاية على استقلال تاجر المضاربة - كما سنبيّن بالتفصيل في ما بعد - بعد أن نجحت في تحقيق احتكارها لتداول السلع الاستراتيجية، وفرضت تقسيم عمل دولي مما أدى الى تغيير العلاقات التجارية السائدة في المنطقة ككل ^(١٧).

- ٣ -

ومن خصائص تجارة المضاربة السائدة في الخليج والجزيرة العربية ارتفاع كلفة الاتاوات التي يدفعها التجار لحماية تجارتهم في البر والبحر، بشكل يفوق في بعض الاحيان كلفة النقل ورسومه. وتدخل كلفة اتاوات الحماية مباشرة في تكوين الأسعار النهائية (ويخصّصة كعنصر غير مستقر غير معلوم على وجه الدقة) كما تدلّنا استنتاجات فردرريك لين عن حال تجارة البندقية ^(١٨).

ويمكّنا من منطلق بولانيي وتلامذته أن ننظر الى اتاوات الحماية على أنها شكل من أشكال اعادة التوزيع أو: (Redistributive enterprises) ^(١٩). وبذلك تكون قد استطعنا ادخال المؤسسات السياسية (مؤسسة الحكم، المشيخة القبلية، السلطة... الخ) ضمن

(١٦) يعود الفضل في ابراز أوجه الاختلاف بين المضاربة في تجارة المسافات البعيدة وبين أساليب التعامل التجارية الأخرى الى فرناند بروديل. انظر:

Braudel, *Civilization and Capitalism*, vol. 2: *The Wheels of Commerce*, pp. 120-124.

انظر أيضاً: J.H. Pryor, «The Origin of the Commenda Contract», *Speculum*, vol. 52 (1977), pp.5-37.

(١٧) بإمكاننا ان نستنتج من الأدلة المتيسرة في موانئ الخليج والجزيرة العربية، أن تجارة المضاربة التقليدية استمرت مع ذلك حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ولكن على المستوى المحلي، على الرغم من انهيار اقتصاد الحال الطبيعية منذ زمن طويل. وفي حالة الكويت بإمكاننا أن نذكر خليفة المزعل وعبد العزيز الفليج وعثمان الراشد وابراهيم الرميح من التجار الكبار الذين استمروا في التعامل بهذا الأسلوب حتى وقت متاخر.

(١٨) Frederic C. Lane, «Economic Consequences of Organized Violence», *Journal of Economic History*, vol. 17 (1958), pp. 401-417.

وقد اعيد طباعته في:

Frederic C. Lane, ed., *Venice in History: The Collected Papers of Frederic C. Lane* (Baltimore, Md.: Johns Hopkins University Press, 1966).

(١٩) تلعب ثلاثة أنواع من النشاطات أدواراً حاسمة في التطور الاقتصادي قبل الرأسى على عند مدرسة بولانيي وهي المعاملة بالمثل (Reciprocity) واعادة التوزيع والتبادل النقدي. انظر:

Karl Polanyi, «The Economy as Instituted Process», in: Polanyi, Arnesberg and Pearson, eds., *Trade and Market in the Early Empires: Economies in History and Theory*, pp. 243-270.

اطار النشاطات الاقتصادية والاجتماعية باعتبارها وكالات (Enterprises) «تستعمل العنف المنظم لانتاج وبيع نوع معين من الخدمات، أي خدمات الحياة»، على حد تعبير شتىنسغارد^(٢٠).

وتتخذ أتاوات الحياة أشكالاً مختلفة، فقد تختلط في بعض الأحيان بـ«الرسوم» الجمركية (وشكلها التاريخي المكس أو المكوس) والضرائب، كما في حالة المالك في موانئ البحر الأحمر، وهذا السبب تظهر الرسوم الجمركية بصورة غير منتظمة فتختلف باختلاف جنسيات التجار وباختلاف السلع (وبخاصة من حيث الندرة أو الأهمية الاستراتيجية) وباختلاف حاجة الأمراء والسلطانين المتغيرة والمتحولة إلى الأموال^(٢١). وقد تتخذ أتاوات الحياة شكل الرشوة المنظمة التي يدفعها التجار للموظفين المشرفين على الموانئ وعلى الجمارك بحيث كانت مصدر اثراء دائم لهؤلاء المسؤولين^(٢٢).

وقد تتخذ أتاوة الحياة شكل الهدايا الواجبة التقديم إلى الأمير أو الوالي أو الحاكم بأمره الذي تقع منطقته في طريق التجار في البر والبحر. وتطنب كتب التجار المضاربين ورسائلهم وكتب الرحالة في ذكر هذه الهدايا وطرق تحصيلها^(٢٣). ومن الأشكال التي يمكن أن تتخذها أتاوات الحياة تحصيل الزكاة (سواء التي دار عليها الحول أم لم يدر) فوق حدودها المقررة وصرفها في غير الأوجه المتعارف عليها شرعاً، وهي في هذه الحالة ليست زكاة وإنما شكل من أشكال «الخوة»، والخوة في تقديرنا شكل من أشكال أتاوات الحياة.

وهناك أمثلة تاريخية لحساب تكاليف النقل بشكل منفصل عن أتاوات الحياة وجميعها تشير إلى أن الأخيرة تزيد عن الأولى ولكنها معاً لا تمثلان إلا نسبة محدودة من سعر البيع النهائي . ويعطينا العقد المحرر في ١٧٨٩ سبتمبر /أيلول ١٧٨٩ بين مثلي تسع قبائل نجدية والكولونيال كابر الانكليزي بضمانة تاجر (أو شخص محل) اسمه الشيخ سليمان صورة دقيقة عن كيفية حساب أجور النقل وأتاوات الحياة . فمقابل ألف وسبعيناً وواحد وأربعين دولاراً وربع الدولار (وهو الأجر الشامل) يتعهد مثلو القبائل المذكورة بنقل الكولونيال كابر ورفاقه

Sennsgaard, *The Asian Trade Revolution of the Seventeenth Century: The East India Companies and the Decline of the Caravan Trade*, pp. 60-67.

(٢١) نعيم زكي فهمي، طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب (أواخر العصور الوسطى) (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٣)، ص ٣٥٢ - ٣٦٥.

(٢٢) حول موضوع الرشوة باعتبارها مؤسسة اجتماعية شرعية في امبراطورية البرتغال، انظر:

Charles B. Boxer, *The Portuguese Seaborne Empire, 1415-1825* (Harmondsworth: Penguin Books, 1973), p. 299 *passim*.

(٢٣) بما في ذلك المكوس التي تحفل بذكرها كتابات القلقشندي في: صبح الأعشى، وابن عاتي في قوانين الدولة، والقريري في: الخطوط والسلوك . كما بجا بعض الحكم في هذه الفترة إلى التلاعب بقيمة العملة الذهبية مما أدى إلى أزمات مالية وكساد اقتصادي ذكر القريري في: كشف الغمة، على أنها كانت أحد أسباب المجاعات التي عصفت بمصر في القرن الخامس عشر.

من حلب إلى القرین (الكويت) في ٣٦ يوماً، ويتكلمون بدفع التكاليف التالية^(٢٤):

مكونات اتاوات الحمایة	مكونات تكاليف النقل
<ul style="list-style-type: none"> - أجر الحراس (لم يذكر العدد) - قيمة ١٣ رطلاً من البارود و٢٦ رطلاً من الرصاص لاستعمال الحراس - رسوم وضرائب للشيخ تيمور وتونبي (!)، وشيخ بين خالد وشيخ شمر، «وأي قبيلة أخرى» - استئجار «رفيق من كل قبيلة» ليصحب القافلة حتى تجتاز منطقة تلك القبيلة 	<ul style="list-style-type: none"> - أجر ١٩ بعيراً للركوب والحمل - أجر الجياد للكولونيل ورفاقه - قيمة المؤن والماء وخلافه - أجر رجال للخدمة والعناية بالجياد

لقد قامت البندقية بشكل خاص بتطوير وتنظيم الحماية للسفن التجارية (إضافة إلى وضع حرس متخصص على ظهر السفن كما كانت تفعل السفن الإسلامية) بتسليح السفن وتسييرها في أساطيل، مقابل تحصيل رسوم محددة للحماية يدفعها التجار للمدينة، بحيث يمكن في النهاية التقليل من التبذبات الحادة في كلفة الحماية التي تؤدي مباشرة إلى تبذبات في الأسعار عندما تصل السلع إلى السوق المحلية^(٢٥). وقد قام البرتغاليون بعد ذلك بشيء من هذا القبيل في المحيط الهندي كما سرى. ولكن النجاح الكبير الذي صاحب ظهور شركات الهند الشرقية في تقليلها من تكاليف الحماية، وتمكنها تالياً من فرض هيمنتها الاقتصادية الفعالة على المنطقة، لا بد أن يعود - إضافة إلى استعمال أساطيل بلدانها الحربية - إلى مقدرتها على استدلال هذه التكاليف بفضل تنظيمها التضامني المتقدم (كما سنحاول التوضيح فيما بعد)^(٢٦).

أما اتاوات الحماية التي تفرضها القبائل على قواقل التجارة وقوافل الحج فتمثل كذلك مصدراً من مصادر الدخل الرئيسة عندهم. وقد كانت خدمات الحماية منظمة بشكل واسع بحيث كان هناك «أدلة»، وهم في الحقيقة ممثلون للقبائل التي ستمر القوافل في مناطقها، في

(٢٤) احمد مصطفى أبو حاكمة، تاريخ شرق الجزيرة العربية، ١٧٥٠ - ١٨٠٠ : نشأة وتطور الكويت والبحرين، ترجمة محمد أمين عبد الله (بيروت: دار مكتبة الحياة، [١٩٦٥]), ص ٢٣٩ - ٢٤١.

(٢٥) Frederic C. Lane, *Venice: A Maritime Republic* (Baltimore, Md.: Johns Hopkins University Press, 1973), pp. 124-131.

(٢٦) سنتعرف لهذا الموضوع بشيء من التفصيل، ولعلجنة مختصرة للدور الاستثنائي لشركات الهند الشرقية، انظر: Steensgaard, *The Asian Trade Revolution of the Seventeenth Century: The East India Companies and the Decline of the Caravan Trade*, pp. 114-126.

جميع المدن التجارية الرئيسية النهرية والبرية في الجزيرة والشرق^(٢٧). وكان من مهام هؤلاء «الأداء» الاتفاق على «رسوم» الحماية قبل أن تبدأ القافلة بالمسير. قد يكون من الصعب في بعض الأحيان التفريق بين ترتيبات الحماية هذه ورسومها من ناحية، والسلب والنهب الذي يقوم به قطاع الطرق في البر والقراصنة في البحر من ناحية ثانية، ولكن الحالة الأولى تمثل فعاليات واسعة منظمة تؤدي إلى إعادة توزيع الدخل المتأثر من التجارة. ويدرك ابن بشر صراحةً أنَّ محمد بن عبد الوهاب عندما عقد تحالفه التاريخي مع محمد بن سعود، كتب إلى الأخير مرغباً آياه في الدعوة (الوهابية) قائلاً: «لعل الله أن يفتح لك الفتوحات فيعرضك الله من الخائف (بالجهاد) ما هو خير منها (الزكاة الشرعية)»^(٢٨). فالغائم من هذا النوع، وهي في الحقيقة اتاوات، لعبت إذاً دوراً كبيراً في تمويل النخب الحاكمة سواء في المدن الساحلية أم في المدن التجارية الداخلية كمدن وقرى نجد.

اننا إذا دققنا النظر إلى الدور الاقتصادي للتنظيمات القبلية - السياسية نستطيع أن نستدل على ظاهرة يمكن أن نطلق عليها «دور النخبات القبلية». ومع أننا لا نملك أدلة قطعية في الوقت الحاضر، إلا أن هناك ما يدعونا إلى الاعتقاد أنَّ ظهور وارتفاع المشيخات القبلية والسلطانين مرتبطة مباشرة بالرسوم (أو الدخل عموماً) التي يحصلون عليها من التجارة أولاً، ومن توفير خدمات الحماية ثانياً، وازدهار الغزو وفرض الخوة ثالثاً. انَّ ظهور البوسعيد وقضاءهم على اليعاربة في عمان، أو ظهور القواسم والعتوب على مسرح الأحداث في الخليج، أو ظهور آل سعود واحتلالهم للخواص في الإحساء وآل رشيد في شبه نجد، أو ظهور سلطانين لحج (في عدن)، أو الازدهار والانحطاط الدوري لتكلات شمر وعنزة (المتفق، الضفير، الرولة) في بادية الشام والعراق كلها يمكن أن تكون أدواراً لظاهرة واحدة: دور النخبات القبلية^(٢٩).

(٢٧) تحفل كتب الرحالة - التجار الأوروبيين - بالآثارات إلى هؤلاء، انظر على سبيل المثال:

Jean-Baptiste Tavernier, *Les Six voyages*, 2 vols. (Paris: [s.n.], 1682); Edward Grey, ed., *The Travels of Pietro della Valle in India* (London: Hakluyt Society, 1892), and L.D. Hammond, ed., *Travellers in Disguise* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1963).

انظر أيضاً: ابو حاكمة، تاريخ شرق الجزيرة العربية ، ١٧٥٠ - ١٨٠٠ : نشأة وتطور الكويت والبحرين، ص ٢٠٩ - ٢٢٥ .

(٢٨) ابن بشر، تاريخ نجد، ص ٢٢، نقلأً عن: وضاح شرارة، الأهل والفنية: مقومات السياسة في المملكة العربية السعودية (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨١)، ص ٧٥. ويدرك شاكر مصطفى أنَّ صلاح الدين الايوبي «حين احتاج الأموال... تقاضى التجار الكارميين زكاة أربع سنوات مرة واحدة». انظر: شاكر مصطفى، «دور البحرين المتوسط والمندي في التاريخ الاسلامي»، ورقة قدمت الى: ندوة الحضارة الاسلامية من مهدها العربي الى آفاقها العالمية، الكويت، ١٧ - ٢٠ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٤، ص ١٩.

(٢٩) دور النخبات القبلية على المدى الطويل يمكن أن تكون انعكاساً للحركات السكانية الكبرى في المجتمع العربي في الشرق. حول هذا الموضوع، انظر: خلدون حسن النقib، «بناء المجتمع العربي: بعض الفرضيات البحثية»، المستقبل العربي، السنة ٨، العدد ٧٩ (ايلول/سبتمبر ١٩٨٥)، ص ٢٥ - ٢٨ .

وكما ذكرنا سابقاً فإن مؤسسة الحكم (الأسر الحاكمة) في الموارد والمدن كانت تقف دائمًا في مواجهة تنظيمات التجار والحرفيين والباعة والغواصين والبحارة... الخ، مستمدة القوة من المليشيات القبلية (والمقاتلة كالطداوية وغيرها) ومن انتهاها القبلي. وكانت هذه المؤسسة (الأسر الحاكمة) تستغل هذا الانتهاء لهدفين متناغضين في كثير من الأحيان: توفير الحماية للتجارة مما يؤدي إلى ازدهارها وربطها بالداخل القبلي في صيغة توحيدية من ناحية. واستغلال هذا الانتهاء أداة لاخضاع السكان الحضر (من التجار وغيرهم) لسلطانهم المطلق من ناحية ثانية. وهذا أمر سمعود إليه في ما بعد^(٣٠).

ومن الطبيعي أن لا تكون التجارة، (أو الداخل المتولد منها) العامل الوحيد في دورة النخبات (أو في ظهور واحتفاء السلطات الحاكمة القبلية)، كما أن توفير الحماية أو الغزو لم يكن الصلة الوحيدة التي تربط القبائل الرعوية بالمدن التجارية، فهناك «المسابلة»، أي تسوق البدو من المدن واسهامهم بذلك في النشاطات التجارية^(٣١). فمقابل السلع البدوية التقليدية كالخيول والمواشي والجلود والأصواف يشتري البدو السلع المعاشرة الضرورية (اللحبوب) والأواني والمنسوجات. وتتبع القبائل البدوية (في حال عدم وجود مثل لها كسكنى أحد مشايخها في المدينة) أسلوباً من الائتمان يتمثل بایداع المالك التي تحصل عليها من بيع سلعها وديعة لدى أحد التجار الرئيسيين، تقوم بالسحب منها على فترات لشراء ما تحتاجه من هذا التاجر الذي يتولى فتح حساب جار لها^(٣٢).

وتسمم القبائل الرعوية كذلك في النشاطات الاقتصادية الحضرية بدفعها الضرائب

(٣٠) هذه الطبيعة المتناقضة لدور مؤسسة الحكم في الجزيرة العربية لم يطرق من قبل، وهو أكثر وضوحاً في عمان واليمن من أي مكان آخر. انظر:

J.B. Kelly, «A Prevalence of Furies: Tribes, Politics and Religion in Oman and Trucial Oman,» in: Derek Hopwood, ed., *The Arabian Peninsula: Society and Politics, Studies in Modern Asia and Africa*, 8 (London: Allen and Unwin; Totowa, N.J.: Rowman, 1972), pp. 135-136.

(٣١) مصطلح «المسابلة» استعرناه من: يوسف بن عيسى القناعي، صفحات من تاريخ الكويت (القاهرة: دار سعد، ١٩٤٦)، ص ٩١.

(٣٢) أساليب الائتمان البدوي موجودة ليس في مدن الجزيرة التجارية فقط، وإنما في جميع المدن التجارية على أطراف الصحراء خاصة البصرة، الناصرية، حلب، دمشق... الخ. لمعالجة نادرة للبدو والحضر من حيث كونهم مساهمين في اقتصاد واحد (مجتمع واحد)، انظر:

Fredrik Barth, «A General Perspective on Nomad-Sedentary Relations in the Middle East,» in: Cynthia Nelson, ed., *The Desert and the Sown: Nomads in the Wider Society* (Berkeley, Calif.: University of California, Institute of International Studies, 1973), pp. 11-21.

والرسوم والزكاة، وبخاصة تلك التي يفرضها حكام المدن وامراؤها على الماشية، فقد شكل هذا النوع من الضرائب ٧ بالمائة من دخل أمير الكويت عام ١٩٠٤، ٥، ١١، ٥ بالمائة من دخل ولاية البصرة عام ١٩٠١، إذا اعتربنا أن هذا يصلح قياساً لفترات تاريخية سابقة، أو يمثل حالاً دائمة^(٣٣).

- ٤ -

لقد كانت النشاطات التجارية التقليدية تميز بالمنافسة الشديدة بين التجار من ناحية ، والتذبذبات الحادة على المدى القصير في الأسعار من ناحية ثانية. ومن الناحية الأولى كانت العلاقات بين البائعين والمشترين مباشرة، ولذلك كانت الأسعار تتحدد على أساس التوازن المباشر بين العرض والطلب. ومعنى هذا هو أن أية تقلبات حادة في عرض أية سلعة أو الطلب عليها كانت كافية لرفع سعر السلعة أو خفضه بشكل كبير سريع. وربما يفسر ذلك سبب إحجام عدد كبير من المستثمرين عن دخول تجارة المضاربة، فلو فعلوا لدفعوا الأسعار إلى الانخفاض بشكل دائم، ومن ثم تقليل هامش الربح في هذه التجارة^(٣٤).

ولتوسيع هذه القضية أكثر نذكر أن تاجر المضارب الذي يقرر القيام باستثمار معين في أحد الأسواق البعيدة، كان عليه أن يقوم بحسابات تتعلق بأمور كثيرة غير معروفة لديه منذ البداية، بل أمور هو غير قادر على التحكم فيها بدقة. فحسب تصوّر شتینسغارد: إن «الأمور المعروفة (التي المضارب) هي سعر شراء السلعة، أجره الخاص (أو حصته من الربح)، سعر الفائدة التي قد يضطر إلى دفعها، وإلى درجة معينة، تكاليف النقل. وكان عليه أن يضيف إلى هذا توقعاته عن تكاليف الحمولة، وتوقعاته لخطر خسارة بضاعته كلية أو جزئياً بسبب اللصوص وقطع الطرق (والقرصنة) أو المصادرات التعسفية (من الأمراء والمشايخ). وكان عليه أن يوازن بين كل هذه الأرقام والحسابات مقابل سعر البيع الذي لم يكن بإمكانه تقديره إلا بشيء من عدم اليقين، مع العلم بأن تقلبات الأسعار قد تصل إلى ٢٠ بالمائة في السنة نفسها (الثلث الأول من القرن السابع عشر). إن تاجر المضاربة يمكنه أن يسيطر أمره بربع

(٣٣) المعلومات عن الكربت من:

John Gordon Lorimer, *Gazetteer of the Persian Gulf, Oman and Central Arabia*, completed and edited by R.L. Birdwood, 6 vols. (Calcutta: Superintendent Govt. Printing, 1908-1915), vol. 2B, p. 1076.

والمعلومات عن العراق من: ميرزا حسن خان، *تاريخ ولاية البصرة: دراسة في الأحوال الاجتماعية والسياسية والاقتصادية*، ترجمة محمد وصفي أبو مغلي (البصرة: جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٨٠)، ص ٩٣.
(٣٤) بالإمكان تخمين هامش الربح في تجارة المضاربة والمكوس والضرائب التي يفرضها الحكام عليها من المراسلات التجارية في الجنيزة (القاهرة والتي سيرد ذكرها في ما بعد) وغيرها، وثم من مراسلات التجار الأوروبيين في نهاية القرن السابع عشر. انظر:

Abraham L. Udovitch, «Formalism and Information in the Social and Economic Institutions of the Medieval Islamic World,» in: A. Banani and S. Vryonis, eds., *Individualism and Conformity in Classical Islam* (Wiesbaden: [n.pb.], 1977).

أقل مما كان (يمكن أن) يحصل عليه، ولكنه ما كان لينطلق في رحلته إن لم يكن وائقاً من الحصول على ربح معين^(٣٥).

من هذا الوصف يمكن أن يتضح عدد من العناصر: أولاً ان تجارة المضاربة تعتمد على الحسابات العقلانية لموازنة التكاليف بالفوائد وتوقع الربح، أي أنها كانت تحكمها «الروح الرأسمالية» حسب تعبير ماكس فيبر^(٣٦). ثانياً أنها أن الفروق في الأسعار (وتاليًّا هامش الربح) بين موانئ المحيط الهندي ومناطقه التجارية (Trading Zones) كانت كبيرة إلى درجة تشجع على تحمل مخاطر السفر وعنصر المجازفة^(٣٧).

وثالث هذه العناصر هو أن السوق التبادلي المقرر للأسعار (أو Self-Regulating Market) هو الصفة الغالبة في مجتمع الجزيرة العربية في هذه الفترة^(٣٨)، على الرغم من أن تبادلاً سلعيًا بال النوع (in Kind) كان موجوداً في هذه التجارة. وهذا يعني أن تبادلاً نقدياً واسع النطاق وسلعاً تدر نقداً تتذبذب أسعارها حسب العرض والطلب بما من السمات الواضحة لأسواق المدن التجارية. وتشمل هذه القطاعات شبه الرأسمالية إضافة إلى تجارة التوابل والحرير تجارة اللؤلؤ والقهوة والعيدي والخيول والسلاح، وإلى حد ما سلع الانتاج الحرفي خصوصاً المنسوجات^(٣٩).

Steensgaard, *The Asian Trade Revolution of the Seventeenth Century: The East India Companies and the Decline of the Caravan Trade*, pp. 58-59.

(٣٦) في حقيقة الأمر، جميع الموصفات التي وضعها ماكس فيبر للنمط المثالي للرأسمالية في ميدان التجارة تطبق على تجارة المضاربة عامة وليس على تجارة اللؤلؤ كما ذكر رودنسون. وهذا في تقديري يؤكد أن الرأسمالية كنشاط اقتصادي ليس مقتصرًا على أوروبا بعد القرن السادس عشر الميلادي. لمزيد من التفاصيل، انظر:

Max Weber, *The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism* (New York: Scribner, 1920); Bryan S. Turner, *Weber and Islam: A Critical Study* (London: Routledge and Kegan Paul, 1974), and Rodinson, *Islam and Capitalism*, pp. 7-11 and 76-117.

(٣٧) معظم الأدلة من الوثائق الأوروبية في هذه الفترة تشير إلى هامش الربح في التجارة البعيدة الذي قد يصل بمالاته وأحياناً ٤٠٠ بالمائة. انظر حسابات ديزني وان كانت تقتصر على تجارة الفلفل:

A.R. Disney, *Twilight of the Pepper Empire: Portuguese Trade in South-West India in the Early Seventeenth Century* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1978), pp. 108-122 and 168-169.

(٣٨) ظاهرة السوق التبادلي المنظم للأسعار ذاتياً والتي هي الصفة الملزمة للرأسمالية تأخرت في الظهور في أوروبا عن الشرق والجزيرة العربية، وربما الحضارات الشرقية القديمة. حول الأهمية النظرية لهذا الموضوع والجدل الطويل حوله في الأنثروبولوجيا الاقتصادية، انظر:

Cyril S. Belshaw, *Traditional Exchange and Modern Markets* (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1965); George Dalton, «Theoretical Issues in Economic Anthropology,» in: George Dalton, ed., *Economic Development and Social Change* (New York: The Natural History Press, 1971), pp. 178-225, and Braudel, *Civilization and Capitalism*, vol. 2: *the Wheels of Commerce*, pp. 220-230.

(٣٩) انظر اصناف السلع في الجدول رقم ٢ - ٢، وكذلك: فههي، طرق التجارة الدولية وعطاها بين الشرق والغرب (أواخر العصور الوسطى)، ص ١٩١ - ٢٥٤.

وبسبب هذا التبادل النقدي كانت أسواق المدن التجارية تزخر بأنواع مختلفة من العملات، وكانت جميع هذه المدين تقرر معدلات واضحة لتبادل هذه العملات (Rate of Exchange) التي لا بد أنها كانت متيسرة معروفة للجميع. يصدق ذلك على القروش والبيزة العثمانية مقابل التومان الشاهنشاهي والدينار الأشرفى المملوكى والريوبيه الهندية والدوقة البندقية والعملات الأوروبية الأخرى في ما بعد، إضافة إلى العملات المحلية^(٤٠).

وكانت هناك، بشكل مواز للتعامل النقدي، شبكة واسعة للائتمان يقوم بها وكلاء معتمدون في جميع المدن والمناطق التجارية الرئيسية، بحيث ان التجار المضارب ما كان يضطر الى حمل مبالغ نقديّة كبيرة في رحلات محفوفة بالمخاطر، بل يكتفي بحواله أو حوالات تدفع نقداً في الجهة التي يسافر اليها. وقد قامت كل من الفستحة وهي الشكل التاريخي للصك، والحوالة، والكمبيالة، والبليمة بوظائف مالية مهمة أدت إلى توسيع دائرة التعامل التجاري في هذه الفترة بشكل واسع، ولكننا لا نستطيع الدخول في تفاصيلها في هذا الموضوع^(٤١).

وتيسيراً لعمليات الائتمان نشأت تجمعات مختلفة للتجار في المدن التجارية على شكل تكتلات سهلت مهام التخزين والشحن والتوكيل التجارى، وبخاصة توفير المعلومات الفرورية للتجار عن حال الأسواق الأخرى ومستويات الأسعار فيها وما إلى ذلك من معلومات. ومن هذه التجمعات نشأت أحياء مختلفة هؤلاء التجار في مدن الساحلين الهندي والأفريقي كأحياء الشحرية والعثمانية والهرامزة والحضرامة والبحارنة والكارمية والبانيان المنود^(٤٢). وقد لعبت مؤسسات مثل الفندق في الساحل السوري والاسكندرية والخان

(٤٠) يذكر كل من «شفافت»، و«بيروفتش»، أن الذهب الحنفي يدخل فروقات سعر العملة في حساب الربيع. وحول العملات المحلية في المنطقة، انظر على سبيل المثال: عبد الفتاح حسن ابو علية، «النقد والمقياس في سنجق الحسا في العهد العثماني، ١٨٧١ - ١٩١٣ م»، ورقة قدّمت إلى: المؤتمر العالمي حول الحياة الاقتصادية للولايات العربية ومصادر وثائقها في العهد العثماني، ١، الجامعة التونسية، ٢٠ - ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤.

(٤١) هذه الأساليب والآليات التجارية (Commercial Techniques) لم تدرس بعمق في هذه الفترة ولو ان كتب التاريخ تحفل بذلك. خذ على سبيل المثال الاقتباس من ابن حوقل (٩٧٥ م) الذي كثيراً ما رده المؤرخون من انه رأى صكابيلع اثنين واربعين ألف دينار محراً لمصلحة تاجر بمدينة سجلasa في جنوب مراكش. انظر: انور عبد العليم، الملاحة وعلم البحار عند العرب، سلسلة عالم المعرفة، ١٣ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٧٩)، ص ٣٠، وفيه، المصدر نفسه، ص ٣٤٠ - ٣٦٥.

(٤٢) حول ذكر هذه الأحياء، انظر:

R.B. Serjeant, *The Portuguese of the South Arabian Coast: Hadrami Chronicles with Yemeni and European Accounts of Deutch Pirates off Mocha in 17th Century* (Beirut: Librairie du Liban, 1974), pp. 4-21.

مصطفى، «دور البحرين المتوسط والهندي في التاريخ الاسلامي»، ص ١٨ - ٢٠. انظر أيضاً: N. Chittick, «The Shirazi, Colonization of East Africa,» *Journal of African History*, vol. 6 (1965), pp. 275-294.

والقيصرية (القيسارية) أدواراً اقتصادية واجتماعية مهمة جداً في ازدهار تجارة المضاربة^(٤٣).

وكما لعب البنادقة دوراً متميزاً في تجارة البحر المتوسط كذلك برع الحضارة واليمنيون والهعانيون (أي: تجارة الساحل الجنوبي للجزيرة العربية) في تجارة المحيط الهندي. ولعبت تكتلاتهم أدواراً في محاولات التحكم في أسعار البيع أو أسعار الشراء لبعض السلع الاستراتيجية، كما حاول التجار الكارمية التحكم بتجارة البحر الأحمر، والتتجار الانكليز والبنادقة في الساحل السوري من قبل^(٤٤). ولكن جميع هذه المحاولات فشلت لاعتبارات عدة أهمها توافر امكانات الاستثمار في سلع بديلة في الأسواق نفسها^(٤٥).

وتدلنا بعض الشواهد التاريخية على أن تراكم رأس المال والثروة (على المستويين الفردي والعام) في بعض المدن التجارية كان يصل إلى معدلات عالية في بعض الأحيان. وتطلب المصادر التاريخية في غنى هرمز وجدة في هذه الفترة على سبيل المثال^(٤٦)، وتذكر لنا هذه المصادر عن البذخ الخرافي للتجار العرب والبانيان في الكجارات... الخ^(٤٧). ولكن هذا كان يصطدم دائماً في حال حدوثه بمحدودية مجالات الاستثمار في تجارة المضاربة، وتدخلات ومصادرات الأمراء والسلطانين، وبالتالي الصراع المتصل بين التجار والحكام^(٤٨).

ان محدودية الأسواق في المدن التجارية في الجزيرة العربية مثل إحدى الخصائص المهمة لتجارة المضاربة في اقتصاد الحالة الطبيعية. فزيادة أعمال عدة من الفلفل التي يجلبها التجار

(٤٣) فهمي، المصدر نفسه، ص ٢٩٦ - ٢٨٦. وحول الاشارات للمخان والقيسارية والفتقد في المصادر المحلية، انظر: المقريزي، الخطط؛ ابن الدقائق، الانتصار بواسطة عقد الامصار؛ أبو المحاسن، النجوم الزاهرة. ومن المصادر الأجنبية، انظر: آدم متز، الحضارة الاسلامية في القرن الرابع المجري او عصر النهضة في الاسلام، ترجمة محمد عبد الهادي أبو زيد، ٢ ج (القاهرة: مكتبة الخانجي؛ بيروت: دار الكتاب اللبناني)، ط ١ (١٩٤٠)، وط ٤ (١٩٦٧).
(٤٤) انظر: صبحي لبيب، «التجارة الكارمية وتجارة مصر في العصور الوسطى»، المجلة التاريخية المصرية، السنة ٤، العدد ٢ (١٩٥٢)، و

Eas J. Hamilton, «The Role of Monopoly in the over Seas: Expansion and Colonial Trade of Europe before 1800,» *American Economic Review*, vol. 38 (1948).

Steengaard, *The Asian Trade Revolution of the Seventeenth Century: The East India Companies and the Decline of the Caravan Trade*, pp. 56-57.

(٤٦) انظر على سبيل المثال ما ذكر السير آرنولد ويلسون عن مداعج هرمز في الأدب الانكليزي: آرنولد تالبوت ويلسون، الخليج العربي: جمل تاريفي من أقدم الأزمنة حتى أوائل القرن العشرين، ترجمة وتقديم عبد القادر يوسف (الكويت: مطبعة الأمل، ١٩٤٠)، ص ١٨٦.

(٤٧) انظر ما ذكره بروديل عن غنى تجار سورات:

Braudel, *Civilization and Capitalism*, vol. 2: *The Wheels of Commerce*, pp. 583, 585, and vol. 3: *Perspective of the World*, pp. 486-490.

(٤٨) يقدم «أشتور» الاطروحة بأن الصراع بين الحكم والتجار في بيته المشرق العربي عام، من القضايا المهيمنة التي أهلها المؤرخون. انظر:

Eliyahu Ashtor, *A Social and Economic History of the Near East in the Middle Ages* (Berkeley, Calif.: University of California Press; London: Collins, 1976), p. 114.

الهندو البنيان الى أسواق الشحر، او تأخراً (وأحياناً عدم وصول) سفن القصّير (من مصر) الى عدن كان كافياً لخلق أزمة اقتصادية^(٤٩). ولذلك كانت تجارة المضاربة تعتمد على البيع والشراء بكميات محددة لمدة منتظمة ومحكومة بوقت موسمى ، بحيث يبقى العرض متاخراً أو يقصر قليلاً عن الطلب ، مع توفر فرص أو سلع بديلة للاستئمار في حال وجود نقص أو ارتفاع حاد في أسعار بعض السلع . وهذا الواقع الموسمي هو ما سللت اليه الآن.

- ٥ -

وما نقصده بالواقع الموسمي للحياة الاقتصادية هو توافق النشاطات الاقتصادية مع دورة المواسم الطبيعية وانتظام القيام بها في فترات محددة من السنة . فمع أن الزراعة كانت محدودة في الجزيرة العربية في هذه الفترة ومحصورة في واحات نجد ووديان عمان واليمن ، إلا أن الاقتصاد الرعوي للحياة البدوية قد تكيف بالكامل وبشكل اعتمادي مع دورة المواسم : دورة الربيع (الرعى وتربية الماشية) ، دورة الغزو ، دورة المسابلة (التسوق في المدن ... الخ) . ومن القبائل البدوية من كانت تجمع بين البداوة والزراعة فتتاسب حياتها دوراتاً للمواسم وهكذا.

ولكن الواقع الموسمي الذي كان له تأثير على التجارة العالمية في المحيط الهندي بأكمله كان متصلاً ببوب الرياح الموسمية (المونسون) والرياح التجارية^(٥٠) . وفي الخليج العربي يطلق على الموسم التجاري «السفر» او السفار وبدأ في الخريف (تشرين الأول/اكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر) ويأتي متزامناً مع موسم آخر هو موسم «الثمرة» او نضج التمر في جنوب العراق . ويلعب التمر من حيث هو سلعة غذائية رئيسية دوراً مهماً في تجارة المنطقة^(٥١) ، ولذلك تتحدد أسعاره في «بورصة التمر» التي تعقد في بداية الموسم إما في البصرة او في أبي الخصيب . وبورصة التمر عبارة عن اجتماع كبار المالك وكبار التجار لتقدير أسعار الأنواع الرئيسية من التمر (وهي الحلاوي - الخضروي - الساير - الزهدى) التي تمثل المتوسط العام لسعر تمور جنوب العراق^(٥٢) .

ويبدأ موسم «السفر» في الخليج العربي وشرق الجزيرة العربية مع بداية بوب الرياح الشمالية الشرقية الموسمية في الخريف والشتاء وتجه السفن المحملة بالبضائع التجارية وتجار المضاربة الى الهند وسواحل الجزيرة العربية ومنها الى شرق افريقيا ، جاعلة من عدن نقطة

Van Leur, *Indonesian Trade and Society*, pp. 214-219.

(٤٩)

(٥٠) عبد العليم ، الملاحة وعلوم البحار عند العرب ، ص ١٥٨ - ١٦٤ .

(٥١) لقد بقىت أهمية التمر كسلعة غذائية حتى وقت متأخر ، انظر: ألن فلبيرز ، *أنباء الاستبداد: قصة الملاحة العربية العظيمة في المحيط الهندي* ، ترجمة نايف خرما (الكويت: مطبعة حكومة الكويت ، ١٩٨٢) ، ص ٦٠٨ - ٦٢٠ .

(٥٢) خان ، *تاريخ ولاية البصرة: دراسة في الأحوال الاجتماعية والسياسية والاقتصادية* ، ص ٨٢ .

ارتكازها الرئيسية. وقد تقوم السفن المتجهة إلى الهند والسواحل العربية برحلتين في السنة أو أكثر، بينما تقتصر رحلة إفريقيا على رحلة واحدة في الغالب. أما العودة فتتوافق مع هبوب الرياح الجنوبيّة الغربية في أواخر الربيع وأوائل الصيف. وتحصّن فصل الصيف لموسم آخر هو موسم الغوص على اللؤلؤ والتجارة الداخلية والمسابلة مع البدو^(٥٣).

أما تجارة الهند وإفريقيا مع موانئ البحر الأحمر فتمر بمراحل عدّة. تبدأ المرحلة الأولى بوصول السفن التجارية إلى مدن الساحل الغربي للجزيرة العربية، خصوصاً عدن ومخا وجيزان ثم جدة. وتبدأ المرحلة الثانية من جدة (أو عيّداب على الساحل الإفريقي ولن أنطّرق هنا إلى هذا الخط التجاري) وتتجه إما عن طريق القوافل البرية إلى مدن الساحل السوري، أو عن طريق البحر بسفن أخرى إلى القصّير (ثم نهر النيل) والسويس والطور. ومن الميناءين الآخرين تبدأ المرحلة الثالثة فتتجه القوافل التجارية البرية إما إلى مدن الساحل السوري أو إلى القاهرة والاسكندرية^(٥٤).

وهنا يجب أن نوضح أن هذا الواقع الموسمي للتجارة البحريّة لم يكن بسبب قصور الملاحة العربيّة أو عدم مقدرة السفن التجارية العربيّة على الابحار في جميع مواسم السنة. إذ الحقيقة عكس ذلك. فقد كانت السفن التجارية العربيّة مصممة للابحار في جميع الفصول، ولم تكن في حاجة إلى رياح مواتية للابحار بالمعنى الدقيق» كما يقول فليبرز^(٥٥). بالقدر نفسه الذي تحتاجه السفن الشراعية الأوروبيّة. ولكن الابحار كان مع الموسم المناسب الذي تهب فيه الرياح من اتجاه واحد (الشمالي الشرقي)، بينما كانت العودة إلى الموانئ في الطقس الرديء

(٥٣) فليبرز، المصدر نفسه، انظر أيضاً: سيف مرزوق الشملان، تاريخ الغوص على اللؤلؤ في الكويت والخليج العربي (الكويت: مطبعة حكومة الكويت، ١٩٧٥)؛ سليمان ابراهيم العسكري، التجارة والملاحة في الخليج العربي في العصر العباسي (القاهرة: مطبعة المدى، ١٩٧٢)، وعيسى القطامي، دليل المحترف في علم البحار، ط ١ (بغداد: مطبعة دار السلام، ١٩١٥)، وط ٣ (الكويت: مطبعة حكومة الكويت، ١٩٦٤).

(٥٤) من أسباب تقسيم الرحلة عبر البحر الأحمر إلى مراحل هو كون شمال البحر الأحمر محاط بشعب مرجانية لا تجد السفن الشراعية الكبيرة أمّاناً فيها فتنفرغ هذه جوانبها في جدة أو عيّداب. أما السبب الحقيقي فهو المحافظة على احتكار سلاطين المماليك تجارة القلفل في هذا البحر بحيث حرموا دخول موانئ الشماليّة على غير التجار المسلمين. انظر على سبيل المثال:

Eliyahu Ashtor, *Levant Trade in the Later Middle Ages* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1983), pp. 289-311.

ويعزو نعيم زكي فهمي ازدهار التجارة الكارمية لهذا الاحتكار. انظر: فهمي، طرق التجارة الدوليّة ومحطاتها بين الشرق والغرب (أواخر العصور الوسطى)، ص ٣٠١ - ٣٠٤.

(٥٥) فليبرز، أبناء السنديان: قصة الملاحة العربيّة العظيمة في المحيط الهندي، ص ٢٧، وجورج فضلو حوراني، العرب والملاحة في المحيط الهندي في المصوّر القديمة وأوائل المصوّر الوسطى، ترجمة يعقوب بكر (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٨)، ص ٢٨٥ - ٢٩٢.

المصاحب للرياح الجنوبية الغربية^(٥٦).

على أي حال، فإن وصول القوافل إلى مدن الساحل السوري والقاهرة والاسكندرية يعد بداية لدورة موسمية أخرى هي الدورة التجارية في شرق البحر المتوسط. فتوقّت السفن التجارية الأوروبية وصولها إلى هذه الموانئ مع وصول القوافل التجارية المحملة ببضائع «الشرق»، غالباً ما يحدث هذا في أوائل الخريف: أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/اكتوبر^(٥٧). وكانت البندقية (المدينة الرائدة في هذه التجارة) قد نظمت هذه التجارة الموسمية في ما يسمى «بالمدة» أو (MUDA)، ويقصد بذلك: موعد وصول السفينة، مدة بقائها في الميناء، وموعد مغادرتها. وكانت هناك مدتان من هذا النوع: مدة الخريف ومدة الربع، ثم أضيفت مدة ثلاثة في بعض أشهر الشتاء بعد الشورة الملاحية في القرن الرابع عشر^(٥٨).

إن أحد أهم المواسم التجارية في الجزيرة العربية هو بلا شك موسم الحج الذي كانت تدور حوله نشاطات تجارية واسعة، ولا علاقة لهذا الموسم بفصل السنة (فهو ذو موعد متغير حسب التقويم الهجري). وكانت جميع الفئات المساهمة في النشاطات التجارية تدخله في حساباتها الموسمية: كبار التجار في المدن التي يمر فيها الحجاج (وبخاصة مدن الحجاز طبعاً)، والتجار المضاربون من كل الجنسيات، والباعة المتجولون، والحجاج المقلون بالبضائع (التي يأملون من وراء بيعها تحقيق بعض الربح، أو تغطية بعض نفقات حجهم)، وأخيراً القبائل البدوية التي تقع مناطقها على طرق قوافل الحج التي تستوفي اتاوات الحماية التي توفرها لها^(٥٩).

(٥٦) حول رياح المونسون أو الصبا والدبور والرياح التجارية، انظر:

G.R. Tibbets, *Arab Navigation in the Indian Ocean before the Coming of the Portuguese* (London: [n.pb.], 1971).

(٥٧) فهمي، طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب (أواخر العصور الوسطى)، ص ٢٦٧ - ٢٨٠.

Lane, *Venice: A Maritime Republic*, pp. 69-70 and 119-152.

(٥٨)

(٥٩) تكتسب الأسواق الموسمية أهمية خاصة في التطور الاقتصادي والحياة الاقتصادية والاجتماعية عامة عند بروديل ومدرسته، ولكنها لم تدرس بعناية في بيئة المجتمع العربي حتى الآن. ويعتبر موسم الحج أهم هذه الأسواق الموسمية أطلاقاً. حول أهمية الأسواق الموسمية النظرية، انظر:

Braudel, *Civilization and Capitalism*, vol. 2: *The Wheels of Commerce*, pp. 81-137.

وبخاصة جدل بروديل مع دومينيك وجافين سوردل اللذين اعلنا خطأ بأن ليس هناك موسم تجاريأً (أو أسواقاً موسمية) في الدول الإسلامية، المصدر نفسه، ص ١٢٥ - ١٢٩. و حول أهمية موسم الحج الاقتصادية في فترة متأخرة نسبياً، انظر:

William Ochsenwald, *Religion, Society and the State in Arabia: The Hijaz under Ottoman Control, 1840-1908* (Columbus: Ohio State University Press, 1984), pp. 18-23, 92-106 and 173-174.

وحتى نستطيع أن تكون فكرة عن أهمية موسم الحج الاقتصادي، نذكر بأن الحكماء منذ أيام الملوك كانوا يفرضون «رسوماً» مختلفة على الحجاج الذاهبين إلى الحج والعائدين منه^(٦٠). وقد بقيت «رسوم» الحج كعائدات مصدر الدخل الرئيسي للدولة الحجازية ثم السعودية إلى أن بدأ تدفق النفط بعد الحرب العالمية الثانية^(٦١).

- ٦ -

وهكذا، فمع أنه لم يكن هناك دولة مركبة قوية في مجتمع الخليج والجزيرة (في الفترة التي تعينا خصوصاً منذ القرن السادس عشر) لتحقيق الاندماج والتكميل بين المؤسسات والقوى الاجتماعية السائدة في المنطقة، إلا أن هذه المؤسسات والقوى كانت ترتبط بشبكة محكمة من النشاطات وال العلاقات المتصلة باقتصاد الحالة الطبيعية. ولم يكن الدور المبالغ فيه الذي أعطي للاقتصاد الرعوي السائد في المجتمع القبلي للجزيرة سوى اجزاء حلقة من حلقات اقتصاد الحالة الطبيعية، ولذلك فإن ظهور الحكم السلاوي وتعاقب المشايخ والأمراء والسلطانين والأئمة - في ما أسميه دور النخبات القبلية - كان يلعب دوراً محدداً في اقتصاد الحالة الطبيعية، وفي المقابل كانت التنظيمات السياسية أو التوجهات القيمية (Value Orientations) تلعب دوراً محدداً كذلك في النشاطات الاقتصادية الفاعلة الدينامية (وهذا موضوع واسع شائك لا نستطيع الدخول فيه الآن)^(٦٢).

ويمكنا أن نفترض أن عناصر وخصائص اقتصاد الحالة الطبيعية كانت سائدة في مجتمع الخليج والجزيرة العربية حتى نهاية القرن السابع عشر، على أن ملامح فترة تاريخية جديدة بدأت بالظهور متزامنة مع ظهور البرتغاليين في المحيط الهندي في مطلع القرن السادس عشر، وخسارة العثمانيين لشرق البحر المتوسط في معركة ليبانتو ١٥٧١، وظهور شركات الهند الشرقية في أوائل القرن السابع عشر، مما كان بمثابة بوادر لأحداث أدت إلى ان孵اد اقتصاد الحالة الطبيعية والتدخل الاستعماري المباشر في شؤون المنطقة، كما أدت إلى اختفاء هذه الحقبة نهائياً بمجيء عصر النفط بعد الحرب العالمية الثانية. وهي أحداث سنتها بها في ما بعد.

ولكن قبل أن نلتفت إلى التطور التاريخي لمجتمع الخليج والجزيرة نرى مناسباً القيام

(٦٠) فهمي، طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب (أواخر العصور الوسطى)، ص ٢٨٤.

(٦١) قامت بريطانيا حسب رواية جون مارلو بدفع ميزانية السعودية لستين متعاقبين ١٩٤٢ و ١٩٤١ بسبب العجز المالي (انقطاع الحج عن الحجاز أثناء الحرب العالمية الثانية).

John Marlowe, *The Persian Gulf in the Twentieth Century* (London: Cresset Press; Western Printing Services; New York: Praeger, 1962).

(٦٢) التفاعل بين النظام السياسي والاقتصادي هو أحد العناصر المهمة في تحليل المجتمع العربي ومؤسساته وهو ما نحاول معالجة بعض جوانبه في هذه الدراسة.

بمحاولة تقدير حجم النشاطات التجارية التي كانت تمر عبر الطرق البرية والبحرية في المنطقة. ولما كان هذا النوع من المعلومات غير متيسر الآن، فمن الممكن الاستعاضة عنه باحصاء عدد أصناف السلع (غير المحلية) المتداولة في أسواق المنطقة. وقد قمنا بجمع احصاءات عن أكثر من عشر فئات رئيسية وعن أصناف السلع المتعددة المتوافرة منها لثلاث فترات تاريخية: متتصف القرن التاسع الميلادي في البصرة، ومتتصف القرن الثاني عشر في القاهرة، والربع الأول من القرن السابع عشر وارد براغ (تشيكوسلوفاكيا حالياً) وأدرجناها في الجدول الثاني. ومن حسن الحظ أن قائمة القاهرة المستمدة من وثائق الجنيزة التي نشرها غويتان مفصلة أكثر من القوائم الأخرى^(١٣).

وأهمية معلومات الجنيز عن أسواق القاهرة في هذه الفترة هي أن السلع فيها مصنفة إلى مستوردة ومصدّرة، وهذا يتبع لنا أن نستشف نوعاً من تقسيم العمل والتخصص الحرفي والسلعي على نحو جغرافي. وإذا ما أخذنا المعلومات العامة المتضمنة في الجدول رقم (٢ - ٢) على علاتها، وبخاصة لكونها مستمدّة من تعداد انتباعي وليس مستخلصة من احصاء حصري، فإن الملاحظة الأولى على هذه المعلومات هي أن حجم التبادل التجاري بين مصر (وريما) المشرق العربي عموماً) وأسيا في متتصف القرن الثاني عشر م، استناداً إلى عدد أصناف السلع المستعملة فيه، كان أعلى من الفترات التاريخية الأخرى.

إذا أضفنا البهارات والتوابيل يصبح عدد السلع التجارية المتداولة في أسواق المنطقة في هذه الفترة كبيراً جداً. وهو دليل على ضعف الفرضية القائلة إن التجارة العالمية قبل الرأسمالية لم تلعب دوراً حاسماً في اقتصادات الحالة الطبيعية لأنها اقتصرت على مدن محدودة - معزولة - وعلى أشخاص معدودين وعلى سلع قليلة غالياً الثمن^(١٤). وعلى سبيل المثال، فإن قائمة بيكلولي التي ترجمها إيفانز عن الفترة بين ١٣١٠ م - ١٣٤٠ م تتضمن مائتين وثمانين صنفاً من التوابيل والبهارات والعطرات لم تشكل السلع، التي سميت في ذلك الوقت «التوابيل الدقيقة» أي: (Minute Spices) والتي تباع بكميات قليلة وبأسعار عالية، الا ١٠ بالمائة فقط منها، أو ٢٩ من ٢٨٨ صنفأً^(١٥).

(١٣) معلومات أولى عن وثائق الجنيز انظر المجلدات الثلاثة التي وضعها غويتان بناءً على معلومات مستخلصة منها:

Solomon Dob Fritz Goitein: *A Mediterranean Society: The Jewish Communities of the Arab World as Portrayed in the Documents of the Cairo Geniza*, 2 vols. (Berkeley, Calif.: University of California Press, 1967-1971), and *Letters of Medieval Jewish Traders* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1973).

(١٤) يتضح حجم هذا التعامل تماماً في القسم الثاني من كتاب «ولف»:

Wolf, *Europe and the People without History*, and Donald F. Lach, *Asia in the Making of Europe*, 2 vols. (Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1970), vol. 2.

Lopez and Raymond, eds., *Medieval Trade in the Mediterranean World*, pp. 108-114. (١٥)

جدول رقم (٢ - ٢)
**حجم التجارة التقليدية مقدراً بعدد أصناف السلع المتداولة
 في ثلاثة أسواق وفي فترات تاريخية مختلفة**

الربع الأول من القرن السابع عشر م (قائمة براغ : سلع مستوردة من آسيا)	متصف القرن الثاني عشر م (القاهرة)		متصف القرن التاسع م (وارد البصرة)	ثبات السلع الرئيسية (أ)
	مرسل إلى المهند وآسيا	وارد من المهند وآسيا		
٧	٧	٣	٢٣	الاثاث والأدوات
١٨	١	٤	١٢	الأحجار والمعادن الثمينة
٩	غير معلوم	١	٨	الأخشاب
٩	غير معلوم	غير معلوم	٧	الأنسخانص (نقل المسافرين)
٩	١٠	٥	٣٥	الأغذية والمأكولات
٣	٢٣	٣	١٣	الأواني
١٠	٣٦	١٠	٢١	الثياب والأقمشة والفراء
٨	غير معلوم	غير معلوم	٢٢	الحيوانات والطيور والأسماك
٢١	١٩	٣٦	٢٤	الطيب والعطور والروائح الطيبة
غير معلوم	٧	١٨	غير معلوم	المعادن
٢٦	غير معلوم	غير معلوم	١١	متفرقات (غير مصنفة)
١١٩	١٠٣	٧٧	١٧٦	المجموع

(أ) لا تشمل البهارات والتوايل ولا السلع المحلية.

المصادر: أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، التبصر بالتجارة، تحقيق حسن حسقي الشوني (القاهرة: المطبعة الرمانية، ١٩٣٥). مع ملحق مقتبس من كتاب البلدان، للرحالة ابن الفقيه الهندي، ص ٣٨ - ٤٢؛

Solomon Dob Fritz Goitein, *Studies in Islamic History and Institutions* (Leiden: Brill, 1968), pp. 339-341, and Donald F. Lach, *Asia in the Making of Europe* (Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1970), vol. 2, p. 55.

وهذا يرينا كيف أن حجم الثقل الاقتصادي في المشرق العربي والجزيرة، كان في طور الانتقال من طرق التجارة البرية بين العراق وباقى أجزاء الدولة العربية الاسلامية، ومن طرق التجارة البرية في شمال افريقيا، الى التجارة البحرية بين المشرق والجزيرة كحلقتي وصل

بين دول المحيط الهندي من جهة (الهند وشرق افريقيا خصوصاً) ومدن ايطاليا التجارية (ومعها الى اوروبا) من جهة أخرى^(٦٦).

ويناقض هذا الاستنتاج بشكل جليّ ادعاءات كثيرة من المؤرخين الاقتصاديين الثقة من أمثال شارل عيساوي الذي ذهب إلى أن الفترة من القرن الثاني عشر الى القرن الرابع عشر فترة حالكة الظلام، بسبب انهيار الأوضاع الاقتصادية في الدولة العربية الإسلامية^(٦٧). والحق أن النقيس هو الأصح، اذ ان هذه الفترة فترة من النمو والازدهار التجاري على نطاق واسع، شهدته الدولة المملوكية ومدن الخليج والجزيرة العربية الساحلية^(٦٨). وتلك نتيجة لا بد أن تفضي الى وضع الأسلوب التقليدي لتقسيم التاريخ العربي الإسلامي الى مراحل وحقب موضع الشك والتساؤل. وتلك قضية ربما نستطيع أن نعود اليها في مكان آخر^(٦٩).

وثاني ملاحظة حول معلومات الجدول الثاني، هي أن التبادل التجاري كان لمصلحة مصر والأسواق العربية من حيث التصدير، وان غالبية السلع المصدرة كانت سلعاً مصنعة (حرفيّاً) كالثياب والاقمشة (٣٦ صنفاً) والأواني (٢٣ صنفاً). بينما كانت أغلبية السلع المستوردة غير مصنعة كالطبيب والعطور (٣٦ صنفاً) والمعادن الخام (١٨ صنفاً)، ثم الشيب

(٦٦) بعد فترة الازدهار التي رافقت ما يسميه «نيدهام» الفترة الصينية - العربية العظمى بين القرنين التاسع والرابع عشر الميلاديين، ولكن بعد انهيار الامان المغولي (Pax Mongolica)، ازدادت أهمية الطرق البحرية في الشرق الموصولة الى مصر والساحل السوري.

Joseph Needham, *Science and Civilization in China* (Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1954), vol. 1, pp. 170-190 and 214.

(٦٧) الحق أن التركيز على المشرق وعلى الانتاج الزراعي وتسليمه تناقض معدلات الخراج يعطي هذا الانطباع الخطأ المبني على اهمال التجارة وخاصة تجارة المضاربة الدولية. وخطأ عيساوي يمكن في استنتاجه الاول الذي يغفل دور التجارة كنشاط سلمي مبني على تحول المحيط الهندي الى «بحيرة اسلامية»، وفي عدم تقديم أدلة على حقيقة الانهيار الاقتصادي قبل القرن السادس عشر. انظر:

Charles Issawi, «The Decline of the Middle Eastern Trade, 1100-1850», in: Richards, ed., *Islam and the Trade of Asia*, pp. 245-266.

ويشترك بدور فيتش مع عيساوي في خطأ التعميم غير الدقيق نفسه.

Robert Lopez, Harry Miskimin and Abraham L. Udovitch, «England to Egypt, 1350-1500: Long-Term Trends and Long-Distance Trade», in: M.A. Cook, ed., *Studies in Economic History of the Middle East: From the Rise of Islam to the Present Day* (London: Oxford University Press, 1970), pp. 93-128, especially pp. 115-128.

(٦٨) كما يتضح من دراسات «هاليد» التي أصبحت قديمة الآن.

W. Heyd, *Histoire du commerce du Levant au moyen-âge* (Leipzig: [s.n.], 1885-1886).

الترجمة العربية بعنوان: تاريخ التجارة في الشرق الأدنى في العصور الوسطى، ترجمة أحمد محمد رضا (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٥)، ج ١.

(٦٩) لمعالجة مقتضبة لهذا الموضوع، انظر: النقيب، «بناء المجتمع العربي: بعض الفروض البحثية»، ص ٤ - ٤١.

والأقمشة (١٠ أصناف). وهذا يعطينا صورة مغایرة تماماً للتصورات المتدالة عن الحالة الاقتصادية في مجتمع الخليج والجزيرة العربية قياساً على أوضاع المشرق العربي (وهي امتداد طبيعي وحضارى له) ^(٣).

أما قائمة براغ فتعطينا مؤسراً على الجزء المتعلق بالسلع المستوردة من آسيا وليس المصدرة إليها. ويبدو أن أغلب هذه السلع المستوردة كانت من النوع غير المصنوع كالطيب والعطور (٢٠ صنفأ) والأحجار والمعادن الثمينة (١٨ صنفأ) فضلاً عن سلع أخرى متفرقة غير مصنفة أغلبها كمالي (٢٦ صنفأ). هذا طبعاً عدا البهارات والتوابيل التي مثلت الوقود الذي أشعل فتيل فترة تاريخية نشطة من التبادل التجارى بين العالمين الشرقي والغربي، عندما كان العالم على مشارف الشورة المركتبالية الرأسمالية التي ستزج به في حقبة عظمى جديدة من التاريخ ^(٤).

ان مفتاح الفترة التاريخية التي أدت الى انهيار اقتصاد الحالة الطبيعية في مجتمع الخليج والجزيرة يكمن في الاحداث التي وقعت على مشارف هذه الحقبة التاريخية العظمى (من ديو ١٥١٢ م الى ليانتو ١٥٧١ م الى خراب هرمز ١٦٢٢ م)، وتحديداً منذ نهاية القرن السادس عشر، وهو ما سنتلتفت اليه الآن.

(٧٠) ليست هناك دراسة دقيقة للحياة الاجتماعية والحالة الاقتصادية في الجزيرة العربية في هذه الفترة تعامل مع الواقع بشموليتها التاريخية، فهناك دائماً الصورة المجزأة للمدن التجارية والبادية والوديان الزراعية في عمان واليمن.

(٧١) لا يعطينا فكرة عامة عن التعامل بين اوروبا وآسيا في هذه الفترة.

Lach, *Asia in the Making of Europe*.

الفصل الثالث

بحثَ عَنِ الْخَلْجَ وَالْجَزِيرَةِ الْعَرَبِيَّةِ
فِي الْحَصَّةِ الْإِمْپِرَيَالِيَّةِ الْعَظِيمَى

إذا كانت أطروحة الحالة الطبيعية تصف، بالدقّة الممكّنة، الأوضاع التي كانت سائدة في مجتمع الخليج والجزيرة العربية في مطلع القرن السادس عشر، فإن المسار التاريخي لتطور هذا المجتمع لم يتضح بما فيه الكفاية في القرون الثلاثة والنصف التي أعقبت هذا التاريخ، أي حتى منتصف القرن التاسع عشر ولم تحمل جميع أغوازه حتى الوقت الحاضر. ولما كان من المستحيل أن نسرد التسلسل التاريخي للأحداث في هذه الفترة التاريخية الشاسعة، سنحاول الاقتصار على محاولة تشخيص نقاط التحول التاريخية الكبرى التي تحكمت في مجرى هذه الأحداث.

وفي الحقيقة فليس هناك سوى قليل من الحقائق التاريخية في شأن نقاط التحول الكبرى التي تهدينا إلى التعرّف إلى عناصر الخلفية التاريخية للأمر الواقع (Status Quo) الراهن. ولذلك تجيء معظم الجهود لتوضيح البعد التاريخي للأمر الواقع الراهن في مجتمع الخليج والجزيرة العربية، مبتورة ناقصة كما أوضحتنا في مستهل هذه الدراسة^(١). وهذا يضطرنا إلى اللجوء، في محاولة الاستدلال على نقاط التحول التاريخية الكبرى، إلى طرح عدد من الفرضيات ذات العمومية الشديدة التي تحتاج إلى دراسات متعمقة لاثباتها.

وربما لا يجد المؤرخ المتخصص الجرأة، أو حتى الحاجة إلى طرح فروض بهذه الدرجة

(١) ليس هناك حتى الآن دراسات وتاريخ شمولية للمنطقة وإنما تواريخ ودراسات جزئية تؤدي إلى تعميمات من النوع الذي ذكره عيساوي عن الانحسار التجاري والقرفة المظلمة... إلخ. وليس هناك كذلك محاولات جدية لتحقيق التاريخ (Periodization) العربي الإسلامي حتى نستطيع أن نتعرّف على نقاط التحول الكبرى التي جرت على المنطقة.

من الاتساع التاريخي، ولكن العالم الاجتماعي مضطر إلى اللجوء إلى هذا النوع من التجربة النظري، حيث يكون المطلوب منه تنظيم كم هائل من المعلومات في نقاط تحول ذات مدلول تاريخي بعيد المدى. ويمكن إجمال هذه الفرض في أربع جمادات رئيسية، على التحول التالي:

١ - لقد شهد مجتمع الخليج والجزيرة العربية ثورة تجارية ثانية في الفترة من القرن الثالث عشر إلى القرن السابع عشر، وذلك بعد فشل الثورة التجارية الأولى في العراق والمشرق من القرن الثامن إلى القرن الحادي عشر لأمور عدّة، منها وقوع هذه الثورة ضحية للقوى العسكرية^(٣)، فقد:

أ - اعتمدت الثورة التجارية الأولى على ثورة زراعية مماثلة أدت إلى رفع معدلات الخراج^(٤)، كما اعتمدت - أساساً - على خطوط التجارة البرية بعيدة المدى (مع الصين والشمال الأفريقي)^(٥)، ومؤهلها الذهب الأفريقي (أو السوداني الذي كان أساسياً في التعامل بالبالغ الكبيرة واكتناز الثروة والتراكم الرأسمالي)^(٦).

ب - بينما اعتمدت الثورة التجارية الثانية على تطور معدلات الطلب الأوروبي للسلع الشرقية، أي على التعامل التجاري بين الشرق والغرب، ومن ثم احتكار السيطرة على طرق التجارة البحرية بين المحيط الهندي، والسيطرة على أسواق ساحلي سوريا ومصر^(٧).

(٢) سيطرة القوى العسكرية تبدأ بالبربهرين ولكنها تتخذ شكلاً واضحاً بحكم السلالة تميذاً لظهور العصر المملوكي، وهي فترة استثنائية ذات طبيعة خاصة في التاريخ العربي الإسلامي ليست لها جذر في ذلك المجتمع. أنظر: Daniel Pipes, *Slave Soldiers and Islam: The Genesis of a Military System* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1981).

وعن فترة لاحقة، أنظر: نوفان رجا الحمود، العسکر في بلاد الشام في القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين (بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٩٨١).

Andrew N. Watson, « A Medieval Green Revolution: New Crops and Farming Techniques in the Early Islamic World,» in: Abraham L. Udovitch, ed., *The Islamic Middle East, 700-1910: Studies in Economic and Social History* (Princeton, N.J.: The Darwin Press, 1981), pp.29-85.

(٤) يطلق نيدهام على الفترة بين القرنين الثامن والثالث عشر الميلاديين، الفترة العربية - الصينية العظمى بعد أن كانت الفترة بين القرنين الثالث والسابع الميلاديين الفترة الهندية - الصينية العظمى. أنظر:

Joseph Needham, *Science and Civilization in China* (Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1954), vol.1, p.214.

E.W. Bovill, *The Golden Trade of the Moors*, 2nd ed. revised and with additional material by Robin Hallett (London: Oxford University Press, 1968), chap.2, especially pp.119-131.

وحول أهمية الذهب في التجارة التقليدية عامة، أنظر:

Pierre Vilar, *A History of Gold and Money, 1450-1920* (London: Verso, 1969, 1984), pp. 46-1122.

(٦) لا تكاد فكره عامة عن الثورة التجارية لا بد من المرجع إلى كتاب هايد (الطبعة الفرنسية المتقدمة التي صدرت في ١٨٨٥ - ١٨٨٦) عن تاريخ تجارة الليفانات في العصور الوسطى ، والذي صدرت ترجمة عربية أخيراً بجزئه =

٢ - إن العامل الخامس الذي هيأ للمركتالية العربية - الإسلامية إحكام احتكارها للتجارة العالمية بين الشرق والغرب، هو تحول المحيط الهندي منذ القرن الثالث عشر إلى «بحيرة عربية - إسلامية» لعبت تجارة المضاربة بالطريقة التي شرحتها في القسم السابق من هذه الدراسة دوراً كبيراً في تطوره الاقتصادي^(٣)، بحيث:

أ - نجحت المركتالية العربية - الإسلامية في تحقيق الاحتكار الكامل الذي مارسته على التجارة العالمية قبل الرأسمالية من دون الحاجة إلى استعمال القوة في ممارسة هذا الاحتكار. ومن الممكن أن يكون غياب دولة مركزية خارجية قوية في سواحل جنوب الجزيرة وشرق الهند وغرب أفريقيا، أحد أسباب الازدهار التجاري الذي شهدته هذه المناطق التجارية.

ب - كان ظهور الروح الصليبية ردة فعل على ما ورد في أ، ب أعلاه، أي أنه لم يكن نتيجة دوافع دينية فحسب، بل كان نتيجة مصالح اقتصادية تجارية واضحة، مصالح دفعت أوروبا إلى المحاولة المتكررة لكسر الاحتكار الذي مارسته المركتالية العربية - الإسلامية، وذلك منذ القرن الثاني عشر إلى نهاية القرن السادس عشر عندما تكشفت الروح الصليبية عن أهداف امبريالية واضحة^(٤).

٣ - مع أن بداية الخطة الامبرialisية العظمى للسيطرة على التجارة العالمية في المحيط الهندي بدأت مع البرتغاليين، ووضعت تفاصيلها بعد معركة ديو عام ١٥٠٩ م، لكن السيطرة البرتغالية وما تبعها من صراع أوروبي امبريالي لم تؤد إلى ان Bharat اقتصاد الحال الطبيعية دفعة واحدة أو مباشرة، فقد استمرت أوضاع الحال الطبيعية إلى منتصف القرن التاسع عشر، حيث:

=الأول، وإلى كتاب آشتور الذي حدث الكثير من المادة التي اعتمد عليها هايد. أنظر: ف. هايد، تاريخ التجارة في الشرق الأدنى في العصور الوسطى، ترجمة أحمد محمد رضا (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٥).

Eliyahu Ashtor, *Levant Trade in the Later Middle Ages* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1983), and Robert S. Lopez, *The Commercial Revolution of the Middle Ages, 550 - 1350* (Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1976), pp. 85-122.

ومعظم هذه المادة تتكلم عن تجارة البحر المتوسط، أما في المحيط فيمكن الرجوع إلى: A. Lewis, «Maritime Skills in the Indian Ocean, 1968-1500», *Journal of the Economic and Social History of the Orient*, vol.6 (1973), pp.238-266.

K.N. Chaudhuri, *Trade and Civilization in the Indian Ocean: An Economic History from the (V) Rise of Islam to 1950* (Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1985), pp.39-62.

Charles B. Boxer, *The Portuguese Seaborne Empire, 1415-1852* (Harmondsworth: Penguin Books, 1973), and S.G. Payne, *A History of Spain and Portugal* (Madison: University of Wisconsin Press, 1976), vol.1.

استعمل البرتغاليون الأساليب التجارية نفسها السائدة في المنطقة لتحقيق احتكارهم التجاري ، بخاصة الاستيلاء على أرباح أتاوات الحمامة في شكل ضرائب ، مما أدى إلى تكيفهم مع أوضاع تجارة المضاربة السائدة ، ومن ثم فشلهم في تحقيق خطتهم وتحقيق الاحتكار الكامل الذي سعوا إليه^(٩) .

ويمجيء شركات الهند الشرقية (من حيث هي مؤشر على انتقال مركز التقل الاقتصادي إلى غرب وشمال أوروبا البروتستانتية) ، استطاعت هذه الشركات أن تفرض احتكارها التجاري في المحيط الهندي بشكل يزامن مع ضياع سيطرة العرب على شرق المتوسط ، لكن الصراع الامبريالي الثلاثي (الانكليزي - الهولندي - الفرنسي) أتاح لاقتصاد الحالة الطبيعية الاستمرار بشكل أو بآخر ، بل أتاح له المقاومة الفعالة في بعض الأحيان إلى منتصف القرن التاسع عشر الميلادي ، عندما حسم الصراع نهائياً لمصلحة بريطانيا^(١٠) .

٤ - أخذ اقتصاد الحالة الطبيعية في الانهيار مع حسم الموقف لصالح الهيمنة الامبرиالية البريطانية على المنطقة ، بنجاحها في تحقيق الخطة الامبرالية العظمى وتبلور تفوقها الاقتصادي - الصناعي ، مما غير كلها العلاقات الاقتصادية السائدة في المنطقة ، بحيث :

أ - نجحت بريطانيا في الهيمنة على المناطق التجارية التقليدية في المحيط الهندي وسيطرت على المضائق الاستراتيجية فيه ، فأخضعت تجارة المضاربة لسلطة الوكالات التجارية بالكامل وأخضعت الأسر الحاكمة لمعاهدات الحمامة ، وأبطلت مفعول الواقع الموسمي لتجارة الحالة الطبيعية ، وقضت - في النهاية - على الأسطول المحلي للتجارة البعيدة المدى .

ب - أدت الهيمنة الامبرиالية إلى انتقال مركز التقل من المدن التجارية الساحلية إلى الداخل القبلي ، ولكن التغلغل الاستعماري لم يمتد إلى الداخل إلا بعد الحرب العالمية الأولى وبعد ظهور أهمية النفط الاقتصادية والاستراتيجية ، مما أدى في النهاية إلى تشكيل الخارطة السياسية على ما هي عليه الآن .

ويمكنا أن نترجم هذه الفروض العامة زمنياً إلى فترات تاريخية تتميز الواحدة عن الأخرى بنقاط التحول الكبرى التي حدثت فيها :

- الفترة التاريخية الأولى التي تميزت بالهيمنة البرتغالية ما بين ١٥٠٩ م - ١٦٢٢ م .

- الفترة التاريخية الثانية التي تميزت بالصراع الامبريالي الأوروبي في المنطقة ، والمقاومة الوطنية - المحلية له ما بين ١٦٣٠ م - ١٨٣٩ م .

(٩) حول أساليب البرتغاليين التجارية، انظر:

H.V. Livermore, *A New History of Portugal* (Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1976).

(١٠) ستطرق لهذا الموضوع بشيء من التفصيل في الصفحات اللاحقة.

- الفترة التاريخية الثالثة والتي تميزت بالهيمنة البريطانية على المنطقة ما بين ١٨٣٩ م - ١٩٢٠ م.

- الفترة التاريخية الرابعة التي تميزت بالتحول من الدولة الريعية إلى الدولة التسلطية وهي الفترة المعاصرة لنا ١٩٢٠ م - ١٩٨٥ م.

- ٢ -

لقد بدأت الثورة التجارية - إذاً - قبل سقوط بغداد بقليل، ولكن سقوط بغداد كان حافزاً قوياً على انتقال مركز الثقل التجاري والاقتصادي عموماً من العراق، وانتقال طرق التجارة البرية إلى الجزيرة العربية ومدنها التجارية باعتبارها حلقة الوصل الأساسية في التجارة العالمية قبل الرأسالية بين الشرق والغرب. ولذلك ارتكزت الثورة التجارية الثانية على ازدياد معدلات التبادل التجاري بين الشرق عموماً والغرب الأوروبي فيما بين القرنين الثالث عشر والسابع عشر الميلاديين. ولعب الاحتكار الذي مارسته المركتبالية العربية - الإسلامية على طرق التجارة العالمية دوراً حاسماً في هذه الثورة التجارية على نطاق العالم.

واتسم هذا الاحتقار بالسيطرة الكاملة للتجار المسلمين على المحيط الهندي، في مقابل سيطرتهم الضعيفة أو المحدودة على شرق البحر المتوسط^(١). ويرجع السبب في ذلك إلى أن سيطرة المركتبالية العربية - الإسلامية على المحيط الهندي واكبت انتشار الإسلام دينًا وحضارة متوازياً مع توسيع النشاطات التجارية. فقد لعب التجار الحضارمة والعمانيون والتجار المسلمين من الفرس والهنود دوراً كبيراً في نشر الإسلام من الهند إلى مالقا والجزر الأوقيانوسية (جاوه، سومطره، بورنيو)^(٢).

وظهرت - ما بين القرنين الثاني عشر والرابع عشر - ثمان سلطانات إسلامية رئيسية على ساحل أفريقيا الشرقي، وعشر سلطانات إسلامية في عوم القارة الهندية، انظر الجدول رقم ٣ - ١).

وإذا استرجعنا كلامنا عن شبكة العلاقات التجارية في القسم الأول تبين لنا أن ازدهار تجارة المضاربة في المحيط الهندي ارتبط ارتباطاً وثيقاً بانتشار الإسلام دينًا وحضارة، مما ضمن السيطرة الإسلامية المباشرة على مصادر السلع الأساسية في تجارة الشرق والغرب.

(١) إلا في فترات محددة. انتهت هيمنة الاسلامية على شرق البحر المتوسط بمعركة ليبانتو التي سرده الحديث عنها.

(٢) انظر على سبيل المثال:

Rita Rose DiMeglio, «Arab Trade with Indonesia and the Malay Peninsula from the 8th to the 16th Century,» in: D.S. Richards, ed., *Islam and the Trade of Asia* (Oxford: Bruno Cassirer, 1970), pp.105-135.

جدول رقم (٣ - ١)

السلطانات والامارات الاسلامية في المحيط الهندي

الفترة التاريخية	المستد	الفترة التاريخية	أفريقيا
القرن ١٢ م	جزر سيلان والمالديف	القرن ١٢ م	سلطة باتا
القرن ١٣ م	سلطة دلهي	القرن ١٢ م	سلطة مقاديشو
القرن ١٤ م	بنو هيم (شمال الدكن)	القرن ١٢ م	سلطة كلوة
القرن ١٤ م	سلطانين كشمير	القرن ١٢ م	سلطة زنجبار
القرن ١٤ م	سلطانين الشرق (في جونبور)	-	سلطة ببا
القرن ١٤ م	السلطانين الفاروقيون (في خاندش)	القرن ١٢ م	سلطة مبابا
القرن ١٤ م	سلطانين الكجرات	القرن ١٢ م	سلطة ماليندي
القرن ١٤ م	سلطانين البنغال	القرن ١٢ م	سلطة سفاله
القرن ١٥ م	سلطانين أحمد ناجار ونيجاپور		
القرن ١٥ م	سلطانين مالوه		

ملاحظة عامة: تشير العلامة (-) إلى أن المعلومات غير متوافرة.

المصادر: أمين توفيق طيبى، «وصول الاسلام الى بلاد مليبار (ساحل الهند الغربى) والتتصدى للغزارة البرتغاليين في القرن السادس عشر من خلال كتاب: تحفة المجاهدين في بعض أحوال البرتغاليين،» (بحث غير منشور، ١٩٨٦)، وشاكر مصطفى، «دور البحرين المتوسط والهندي في التاريخ الاسلامي،» ورقة قدمت إلى: ندوة الحضارة الاسلامية من مهدها العربي إلى آفاقها العالمية، الكويت، ١٧ - ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤، ص ١٧ و ٣٢ وما بعدها.

وأصبحت هذه التجارة تصب في مجربيين أساسيين: أولهما، الخليج العربي ثم وادي دجلة والفرات فساحل سوريا وعمرته في هذه الفترة هرمز ثم مسقط بعد خراب الأولى، أما المجرى الثاني فكان عن طريق عدن التي كانت نقطة الارتكاز مع تجارة أفريقيا الشرقية، ثم جدة وعيذاب والسويس^(١٣).

وقد رأينا عندما تكلمنا عن الواقع الموسمي لتجارة المضاربة أن ساحل سوريا أو الليفانت وساحل مصر كانا المنطقة التجارية التي يحتكر فيها التجار العرب - وال المسلمين تجارة

Chaudhuri, *Trade and Civilization in the Indian Ocean: An Economic History from the Rise of Islam to 1950*, pp.39-51.

الشرق، والمنطقة التي كان يتزود منها الغرب الأوروبي بالسلع، عبر المدن الإيطالية خصوصاً البندقية وجنو وعبر مرسيليا، حيث كان يتم التبادل التجاري بين سلع الشرق والغرب على نطاق واسع.

وكما أفضت زيادة معدلات التبادل التجاري في هذه الفترة إلى عظم ثراء المركتبالية العربية - الإسلامية، اتخذت جهود الغرب الأوروبي منذ الانتعاش التجاري في القرن الثاني عشر (خصوصاً بعد «مذلة الاقطاعية» في نهاية القرن الثالث عشر أو حوالي عام ١٣٠٠ م)^(١٤) شكل محاولات محمومة متصلة، ترمي إلى كسر طوق الاحتكار المركتبالي العربي - الإسلامي على تجارة سلع الشرق من توابل وبهار وحرير وغيرها، وخصوصاً احتكار مصادر الذهب والفضة الأفريقيين اللذين مولاً الازدهار التجاري العربي - الإسلامي الأول (الذي وصفناه بالثورة التجارية الأولى).

وكانت كل هذه المحاولات تصب في مجراه واحد: (أ) الروح الصليبية لغزو الشرق وإخضاعه عسكرياً وتجارياً، (ب) حملة استرداد (Reconquista) الاندلس وطرد العرب منها، (ج) تفادي المشرق العربي كلياً عن طريق القسطنطينية ثم فارس فالصين والهند وعبر خطوط التجارة البرية، أو فارس إلى هرمز ثم إلى الهند والصين عبر خطوط التجارة البحرية^(١٥).

إن أمر الحروب الصليبية وحملة الاسترداد من الأمور المعروفة في تاريخ المنطقة ولا نريد أن نعيده هنا، فالذى يهمنا منه هو تأكيد الحقيقة التاريخية المذكورة في أغلب المصادر الموثوقة بها وهي أن الروح الصليبية كانت تتوافق مباشرة مع المصالح التجارية الاقتصادية، ولكنه دفع الأوروبيين - في النهاية - إلى خارج حدود أوروبا لحل مذلة الاقطاعية بموارد غير الموارد الأوروبية، مما استلزم محاولة الوصول إلى مصادر الذهب والفضة التقليدية في أفريقيا لتمويل الحصول على هذه الموارد. ولكن احتلال العثمانيين مدينة القسطنطينية عام ١٤٥٣ م قلب كل الخطط الأوروبية ولعب دوراً حاسماً في حفظ الأوروبيين على التعجيل في كسر هذا

(١٤) حول هذا الموضوع من منظور تاريخي واسع، انظر:

Sheldon O. Watts, *A Social History of Western Europe, 1450 - 1720: Tensions and Solidarities among Rural Europe* (London: Hutchinson University Library, 1984), pp. 133-161.

تعبير مذلة الاقطاعية مقتبس من:

Eric R. Wolf, *Europe and the People without History* (Berkeley, Calif.: University of California Press, 1982), p.108.

(١٥) انظر على سبيل المثال:

V. Minorsky, «The Middle East in Western Politics in the 13th and 15th Centuries,» *Journal of Royal Central Asiatic Society*, vol. 27 (1940), pp. 427-461.

ال حاجز الهايل العربي - الإسلامي الذي منع الأوروبيين من الوصول إلى مصادر تجارة الشرق^(١١).

لم يكن احتلال القسطنطينية بحد ذاته العامل المدمر، ولكن ظهور العثمانيين كقوة بحرية في المنطقة، كان معناه ضياع السيطرة على شرق البحر المتوسط بعد أن باءت بالفشل جميع الجهود الأوروبية في احتلال المشرق أو تفاديه عن طريق القسطنطينية. ولذلك كان وقع سقوط القسطنطينية في أوروبا رهياً مدوياً.

وكان حافزاً كبيراً لدفع الأوروبيين إلى (استكشاف) العالم الذي بدأ قبل ذلك بقليل، وعلى وجه التحديد بدأ عام ١٤١٥ م باحتلال البرتغاليين سبتة (Ceuta) في مضائق جبل طارق على الساحل المغربي، ثم وصولهم أخيراً إلى ساحل الذهب في أفريقيا ١٤٨٢ م، وفتحهم طريق الهند بواسطة دي غاما عام ١٤٩٤ ، وانتصارهم في معركة ديو عام ١٥٠٩ م على سلاطين الكنجرات وحلفائهم مماليك مصر. ولكن أوروبا كانت طوال الوقت تعد العدة لاستعادة سيطرتها على شرق البحر المتوسط، لأن الاستكشاف البرتغالي لم يستطع كسر الاحتكار العربي - الإسلامي للتجارة مع الشرق^(١٢). وأخيراً، وقعت المواجهة في ليانتو عام ١٥٧١ م حيث انتهت بهزيمة العثمانيين، وإعادة السيطرة الأوروبية على شرق المتوسط.

ويحمل للأوروبيين أن يصوروا انتصارهم في ليانتو على أنه نقطة التحول التي منعت أوروبا من أن تحول إلى الإسلام، وأصبحت هذه المناسبة تجارة رائجة في البندقية صاحبة المصلحاة العظمى في هذا الانتصار. ويصف مراسل مجلة «الايكونومست» معرضًا أقيم في البندقية أخيراً بعنوان: البندقية والدفاع عن الليفان (من نيسان / ابريل إلى تموز / يوليو ١٩٨٦) مظاهر الإعداد لهذه المعركة: لوحات تيتيان وتيتورتو وفيرونـه، وألحان فيفالدي الاوراتوريـو العسكرية التي تحفل بهذه المناسبة. وقد أسهم جميع الكيميائيـين بل الرهـبـان في الإعداد للمعركة، فمنهم من طرح حلولـه الناجـعة للنصر، منها السـمـ الذي لا يترك آثاراً

(١٦) حول أهمية هذا الحدث من منظور أوروبي، انظر:

Kenneth Meyer Setton, *Europe and the Levant in the Middle Ages and the Renaissance* (London: Variorum Reprints, 1974), article 10: «Lutheranism and the Turkish Peril,» pp. 133- 168.

(١٧) كون الاستكشاف البرتغالي لم يستطع كسر الاحتكار العربي الإسلامي ستترتب عليه نتائج خطيرة. وينذهب «كروسه» إلى حد ربط التواریخ بين الغزو العثماني لأوروبا والاستكشاف البرتغالي في المحيط الهندي وكأنهما مناورات التفاف بين عربين: فحسب هذا المقطع حينما كانت طلائع العثمانيـين تصل إلى فينيـزا عام ١٤٩٨ م نزل فاسـكو دي غالـا في كاليـكـوتـ. في عام ١٥٠٣ م سجل العـثمـانيـون سلسلـة من الانتـصـاراتـ علىـ البـندـقـيةـ ولكنـ بعدـ سـنـواتـ فقطـ سـيـطرـ فـراـشـيـسـكـوـ دـالـيـداـ عـلـيـ المـحـيـطـ الـهـنـدـيـ. فيـ عـامـ ١٥٢٢ م استـولـيـ سـلـيـانـ القـانـوـنـيـ عـلـيـ روـدـسـ، ولكنـ البرـتـغـالـيونـ بعدـ خـمسـ سنـواتـ هـزـمـواـ الأـسـطـوـلـ الـإـسـلـامـيـ فـيـ الـكـنـجـاتـ. فـيـ الثـلـاثـيـاتـ مـنـ الـقـرـنـ ١٦ـ، استـطـاعـ العـثـمـانـيـونـ غـزـوـ النـسـماـ وـلـكـهمـ فـشـلـواـ فـيـ اـنـتـرـاعـ الـهـنـدـ مـنـ خـواـوـ دـاـكـاسـتـروـ... وهـكـذاـ حـتـىـ مـعـرـكـةـ لـيـانـتوـ الـيـ غـيرـتـ مجـرـىـ الـأـحـادـاثـ كـلـيـةـ. مـقتـبسـ مـنـ:

Needham, *Science and Civilization in China*, p.225.

والذي يلقى في ما أقامه الأتراك من آبار لـية الشرب، ومنهم من اقترح مسامير تدخل أرجل المقاتلة أو سبابك الخيل لتتنفس فتسمم المشاة والخيالة تدريجاً. وقد دار جدال طويل حول توريد جراثيم الطاعون ورش الملابس بها قبل بيعها للأتراك^(١٨).

ومع أن مصالح الأوروبيين لم تكن موحدة، فقد كانت البندقية في صراع مع البرتغاليين في البحر المتوسط والمحيط الهندي (وخصوصاً تحالف البندقية مع ماليك مصر)، لكن البرتغاليين انقادوا - ظاهرياً على الأقل - بالروح الصليبية نفسها وعقلية الاسترداد الأوروبي، بل لعل جهودهم في المحيط الهندي كانت التتويج الفعلي لهذه الروح وهذه العقلية^(١٩). ولكن، تأثير البرتغاليين، كما ذكرنا سابقاً، على تجارة العرب - المسلمين لم يكن حاسماً أو مدمراً لأسباب لا بد أن نلتفت إليها الآن. إن ظهور البرتغاليين (الفرنجة) في البداية لم يكن سوى مجرد ازعاج عابر، من وجهة نظر التجار العرب - المسلمين أو حكامهم التي ذكرتها التوارييخ المحلية التي ترجمها سارجنت^(٢٠)، مما يعني أنه ما من أحد قد نظر إليهم على أنهم بشائر حقبة تاريخية جديدة. وقد ذهب بهادر شاه، ملك الكجرات، إلى حد التصريح أن «حروب البحار أمر يعني التجار ولا يمس هيبة الملك»^(٢١).

- ٣ -

لقد تكشفت الأحداث في هذه المرحلة الانتقالية لحقيقة عظمى من التاريخ عن أن طموح البرتغاليين لم يكن يهدف - تحت ستار الروح الصليبية وعقلية الاسترداد - إلى كسر طرق الاحتكار المركبالي العربي - الإسلامي فحسب، أو فرض احتكارهم هم على التجارة مع الشرق والوصول إلى مصادر الذهب والفضة، وإنما إلى فرض هيمنتهم على العالم القديم كذلك. وقد تجلت هذه الروح الامبرالية منذ وقت مبكر في المحيط الهندي منذ أوائل القرن

«Reliving the Battle of Lepanto,» *Economist* (5 April 1986), pp.89-90.

(١٨)

R.B. Serjeant, *The Portuguese of the South Arabian Coast: Hadrami Chronicles with Yemeni and European Accounts of Deutch Pirates off Mocha in 17th Century* (Beirut: Librairie du Liban, 1974), pp.1-4.

(٢٠) خاصة تاريخ الشعري والمخطوطات مجهرة المؤلفين، كمحفوظة سيون (Saiwan) وتاريخ الجرموزي.

(٢١) أين توفق طبي، «وصول الاسلام إلى بلاد مليبار (ساحل الهند الغربي) والتتصدي للغزوة البرتغاليين في القرن السادس عشر من خلال كتاب: تحفة المجاهدين في بعض أحوال البرتغاليين،» (بحث غير منشور، ص ٧. أنظر أيضاً:

A. Dos Cupta, *Indian Merchants and the Decline of Surote* (Wiesbaden: [n.p.b.], 1979), and M.N. Pearson, *Merchants and Rulers in Gujarat: The Response to the Portuguese in the Sixteenth Century* (Berkeley, Calif.: University of California Press, 1976).

ويتوصل بايكار إلى الاعتقاد أن الحكم المنود لم يكن يهم إذا كان تجارهم يبيعون السلع للعرب أو للبرتغاليين وإن كان الآخرين ميزة في أنهم كانوا يبيعون هؤلاء الحكم الأسلحة والعتاد المطلوب.

K.M. Panikkar, *Asia and Western Dominance* (London: Allen and Unwin, 1953), p.53 *passim*.

السادس عشر وهذا ما نقصد به مصطلح الخطة الامبرالية العظمى أو (Grand Imperial Design).

فعندما تولى القائد الماكر البوكره التحكم في وكالات (Factories) البرتغال في غرب الهند، كان يصبوا إلى تكوين امبراطورية برتغالية في الشرق (Estado da India)، وذلك عن طريق بناء قلاع منيعة جبارة في عدن وديو وهرمز وغوا ومالقا، قلاع لا يسيطر بواسطتها على العقد الرئيسية لطرق التجارة العالمية في ذلك الحين فقط، بل يمتن على الحكم المحليين وثبت سلطته عليهم ويجبرهم على إعلان ولائهم للبرتغال، ويسهل عليه الحصول على الجزية منهم.^(٢٢)

ومنذ ذلك الحين، استقرت هذه الخطة الامبرالية العظمى المبنية على قاعدة أن من يريد السيطرة على التجارة العالمية في المحيط الهندي، لا بد له من السيطرة على المضائق الثلاثة التي تحكم بها: (أ) مضائق مالقا المؤدية إلى الشرق نحو الصين وجزر الهند الشرقية، (ب) مضائق هرمز المؤدية إلى الخليج العربي وفارس من جهة، ووادي الرافدين من جهة أخرى، (ج) مضائق باب المندب (أي عدن) المؤدية إلى البحر الأحمر ومنه إلى مصر والليقانت.

وتفسر هذه الخطة سياسة البرتغاليين وتصرفاتهم في المنطقة إلى حد كبير، ذلك على الرغم من أنهم فشلوا في تحقيق هذه الخطة (لأسباب عدة ستنطوي إلى بعضها في ما بعد). إذًا لم تتحقق هذه الخطة إلا بعد ثلاثة قرون، وبواسطة الانكليز كما سنرى. وقد دامت سيطرة البرتغاليين على المنطقة حوالي قرن من الزمن، منذ انتصارهم في ديو عام ١٥٠٩ م إلى خسارتهم هرمز وخرا بها على أيدي الفرس والانكليز عام ١٦٢٢ م. وقد تبعهم إلى أفريقيا (ساحل الذهب) أولاً ثم إلى المحيط الهندي الهولنديون والانكليز والدانماركيون وغيرهم من «الرييكادو» الأوروبيين والفرانسيين من مختلف الجنسيات.

ولقد رمت محاولات البرتغاليين في حصار الخليج العربي والبحر الأحمر إلى تحويل التجارة منها إلى البرتغال مباشرة عن طريق رأس الرجاء الصالح، وإلى فرض الجزية والخارج بالطريقة التقليدية نفسها المتّعة في التعامل مع تجارة المضاربة التي كانت سائدة في المنطقة. ولذلك فقد دخلوا في صراع مباشر مع القوى المحلية المسيطرة على النهایات البرية لطرق تجارة المحيط الهندي: الماليك في مصر والحجاج، الصفوين في فارس، والعثمانيين في الخليج العربي والحجاج. وما ان استتب الوضع للبرتغاليين، حتى بدأ الصراع الأوروبي مع

Serjeant, *The Portuguese of the South Arabian Coast: Hadrami Chronicles with Yemeni (٢٢) and European Accounts of Deutch Pirates off Mocha in 17th the Century*, pp. 14-21.

الهولنديين ثم الانكليز فالفرنسيين كما ذكرنا، وبخاصة مع ظهور شركات الهند الشرقية الهولندية أولاً، ثم الانكليزية في مطلع القرن السابع عشر^(٢٣).

وعندما أنشأ البرتغاليون دولتهم في الشرق (Estado da India) كانوا يهددون إلى حصار البحر الأحمر واحتكار التجارة عبر رأس الرجاء الصالح، والسيطرة بالقوة والعنف على المحيط الهندي بواسطة السفن حاملة المدافع. ولكن أساليبهم في تحقيق ذلك - كما ذكر فان لور - لم تختلف عن الأساليب التي كانت متتبعة من قبل في المنطقة: (١) التجارة بكثيير قليلة بمقاييس تجارة المضاربة، (٢) قيام الحكومة (البرتغالية المحلية) بالتجارة وكأنها مشروع خاص (private enterprize)، (٣) استعمال أساليب فرض السيطرة بهدف ضمان الاستغلال المالي والسياسي (من سنة مالية Fiscal) للتجارة كفرض الرسوم الجمركية على نشاطات الشحن والتغليف والتخزين في الموانئ، (٤) وشرف على هذا كله الموظفون الكبار وعليه رجال الدين من الارستقراطية البرتغالية. ولذلك يستنتج فان لور أن البرتغاليين لم يدخلوا أي عنصر جديد في تجارة المحيط الهندي^(٢٤).

ولم يكن البرتغاليون سوى جامعي ضرائب، والاستادو達 انديا لم تكن سوى مؤسسة لإعادة التوزيع، من النوع الذي يبيع العنف المنظم مقابل رسوم الحماية، مما يشبه تماما دور المشيخة أو السلطة التقليدية في المدن التجارية في المحيط الهندي. وقد كانت الكارتازه Cartaze (أو الورقة وأحياناً الرقعات في المصادر المحلية) الأداة التي تجمع «الاستادو» الخارج عن طريق بيعها للتجار وأصحاب السفن، وهي بمثابة أجور الحماية التي تقدمها الاستادو للإتجار في المحيط، ولذلك لم يكن يسمح لأي سفينة بعبور الميناء بدونها، وإنما تعرضت للسلب والنهب من قبل البرتغاليين أنفسهم. وإضافة إلى الكارتازه، تقوم السلطات البرتغالية بتحصيل الرسوم الجمركية على البضائع بما لا يقل عن ١٠ بالمائة، ومن أجل ذلك تجبر السفن على المرور إما في هرمز أو في مسقط^(٢٥).

(٢٣) انظر على سبيل المثال:

S. Ozbaran, «The Ottoman Turks and the Portuguese in the Persian Gulf, 1534-1581,» *Journal of Asian History*, vol.6 (1972), pp.45-87.

مصطفى عقيل الخطيب، التناقض الدولي في الخليج العربي، ١٦٢٢ - ١٧٦٣ (بيروت: المكتبة المصرية، ١٩٨١).

J.C. Van Leur, *Indonesian Trade and Society* (The Hague: Van Hoeve, 1955), p.118 (٢٤)
passim.

ويذكر ولارشتاين ان الاذكيات عن هذه الفترة تؤيد استنتاج فان لور.

Immanuel Wallerstein, *The Modern World System* (New York: Academic Press, 1974), vol.1, p.331.

(٢٥) عبدالعزيز عوض، «الأهمية الاستراتيجية والتجارية لجزيرة هرمز، ١٥٠٧ - ١٦٢٩،» (بحث غير منشور، ١٩٨٦)، ص ٣ - ٧.

وقد بَرَ البرتغاليون إقامة مؤسسة الكارتازه بأنها وسيلة لنشر الدين المسيحي ، وقطع طرق امداد الإسلام في الشرق ، وإضعاف القدرة العسكرية للعثمانيين وتهديدهم لأوروبا المسيحية . ولكن الصلة بين نظام الكارتازه والحكام المحليين واضحة بشكل مباشر ، لأنها فرضت الحقوق الجمركية والحقوق التي تتصل بتنظيم عمليات الشحن البحري وحجمه بين موانئ المنطقة .

إلى أي مدى نجح البرتغاليون في تحقيق خطتهم الإمبريالية للسيطرة على المحيط الهندي؟ وللأي مدى نجحوا في حصار البحر الأحمر وتحويل تجارة السلع الشرقية الاستراتيجية من الجزيرة العربية والمشرق العربي ، وبالتالي كسر الاحتكار المركتالي العربي - الإسلامي؟ إن جميع الشواهد التاريخية تدل على أن البرتغاليين - على رغم سيطرتهم على هرمز (قاعدة رئيسية لنشاطهم التجاري) وساحل الهند الغربي وموانئ الخليج العربي في القرن السادس عشر - فشلوا في احتلال عدن وجدة ، وبالتالي فشلوا فشلاً ذريعاً في حصار البحر الأحمر أو التجارة فيه ، ثم خسروا السيطرة على مالقا بسبب الهولنديين بعد ذلك بقليل . ولذلك ، فإن التجارة العربية في الجزيرة والمشرق لم تتأثر بنشاطات البرتغاليين إلا جزئياً^(٢٦) . ويرجع فشل البرتغاليين إلى عدد من الأسباب ، أهمها :

- إن سياسة البرتغاليين المبنية على الروح الصليبية وعقلية الاسترداد قد اتسمت بالكثير من التعصب والجحش في ابتزاز التجار والأمراء المحليين والقصوة في معاملة السكان ، مما دفع الحكام المحليين إلى التمرد والتحالف مع القوى الأوروبية الأخرى لطرد البرتغاليين من أماكن وموانئ كثيرة احتلوها في بداية فترة هيمتهم على المنطقة ، وقد عمل ذلك على تأجيج الصراع الأوروبي في ما بعد^(٢٧) . ويجب أن لا ننسى أن أداة البرتغاليين في التوسيع البحري كانت السفن حاملة المدافع ، وليس التعامل التجاري من حيث هو نشاط اقتصادي سلمي .

- قلة العنصر الشري البرتغالي في المناطق المستعمرة ، مما دفع البرتغاليين إلى الاستعانة بالبرنيكادو الأوروبيين والمرتزقة الهنود (أو مسيحيي الرز ، أي الذين تنصروا بسبب الجوع) للعمل في حامياتهم وقلاعهم . وكان هذا عاملاً من العوامل التي أدت إلى اضطراب النظام في البحرية البرتغالية وتكرار حوادث التمرد بين كبار الضباط البرتغاليين وانتشار الرشوة والفساد بينهم إلى الحد الذي أصبحت معه الرشوة مؤسسة شبه رسمية ، وأصبحت المناصب العليا في «الاستادو دا آنديا» تباع رسمياً من قبل التاج البرتغالي^(٢٨) .

Ashtor, *Levant Trade in the Later Middle Ages*.

(٢٦) انظر مصادر آشتور:

(٢٧) من أوضح الأمثلة على ذلك تحالف الفرس مع الانكليز الذي أدى إلى طرد البرتغاليين من هرمز ، وتحالف العثمانيين مع الانكليز ثم مع الفرنسيين في وقت لاحق أثناء الانتفاضة العثمانية في القرن السابع عشر .

Boxer, *The Portuguese Seaborne Empire, 1415-1825*.

(٢٨)

- الصراع بين البرتغال والاسبان ما بين عام ١٥٨٠ عندما وحد البلدين فيليب الثاني وعام ١٦٤٠ عندما استقلت البرتغال مرة أخرى تحت حكم أسرة براجانزا. هذا الصراع أضعف الإدارة الاستعمارية، ولم يغير كثيراً من أساليبها في السوق نفسه، فقد اعتمدت هذه الأساليب بشكل رئيسي على احتكار الحكومة البيروقراطي للسلع المربحة في شكل احتكار حكومة تقليدي، مما منع تعبئة الاقتصاد والتجار البرتغاليين على نحو يسهم في فرض الهيمنة الامبرالية، واحداث التراكم الرأسمالي الذي يوفق بين التجارة والإدارة الامبرالية (الارستقراطية)، كما حدث في ما بعد لدى الهولنديين والانكليز.

- كان التوسع الاستعماري البرتغالي الذي امتد بعقلية الاسترداد إلى الامريكتين والمحيط الهندي يقوم على الطريقة التي ذكرناها: السفن الشراعية حاملة المدفع، نظام الكارتازه، جمع الخراج بشكل ضرائب، بيع الحياة في شكل جزية ورسوم جمركية، احتكار تجارة السلع المربحة احتكاراً حكومياً. هذا كله جعل من البرتغاليين جامعي ضرائب من الطراز الأول. ولكن أموال هذه الضرائب، مع الفضة والذهب اللذين أخذنا يتدققان على البرتغال واسبانيا من أمريكا، فضلاً عن الأرباح الناتجة عن احتكار التوابل، كل هذا قد ذهب في شراء السلع الأوروبية من الحلفاء الجنوبيين (تجار جنو) منافسي تجار البنديمة التقليديين وتجار بافاريا ودول الأقاليم المتحدة الهولندية، وذلك لعدم تطور التنظيم المركتالي في كل من البرتغال واسبانيا، فالحقيقة أن هاتين الدولتين لم تكونا سوى قنوات (Conduits) لتمويل التوسع الرأسمالي الأوروبي الغربي في الأقاليم الثلاثة السالفة الذكر^(٢٩).

ولذلك فإن التوسع الامبرالي البرتغالي - الاسباني في الامريكتين وفي المحيط الهندي أوصل النظام العالمي الذي عمل هذا التوسع على ظهوره في أوائل القرن السادس عشر (بواسطة هاتين الدولتين الأوليين اللتين اجتازتا محنة الاقطاعية بالتوسيع الخارجي) إلى أزمة المركتالية قبل الرأسمالية العظمى التي وصلت مداها خلال ثورة الأسعار في منتصف القرن السابع عشر (أزمة ١٦٥٠ م)^(٣٠)، والتي أدت في ما بعد إلى كسر واسع النطاق في الدولة العثمانية والشرق عموماً، بسبب تدفق الفضة الأمريكية عليها^(٣١).

أما في المحيط الهندي، فيمكن أن نطلق على هذه الأزمة: الأزمة البنائية للمركتالية

Carlo M. Cipolla, *Before the Industrial Revolution: European Society and Economy, 1000 - ١٧٠٠*, 2nd ed. (London: Methuen, 1980), pp.250-296.

Petr Kriedte, *Peasants, Landlords and Merchant Capitalists* (Gottingen: Berg Publishers, 1983), pp. 18-60.

(٣١) لمعالجة سريعة لهذا الموضوع، انظر:

Hamilton Alexander Gibb and Harold Bowen, *Islamic Society and the West: A Study of the Impact of Western Civilization on Moslem Culture in the Near East* (London; New York: Oxford University Press, 1969), pp.49-59.

التقليدية المتمثلة بتجارة المضاربة. وقد تمثلت هذه الأزمة في المواجهة التاريخية في هرمز عام ١٦٢٢ م بين الأساليب المركتالية التقليدية المحلية - البرتغالية (التي تكيفت معها) والتي وصلت إلى حدود توسعها المكثفة من ناحية، والشكل الامبرالي المتقدم للمركتالية الرأسالية المتمثلة في شركتي الهند الشرقية هولندا أو إنكلترا من ناحية ثانية. ولم تكن هرمز - محطة المركتالية التقليدية في إبان توسعها ومعقل الامبرالية التقليدية قبل الرأسالية - مهيئة لهذه المواجهة، فقد كانت بكل غناها وبنائها تعيرأ بليغاً عن الأزمة البنائية التي كانت تختبر منذ مدة طويلة. ولذلك سقطت في هذه المواجهة سقوطاً لا رجعة فيه، وكان خرابها خراباً كاملاً اختفت معه من التاريخ، وكأنها كانت استثناء في غاية الغرابة (أو أثراً بعد عين)^(٣٢).

- ٤ -

إذا كان البرتغاليون في المحيط الهندي أكبر جامعي ضرائب، فإن شركتي الهند الهولندية والإنكليزية كانتا أكبر مؤسستي تهريب في العالم قبل الرأسالي^(٣٣)، وإذا كان سقوط هرمز تعيرأ عن الأزمة البنائية للمركتالية التقليدية وتجارة المضاربة فإن شركتي الهند الشرقية كانتا وسليتين أدخلتا مجتمع الخليج والجزيرة العربية في النظام الاقتصادي العالمي الذي هيمنت عليه الرأسالية الأوروبية الصاعدة. ولكن المركتالية التقليدية التي ميزت الحالة الطبيعية لن تنهر دفعة واحدة بل تواصل لمدة طويلة ربما إلى منتصف القرن التاسع عشر، وذلك لأسباب عدة منها الصراع الامبرالي البرتغالي - الهولندي ثم الهولندي - الإنكليزي ثم الإنكليزي - الفرنسي.

وما يعنينا هنا هو تفسير سر تفوق شركتي الهند الشرقية الهولندية والإنكليزية على شركة

(٣٢) في مدح هرمز: إذا كان العالم خاتم، هرمز ستكون جوهنته... إلخ، والتغني بنوة هرمز عند ملن، وترجمة بيرتون لتمجيد كاميرون من لوسيادس شعرأ هرمز. انظر:

Arnold Talbot Wilson, *The Persian Gulf: A Historical Sketch from the Earliest Times to the Beginning of the 20th Century* (Oxford: Clarendon Press, 1928).

إن جميع الإشارات اللاحقة لهذا الكتاب ستكون للترجمة العربية: آرنولد تالبوت وبيلسون، الخليج العربي: بمعلم تاريخي من أقدم الأزمات حتى أوائل القرن العشرين، ترجمة وتقديم عبد القادر يوسف (الكويت: مكتبة الأمل، ١٩٤٠)، ص ١٨٦ - ١٨٧.

Niels Steensgaard, *The Asian Trade Revolution of the Seventeenth Century: The East India* (٣٣)
Companies and the Decline of the Caravan Trade (Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1973), p.151.

لاحظ أن الفرق الأساسي الذي أدخله البرتغاليون على تجارة المحيط الهندي هو أن التجار المحليين أصبحوا يتعاملون مع عثماني أو وكلاء دولة عسكرية مدرججة بالسلاح، وأن الأسعار محددة بالاتفاقات الرسمية بين الدول، وإن التجارة في المحيط أصبحت مقتنة بواسطة الكارباترة دون أن تغير من واقع العلاقات الاقتصادية والسياسية على المستوى المحلي. انظر:

Wallerstein , *The Modern World System*, vol.1, pp.330-331, and Steensgaard, Ibid., p.151.

الهند البرتغالية والاستادو دا أنديا من ورائها. وما سنورده من أسباب لتفسير هذا التفوق يمكن أن يعترض عليه من زوايا عدّة، خصوصاً أنه يشوبه التبسيط الشديد والاختزال، ولكن ما يعنينا من الموضوع هو أن نعرف تأثير هذه التطورات الخاصة بالمحيط الهندي على أسباب انهيار اقتصاد الحالة الطبيعية في مجتمع الخليج والجزيرة العربية أساساً.

وفي اعتقادي أن أحد أهم أسباب تفوق شركتي الهند الشرقية (وأعني - دائماً - الشركتين الهولندية والإنكليزية) هو التنسيق الدقيق بين نشاطات الدولة الامبرialisية ونشاطات التجار وال وكلاء (Factors) الذين كانوا بمثابة الرواد للتجارة الرأسمالية^(٣٤)، وهو الأمر الذي كان البرتغاليون يفتقرن إليه كما ذكرنا. ولكن هذا الأمر يختفي من الأشياء أكثر مما يظهر. إذ إن أغلب الكتاب والمؤرخين الذين كتبوا حول هذه الفترة، خلطوا بين الامبرialisية كظاهرة للتوسيع العسكري والاستيطان الاستعماري والهيمنة السياسية من ناحية، والرأسمالية كنشاط اقتصادي يهدف إلى الحصول على الربح بطرق عقلانية وبفاءة عالية في توظيف العمل والموارد الاقتصادية والمادية لتوليد هذا الربح، والإحداث التراكم الرأسمالي من ناحية ثانية.

إن ظاهرة الامبرialisية ظاهرة عالمية قديمة لا ترتبط بالراسمالية أو تختص بها^(٣٥). كما أن الرأسمالية ليست حكراً على أوروبا بعد القرن الخامس عشر، إذ ان تجارة المضاربة التي شرحاً أنسسها في القسم السابق، تلك التي ازدهرت بل كانت عماد الثورة التجارية الإسلامية الأولى بين القرنين الثامن والحادي عشر كانت مبنية على أسس رأسمالية واضحة^(٣٦). كما أن الدولة التي انتصرت وحسمت الصراع الأوروبي الامبرialisي والاقتصادي لمصلحتها (أي إنكلترا) كانت ميدان هيمنة الاستقراطية التقليدية. ولم يشكل التجار أي ثقل يذكر في

(٣٤) معظم التفسيرات عن تفوق شركات الهند الشرقية مستمدّة من: المصدر نفسه، ومن تحليلات فان لور. أما بالنسبة إلى دور وكلاء، أنظر:

Ian Bruce Watson, *Foundation for Empire: English Private Trade in India, 1659-1760* (New Delhi: Vikas Publishing, 1980).

(٣٥) لقد طرح شومبتر هذه القضية بوضوح، فحصر الامبرialisية بالراسمالية وتسمية الامبرialisية قبل الرأسمالية بالاستعمار هي مسألة اجتهادية اصطلاحية، بينما الامبرialisية هي في الحقيقة ظاهرة تاريخية ملائمة لوصف بيئه الجزيرة العربية. لأن التغلغل الأوروبي في بداياته الأولى لم يتعد الساحل والمرافع والمدن التجارية حتى بداية الحرب العالمية الأولى في القرن العشرين. ولذلك يكون مصطلح الامبرialisية أدق في هذه البيئة من الاستعمار لوصف ظاهرة التغلغل الأوروبي. أنظر:

Joseph Schumpeter, *Imperialism and Social Classes* (Cleveland: Meridian Books, 1951), pp.64-98.

(٣٦) أو شبه رأسمالية كما أسمتها مكسيم رودنسون من باب الحذر معتبراً الرأسمالية الأوروبيّة في القرن التاسع عشر نموذجاً مثالياً (غيرياً) للعالم.

Maxime Rodinson, *Islam and Capitalism*, translated from French by Brian Pearce (London: Allen Lane; New York: Pantheon Books, 1974), pp.4-11.

الطبقة الحاكمة أو البيروقراطية العسكرية التي كانت تتولى اتخاذ القرارات^(٣٧). ولكن المزاوجة بين الامبرالية والرأسمالية في الظروف التاريخية للقرن السابع عشر، كان لها أثر بالغ في انتصار الرأسمالية واستيعابها للعلميين القدماء والجدد.

وهكذا، فإن الأساطيل التجارية لشركة الهند الشرقية الهولندية والإنجليزية (والتجار الوكلاء المنصوصين تحت لوائهم) كانت تتمتع بحماية كاملة من الأساطيل الحربية لهذين البلدين، بل لقد قامت هاتان الشركتان بتمويل هذه الأساطيل الحربية التي نجحت في القضاء على هيمنة البرتغاليين على طرق التجارة في المحيط الهندي بعد سقوط هرمز واحتلت سواحل الهند^(٣٨). ماذا يعني هذا من منظور تجارة المضاربة؟ أنه يعني أن شركة الهند الشرقية - ومن ثم التجار الوكلاء التابعين لها - كانتا قادرتين على أن تستدخلان (Internalize) تكاليف أتواء الحماية، لأنهما كانتا تستطيعان الحصول على الحماية بسعر الكلفة وذلك بتمويل الأساطيل الحربية، وليس بسعر طرف ثالث كسلطان أو شيخ أو ملك (كما في حالة البرتغال). هذا في الوقت الذي كان فيه تاجر المضاربة - كما رأينا - مضطراً إلى أن يدفع هذه الأتواء في شكل رسوم وضرائب في كل ميناء ومحطة حسب تقلبات الأوضاع وجشع الحكماء. ولم يكن البرتغاليون يقومون بالتجارة بأنفسهم، بل كانوا يكتفون بشحن البضائع (إلى لشبونة على خط لشبونة - كووة)^(٣٩) عن طريق شركات حكومية وتحصيل الجزية والرسوم من المروءة المحلية والحكام.

إن التوفير الذي يمكن أن يحصل من استدخال تكاليف أتواء الحماية في ظل السفن الشراعية الحربية الحاملة للمدافع لا بد أن يكون كبيراً، على نحو ما يظهر من حسابات فان لور وشتينسغارد. ولكنه لم يكن كافياً بحد ذاته، فقد استطاعت هاتان الشركتان، بتركيبتها

: (٣٧) انظر في هذا:

Cheyne C. Ryan, «The Fiends of Commerce: Romantic Criticisms of Classical Political Economy,» *History of Political Economy*, vol.13, no.1 (Spring 1981), pp. 80-94.

ولو أن ماير يتكلم عن فترة لاحقة (القرن التاسع عشر) فإن اطروحته بالغة الأهمية في فهم العلاقة بين الطبقة الحاكمة والتجار في الدول الامبرالية، وقد قام المؤلف بمراجعة وافية لهذه الأطروحة.

Arno J. Mayer, *The Persistence of the Old Regime: Europe to the Great War* (London: Croom Helm, 1981).

خلدون حسن النقيب، «التاريخ الجديد والحقائق الخطرة،» مجلة العلوم الاجتماعية (جامعة الكويت)، السنة ١٣ ، العدد ٣ (نوفمبر ١٩٨٤)، ص ٢١٥ - ٢٢٧.

K.N. Chaudhuri, *The Trading World of Asia and the English East India Company, 1600- 1760* (Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1987). (٣٨)

(٣٩) لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، انظر:

A.R. Disney, *Twilight of the Pepper Empire: Portuguese Trade in South-West India in the Early Seventeenth Century* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1978), pp.101-136.

المؤسسة الخاصة وبتوظيف الوكلاء على نطاق واسع ، التوصل إلى التحكم الاحتكماري أو شبه الاحتكماري بالأسعار على نطاق عالمي ، وهو هدف لم يستطع أحد تحقيقه في تجارة المضاربة التقليدية . وقد تم هذا عن طريق تكوين الأصول (Stock Formation) على المدى البعيد ، وليس عن طريق طلب الربح السريع المباشر ، كما ضمن مساهمة الوكلاء وشركائهم المحليين من البانيان كفاءة عالية في سعر الشراء والتوصيل والتوزيع . ومعنى هذا أنه ، إضافة إلى التوفير الذي ترتب على حماية الشركات نفسها بحصولها على تكاليف هذه الحماية بسعر الكلفة ، فقد كانت هذه الشركات - بسبب حصولها على البصائع الاستراتيجية عالية الربح ، وتغزيرها بكميات كبيرة وعلى المدى البعيد - قادرة على أن تحمي نفسها من تقلبات الأسعار الحادة التي هي سمة بارزة من سمات تجارة المضاربة التقليدية^(٤٠) .

إن هاتين السمتين : استدخال تكاليف الحماية وتحقيق التحكم الاحتكماري بالسلع الاستراتيجية عن طريق تكوين الأصول في التجارة العالمية ، تمثلان ابتكارات تنظيمية على المستوى المؤسسي ، أسهمت في الانتصار الاقتصادي الحاسم بشكل تزامن مع ظهور التفوق العسكري للدول شمال غرب أوروبا ، هولندا أولاً ثم إنكلترا . وكانت النتيجة المباشرة لهذا الانتصار تحول مركز الثقل الاقتصادي من موانئ الجزيرة العربية والشرق إلى خطوط التجارة المارة برأس الرجاء الصالح ، وانتقال مركز الثقل الاقتصادي في التجارة العالمية من البحر المتوسط كله إلى المحيط الأطلسي في القرن الثامن عشر^(٤١) .

وحتى تكون الصورة اكتملت وضوحاً فلا بد أن نذكر أن السلع الاستراتيجية في هذه الفترة - من زاوية التجارة التقليدية في الموانئ العربية - كانت كالتالي : البهارات (بخاصة جوز الطيب ، الزعفران ، الزنجبيل ، القرفة ، الفرنفل . . . إلخ) ، التوابيل (بخاصة الفلفل

(٤٠) انظر اطروحتان فان لور وشتينسغارد السابقة الذكر :

Van Leur, *Indonesian Trade and Society*, and Steensgaard, *The Asian Trade Revolution of the Seventeenth Century: The East India Companies and the Decline of the Caravan Trade*.

(٤١) إن التحول في مركز الثقل الاقتصادي في مجاورة المحيط الهندي وعطائهما في شرق البحر المتوسط إلى المحيط الأطلسي ، لم تدرس بشكل واب و لم تطرح على بساط البحث في التاريخ العربي الحديث بشكل منظم . للإحاطات أولية ، انظر :

K.N. Chaudhuri, *The English East India Company: The Study of an Early Joint- Stock Company, 1600-1640* (London: [n.p.b.], 1965), pp.156-159, and Steensgaard, *Ibid.*, pp.172-192.

ولتابعة النقاش الذي أثارته كتابات الآخرين في المصادر الأوروبية ، انظر :

Kristof Glamann, «European Trade, 1500 - 1750» in: Carlo M. Cipolla, ed., *The Fortuna Economic History of Europe* (Glasgow: Collins, 1974), vol.2: *The Sixteenth and Seventeenth Centuries*, pp. 427-526, and Bentley T. Duncan, «Niels Steensgaard and the Europe-Asia Trade of the Early Seventeenth Century», *Journal of Modern History*, vol.47, no.3 (1975), pp. 512-518.

على أنواعه)، الحرير، أصباغ النيلة، البخور، الملابس والمنسوجات، الخيول والجمال، الأسلحة التقليدية (وبخاصة السيف والرماح اليمنية)، والأغذية (القمح، الأرز، التمور، اللبان)، العبيد، وفي ما بعد الأصواف والأقطان التي لعبت دوراً كبيراً في التطور الصناعي الرأسيلي (على أساس كون صناعة المنسوجات المجال الأول للتصنيع)، والزيوت (بخاصة زيت جوز الهند)، والمنبهات (القهوة، السكر، ثم الشاي)، وأخيراً الأحجار الكريمة (بخاصية اللؤلؤ)^(٤١).

والمدقق في هذه القائمة يتبيّن أن هذه السلع الاستراتيجية تختلف بقدار الربح الذي تدره بشكل تفاضلي، وتختلف بقدار الكميات المتداولة في الأسواق العالمية، وتختلف كذلك بدرجة تأثيرها بالنشاطات الاحتكارية لشركات الهند الشرقية. فالحرير الصيني والفارسي تأثر بدرجة أقل من البهارات، وبخاصة بعد دخول الحرير السوري مجال التبادل العالمي في نهاية القرن الثامن عشر. ولكن التجار الذين سيطروا على تجارة شراء الحرير السوري بدلاً من الإيطاليين أصبحوا انكليزاً وفرنسيين^(٤٢). إن درجة تأثر أو عدم تأثر تجارة الخليج والجزرية العربية بهذه النشاطات الاحتكارية تعطينا فكرة أو مؤشراً على هامش الحركة الذي يقي لتجارة المضاربة التقليدية في المنطقة، وإن كانت هذه الشركات قد نجحت في النهاية في الحصول على حصة الأسد من عمليات البيع والشراء في السلع الاستراتيجية.

ولكن السلع عالية الربح التي تأثرت بدرجة كبيرة بنشاطات شركات الهند الشرقية الاحتكارية هي تجارة التوابل والبهارات، وجاء هذا التأثر في فترة مبكرة تقريباً. إذ يذكر برنارد لويس أن عمر طالب أحد أعيان الأتراك قد اشتকى في عام ١٦٢٥ م من أن «... الأوروبيين قد تعرفوا العالم كله، واهم يرسلون سفنهم إلى كل مكان ويستولون على الموارد». في السابق كانت البضائع من الهند والسندي والصين تأتي إلى السويس وتتوزع من قبل المسلمين إلى العالم كله. ولكن الآن هذه البضائع تنقل من قبل البرتغاليين والهولنديين، والإنكليز إلى بلاد الفرنج ليوزعوها على العالم من هناك. (والبضائع) التي لا يحتاجون إليها يأتون بها إلى استانبول والبلاد الإسلامية ويبيعونها بخمسة أضعاف سعرها ويربحون من ورائها المال الكثير. ولهذا السبب فإن كلاماً من الذهب والفضة غداً نادراً في بلاد الإسلام^(٤٣).

(٤٢) حول السلع المتداولة في تجارة المحيط الهندي عموماً في هذه الفترة، أنظر:

Chaudhuri, *Trade and Civilization in the Indian Ocean: An Economic History from the Rise of Islam to 1950*, pp.182-202; N. Groom, *Frankincense and Myrrh: A Study of the Arab Incense Trade* (London: [n.pb.], 1981), and Frederic C. Lane, «Mediterranean Spice - Trade: Its Revival in the Sixteenth Century», in: Frederic C. Lane, ed., *Venice in History: The Collected Papers of Frederic C. Lane* (Baltimore, Md.: Johns Hopkins University Press, 1966).

A.C. Wood, *A History of the Levant Company* (Oxford: Oxford University Press, 1935), (٤٣) and Charles Philip Issawi, «British Trade and Rise of Beirut, 1830-1860», *International Journal of Middle East Studies*, vol. 8, no. 1 (January 1977).

(٤٤) مقتبس من: «Some Reflections on the Decline of the Ottoman Empire», Bertrand Lewis, *Studia Islamica*, no.9 (1959), p.118.

هذا التحول شبه العجائبي في المواريثين الاقتصادية لمصلحة هولندا وإنكلترا قد أدى لا شك إلى خسارة اقتصادية كبيرة للموانئ التجارية العربية، وبالتالي لاقتصاد الحالة الطبيعية كلها. ولكننا لا نعرف على وجه التحديد حجم هذه الخسارة خصوصاً في القرن الثامن عشر. ان شتىنسغارد - مثلاً - يقدر حجم خسارة تجارة التوابل والبهار (لموانئ الساحل السوري التي بدأت تشتري السلع التي كانت تتحكر بيعها) بما لا يقل عن أربعة ملايين ليرة ذهبية سنوياً^(٤٠). ولكن القضية المهمة التي ستشغلنا في ما بعد هي أن هاتين الدولتين (هولندا وإنكلترا) اللتين ستلحق بهما فرنسا قد سيطرتا بالاحتلال الاستعماري على المناطق التجارية الرئيسية في المحيط الهندي، حيث مصادر السلع التي كان تجار المضاربة العرب وسطاءها الرئيسيين، وهنا القضية الأهم.

ولذلك فإن المواريثين السياسية والعسكرية تبعت منطقتاً آخر، وأخذت وقتاً طويلاً قبل أن تستقر. ويرجع سبب ذلك بشكل رئيسي إلى الصراع الامبرialis الذي أعقب سقوط هرمز عام ١٦٢٢ م. فقد استقر الهولنديون (الذين جاءوا في أعقاب البرتغاليين بفترة قصيرة إلى المنطقة، أي قبل الانكليز) إلى بندر عباس (التي ورثت هرمز) بينما تحول الانكليز إلى جسك. ولذلك كان وضع الهولنديين أفضل من الانكليز في قدرتهم على التحكم بالتجارة مع الخليج العربي، ولذلك استغرق الصراع بينهما بخاصة بعد ١٦٥٢ م. وتتجه خسارة التحالف الهولندي - الإسباني، حرب عام ١٦٧٦ م ضد الفرنسيين في البحر المتوسط، لتضعف موقفهم في المحيط الهندي إلى الحد الذي دفع بهم إلى نقل مركزهم التجاري من بندر عباس إلى البصرة التي كسبها العثمانيون منهم، ثم إلى جزيرة خرج الحصينة.

أما الانكليز فقد أسسوا فرعاً لشركة الهند الشرقية في موانئ الخليج وجنوب الجزيرة، وبخاصة مسقط والبصرة والبحرين وبشهر، مع بقاء البحر الاحمر مفتوحاً لعدم قدرة أية قوة بحرية على فرض السيطرة الخامسة عليه، وقد بدأ التوسيع الانكليزي في المنطقة بعد أن أحكم الانكليز سيطرتهم واحتلتهم الاستعماري على الهند ما بين ١٦٣٠ - ١٦٩٠ م ولذلك كان توسيعهم من المواقع الأقوى، وبدأت كفتهم ترجع على هولندا منذ مطالع القرن الثامن عشر^(٤١).

وفي هذه الأثناء، بدأت محاولات فرنسا تهديد مركز الانكليز الاستعماري في الهند عن طريق مصر، وبغداد، والبصرة، ومسقط. وقد حسم هذا الصراع الامبرialis الثلاثي لمصلحة الانكليز (أو بريطانيا اعتباراً من عام ١٧٧١ م) عندما اضطر الهولنديون إلى إخلاء

Steensgaard, *The Asian Trade Revolution of the Seventeenth Century: The East India Companies and the Decline of the Caravan Trade*, p.175 *passim*.

(٤٠) الخطيب، التنافس الدولي في الخليج العربي، ١٦٢٢ - ١٧٦٣، ص ١٨٥ - ٢٢٩.

جزيرة خرج عام ١٧٦٥ م وبذلك انتهى نفوذهن كلياً في المنطقة. وفي الوقت نفسه جاءت خسارة فرنسا، حرب السنوات السبع ما بين ١٧٥٦ - ١٧٦٣ م، للحصول على موضع قدم في الهند لتدعم الهيمنة الامبرالية الانكليزية^(٤٧). ولكن الصراع مع فرنسا لن يتنهي في هذه الفترة، إذ يعود ليتجدد عندما يحيي نابليون الأول المطامع الامبرالية الفرنسية في العقد الأخير من القرن الثامن عشر، ويستمر طوال القرن التاسع عشر، ولكنه لا يلعب إلا دوراً هاماً من الناحية الاقتصادية والعسكرية في الخليج والجزيرة العربية يتركز حول السيطرة على مسقط^(٤٨). ولم يتوقف هذا الصراع بشكله العلني، إلا عندما دخلت فرنسا مع انكلترا وروسيا القيصرية الاتفاق الذي سمي بالوفاق الثلاثي السودي (Entente Cordiale) لعام ١٩٠٤ م Tripartite).

على الرغم من أننا نستطيع القول بشيء من الثقة إن استمرار تجارة المضاربة مرهون بهامش الحركة الذي تركته النشاطات الاحتكارية أو شبه الاحتكارية لشركات الهند الشرقية، فإننا بالمنطق نفسه نستطيع القول إن الصراع الامبرالي طوال القرن الثامن عشر ترك مجالاً واسعاً نسبياً في الحركة لدورة النخبات القبلية الفاعلة في اقتصاد الحالة الطبيعية. وليس ذلك فقط، بل بدأت القوى السياسية والاقتصادية المحلية بالتحرك الفعلي الجدي لمواجهة الهيمنة الامبرالية الأوروبية بعد أن كانت (طوال القرن السادس عشر وحتى النصف الأول من القرن السابع عشر) تعتبر هذه الهيمنة مجرد ازعاج قد يزول بعد حين. ولذلك يمكننا القول على وجه الدقة إن دورة النخبات القبلية بدأت تتحذ بعدها جديداً، هو بعد المقاومة المحلية للامبرالية الأوروبية وهيمتها الاقتصادية، مع أن قلة من المؤرخين اعتبروها كذلك^(٤٩).

وقد اخذت هذه المقاومة المحلية الوطنية شكل ثلاثة تحركات كبرى من الداخل القبلي الزراعي - الرعوي إلى مدن الساحل التجاري لمواجهة نفوذ وقرصنة «الفرنجة الكفار»:

Wolf, *Europe and the People without History*, pp. 239-246.

(٤٧)

(٤٨) محمد عبد الله العزاوي، «نشاط فرنسا السياسي في الخليج العربي والإجراءات البريطانية المضادة، ١٧٩٣ - ١٧٩٨،» الخليج العربي (جامعة البصرة)، السنة ١٨، العددان ٣ - ٤ (١٩٨٦)، ص ٢٩ - ٤٣ .

(٤٩) من هذه القلة، بحث عبد الأمير محمد الأمين، «دور القبائل العربية في صد التوسيع الأوروبي في الخليج العربي خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر،» ورقة قدمت إلى: المؤتمر الدولي للتاريخ، آذار / مارس ١٩٧٣ . وهناك بعض الدراسات الأخرى حول هذا الموضوع. ولكننا يجب أن نتعامل بحذر مع هذا النوع من الدراسات. إن عدم ادراك أو استيعاب مفهوم دورة النخبات القبلية يؤدي بالمؤلفين إلى الانسياق مع التفسير القومي القبلي (*a Priori*) واسقاطه على الأحداث والمصادر التاريخية. إذ أن المقاومة المحلية وتجسدتها في النخب القبلية كان متوافقاً تماماً مع سيطرة هؤلاء على الموارد التجارية وطرق التجارة الداخلية والتي تمثل مصدر الدخل الرئيسي لهم. وقد تنبأ «سارجنت» إلى هذه القضية في حالة اليمن. انظر:

R. B. Serjeant, «The Interplay between Tribal Affinities and Religious (Zaydi) Authority in the Yemen,» *Al-Abhath* (American University of Beirut), vol. 30 (1982), p. 32.

أ - التحرك الزيدية في اليمن من «المigrations الجبلية» نحو السهل والساحل الشافعية التجارية واستيلائهم على زبيد ومخا والحديدة وعدن اعتباراً من عام ١٦٧٦ م (في عهد الإمام المتوكل).

ب - التحرك الأباضي من الديارات القبلية نحو مسقط وبروز الأخيرة كقوة إقليمية في عهد الإمام البوسعيدية على الرغم من الصراع الغافري - الهيناوي اعتباراً من ١٧١٨ م.

ج - التحرك الوهابي - السعودي من قلب الجزيرة العربية في نجد نحو سواحل الإحساء وعمان في حركة التوحيد الرافضة للنفوذ الأجنبي اعتباراً من عام ١٧٤٤ م^(٥٠).

ومن اللافت للنظر حقاً أن ترتبط حركة المقاومة المحلية الوطنية بالقضية المذهبية العرقية المفرقة في القدم في مجتمع الخليج والجزيرة العربية. وقد تبَّه في وقت مبكر نسبياً الكاتب أمين الريحاني إلى هذه السمة، وهي تغلب العصبية المذهبية على الدين في الجزيرة العربية في مشروع تقسيم مذهبي اقترحه هو منذ عام ١٩٢٤ م^(٥١). فالتحرك الأول يمثل القبائل العربية القحطانية (الجنوبية) في اليمن التي اتخذت موقف المعارضة من القبائل العربية العدنانية (الشمالية) في وقت مبكر، ربما قبل الإسلام، ولذلك كان اعتناق بعضها للمذهب الزيدية في القرن الرابع عشر يمثل امتداداً لهذا الموقف التاريخي.

ولكن المناسبة بين قحطان وعدن لم تقف عند هذا الحد، فالقبائل التي اعتنقت المذهب الوهابي في نجد كانت تتبع إلى ربيعة من عدنان، وقد ناصبت هي العداء للقبائل المصرية من عدنان في الحجاز، حيث كانت الصولة للأشراف الهاشميين (تحت الحكم العثماني). ثم إن القبائل العمانية التي اعتنقت المذهب الأباضي كانت في غالها تتبع إلى الأزرد وقضاءع (وهي قبائل جنوبية) بالتحالف مع عناصر من كندة. ويرجع اعتناق هذه الفئات للمذهب الأباضي (الخارجي) إلى القرن الأول للهجرة في البصرة، عندما كانت عناصرها تشتهر في الخمسة من أحياe البصرة القبلية^(٥٢).

(٥٠) مصطفى عبد القادر النجار [وآخرون]، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر (البصرة: جامعة البصرة، ١٩٨٤)، ص ١٥ - ١٠٨.

(٥١) أمين الريحاني، ملوك العرب أو رحلة في البلاد العربية، ط ٤، ٢ ج (بيروت: دار الريحاني، ١٩٦٠)، ٢، ص ٤٣٣ - ٤٣٩.

(٥٢) الصراع بين القحطانيين والعدنانيين استمر بأشكال مختلفة منذ القرن الأول المجري وانتقل إلى الأمصار. وتحفل كتب تاريخ سوريا مثلاً بالإشارات إلى هذا الصراع حتى القرن التاسع عشر. أنسُر: عبد الكريم رافق، العرب والمسلمون، ١٥١٦ - ١٩١٦ (دمشق: مكتبة أطلس، ١٩٧٤). أما بالنسبة لعمان واعتناق المذهب الأباضي، انظر: J.C. Wilkinson, «The Origins of the Omani State,» in: Derek Hopwood, ed., *The Arabian Peninsula: Society and Politics*, Studies in Modern Asia and Africa, 8 (London: Allen and Unwin; Totowa, N.J.: Rowman, 1972), pp.71-79.

ومهما يكن من أمر، فإن الانتعاش التجاري في هامش الحركة الذي تركه الصراع الامبرالي، والذي صاحب هذه التحركات المذهبية الكبرى لمقاومة النفوذ الامبرالي الغربي، قد أدى إلى الارتفاع في دور النخبات القبلية طوال القرن الثامن عشر، ونذكر بعض أهم الأحداث التي عبرت عن ذلك كأدلة تاريخية:

- بروز مسقط كقوة تجارية إقليمية منذ عام ١٧١٩ م.
- انفصال لحج وعدن قبلها حضرموت عن اليمن الزيداني منذ عام ١٧٢٨ م.
- محاولات نادر شاه توحيد فارس ضد النفوذ الأجنبي حوالي عام ١٧٤٧ م.
- تأسيس الكويت كمركز تجاري بقيادة آل الصباح من العتب حوالى عام ١٧٥٢ م.
- بروز القواسم كقوة للمقاومة المحلية منذ عام ١٧٧٧ م.
- تأسيس البحرين كمركز تجاري بقيادة آل خليفة من العتب حوالى عام ١٧٨٣ م.
- الظهور الاقليمي للحركة الوهابية بقيادة آل سعود منذ عام ١٧٩٢ م.
- بروز دور الكويت الاقتصادي كمحطة تجارية بديلة للبصرة حوالى عام ١٧٩٢ م بسبب المروب المذهبية التي دارت بين الفرس والعثمانيين في العراق.

وبسبب هذه الأحداث، فقد وجدت هذه القوى المحلية الوطنية في الخليج والجزر العربية نفسها في مواجهة القوى التقليدية للامبراطوريات الأبوية الفارسية في الشرق والعثمانية في الشمال والغرب (الحجاز ونسبةً اليمن) إضافةً إلى الخطر الاقتصادي المحدق للامبرالية الأوروبية في المحيط الهندي، ممثلةً في بريطانيا وفرنسا، وتحويلها لمركز الثقل الاقتصادي إلى خطوط رأس الرجاء الصالح. وهذا كلّه يجعل من الانفاضة العثمانية بقيادة اليعاربة أولًا ثم البوسعيد ثانيةً أمراً ايجابياً استثنائياً قياساً إلى العقبات التي واجهتها هذه الانفاضة منذ البداية.

وفي أواخر إمامية اليعاربة الأبابية، وبعد اللطمة التي تلقاها البرتغاليون بخراب هرمز، قاد سلطان بن سيف (١٦٤٩ - ١٦٦٨ م) انفاضة عسكرية وتجارية واسعة النطاق ضد نفوذهم في الهند وأفريقيا، بعد أن انتزع منهم مطرح ومسقط. وتتبع فلول البرتغاليين إلى معاقلهم في الهند حتى وصل إلى بومباي، ثم توجه إلى شرق أفريقيا وحاصر ممباسا خمس سنوات، ثم اتجه إلى تحرير مينا وكثوة من قبضتهم. ثم أكمل سيف بن سلطان (١٦٩٢ - ١٧١١ م) هذه الانفاضة باستيلائه على ممباسا (عام ١٦٩٨ م) وكثوة وبات ومينا وزنجبار في شرق أفريقيا. وقام بشن هجمات عدة على ديو وجمل ساحل الكجرات حتى احتل ميناء بارسلور ومانغلور القريبين من بومباي، واستطاع بسط نفوذه عليهما. ثم تابع سلطان بن

سيف الثاني (١٧١١ - ١٧١٨ م) هذه المسيرة بضم البحرين وجزر قشم ولارك وهرمز إلى عمان^(٥٣).

ومن الواضح أن الإمامة الأباضية كانت تهدف إلى محاولة إعادة السيطرة على المناطق التجارية التقليدية الرئيسية في المحيط الهندي. ويبدو أن الصراع الذي كان محتدماً بين البرتغاليين والهولنديين والإنكليز قد هيأ لهذه المحاولة بعض النجاح النسبي الذي استمر طوال القرن الثامن عشر، حيث دخلت مسقط تحالف مع الهولنديين مرة ومع الإنكليز ضد البرتغاليين أخرى، واستمر هذا الوضع حتى بعد إطاحة البوسعيد باليعرابية واستيلائهم على الإمامة الأباضية حوالي عام ١٧٥٣ م، بفعل الانتعاش الاقتصادي^(٥٤). ولكن التزاع المذهبي سرعان ما أطل برأسه بين القبائل العدنانية السنوية من بني غافر (كبني جابر وبني ريم في الجبل الأخضر وبني بو علي في جعلان وآل نعيم في الظاهرية) والقبائل اليمنية الأصل القحطانية الأباضية التي بايعت منها بن سلطان اليعري (كآل سعد والحرث والهاجريين من الأزد بقيادة آل بوسعيد الذين سيستولون على الإمامة والحكم)^(٥٥).

ولا يبالغ كيلي عندما يقول إنه منذ مطلع القرن الثامن عشر كانت هناك قوتان تحكمان في الحياة السياسية في عمان: الانقسام المذهبي بين الأباضية والسننة الذي قسم السكان منذ القرن الثاني للهجرة، والتحزب الهناوي - الغافري بين القبائل الذي كان يوازي إلى حد كبير الانقسام الأول^(٥٦). وقد سبق لنا أن لفتنا الانتباه إلى هذا الطابع المذهبي الذي ميز المقاومة المحلية الوطنية للنفوذ الاجنبي في الجزيرة العربية كلها. ولكن في حالة عمان، فإن هذه التحزبات القبلية المذهبية الأصل أسهمت إسهاماً كبيراً في إضعاف الانفاضة الوطنية باجبار الأطراف المتنازعة على الاستعانة بالقرى الأجنبية نفسها، الفرس

Samuel Barrett Miles, *The Countries and Tribes of the Persian Gulf*, 2nd ed. (London: Frank Cass, 1960).

وصلاح العقاد، *التيارات السياسية في الخليج العربي* (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٦٥، ط ٢٤)، الفصل ٣.

(٥٤) هناك إشارات واضحة إلى الانتعاش الاقتصادي في هذه الفترة في عمان. يشير سرحان بن سعيد الأزركي العياني، وهو أحد المؤرخين المحليين، إلى أن الإمام سلطان بن سيف قد اهتم بالتجارة وكان له وكلاه معروفة بالبيع والشراء (له) وقد جمع مالاً، واعتمرت عمان في دولته». وعن الإمام بالعرب بني سلطان بن سيف «وملك أماء وعيادة، سمعت ان (!) قيل ان عددهم ألف وسبعمائة... وقيل انه ملك من السفن اربعة وعشرين مركباً...». أنتظر: سرحان الأزركي العياني، *تاريخ عمان المقتبس من كتاب كشف الغمة الجامع لأخبار الأمة* (عمان: وزارة التراث القومي والتقاقي، ١٩٨٠)، ص ١١٣ - ١١١.

(٥٥) العقاد، المصدر نفسه، ص ١١٦ - ١٣٤، و

Wendell Phillips, *Oman: A History* (Beirut: Librairie du Liban, 1971), pp.53-56.

J.B. Kelly, «A Prevalence of Furies: Tribes, Politics and Religion in Oman and Trucial Oman», in: Hopwood, ed., *The Arabian Peninsula: Society and Politics*, p. 107.

أولاً (أعوام ١٧٣٧ - ١٧٤٢ م) في زمن اليعاربة، ثم الانكليز (أعوام ١٧٩١ - ١٧٩٨ م) في زمن البوسعيد.

وفي الحقيقة، فإن هذه الفترة المحصورة بين أعوام ١٧٩١ - ١٧٩٨ م شهدت أحدياً جساماً مثلت نقطة تحول رئيسية في تاريخ المنطقة، إذ كانت المنطقة نقطة تلاقٍ ومجاورة بين القوى السياسية الفاعلة في ذلك الحين. فقد أدى نشاط «المطاوعة» أو رجال الدين الاباضية المتعصبين دينياً إلى التمرد على الامام سعيد بن أحمد، مما شجع ابنه حمد على التمرد والانفراد بحكم مسقط. وبوفاة حمد عام ١٧٩٢ م دخل عمه سلطان بن أحمد واخوه سعيد وقيس في اتفاق سمي «اتفاق برقة» الذي توزعت بموجبه السلطة بينهم، على أن يحكم سلطان مسقط ويبقى سعيد في الرستاق ويحتفظ قيس بصحار. وكان ذلك في الواقع البداية الرسمية لانقسام عمان إلى الساحل الذي يحكمه السلطان والداخل القبلي الذي يحكمه الامام، أي بداية انفصال السلطة عن الامامة^(٥٧). كما يمثل هذا الانقسام الدور المتأتي للمطاوعة من رجال الدين الذين سيلعبون دوراً بارزاً في الحقبة المقبلة من الصراع المذهبي^(٥٨).

وقد شهدت هذه الفترة بروز القواسم في ساحل عمان المتهاون الذي يعرف حالياً بالإمارات العربية المتحدة كقوة بحرية محلية، عندما تولى صقر بن راشد زعامتهم عام ١٧٧٧ م، ودخل القواسم في نزاع متصل مع آل بوسعيد استمر طوال هذه الفترة إلى مطلع القرن التاسع عشر. وفي الوقت نفسه تقريراً جاء ظهور الوهابيين بقيادة آل سعود كقوة برية مناوئة لحكم البوسعيد، عندما بسط الوهابيون نفوذهم حتى واحة البريي عام ١٧٩٥ م، مما دفع سلطان بن أحمد إلى أن يتطلب النجدة من الفرس والعثمانيين والفرنسيين. ومع أن سلطان وقع هدنة مع السعوديين عام ١٨٠٣ م تعهد بموجبها دفع الزكاة السنوية لل سعوديين، إلا أن هذه الواحة ستبقى إحدى النقاط السياسية المتهاوبة إلى الستينيات من القرن العشرين^(٥٩).

أما الانكليز فقد جددوا محاولاتهم للسيطرة على مسقط طوال هذه الفترة، واستغلوا اشتغال الفرنسيين بثورتهم، فنجحوا في عقد اتفاق عام ١٧٩٨ م، الذي كان بداية لأول موطئ قدم للإدارة الاستعمارية البريطانية في الجزيرة العربية. وفي أثناء انشغال العثمانيين

(٥٧) بدر الدين عباس الخصوصي، دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ط ٢ (الكويت: ذات السلسل، ١٩٨٤)، ج ١، ص ٧٨ - ٨٩.

(٥٨) على الرغم من أن التواريخ المحلية تشير إلى أهمية الدور المتأتي الذي لعبه المطاوعة في الصراعات السياسية في هذه الفترة، فإننا ما زلنا نفتقر إلى الدراسات المتعمقة في هذه القضية. إلا أنه من الواضح أن دور هؤلاء هو جزء من ظاهرة عامة للتغلب الديني والمذهبي كردة فعل على النفوذ الأجنبي في المنطقة.

(٥٩) وسوف يستمر هذا الصراع السياسي الثلاثي ليتركز في ما بعد حول واحة البريي.

Phillips, *Oman: A History*, pp. 163-183

بالصراع بين الإمامة والسلطنة وفي درء خطر القواسم ثم الوهابيين، كانت انكلترا قد أحكمت استعمارها على الهند وبدأت مد نفوذها إلى شرق أفريقيا. وما ان انتهى الرابع الأول من القرن التاسع عشر، حتى كانت انكلترا قد أكملت سيطرتها على الموانئ التجارية الرئيسية في عموم هذا الساحل جنوب عدن.

وهكذا ضاعت هذه الانتفاضة العمانية كتعبير عن المقاومة المحلية الوطنية للنفوذ الامبرالي والوجود الاستعماري الاجنبي في رمال الانقسامات المذهبية والتحزبات القبلية والصراع على السلطة. وكانت آخر محاولة بحرية جدية على المستوى الاقليمي لإعادة السيطرة لتجارة المضاربة للمركتالية العربية التقليدية. وقد كانت في الأساس قضية خاسرة، لأن التفوق الامبرالي الاجنبي لم يكن تفوقاً عسكرياً، يقوم على السفن الشراعية الحاملة للمدفع على الطريقة البرتغالية فحسب، وإنما كان تفوقاً اقتصادياً وتنظيمياً وسياسياً أبنى على ابتكارات مؤسسية (تمثلت في شركة الهند الشرقية) اطلقت العنان للقوى الكونية (Global) للرأسمالية الصاعدة التي لم يكن بمقدور القوى المحلية مواجهتها بالطرق التقليدية القديمة. أما سر النجاح النسبي لانتفاضة العمانية البحرية - في ما عدا اشغال القوى الامبرالية عنها - فسيبقى أحد الأسئلة التي تستحق الدراسة المتخصصة^(٦٠).

ولذلك، عندما ظهرت القواسم كقوة بحرية لم يكن أمامهم إلا هامش محدود للحركة، وقد استطاعوا الاستيلاء على جزيرة قشم ونجحوا في تحويل جزء لا يأس به من تجارة الخليج العربي إليها، مما أضر بمركز شركة الهند الشرقية الانكليزية في بندر عباس. وباحتلال الوهابيين الاحساء عام ١٧٩٥ م وطردهم للخواول من ساحله أعلن القواسم تبعيتهم لهم مما أضعف نفوذهم. ولكنهم تحولوا كما تحول أغلب سكان الخليج العربي بتأثير العقيدة الوهابية الرافضة للنفوذ الاجنبي، أو لمجرد الحصول على غنائم سهلة، إلى القيام بنشاطات سلب ونهب للسفن التجارية الأجنبية العابرة للم الخليج العربي، الأمر الذي استدعى المواجهة بينهم وبين البريطانيين الذين بدأوا بفرض سلطتهم على المحيط الهندي بأكمله، وهذا أمر سُنّعُود إليه بعد قليل.

أما البحر الأحمر، فقد بقي مفتوحاً على الرغم من محاولات حصاره واحتلال مدنه التجارية من قبل البرتغاليين والهولنديين والإنكليز إلى الثلث الأول من القرن التاسع عشر، لكن محاولات الإمامة الزيدية في الاحتفاظ بالمتلكات التي حصلت عليها أثناء الازدهار

(٦٠) كمثال على أحد التفسيرات لهذه الظاهرة، أنظر:

R.D. Bathurst, «Maritime Trade and Imamate Government: Two Principal Themes in the History of Oman to 1728,» in: Hopwood, ed., *The Arabian Peninsula: Society and Politics*, pp. 100-103.

المتوکلی باعت بالفشل، فقد انسلخت حضرموت في بداية القرن الثامن عشر ثم انفصلت الحج وعدن من الإمامة منذ عام ١٧٢٨ م، وانفصل الادارسة في تهامة وعسير شمال اليمن. كما دخلت الإمامة في صراع متصل مع العثمانيين الذين جددوا نشاطهم العسكري في اليمن أولاً، ثم نجد والاحساء، في مطلع القرن التاسع عشر بواسطة محمد علي في مصر^(١١).

(١١) حول دور مصر في الجزيرة العربية في هذه الفترة، انظر: الخصوصي، دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ج ١، ص ١٢١ - ١٨٠.

الفصل الرابع

عَصْرُ الْأَمْنِ الْبَرِيطَانِي
وَانْهِيَارِ اقْتِصَادِ الْحَالَةِ الْطَبِيعِيَّةِ

بين عام ١٦٨٨ م وعام ١٨٣٩ م نجحت بريطانيا في تحقيق الخطة الامبرالية العظمى التي وضع البرتغاليون أول تصور لها ولكنهم فشلوا في تحقيقها. ففي عام ١٦٨٨ استطاع الانكليز انتزاع السيطرة على مضائق مالقا من الهولنديين، فتحكموا بذلك في تجارة الشرق مع الصين وجزر الهند الشرقية. وبعد أن أحکموا سيطرتهم على الهند منذ عام ١٦٩٠ م واحلاء الهولنديين لمواقعهم في الخليج العربي عام ١٧٦٥ م، نجحوا في تثبيت أول موقع قدم لهم في مسقط عام ١٧٩٨ م كما ذكرنا، وبذلك استطاعوا التحكم بالتجارة عن طريق مضيق هرمز. ولم يبق لهم إلا عدن التي نجحوا فياحتلالها عام ١٨٣٩ م فكانت المفتاح الفعلي للتجارة البحر الأحمر ومنه إلى مصر وساحل سوريا، وكانت نقطة الارتكاز الأولى للتجارة مع شرق أفريقيا. وهكذا تكون حلقات هذه الخطة الامبرالية العظمى والتي وضع أول تصور لها البوكركه عام ١٥١٣ م قد اكتملت أخيراً.

وبدأت بريطانيا بإحكام سيطرتها على الخليج والجزيرة العربية بإضعاف قدراتها التجارية والاقتصادية، واحتضانها نهائياً للإدارة الاستعمارية التي اتخذت من الهند مركزاً لها. ولتحقيق أغراضها جات بريطانيا إلى طرق عدة واعذار تستر بها على أهدافها الحقيقة، نذكر منها^(١):

(١) تظهر هذه الأعذار في الكتابات الاستعمارية وكأنها أعمال خيرية لمصلحة الإنسانية. انظر على سبيل المثال:

Hon. G.N. Curzon, *Persia and the Persian Question*, 2 vols. (London: Longman; Green, 1892); Lord Ronaldshay, *The Life of Lord Curzon*, 3 vols. (London: Benn, 1928), and Philip Graves, *The Life of Sir Percy Cox* (London: Hutchinson, 1942).

١ - التذرع بمحاولة القضاء على أعمال القرصنة في المحيط الهندي والخليج العربي بعد معاهدة ١٧٩٨ م مع مسقط.

٢ - التذرع بمحاولة القضاء على تجارة الرقيق بعد قرارها وقف التعامل مع هذه التجارة.

٣ - التذرع بمحاولة منع الاتجار بالأسلحة.

أما قضية القرصنة فقد كانت ذريعة واهية. ولكن جميع المصادر والوثائق الاستعمارية البريطانية تحتفي بها ويدرك وقائعها، إلى درجة دخلت معه في التاريخ المحلي كأنها حقيقة تاريخية. والحق أنه ما من أحد يستطيع أن ينكر وجود أعمال قرصنة في المحيط الهندي وغيره من البحار، ولكن يجب التفريق بين أعمال القرصنة المحلية المحدودة بإمكانيات سفنها الضعيفة وفي مواجهة السفن الأوروبية الكبيرة التي تحرسها السفن الحاملة للمدافع من ناحية، والقرصنة الأوروبية التي تستعمل سفناً أكبر وبإمكانات أعظم، تنطلق من جزر ومخابئ حصينة من ناحية ثانية. وقد تبع القرصنة الأوروبية على تجاههم وجاؤوا على أثر خطفهم في المنطقة، وكانوا يتبعون خلف الجنسيات مثل كابتن كيد الانكليزي الشهير وأمثاله من الدانماركيين والفرنسيين والهولنديين.

وقد سبق للانكليز أنفسهم أن كانوا مهربين من الطراز الأول، تهرباً من الضرائب ودفع الجزية في ظل هيمنة البرتغاليين، واستعملت سفن شركاتهم القرصنة المنظمة ضد البرتغاليين لفترة طويلة. ولكن تهمة القرصنة كانت توجهه بانتظام إلى العرب، وبخاصة إلى ساحل الخليج العربي الذي أطلقوا عليه ساحل القرصنة، وهي الصفة التي تصف بها المصادر الاستعمارية البريطانية الانتفاضة العمانية السابقة الذكر^(٢). فقد تبأ أحد الضباط البحريين التابعين لشركة الهند الشرقية في بندر عباس حوالي نهاية القرن السابع عشر أن القرصنة العرب «سيبرهون على أنهم وباء عظيم في الهند أشبه بوطأ الجزائريين (في غرب المتوسط) على أوروبا»^(٣). ويدرك ضابط آخر باسم كابتن هاملتون أن القرصنة (من دون أن يذكر جنسياتهم)

(٢) من المحزن أن هذه التهمة التي ألصقت بساحل الخليج العربي من كثرة تردددها انطلت على رواة التاريخ المحليين على أنها حقيقة واقعية. فهذا مثلاً حيد بن سلطان الشامي، وهو من سكان ساحل عمان المسماي الآن بالإمارات العربية، يذكر سبب تسمية الخليج ساحل القرصنة بأنه نسبة لدولة القرصان الذين دخلوا هذا الخليج عن طريق السندي، وخرجتهم البرتغاليون وذلك في ستة تسعينية مجرية. ولكن مراجع الكتاب يستدرك المؤلف فيقول في المامش «لا توجد في المصادر البرتغالية أخبار عن دولة القرصان في الخليج لأنهم هم القرصنة». انظر: حيد بن سلطان ابن حيد الشامي، نقل الأخبار في وفيات المشائخ وحوادث هذه الديار (عهان والإمارات العربية في الخليج)، مراجعة فالح حنظل (أبو ظبي: دار الفكر الجديدة، ١٩٨١)، ص ١٤٦. وللتعرف على وجهة النظر الاستعمارية، انظر: Charles Belgrave, *The Pirate Coast* (Beirut: [n.pb.], 1960).

(٣) مقتبس من: آرنولد تالبوت ويلسون، *الخليج العربي: محمل تاريخي من أقدم الأزمنة حتى أوائل القرن العشرين*، ترجمة وتقديم عبد القادر يوسف (الكتاب: مكتبة الأمل، ١٩٤٠)، ص ٣٢١.

طلوا يعيشون فساداً في فم البحر الأحمر، فلما وجدوا أن في إمكانهم «الحصول على غنائم كثيرة من التجار نظير مخاطرة بسيطة في البحر الأحمر، كانت خطتهم والحالة تلك أن يتحصنوا في جزيرة بريم التي كانت على مسافة قديمة مدفأة من باب المندب لتكون خليجاً يُؤوي سفنهم ومحبها»^(٤).

ولكن التهمة الأعظم كانت توجه إلى مسقط عند انتفاضتها في القرن الثامن عشر، ومحاولتها إعادة السيطرة على المناطق التجارية الرئيسية في المحيط الهندي. ولذلك يقول برونس: «كانت قوة العرب في مسقط من ناحية الشحن والقوى البشرية هائلة للدرجة تثير الرعب خوفاً من وضع يدهم على الخليج كله...». وفي موضع آخر يقول: «إلا أن قراصنة العرب في مسقط كانوا أسوأ الجناة وقد غدوا على جانب عظيم من البأس لدرجة أنهما تمكنا من طرد البرتغاليين من ميساسا... إلخ»^(٥). ولذلك بحثت الدول الأوروبية المتصارعة إلى توقيع اتفاقية عام ١٧٠٠ م جعلت حياة الشحن في البحر الأحمر من نصيب الفرنسيين، وفي الخليج العربي من نصيب الهولنديين، وأوكل إلى الانكليز أمر مراقبة وحراسة ما كان يدعى البحار الهندية الجنوبية.

وليس توجيه تهمة القرصنة إلى المقاومة المحلية العربية مقتصرًا على المصادر القديمة، فما فتئ الكتاب الاستعماريون البريطانيون يرددونها إلى يومنا هذا. يذكر سير أرنولد ويلسون - مثلاً - الذي كان يكتب في العشرينات من هذا القرن أنه «ما كان يمكن للأعمال الخارجية على القانون أن تبلغ أوجها في الخليج إلا بعد أن احدثت القبائل العربية معًا في نهاية القرن الثامن عشر والجزء المبكر من التاسع عشر، وأغرتها على السلب والتسلب والاعتداء رسيل الوهابيين الذين وسعوا نفوذهم من أواسط شبه الجزيرة العربية إلى الساحل»^(٦). ويردد باثرست الذي كتب عام ١٩٧٢ التهمة نفسها ولكن بشكل أكثر حذرًا، فيقول إن الحروب بين الأوروبيين «واستعمال العثمانيين كحلفاء في هذه الحروب قد أدى إلى تطور القرصنة»^(٧).

ولكن باثرست نفسه - في موضع آخر - يقول بطريقة ملتوية إن الصراع التجاري العالمي والمنافسة بين الأمم الأوروبية والتجار المحليين العرب والهنود والفرس ووسطائهم يمكن أن يكون أحد مصادر القرصنة، ويقول إن بين الأمور التي أسهمت في تعقيد الوضع، مطالبة السفن التجارية المحلية أن تحمل أوراق مرور من السلطات الأوروبية التي تحكم في الموانئ مما يعرضها للمصادرة من قبل أعداء الجهة التي أصدرت هذه الأوراق. ولما كانت القوى الأوروبية في صراع وحروب متصلة «فإن مسألة آية أوراق مرور يجب أن تحمل، أو أي علم يرفع، مسألة دبلوماسية وليس مسألة تحالف أو ولاء»^(٨).

A. Hamilton, *A New Account of the East India*, edited by Sir W. Foster (London: Hakluyt Society, 1930), p. 43 *passim*.

(٤) ويلسون، المصدر نفسه، ص ٣٢٢.

(٥) المصدر نفسه، ص ٣٢٤.

R.D. Bathurst, «Maritime Trade and Imamate Government: Two Principal Themes in the History of Oman to 1728,» in: Derek Hopwood, ed., *The Arabian Peninsula: Society and Politics, Studies in Modern Asia and Africa*, 8 (London: Allen and Unwin; Totowa, N.J.: Rowman, 1972), p.102.

(٦) المصدر نفسه، ص ١٠١.

إذًا، فإن المقاومة المشروعة للنفوذ الأجنبي تم الخلط المتمدد بينها وبين أعمال القرصنة التي لا بد أنها كانت موجودة دائمًا، وهو خلط كان يرمي إلى التمويه على الأهداف الامبرialisية والتذرع بها بوصفها تهمة للقضاء على المقاومة العربية المحلية، وهذا ما حصل فعلاً بعد أن حسم الصراع الأوروبي لمصلحة بريطانيا مباشرة كما ذكرنا. فتحت شعار القضاء على أعمال القرصنة، قامت بريطانيا بعد تحديد عمان بالهجوم على السواحل العربية في الخليج العربي، وعلى عدن وموانئ اليمن. وقامت بين عام ١٨١٠ - ١٨٢٠ م بغزو رأس الخيمة (عقل القواسم) وحرقها، وكذلك الفجيرة وخورفكان مرات عدة تكملت باتفاقية ١٨٢٠ م والمسماة معاهدة الصلح العامة للقضاء على أعمال القرصنة في رأس الخيمة^(٩).

وبعد أقل من ربع قرن، أي في عام ١٨٥٣ م وقعت إمارات الساحل العربية معاهدة «الصلح الأبدي» مع بريطانيا، هذه المعاهدة التي كانت تمثل النهاية الفعلية للمقاومة المحلية للنفوذ الأجنبي مثلاً في بريطانيا، والتي كانت أكثر بنزدتها إذلاًًا تلك التي تجبر الأطراف الموقعة عليها على عدم رد أي اعتداء يمكن أن يقع عليها في البحر والاكتفاء بتقديم شكوى إلى السلطات البريطانية^(١٠). وما ان تنتهي بضع سنوات، حتى تدخل جميع الامارات العربية في معاهدة حماية مع بريطانيا أمعن إذلاًًا وأكثر تقييداً:

- ١٨٦١ اتفاقية الحماية مع البحرين.
- ١٨٩١ تحديد معاهدة الحماية مع مسقط.
- ١٨٩٢ معاهدة الحماية مع البحرين.
- ١٨٩٩ معاهدة الحماية مع الكويت.

ولذلك يمكننا القول إن عصر الأمن البريطاني (Pax Britanica) في المنطقة قد بدأ بعد سقوط عدن وتحديداً بتوقيع معاهدة ١٨٥٣ م. وفي هذه الفترة بدأت بريطانيا بإضعاف القدرات التجارية لإمارات المنطقة تحت شعار جديد آخر هو القضاء على تجارة الرقيق. ونجحت بريطانيا فعلاً في توقيع اتفاقيتين مع مسقط والبحرين (أعوام ١٨٤٧ - ١٨٦٠ م)، ولكنها فشلت في السيطرة على تجارة الرقيق العثمانية عبر اليمن والخجاز^(١١). وبهذه الذريعة، وبخاصة العمل بموجب بنود الاتفاقيتين مع مسقط والبحرين التي تعطي للسفن الحرية

«Treaty between H. M. G. and Trucial Sheikhdoms for Supressing Piracy and the Slave Traffic, 28 January 1820,» in: Jacob Coleman Hurewitz, *Diplomacy in the Near and Middle East: A Documentary Record* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1959), vol.1: 1535-1914, doc.27.

«Peace in Perpetuity between H.M.G. and Trucial Sheikhdoms, 4 May 1853,» in: Ibid., (١٠) vol.1, doc. 61.

Ehud R. Toledano, *The Ottoman Slave Trade and its Suppression, 1840-1890* (Princeton, (١١) N.J.: Princeton University Press, 1982), pp. 129-135.

البريطانية حق توقيف وتفتيش السفن التجارية المحلية الوطنية في عرض البحر، قامت بريطانيا بالإغراق المنظم لهذه السفن التجارية لمجرد الاشتباه فيها، بدلاً من قطعها إلى أقرب ميناء كما تفرضي الاتفاقيات. ويذكر سير ارنولد ويلسون أن بريطانيا أغرت أو دمرت ١٣ بوماً في أقل من شهر واحد عام ١٨٧٠ م^(١٢).

وما ان تفرضي بضع سنوات حتى تبدأ بريطانيا بحملة جديدة من التضييق على النشاطات التجارية العربية، هذه المرة بحجج منع التجار بالأسلحة، وتمكن في النهاية من اجبار إمارات المنطقة على التوقيع على اتفاقية تحظر هذا النوع من التجارة عام ١٨٩٨ م، ليصبح من أهم عناصر تهريب حتى نهاية الحرب العالمية الثانية. وفي حقيقة الأمر، فإن تجارة التهريب بدأت تزدهر بشكل واسع ومترافق مع بداية عصر الأمن البريطاني. وهذا أمر طبيعي، فقد أراد التجار تفادى قائمة المنتوعات والمحظورات والرسوم الجمركية في الموانئ التي يتعاملون معها في الجزيرة العربية والهند وشرق أفريقيا، بعد أن أصبحت جميعها تحت سلطة بريطانيا.

ماذا تعني هذه التطورات التي صاحبت فرض الأمن البريطاني على مجتمع الخليج والجزيرة العربية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر؟ إنها بكل بساطة تعني الانهيار الكامل للحالة الطبيعية، ولاقصادها المبني على تجارة المضاربة التقليدية، وتعني كذلك إدخال المنطقة بشكل غير متكافئ (أي كأحد الأطراف التابعة للمركز الأميركي) في نظام العالم الاقتصادي الجديد الذي يمثله غرب أوروبا. وتعني كذلك تحول مركز الثقل السياسي في المنطقة من الموانئ التجارية إلى الداخل القبلي، وبالتالي ظهور التركيبة الاجتماعية الطائفية - القبلية التي صاحبت ظهور الدول الحديثة بعد الحرب العالمية الأولى وتقسيم المشرق العربي على أساسها^(١٣).

(١٢) ويلسون، الخليج العربي: محمل تاريخي من أقدم الأزمنة حتى أوائل القرن العشرين، ص ٣٧٢. وحول دوافع بريطانيا الاقتصادية في المدى من تجارة الرقيق في شرق أفريقيا، انظر:

Richard D. Wolff, «British Imperialism and the East African Slave Trade,» *Science and Society*, vol.36 (Winter 1972), pp. 443-462.

وقد كان سحله القضاء على الرقيق التي قادتها بريطانيا تائجاً آخر، مثلاً القضاء على زراعة القرنفل في زنجبار والذي كان انتاجه يمثل أكثر من ٨٠ بالمائة من القرنفل المباع في المنطقة. فقد كان الرقيق عباد الزراعة في تلك الجزيرة وإلغاء الرقيق أدى إلى اخلاء المزارع من العاملين فيها، فكانت هذه نهاية الازدهار الاقتصادي في زنجبار وببداية تفكك سلطنة العمانيين ونفوذها في شرق أفريقيا. وتستنتج الأميرة سالمة بنت سلطان السيد سعيد (سلطان مسقط وزنجبار) «أن هذه الحركات الثلاث: الرقيق والاكتشاف والتبيير (سارت) يبدأ بيد، وكان (هدفها) الأول تحطيم الحكم العربي في أفريقيا والمتبق من زنجبار». إن إبراد هذا الاقتباس هنا يجب أن لا يفهم منه على أنه دفاع عن الرق في أي شكل من الأشكال، وإنما ذكر لأنه يوضح نتائج واقعية لسياسات الاستعمارية. انظر: سالمة بنت السيد سعيد بن سلطان، مذكرات أميرة عربية (عمان: وزارة التراث القومي والثقافة، ١٩٨٣)، ص ٣٥ - ٣٧.

= (١٣) حول الأوضاع العامة في المنطقة في هذه الفترة، انظر الجزء الخاص بالجزيرة العربية في:

أما في ما يتعلق بانهيار اقتصاد الحالة الطبيعية الذي اعتمد على تجارة المضاربة التقليدية، فإن البريطانيين والقوى الأوروبية العالمية نجحوا في تحقيق الاحتكار الكامل للتجارة بالسلع عالية الربح، تلك التي أسميناها السلع الاستراتيجية. ولم يبق أمام التجار المحليين إلا التعامل مع الشركات البريطانية الاحتكارية، وإنما هامش قليل من التجارة المحلية بين موانئ المناطق التجارية التقليدية في المحيط الهندي. وقد خسر التجار العرب - المسلمين دورهم كوسطاء في التجارة العالمية بعد خراب هرمز بوقت قليل، ولم يدم الاعتناش الاقتصادي الموقت بسبب الانتفاضة العمانية في أوائل القرن الثامن عشر طويلاً كما ذكرنا، وكذلك فشلت محاولات العثمانيين في اليمن والحساء في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، فلم يكن التفوق الأوروبي تفوقاً عسكرياً فقط، بل كان تفوقاً اقتصادياً وتنظيمياً - مؤسسيّاً في الأساس، كما ذكرنا^(١٤).

واقتصر اسهام التجار الوطنيين المحليين، منذ سقوط عدن وتوقع معاهدة الصلح الأبدى، في التجارة العالمية على كونهم وكلاء أو موزعين للسلع الأوروبية المصنعة وشبه المصنعة والسلع الاستراتيجية التي تحكّر الشركات الامبرالية التجار بها، مما أدى إلى انهيار الانتاج الحرفي بالكامل في هذه الفترة^(١٥). وكان النمط العام للتعامل التجاري في هذه الأوضاع المستجدة، يتمثل في أن يقوم التاجر (المستورد) بطلب البضاعة من الوكيل المحلي للشركة الامبرالية ضمن فترة معينة، مقابل دفع عشر أو أكثر من ثمن البضاعة. وبعد وصول البضاعة، يقوم الوكيل بتحصيل بقيمة المبلغ من التاجر مقابل رسالة بتسليم البضاعة في الميناء. ويتولى التاجر القيام بالإجراءات الجمركية وتسليد الرسوم والضرائب التي يذهب أغلبها أو بعضها إلى الأمير أو الحاكم لتمويل الإدارة المحلية، وتشكل بذلك جزءاً مهماً من الدخل «الوطني»^(١٦).

Charles Philip Issawi, ed, *The Economic History of the Middle East, 1800-1914* (Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1966), pp.293-355.

(١٤) حول الصراع العثماني البريطاني في هذه الفترة وخاصة محاولة الأوليين استعادة مواقعهم، انظر: «الصراع العثماني البريطاني في منطقة الخليج العربي خلال الفترة، ١٨٧١ - ١٩١٤»، في: مصطفى عبدالقادر التجار [وآخرون]، *تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر (البصرة: جامعة البصرة، ١٩٨٤)*، ص ١١١ - ١٦٢، وفاروق عثمان أباظة، *الحكم العثماني في اليمن، ١٨٨٢ - ١٩١٨* (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦).

(١٥) انهيار الانتاج الحرفي ظاهرة عامة في العالم الثالث صاحبت تكوين الاقتصاد الكولونيالي الاستعماري والتجارة بالسلع الأوروبية المصنعة.

(١٦) هذا النمط مستمد من: ميرزا حسن خان، *تاريخ ولاية البصرة: دراسة في الاحوال الاجتماعية والسياسية والاقتصادية*، ترجمة محمد وصفي أبو مغلي (البصرة: جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٨٠)، انظر أيضاً: حسين محمد القهواوي، *دور البصرة التجاري في الخليج العربي، ١٨٦٩ - ١٩١٤* (البصرة: جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٨٠).

وكانت شركات السفن التجارية الأوروبية تتولى - في هذه الفترة - القيام بنقل النسبة العظمى من التجارة العالمية في المنطقة. ويورد ميرزا حسن خان الذي كان يكتب في عام ١٩٠٥ م أهم وكالات السفن الأجنبية التي كانت تمارس نشاطها من البصرة على النحو التالي^(١٧):

- وكالة شركة كري ماكتزي الانكليزية التي كانت تتبعها سفن البريد (وكانت مكاتبها تقع فوق مكاتب القنصلية البريطانية).
- وكالة شركة لنغ الانكليزية التي كانت تعمل سفنها في شط العرب.
- وكالة شركة ستريك الانكليزية.
- وكالة شركة ميوز الانكليزية.
- وكالة الشركة الأمريكية المعروفة بهلست.
- وكالة الشركة الالمانية المشهورة بهامبورغ - أمريكا.
- وكالة الشركة التجارية الروسية.
- وكالة الشركة اليونانية.
- وكالة الشركة الفارسية المعروفة باسم برشن غولف (بإدارة انكليزية).
- الإدارة النهرية العثمانية.

أما التاجر الذي كان يتعامل بالتصدير، فكان لزاماً عليه أن يتعامل مع الشركات الاحتكارية الأوروبية والبريطانية التي أصبحت تسيطر على موانئ المناطق التجارية التقليدية في الهند وشرق أفريقيا إضافة إلى السواحل العربية جميعها، بما في ذلك سواحل البحر الأحمر بعد سقوط عدن وفتح قنطرة السويس عام ١٨٦٩ م.

وفي هذه الفترة اضمحلت الموانئ التجارية القديمة وظهرت موانئ تجارية جديدة، كما احتفظت بعض الموانئ القديمة بأهميتها، ولكن ليس لاعتبارات تجارية أو اقتصادية، وإنما لاعتبارات سياسية واستراتيجية. فقد اضمحلت غوا وكاليكوت وسرات ودببول في غرب الهند، وظهرت موانئ مثل بومباي ومدراس وكلكتا، وأضمحلت مسقط وموانئ ساحل عمان المتهداد في الخليج وظهرت البحرين وبوشهر، وأضمحلت جدة وجيزان ومصوع وعيذاب في البحر الأحمر، بينما اكتسبت السويس وعدن أهمية إضافية، وكذلك حدث لمبابا على حساب موانئ ساحل شرق أفريقيا القديمة^(١٨).

(١٧) خان، المصدر نفسه، ص ٦٩. أنظر أيضاً:

Stephanie Jones, «The Management of British India Steamers in the Gulf, 1862 - 1945: Gray Mackenzie and the Mesopotamia Persia Corporation,» in: Richard I. Lawless, ed., *The Gulf in the Early 20th Century* (Durham: University of Durham, Center for Middle Eastern and Islamic Studies, 1986), pp. 25-63.

(١٨) تحول الموانئ التجارية. أنظر:

Eric R. Wolf, *Europe and the People without History* (Berkeley, Calif.: University of California Press, 1982), pp. 240-244.

ولقد كان لبدء الخدمة المنتظمة على خطوط السفن البخارية لموانئ الجزيرة العربية منذ الأربعينيات من القرن الماضي، أثر كبير في الأضمحلال التجاري الذي أصاب هذه الموانئ، إضافة إلى توقفها عن الإسهام في التجارة العالمية على المثال السابق. وقد ترسخ هذا الأثر كثيراً بفتح قناة السويس وربط المحيط الهندي بالبحر المتوسط^(١٩). ولكن هذا لم يمنع استمرار تجارة المضاربة بالسلع المحلية وسلح إعادة التصدير بشكلها التقليدي المتخلف، إلى بعيد الحرب العالمية الثانية^(٢٠)، مما أتاح لفليرز أن يقوم برحلته المشهورة على أحد أبواب الكويت عام ١٩٣٨ م ليعطينا لحة خاطفة عنها كانت عليه التجارة البحرية في المحيط الهندي في الأعوام الغابرة^(٢١).

- ٤ -

وأدى هذا إضافة إلى العوامل الأخرى التي صاحبت الهيمنة الامبرiale البريطانية، إلى التبدل الشامل في العلاقات الاقتصادية السائدة في المنطقة، مما أبطل مفعول الدور الاستثنائي للوقوع الموسمي للتجارة الحج طبعاً، ولكن تجارة الحج ليست موسمياً طبيعياً على أي حال) بتأثيره في تنظيم الحياة الاقتصادية والسياسية. فتوافر السلع بكثيارات كبيرة وعند الطلب، وخضوع عملية تكون الأسعار لأسس وقوى أخرى خارجية عن سيطرة وحدود الأسواق التقليدية، قد غير بالكامل موازين القوى الاقتصادية والسياسية الفاعلة في المنطقة.

وتحت تأثير هذه القوى الاقتصادية الامبرiale، بدأ يظهر نوع من التخصصات السلعية في المنطقة، استجابة لمتطلبات السوق الرأسالي العالمي بشكل أساسى يعتمد على انتاج سلعة معينة أو عدد محدود من السلع التي تخصص للتصدير^(٢٢). فانحسار دور الحجاز الاقتصادي جعل جل حياته الاقتصادية معتمدة على تجارة الحج، وكذلك ارتكاز اقتصاد اليمن على تصدير القهوة عبر مخا وجدة، وللأسباب نفسها استندت الحياة الاقتصادية في الخليج على

(١٩) حول تأثير خطوط السفن التجارية وفتح قناة السويس على المنطقة، انظر:

Robert Geran Landen, *Oman since 1856: Disruptive Modernization in a Traditional Arab Society* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1967), p.178 passim, and R.J. Govin, *Aden under British Rule, 1839-1967* (New York: Barnes and Noble, 1975), pp. 82-83.

(٢٠) فقد استمرت الثانية بين السفن التجارية والسفن الشراعية حتى الحرب العالمية الثانية، عندما بدأت عملية التملك المحلي للسفن الحديثة. انظر:

Frank Broeze, «Shipowners of the Indian Ocean and the Gulf since 1815», *Arab Journal of the Social Sciences*, vol.1, no.2 (1986), pp. 225-259.

(٢١) ان فليرز، أبناء المستبداد: قصة الملاحة العربية العظيمة في المحيط الهندي، ترجمة نايف خرما (الكريت: مطبعة حكومة الكويت، ١٩٨٢). وللتوضيح في زمان السفن الشراعية، انظر:

A. Villiers, *The Indian Ocean* (London: [n.p.b.], 1952).

(٢٢) حول موضوع التخصص الاقتصادي الاقليمي السلعي من منظور تطور نظام العلم الاقتصادي في ظل الرأسالية، انظر: Wolf, *Europe and the People without History*, pp. 313 - 353.

تجارة اللؤلؤ. ويمكن أن نضرب أمثلة أخرى من المشرق كبروز دور إنتاج الحرير في سوريا، وتحول مصر إلى مزرعة قطن منذ منتصف القرن التاسع عشر^(٢٣).

وعندما نتحدث عن التخصص السمعي لا نقصد من ذلك اقتصار التجارة على هذه السلع فحسب، فقد كانت هناك دائمًا تجارة التهريب، وتجارة الترانزيت، وتجارة إعادة التصدير في اقتصاد الاترابوت، وتجارة الرقيق (حتى منتصف القرن العشرين). ولكننا نقصد أن نسبة كبيرة من الفائض الاجتماعي تتولد من انتاج هذا النوع من السلع، ويمثل انتاجها قطاعاً فعالاً في الاقتصاد «الوطني» المحلي.

ولكي نوضح هذه القضية، يمكن أن نتوقف عند تجارة الحج بوصفها مثالاً. ففي الثلاثين سنة المحصورة ما بين ١٨٤١ - ١٨٧١ م، لم تتجاوز الايرادات المحلية للحجاج ٩٧ ألف ليرة عثمانية (أعلى ايراد كان عام ١٨٦٠ م حيث وصل إلى ٢٧٥ ليرة)، بينما فاقت المصرفوفات الايرادات في جميع السنوات، ولم يقل الفرق السلبي عن ٧٦ ألف ليرة سنية (كان أعلى فرق سلبي عام ١٨٥٥ م إذ بلغ ٢٣٠ ألف ليرة). وفي آخر عام لدينا معلومات عنه وهو عام ١٨٧١ م، بلغت الايرادات ٥٥,٠٩٥ ليرة بينما كانت المصرفوفات ٢٤١,١١٠ ليرة، والفرق السلبي ١٨٦,٠١٥ ليرة. وفي المقابل فقد جلب الحجاج معهم لدفع تكاليف الحج ١,١١٠ مليون ليرة عثمانية عام ١٨٨٥ م، و٢,٦٠٠ مليون ليرة عام ١٩٠١ م^(٢٤).

و واضح إذا أهمية الحج بالنسبة إلى الحياة الاقتصادية في الحجاز. فإذا اعتبرنا تأثير ادخال الخدمة المنظمة للسفن البحرية في زيادة اعداد الحجاج، نتبين أنه بسبب فقدان جدة دورها الاقتصادي كاترابوت، فإنها اعتمدت أكثر فأكثر على الدخل المتأتي من تجارة الحج. وأغلب هذا الدخل يتحصل من استغلال الحجاج بمختلف الطرق، وأهمها: أ - رفع الأسعار اصطناعياً في موسم الحج ، على نحو تصل معه أحياناً إلى عدة أضعاف، ب - تأجير الجمال، ووسائل النقل بين مكة وجدة والمدينة، برأ أو بحراً، ج - حراسة القوافل، والمدايا التي تقدم للبدو على شكل أتاوات حياة، د - التلاعب بأسعار النقل البحري، واحتكار بعض خطوط النقل البحري، كالذي حصل ما بين ١٨٨٣ - ١٨٨٨ م لحساب الأمير والواي العثماني وبعض الوكلاء والتجار^(٢٥).

ومن الأسباب الأخرى لاضمحلال دور جدة الاقتصادي، الانحسار الذي لحق بتجارة

(٢٣) لاستعراض عام للأوضاع الاقتصادية والسياسية في هذه الفترة، انظر:

Roger Owen, *The Middle East in the World Economy* (London: Methuen, 1981).

William Ochsenwald, *Religion, Society and the State in Arabia: The Hijaz under Ottoman Control, 1840-1908* (Columbus: Ohio State University Press, 1984), pp. 25 and 171.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ١٠١ - ١٠٦.

القهوة اليمنية وكانت جدة واحدة من أهم مراكز توزيعها وتسويقها عالمياً. ويعود هذا الانحسار إلى سببين رئيسيين في هذه الفترة. السبب الأول هو الأوضطرابات السياسية التي صاحبت محاولات العثمانيين إعادة فرض سيطرتهم المباشرة على اليمن ومقاومة اليمنيين العديدة لهذه المحاولات. والسبب الثاني هو منافسة القهوة الجاوية (تحت الإدارة الهولندية) للقهوة اليمنية.

فقد قام الهولنديون باستزراع شجرة القهوة اليمنية في جاوة منذ أوائل القرن الثامن عشر. وفي عام ١٨٣٣ م وصل عدد أشجار القهوة إلى مليون شجرة، ارتفع في منتصف ذلك القرن إلى ٣٠٠ مليون شجرة. وبعد التلف الذي أصاب أشجار القهوة في جاوة في الثنيات من القرن التاسع عشر بسبب الفطريات، تم التحول من فصيلة الشجرة اليمنية (Arabica) إلى الفصيلة المهجنة المسماة (Robusta). وفي هذه الفترة بالذات، دخلت البرازيل ميدان إنتاج القهوة لتكتسح الأسواق العالمية في القرن العشرين^(٢٦). ويذكر أوشنسوالد أن قيمة القهوة اليمنية المستوردة في جدة والمعد تصديرها بدأت بالانخفاض من سنة ١٨٧٥ م. «ففي سنة ١٨٩٢ جاءت ثلاثة أرباع القهوة في الحجاز (من جاوة عبر الهند) وما تبقى جاء من اليمن»^(٢٧).

وكذلك الحال بالنسبة لتجارة اللؤلؤ، فقد كانت موجودة منذ القدم وذات تاريخ عريق في الخليج العربي، ومن أول النشاطات الاقتصادية التي كانت مبنية (أثناء الثورة التجارية الأولى) على أساس رأسمالية (أو شبه رأسمالية حسب تعبير ماكسيم رودنسون) وأضحة^(٢٨). ولكن الانحسار الاقتصادي المتمثل في انهيار اقتصاد الحالة الطبيعية وارتفاع الطلب العالمي على اللؤلؤ أديا إلى بروز القيمة الاستراتيجية لهذه السلعة. وحتى يتضح حجم هذه التجارة في الاقتصادات المحلية في الخليج، أدرجنا المعلومات المتوفرة عنها في مطلع القرن العشرين في الجدولين (٤ - ١)، (٤ - ٢). مفترضين أن هذه المعلومات ممثلة للنصف الثاني من القرن التاسع عشر أيضاً. ويتضمن الجدول رقم (٤ - ١) معلومات عنقوى العاملة المشغولة بتجارة اللؤلؤ، بينما يتضمن الجدول رقم (٤ - ٢) معلومات عن حجم التداول النقدي في هذه التجارة.

ومع أننا لا نملك معلومات عن مستويات الدخل «الوطني» المحلي أو مجموعه في هذه الامارات في تلك الفترة، إلا أن المبالغ المدرجة في الجدولين لا بد أن تمثل نسبة عالية من هذا الدخل بمقاييس نهاية القرن الماضي. أما سبب حساب الدخل بالروبية الهندية فهو أن تجارة الخليج من اللؤلؤ كانت تتجه إلى الهند (وبومباي خصوصاً). ولتكنا ي يجب أن نتبه إلى

Wolf, *Europe and the People without History*, p.336.

(٢٦)

Ochsenwald, *Ibid.*, p. 96.

(٢٧)

(٢٨) سيف مرزوق الشملان، تاريخ الغوص على اللؤلؤ في الكويت والخليج العربي (الكتاب: مطبعة حكومة الكويت، ١٩٧٥)، ويتضمن هذا الكتاب معلومات عن الغوص على اللؤلؤ في الكويت بشكل خاص.

أن أعداد السكان المستغلين بصيد اللؤلؤ المذكورة في الجدول رقم (٤ - ١) لا تمثل القوى العاملة المحلية وحدها، وذلك لإسهام قوى عاملة مهاجرة (وبخاصة البدوية والإيرانية) في هذا النشاط الموسمي، كما أنها لا تمثل جميع الذين يكسبون رزقهم من هذه التجارة، فهي لا تشمل صناع السفن أو عمال الشحن أو التجار والطواويش في أسواق المدن.

جدول رقم (٤ - ١)

تقدير القوى العاملة في الخليج العربي المشغولة بصيد اللؤلؤ والدخل الناتج عنه لعام ١٩٠٦ - ١٩٠٧

البلد	اجمالي السكان	صيد اللؤلؤ	عدد سفن	المشتغلين بصيده السكان في	النسبة المئوية من	الدخل من تجارة	اللؤلؤ بالروبيات
البحرين	٩٩٠٧٥	٩١٧	١٧٦٣٣	١٨	١٢٦٠٣٠٠		
عمان المتهدن	٧٢٠٠	١٢١٥	٢٢٠٤٥	٣١	٨٠٠٠٠٠		
قطر	٢٧٠٠	٨١٧	١٢٨٩٠	٤٨	-		
الكويت	٣٧٠٠	٤٦١	٣٩٢٠٠	٢٠	١٣٤٧١٠٠		

ملاحظة عامة: تشير العلامة (-) إلى أن المعلومات غير متوفرة.

(*) هناك حوالي ٢٠٠٠ إيراني في هذا الرقم يقصدون الكويت للإسهام بصيد اللؤلؤ.

المصدر: John Gorden Lorimer, *Gazetteer of the Persian Gulf, Oman and Central Arabia*, completed and edited by R.L. Birdwood, 6 vols. (Calcutta: Superintendent Govt. Printing, 1908-1915), republished by Gregg International Pub., London, 1970, vol.2, pp. 2252-2259 and 3107.

إن التجارة عموماً وتجارة صيد اللؤلؤ خصوصاً، كانت تلعب دوراً سياسياً مهماً جداً إضافة إلى دورها الاقتصادي. ومرد ذلك إلى أن تجارة صيد اللؤلؤ مبنية على المبدأ التنظيمي البناطي المسما (Patronage) الذي سترجمه هنا بـ «الزيارة»، وهي علاقة العزب (باللهجة المحلية الخليجية، العزب = الرئيس ورب العمل) بالزبون^(٢٩). ومصدر الصعوبة في إيجاد

(٢٩) مجموعة الدراسات المنشورة في المصدر التالي تتضمن دراسات لهذه الظاهرة في البيئة العربية. انظر: Ernest Gellner and John Waterbury, eds., *Patrons and Clients in Mediterranean Societies* (London: Duckworth, 1977).

جدول رقم (٤ - ٢)
 احصاءات قيمة اللؤلؤ المصدر من مراكز صيده في الخليج العربي
 (سنوات متفرقة)

السنة	عمان المهادان (بالروبيات)	البحرين (بالروبيات)	لنجة (بالروبيات)	مسقط بالدولارات الأمريكية	التقدير الإجمالي السنوي لمنطقة الخليج (بالجنيه الاسترليني)
١٨٩٤/١٨٩٣	٥٠٠٠٠	٣٦٩٣٧٥٠	٤٢٠٥٠٠٠	٥٠٠٠	٤٨٣٧٦٧
١٨٩٧/١٨٩٦	١٠٠٠٠٠	٥١٦٧٠٠٠	٣٨٦٥٠٠٠	٣٠٠٠	٥٤٥٥٢٠
١٩٠٠/١٨٩٩	٧٧٤٩٩٩٠	٦٨٢٤٤٣٠	٣٣٩٩٩٠٠	٥٠٠٠	٦٨٩٥٣٣
١٩٠٤/١٩٠٣	٩٠٠٠٠	١٠٢٧٥٣٠	٤٩٠٥٠٠٠	٢٢٠٠	١٤٣٩٩٧٥
١٩٠٥/١٩٠٤	٥٠٠٠٠	١٠٤٨٨٠	٦٢٣٨٠	٣٠٠٠	١٠٧٦٣١٠
المتوسط للفترة ستة سنين	٤١٥٠٣٩٨	٣٨٣٧٣٥٩	٣٥١٢٤٤٨	٤٥٠٩٣	٥٦١٣٥٣

المصدر: اقتبس الجدول مع التعديل من:

Tim Niblock, «Social Structure and the Development of the Saudi Arabian Political System,» in: Tim Niblock, ed., *State, Society and Economy in Saudi Arabia* (London: Croom Helm, 1982), p.80.

مصطلحات محلية أو عربية لوصف هذا النوع من العلاقة، هو أنه يراد لها أن تبقى خفية غير ظاهرة للعيان، ويتلخص هذا المبدأ في أن صلة البحارة (وهم المصنفون تراتيباً بشكل دقيق جداً، ابتداء من الغواص إلى السرّب إلى الرديف إلى التباب) بالنوخذة والطواش (تاجر اللؤلؤ) هي صلة دين مستديم بشكل قروض يتلقاها البحارة من التجار.

أما كيف يعمل هذا التنظيم في أغلب الحالات، فإنه يبدأ - كما يصفه محمد الرميحي مع آخرين - «بالسلفية» وهي مقدم نفدي في هيئة دين يدفعه التاجر (أو النوخذة إذا كان مالكاً للسفينة) للبحارة عند بداية موسم الغوص لإقامة أود أسرهم في غيتهم التي قد تستمر طوال موسم الغوص (من حزيران / يونيو إلى تشرين الأول / أكتوبر). ويعحصل البحارة في نهاية الموسم على حصتهم من بيع اللؤلؤ وتسمى «تسكاماً». ولما كان أغلب الغواصين موسمياً، فإنهم يتعطلون طوال موسم الشتاء والربيع، ولذلك يحصلون من التاجر نفسه أو النوخذة على مبلغ آخر في هيئة قرض يسمى «خرجية» أو مصروف جيب، مقابل العمل

لدى التاجر نفسه أو النوخذة في الموسم المقبل، وتسجل جميع هذه الديون في دفتر حساب التاجر^(٣٠).

وتجتمع معظم المصادر التاريخية على أن البحارة في أكثر من ٩٠ بالمائة من الحالات لم يكونوا يكسبون من وراء إسهامهم في صيد اللؤلؤ ما يكفي لتسديد هذه الديون للتجار أو النوخذة، فكأنهم قد كتب عليهم العمل للتاجر نفسه أو النوخذة إلى ما تبقى من حياتهم المهنية، أو إلى حين توافر ما تسد به هذه الديون^(٣١). وهذا النوع من الدين لا يلغى بموت البحار، وإنما يورثه إلى أبناءه مع الفوائد التي قد تترتب عن التأثر في السداد. ويدرك الرميمي أن بعض التجار كانوا يزورون في دفاتر حساباتهم للبقاء على البحارة الجيدين في دين دائم لهم، كما أن بعض النوخذة كان يصر على الزواج بأمرمة الغواصين سداداً للدين، وبذلك يكسب أبناءها بحارة في سفيته، ولكن يبدو أن هذه ليست حالات عامة^(٣٢).

ومحصلة هذا النوع من الترتيب البنائي لتجارة اللؤلؤ أن علاقة المغزب - الزيتون تنشأ بين البحارة والتاجر، وتتسم بنوع من الولاء السياسي لأسرة التاجر، مقابل رعاية أسرة التاجر للبحارة الذين يتعاملون معها ولأسرهم. وفي الحقيقة، فإن هذا الولاء كان بمثابة الطابع الهجيوني (الرضا الطوعي بسلطة التجار) الذي يطبع العلاقة بين التجار والبحارة على الرغم من وضوح تعارض المصالح الطبقية بينهم. وسنرى في ما بعد كيف أن ولاء البحارة الهجيوني للتجار كمعزب - زبون سيلعب دوراً مهماً في البيئة التجارية، حتى بعد مجيء الدولة الحديثة^(٣٣).

- ٣ -

إن إحدى أهم نتائج انهيار اقتصاد الحالة الطبيعية في مجتمع الخليج والجزيرة، هي توقف دورة التخابات القبلية وتبليور نظام الحكم السلالي في المنطقة. وهذا لا بد أن يكون نتيجة طبيعية للنفوذ الأجنبي، وبخاصة لمعاهدة «الصلح الأبدى» لعام ١٨٥٣ م. إذ لم يقتصر تأثير هذه المعاهدة على حفظ السلام بين المشايخ والأمراء والسلطانين، وإنما أدى إلى تثبيت سلطتهم والاعتراف بشرعية سيادتهم على مناطقهم وشعورهم كأسر حاكمة. فلم يعد ظهور

Mohamad G. Rumaihi, «The Mode of Production in the Arab Gulf before the Discovery^(٣٠) of Oil,» in: Tim Niblock, ed., *Social and Economic Development in the Arab Gulf* (London: Croom Helm, 1980), pp. 49-60.

Paul W. Harrison, *The Arab at Home* (New York: Thomas Y. Crowell, 1924), p.80.

(٣١)

Rumaihi, *Ibid.*, p.56.

نقلاً عن:

Rumaihi, *Ibid.*, p.55.

(٣٢)

(٣٣) سنتعود إلى هذا الموضوع عند الحديث عن نشأة الدولة السلطانية في الخليج والجزيرة العربية في الفصل السادس من هذا الكتاب.

واختفاء الحكام أو الأسر الحاكمة مرتبطاً بالدورة السلالية التي تكلم عنها ابن خلدون «حكم السلالة يمتد حسب منطقه من أربعة إلى خمسة أجيال»، أو مرتبطاً بانتعاش أو انحسار التجارة والحالة الاقتصادية، أو حتى قدرة هؤلاء الحكام على بيع خدمات الحماية لقوافل التجارة والحج، فمعاهدة ١٨٥٣ م منعهم من ذلك، ولكنها وفرت لهم وأسرهم الحاكمة الحماية الكاملة من شعوبهم ومنافسيهم من الحكام الآخرين.

ولذلك جاءت معاهدات الحماية مع جميع إمارات المنطقة (عدا الحجاز وشمال نجد لوقوعهما ضمن السيادة أو الهيمنة العثمانية) التي أسلفنا ذكرها لترسيخ هذه القضية ووقف دورة التتابعات القبلية، بل إن عدد المعاهدات تزايد مع مطلع القرن العشرين: معاهدات ١٩١٣ م لحماية الكويت، معاهدة ١٩١٦ م لحماية قطر، كما أوجدت ببريطانيا ٢٦ سلطنة ومشيخة في ساحل عدن وحضرموت وقتها بين عامي ١٨٠٢ و ١٩٢٨ م أكثر من مائتي معاهدة حماية واتفاقية، وقامت أخيراً عام ١٩٣٧ م بتحويل عدن رسمياً إلى مستعمرة، بينما كانت مسقط منذ انبار الانفاضة العمانية عام ١٧٩٨ م مستعمرة بريطانية من دون أن تعرف بريطانيا بهذا الوضع رسمياً^(٣٤). وهكذا، في حالة اليمن الديمقراطية، كما يقول توم ليتيل، فإن سلطات عدن البريطانية «جمدت» القيادات القبلية في أيدي من تصادف أن كانوا في السلطة، (عند توقيع المعاهدة) ما ظلوا أوفياء للالتزامات التي فرضتها عليهم بريطانيا^(٣٥).

وقد تدخلت بريطانيا أكثر من مرة لحماية الحكام في المنطقة، وللتدليل على ذلك نذكر بعض التدخلات البارزة فحسب. ففي عام ١٨٦١ م تدخلت بريطانيا في مسقط لإعادة السلطان المخلوع إلى عرشه، وقامت بتوفير الحماية له من جيوش الامام. كما قامت ثلاث مرات (في ١٨٧١ و ١٨٩٥ و ١٩٠٥) بإنقاذ حكم آل خليفة في البحرين. كما تدخلت عام ١٩١٣ لإنقاذ حاكم مسقط من السعوديين، وتدخلت عام ١٩٣٢ لحماية سلطنة لحج وعدن، واجبار إمام اليمن على الاعتراف بفصل اليمن العربية عن الديمقراطية، وهناك جانب آخر لمعاهدات الحماية البريطانية (وي وخاصة بعد عام ١٨٢٨) وهي إجبار الحكام المحليين على أن يمنعوا أو يتولوا مسؤولية العقاب على الأفعال التي اعتبرتها بريطانيا قرصنة، وذلك ثمناً للاعتراف الرسمي بحكمهم وبنوفير الحماية لهم.

(٣٤) يقول هاليداي إن البريطانيين لم يعترفوا أبداً أن عمان كانت في الواقع مستعمرة بريطانية. انظر: Fred Halliday, *Arabia without Sultans: A Political Survey of Instability in the Arab World* (Harmondsworth, U.K.: Penguin; New York: Vintage Books, 1974), p.271.

ولدراسة موسعة للسياسات الامبرialisية في المنطقة ونتائجها المحلية، انظر: Briton Cooper Busch, *Britain and the Persian Gulf, 1894-1914* (Berkeley, Calif.: University of California Press, 1967).

Tom Little, *South Arabia: Area of Conflict* (London: Pall Mall; New York: Praeger, (٣٥) [1968]).

ولا ينحصر جوهر المسألة فيحقيقة أن النفوذ الامبريلي ومعاهدات الحماية قد «جَدت» القيادات القبلية أو الحكم في أيدي من وقع على المعاهدات فحسب، بل تعداده إلى أمر آخر بالغ الخطورة، وهو توسيع سلطة المحاكم نفسه ومن جاء بعده من المحاكم من تلك الأسرة الحاكمة، إذ ان سلطة المحاكم أو الشیخ في ظل الحالة الطبيعية كانت محدودة بسبب المعنى الخاص للولاء السياسي في هذه البيئة. ونظرًا لضعف الزراعة التي تربط الفلاح بالأرض، فإن الولاء السياسي للحاكم لم يكن مرتبطًا بالأرض بل بالبشر، أي بالقبائل الرعوية المتنقلة أو بالتجار الذين بإمكانهم «تسهيل» ثرواتهم ونقلها إلى أماكن مختلفة، أو البحارة الذين يبيعون قوة عملهم في الموارك المختلفة. ولذلك كانت البيئة - مع الحالة الطبيعية - تضع قيدين على سلطة المحاكم: (أ) فهناك دائمًا امكان انتقال أو انسحاب جزء كبير من السكان من المنطقة عند نشوب نزاع، (ب) وهناك امكان التمرد على المحاكم أو خلعه أو قتله بتحالف أفراد من أسرة المحاكم مع بعض فئات السكان القوية سياسياً أو اقتصاديًا^(٣٦).

وتقدم هجرة العتوب أحد الأمثلة الواضحة على الحالة (أ)، فقد تمثل ظهور العتوب على مسرح أحداث الخليج مع أواسط القرن الثامن عشر في انسحاب قبلي من هذا النوع الذي أدى إلى تأسيس آل خليفة لحكمهم في البحرين عام ١٧٨٢ م بالتحالف مع آل بن علي، وقس على ذلك انسحاب آل بن علي من البحرين عام ١٨٣٥ م إلى أبوظبي بسبب الخلاف مع آل خليفة. ومن الأمثلة الأخرى انسحاب قبيلة السودان من الشارقة عام ١٨٢٤، وآل بوفلاسة من أبوظبي عام ١٨٨٣ م. وعلى الرغم من أن معاهدات الحماية بعد عام ١٨٥٣ م جعلت هذا النوع من القيود على سلطة المحاكم صعباً للغاية، إلا أن المبدأ القبلي الخاص بالاتجاه وطلب حماية حاكم آخر يبقى مستمراً. ومثل ذلك الخلاف الذي وقع بين التجار والشيخ مبارك عام ١٩١٠ م والذي أدى بهم إلى الاتجاه إلى أمير البحرين^(٣٧). أما في الحالة (ب) فالأمثلة أكثر من أن تُحصى بل إنها كانت القاعدة طالما ميزنا بين الولاء المستمر للأسرة الحاكمة والولاء للمحاكم بشخصه فحسب، فلم يكن عهد الولاء أو البيعة للحاكم - في هذه البيئة - عهداً مقدساً لا يمكن نقضه على الطريقة الأوروبية.

والإيك تلخيصاً لطرق الاستيلاء على الحكم في منطقة ساحل عمان خلال القرن

(٣٦) اني مدین لدراسة ليهارت في إبراز هذا الجانب الدينامي للحكم التقليدي في الجزيرة العربية، انظر:

Peter Lienhardt, «The Authority of Shaykhs in the Gulf: An Essay in Nineteenth Century History,» *Arabian Studies*, vol.2 (1975), pp. 61-75.

انظر أيضًا: J.E. Peterson, «Tribes and Politics in Eastern Arabia,» *Middle East Journal*, vol.31, no.3 (Summer 1977), pp. 297-312.

(٣٧) تطرق غالبية كتب تاريخ الكويت إلى هذه الحادثة. انظر على سبيل المثال: حسين خلف الشیخ خزعبل، *تاريخ الكويت السياسي*، ٥ ج (بيروت: مطبعة دار الكتب، ١٩٦٢)، ج ٢: عصر الشيخ مبارك، ص ٢٨٠ - ٢٨٦.

الماضي في جدول رقم (٤ - ٣)، كعينة توضح كيفية عمل القيد (ب) على سلطة الحاكم في النظام السياسي التقليدي .

جدول رقم (٤ - ٣) تكرار حوادث الاستيلاء على الحكم بالطرق التقليدية في عمان والساحل المتهادن في القرن التاسع عشر

التاريخ	الحالة	البيان
١٨٠٤/٤/١٢	قتل الشيخ سلطان بن صقر لمه عبد الله بن راشد بن مطر	واسطلاه على إمارة رأس الخيمة
١٨٠٥/٤/١	غزو السيد سلطان بن أحمد بن سعيد (امام استجادة آل حليفة بالوهابيين) (سلطان عمان) للبحرين	واسطلاه على إمارة رأس الخيمة
١٨٠٦/٣/٢١	مقتل السيد سلطان بن عبد الله بن سعيد على يد رجال من الفواسم	نهجده وعزمه له وتولي أخيه بدر الإمارة من بعده
١٨٠٧/٣/١١	قتل السيد سعيد بن سلطان لمه بدر	وتوليه الإمارة
١٨٠٨/٢/٢٨	أطلق سراح السيد سعيد بوساطة سلطان في خور نكاد	(سلطان عمان)
١٨١١/١/٢٦	حل الشيخ سلطان بن صقر سجيّنا إلى نجد	بعد المزرو الروهاني بقيادة القائد البشدي مطران الطيري
١٨١٢/١٢/٢٤	خلع أحد بن راشد العسا من إمارة أم القويين	خلع أحد بن راشد العسا من إمارة أم القويين
١٨١٦/١١/٢١	استيلاه راشد بن حميد القرطاسي على إمارة عجمان	وتوليه أخيه عبد الله بن راشد
١٨٢٦/٨/٥	شندر خليلة بن شخبوط باخه طحون بن شخبوط	انتهاز مكتوم بن سطي الفلاسي
١٨٤٠/٣/٥	استيلاه الشيخ سلطان بن صقر على إمارة أم القويين	الفراصة واسطلاه على إمارة دي
١٨٤٥/١/١٠	قتل ابن خالد الفلاحي خليلة بن شخبوط	انتهاز، فرصة ثياب أميرها الشقيق عبد الله بن راشد في إيران
١٨٥٣/١٠/٤	قتل الشيخ زايد بن خليفة الفلاحي للشيخ سعيد بن طحون	واسطلاه على إمارة أبو ظبي
١٨٦٠/٧/٢٠	قتل خالد بن سلطان لابن أخيه محمد بن صقر بن سلطان	واسطلاه على الحكم في إمارة أبو ظبي
١٨٦٥/٥/٢٧	شندر السيد سالم بن نويني باييه ثويبي بن سعيد في قصبة صحار	وخسارته لصغار بعد نفرق تبائل بي غافر عنه لسوء صنيعه
١٨٦٦/٥/١٦	غدر الشيخ أحد بن عبد الله الملا باخيه علي بن عبدالله	وتوليه إمارة أم القويين
١٨٦٩/٤/١٣	مقتل خالد بن سلطان على يد زايد بن خليفة الفلاحي	واسطة أم الطرافة بين القواسم من جهة وبني ياس من جهة أخرى
١٨٧٠/٤/٣	مقتل عزان بن قيس (سلطان سقط)	في صراعه مع تركي بن سعيد على سلطنة سقط
١٩٠٠/٥/١	سيطر عبدالعزيز بن حميد على أولاد راشد بن حميد وقتلهم	واسطلاه على إمارة عجمان

المصدر: حميد بن سلطان بن حميد الشامي ، نقل الاخبار في وفيات المشائخ وحوادث هذه الديار (عمان والامارات العربية في الخليج) ، مراجعة فالح حنظل (أبو ظبي: دار الفكر الجديدة، ١٩٧٦)، ص ٢٨ - ٦٣ ، من خطوط مؤرخ ١٣٦٠ هـ / ١٩٤١ م.

ولكن ترتيبات الحماية الاستعمارية جعلت من وضع هذين القيدتين موضع التنفيذ أمراً في غاية الصعوبة، فأخذت مجموعة من العوامل في التدخل لتوسيع سلطة الشيخ أو الحاكم، ذلك لأن تضييق دائرة الحركة على السكان (أي إضعاف القيد السابق) أتاح للحاكم أن يفرضوا ضرائب أعلى على الحرف والمتوجات المحلية، وخاصة على التجارة وصيده اللؤلؤ (تلك التي تسمى في الكويت الكلاطة وفي عمان طراز)^(٣٨). إضافة إلى الأسهام في بعض النشاطات الاقتصادية الأخرى، بل الأسهام في التجارة أحياناً. كما أنمكان تغيير الحاكم بالطريقة التقليدية المذكورة في قيد (ب) السابق بقي قائماً نظرياً (خاصة لأن الحكم في هذه البيئة غير وراثي مما يولد تنافساً متصلًا) لكن تحسن المركز المالي والاقتصادي للحاكم قد قوى من وضعه السياسي ووسع من سلطته، حتى بالقياس إلى المشايخ الفرعين.

وهكذا، فإن توفير الحماية الخارجية للحكام وتثبيت الحكم في أيدي الأسر الحاكمة قد أوقف النخبات القبلية، ومن ثم عطل القيود والضغوط البنائية (كقوى مضادة للمجرى العام في النظام السياسي للحالة الطبيعية) التي تعمل على تقييد سلطة الحكام، كما أوجد للحكام مصادر دخل بديلة للغنائم التي كانوا يحصلون عليها عادة بالغزو والسلب والنهب، فالضرائب والرسوم على الحرف والملاشية والتجارة وخاصة الجمارك التي تمثل موارد دخل ثابتة بالإمكان زراعتها باستمرار. وفي بعض الحالات، عندما لم يكن الحاكم يجد دخلاً بديلاً كافياً كانت الإدارة الاستعمارية تسهم في توسيعه ولو جزئياً، كما فعلت ببريطانيا مع سلاطين ومشايخ حضرموت، أو مع الدولة السعودية الثالثة في سنواتها الأولى^(٣٩).

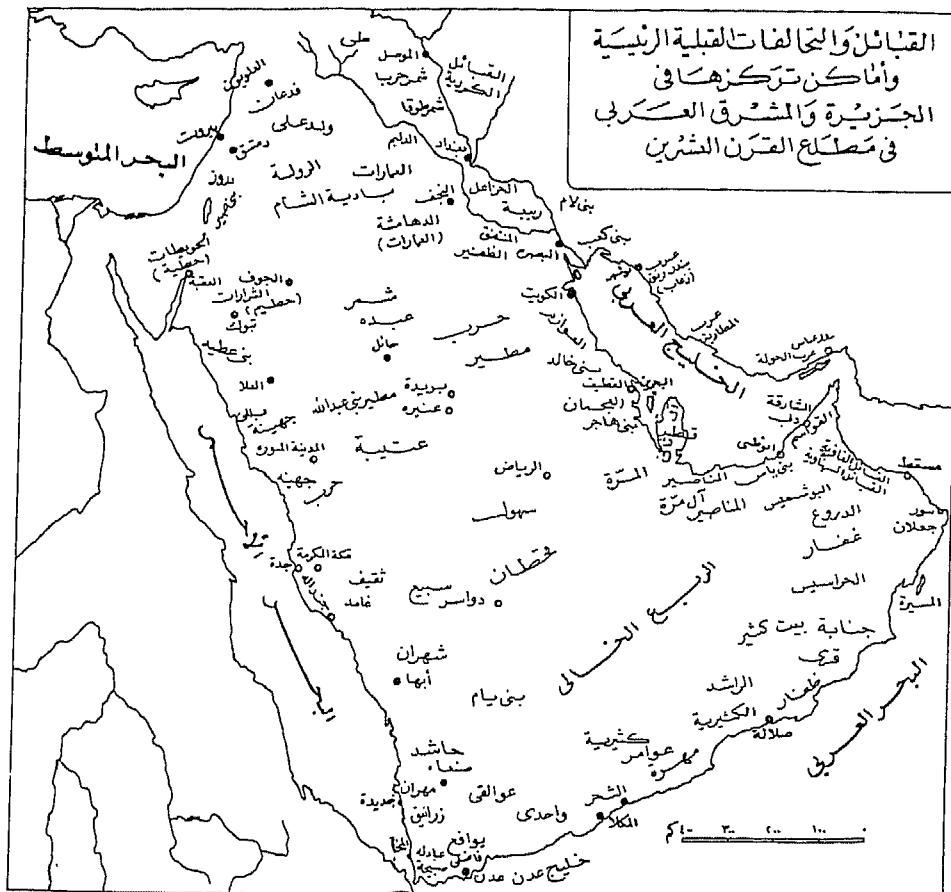
أما تحرير مفهوم الولاء السياسي التقليدي المرتبط بالبشر ومحاولة ربطه بالحدود الثابتة على الأرض، فقد كان أحد أهداف السياسة الاستعمارية البريطانية التي وضعت موضوع التنفيذ بعد الحرب العالمية الأولى، مما كان له نتائج سلبية مدمرة على مجتمع الخليج والجزيرة من زاويتين: الخلاف العثوي على الحدود التي ليس لها أساس تاريخي، والجدال الذي لا يمكن حسمه حول قضية المواطنة وشروطها، في كيانات لا يفصل بينها فاصل قومي أو عرقي أو حضاري. وسنرى أنه في الفترة ما بين ١٨٥٣ - ١٨٩٩ م وضعت الأسس المادية لتمزيق

(٣٨) للتقديرات عن حجم الضريبة على الغوص في الكويت للفترة ١٩١٠ - ١٩١٥، انظر: الشملان، تاريخ الغوص على اللؤلؤ في الكويت والخليج العربي، ص ٣١٩ - ٣٢٦.

(٣٩) كانت بريطانيا تدفع لسلاطين ومشايخ حضرموت راتباً سنوياً (رمزاً) قدره ٥٠٠ روبيه إلى وقت قريب من الاستقلال، كما تحملت ميزانية السعودية للسنوات ١٩٤٠ - ١٩٤٢ عندما توقف الحج بسبب ظروف الحرب حتى تدخلت الولايات المتحدة في شباط / فبراير ١٩٤٣ بإعلانها بأن الدفاع عن السعودية يمثل مصلحة حيوية للولايات المتحدة، مما سمح بالتحويلات الرسمية من خزانة الولايات المتحدة إلى السعودية مباشرة. فكانت هذه نهاية نفوذ بريطانيا في هذا الجزء من الجزيرة العربية. انظر:

مجتمع الخليج والجزيرة، ليس بجيوش الاحتلال الاجنبي وإنما بسلاح الاستقلال الوطني . وتوضح الخارطة رقم (٤ - ١) توزيع القبائل البدوية في الجزيرة في مطلع القرن العشرين وأماكن نظرها .

خارطة رقم (٤ - ١)



من المهم أن نتذكر أن هذه القبائل البدوية بعد ترسيم الحدود بين بلدان المنطقة وظهور النفط وازدهار الوضع الاقتصادي ، قد اتجهت إلى المدن وسكنت في أحياء الضواحي ، وكانت تكتلات قبلية لم تذهب إلى التركيبة السكانية الحضرية القديمة . وسنرى كيف أن هذه التكتلات سلّعب أدواراً سياسية مهمة في هذه الدول الناشئة . وسنرى كذلك كيف أن هذه التكتلات القبلية قد تحولت تدريجياً إلى تضامنات ذات مصالح واضحة ومنظمة .

ومحصلة هذا كله هو أن مركز التقليل السياسي والاجتماعي قد تحول من الساحل التجاري إلى الداخل القبلي. وقد تفاوت تأثير نقطة التحول التاريخية هذه على أقاليم الجزيرة العربية. فقد كان تأثيرها على اليمن وحضرموت كبيراً جداً مما جعلها مناطق طاردة للقوى العاملة، فازدادت معدلات الهجرة من اليمن إلى الحجاز والسودان وشرق أفريقيا، بينما توجهت الهجرة الحضرمية إلى شرق أفريقيا وشرق آسيا^(٤٠). وفي الخليج العربي جذبت تجارة اللؤلؤ وتجارة الترانزيت العمالة الإيرانية، خصوصاً القبائل العربية المتشيعة التي استقر بعضها في مدن الساحل العربي والبصرة^(٤١).

وهكذا، ما ان تضع الحرب العالمية الأولى أوزارها حتى تتضح معالم النظام السياسي الجديد والتركيبة الاجتماعية الطائفية - القبلية التي تمثل الخلفية الأساسية لواقعنا الراهن الذي نعيش في ظله في أواسط الثمانينات من القرن العشرين، وهو الموضوع الذي سيكون محور اهتمامنا في الجزء الأخير من دراستنا هذه.

W.B. Fisher, «Southern Arabia: A Human Reservoir,» in: John I. Clarke and W.B. (٤٠) Fisher, eds., *Populations of the Middle East and North Africa: A Geographical Approach* (London: University of London Press; New York: Africana Pub. Corp., 1972), pp.283-285.

(٤١) ازداد معدل هذه الهجرة بشكل ملحوظ بعد الحرب العالمية الأولى وخاصة بعد سقوط حكم الشيخ خزر عل في عربستان وتكون حكومة مرکزية قوية في طهران عام ١٩٢٥، كما سيتضح فيما بعد.

الفصل الخامس

مِن الدَّوْلَةِ الرَّئِيْسِيَّةِ
إِلَى الدَّوْلَةِ التَّسْلِطِيَّةِ

عندما أكتملت حلقات الخطة الامبرالية العظمى الأولى بسقوط عدن عام ١٨٣٩ م، كانت الأحداث قد جاوزتها بوقت طويل ولم تعد ذات أهمية، إذ ان المنطقة أصبحت على مشارف حقبة تاريخية كبرى جديدة. فقد فقدت أهميتها الاقتصادية والتجارية منذ بداية القرن التاسع عشر كما ذكرنا، ووصل الأمر في النصف الثاني من القرن الماضي إلى قيام بريطانيا بمنح سلطان مسقط مساعدات مالية منتظمة، ومنح سلطان حضرموت رواتب سنوية (لم تتجاوز ٥٠٠ روبيه في كل حالة)، ودعم المركز الاقتصادي لشایخ البحرين والكويت وساحل عمان المتهادن عن طريق تنظيم عوائد الجمارك البحرية. وكانت الحجاز تعتمد أساساً في معاشها على المساعدات العثمانية والاعانات المصرية منذ بداية حكم محمد علي.

على هذا المستوى، لم تكن هناك سياسة بريطانية عامة (أو خطة امبرالية) واضحة في المنطقة، عدا المظلة العريضة المتمثلة في تأمين الطريق إلى الهند التي كانت توجه السياسات التكتيكية المحدودة. وهذا ينطبق على الاجراءات التي اتبعتها بريطانيا في مواجهة الفرنسيين عموماً، وفي سد شهية نابليون الأول التوسعية. فمنذ احتلال نابليون مصر، كثفت بريطانيا محاولاتها لاحتلال عدن حتى تكللت بالنجاح، غير أن الأمر لم يكن يتعدى القيام بالاجراءات حسب مقتضيات الموقف وتطورات الحرب.

ولم توضع سياسة امبرالية عامة وثابتة لمواجهة الوضاع المستجدة في المنطقة موضع التطبيق، إلا كردة فعل لمواجهة الانفاضة النهضوية المصرية بقيادة محمد علي وخاصة بعد

احتلاله سوريا في الثلاثينات من القرن الماضي^(١). لقد كان هذا الحدث ناقوس الخطر لما يمكن أن يحدث في المنطقة، إذا تيسر لانتفاضة من هذا النوع أن تنجح، ولبلغ الضرر الذي سيلحق بالمصالح الإمبريالية الأوروبية. لقد كان هناك فرق شاسع بين الانتفاضة العثمانية في نهاية القرن السابع عشر، وبين الانتفاضة المصرية في بداية القرن التاسع عشر، فالانتفاضة العثمانية حاولت استعادة الماضي بأساليب الماضي، بينما نظرت الانتفاضة المصرية إلى المستقبل واستهدفت تحقيقه بأساليب المستقبل.

وهكذا فقد وضعت الخطة الإمبريالية الجديدة في المنطقة سياسة عامة نحو الدولة العثمانية، واستهدفت في البداية منع قيام انتفاضات هضمية من النوع المصري تحت المظلة العامة لتأمين استقلال ووحدة أراضي الدولة (الإمبراطورية العثمانية)^(٢)، في حين نظر إلى الخليج والجزيرة العربية على أنها منطقة ثغرة ثابتة لبريطانيا منفصلة كلية عن الدولة العثمانية، وترسّف عليها حكومة الهند حتى يجيء الحرب العالمية الأولى. ولكن هذه السياسة الإمبريالية البريطانية لم تكتمل ملامحها النهائية إلا خلال الحرب العالمية الأولى والسنوات التي أعقبتها مباشرةً، وعلى وجه التحديد بين سنتي ١٩١٤ و١٩٢٠ م. ويجب أن نشير هنا إلى أن هذه السياسة وضعت في الحقيقة لتعني (منذ العقد الأخير من القرن التاسع عشر) حق وراثة الدولة العثمانية عندما بدأ التناقض الأوروبي على تقسيم ممتلكاتها^(٣).

ومن المفيد أن نذكر هنا، بشكل عام، أن التحول من مرحلة تأمين استقلال ووحدة أراضي الدولة العثمانية إلى مرحلة التناقض الفعال على اقسام ممتلكاتها وتقطيع أوصالها، قد

(١) Elie Kedourie, *England and the Middle East: The Destruction of the Ottoman Empire, 1914-1921*, 2nd ed. (Hassocks, Eng.: Harvester Press, 1978), p.9.

كان كارل ماركس شديد الاعجاب بإصلاحات محمد علي، فقد كتب عنه بأنه الشخص الوحيد «الذي كان بإمكانه أن يستبدل «العامة المفتخرة» (ويقصد بذلك تركيا في القرون الوسطى - توضيح ماركس) «برأس حقيقي» وقد وصف مصر في أيامه بأنها «القسم الوحيد» من الإمبراطورية العثمانية «الذي كان ذات قوة حيوية آنذاك». مقتبس من: فلاديمير لوتسكي، *تاريخ الأقطار العربية الحديث* (موسكو: دار التقدم، ١٩٧١)، ص ٧٤-٧٥.

(٢) سبق هذه الازدواجية في تنفيذ السياسات الإمبريالية (حكومة الهند من جهة ووزارة الخارجية في لندن من جهة أخرى) حتى استقلال الهند عام ١٩٤٩. وكان التشكيل يتم عن طريق لجان وزارية مشتركة. ومن المهم أن يتضح أن هذه الازدواجية كانت على مستوى التنفيذ فقط.

(٣) أو ما درج على تسميتها في ذلك الحين بالمسألة الشرقية (*The Eastern Question*).

Kedourie, *Ibid.*, p.10.

ويأتي موضوع تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية بعد حوالي ربع قرن من تقسيم ممتلكات سلطنة عمان في ما يسمى بمنحة كانت لعام ١٨٦١، والتي استولت بريطانيا بموجبها على زنجبار وممتلكات السلطنة في شرق أفريقيا. حول تفاصيل هذا الموضوع، انظر:

Robert Geran Landen, *Oman since 1856: Disruptive Modernization in a Traditional Arab Society* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1967).

ارتبط بالتحول في المذهب الامبرالي من الليبرالية القديمة لبارلرسون وسترافور كانينغ (Canning)، تحت تأثير مذهب المفعة، إلى الليبرالية الجديدة للورد ستانلي وديفيد أوركهارت، تحت تأثير المثالية الألمانية التي عبر عنها ويلفريد سكاون بلنت خير تبیر^(٤). فقد استهدف المذهب الليبرالي الامبرالي القديم (عن طريق اجبار العثمانيين على ادخال الاصلاحات - المسماة بالتنظيمات - الأوروبيية العصرية) تحويل الدولة العثمانية إلى محمية أوروبية. ولكن بعد أن فشلت هذه الاصلاحات، فإن المذهب الليبرالي الامبرالي الجديد نادى بعدم جدوى هذه الاصلاحات، وتالياً عدم قدرة هذه الدولة على الاستمرار في الحياة^(٥).

لقد دعا المذهب الامبرالي القديم العثمانيين إلى اتباع أساليب الأوروبيين وطريقة تفكيرهم، إذا أرادوا اللحاق بما وصلت إليه أوروبا، كما نادى هذا المذهب بأن قدر حماية تقدم الدولة العثمانية قد وقع على كاهل أوروبا. ومن الطبيعي، فإن استزراع نظم وأفكار غربية عن بيضة الدولة العثمانية، وخاصة فكرة القومية ونظم الإدارة الحديثة المالية والتنظيم العسكري . . . إلخ، لم يكن ممكناً في فترة قصيرة كهذه. ولكن المذهب الليبرالي الامبرالي الجديد لم يعزّ أسباب الفشل إلى الظروف الواقعية المادية، بل إلى أن الدولة العثمانية خالفت وتعذّرت أساس قيامها، وأن هذه الدولة إذا عادت إلى أصول ديانتها والمبادئ التي وضعها القرآن، لعادت كل الأمور إلى نصابها، وهكذا فإن إدخال نظم أوروبا وأفكارها إلى حضارات مختلفة سيؤدي إلى دمارها، ومن الأفضل ترك هذه الحضارات على حالها، ولكن برعاية أوروبا^(٦).

وبنادي بلنت، من هذا المنطلق، بإعادة ممتلكات الدولة العثمانية إلى سكانها الأصليين، فيطالب باستقلال أرمينيا وانفصال المستعمرات التركية اليونانية وإعادتها إلى اليونان، وبتحويل العرب من القانون العثماني إلى العادات العربية. يقول بلنت إن نجداً هي البلد الوحيد في العالم الذي زاره ووجد فيه الحرية والمساواة والإخاء حقيقة واقعة. «فهناك كانت جماعة تعيش كما كان مثاليوناً يحلمون، من دون ضرائب، أو شرطة، أو تجنييد إلزامي من أي نوع،

(٤) لمعالجة مختصرة لتأثير مذهب المفعة عند «مل» الآب والابن على الليبرالية القديمة، انظر:

Bryan S. Turner, *Capitalism and Class in the Middle East: Theories of Social Change and Economic Development* (London: Heinemann Educational, 1984), pp. 17-23.

أما تأثير المثالية الألمانية على الليبرالية الجديدة فقد مثله «بلنت» خير تبیر.

(٥) كان انحسار نفوذ كاتبناً بلنت بالتحول الكبير في السياسة الامبرالية في المنطقة.

Allan Cunningham, «Stratford Canning and the Tanzimat,» in: William R. Polk and Richard L. Chambers, eds., *Beginnings of Modernization in the Middle East: The Nineteenth Century* :Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1968), pp. 245-264.

Wilfrid Scawen Blunt, *Secret History of the English Occupation of Egypt: Being a Personal Narrative of Events*, new ed. (London: [n.p.b.], 1924).

وكانهم الوحيد هو الرأي العام، وكل نظمهم عبارة عن مبدأ الشرف»^(٣). ومن الممكن - إذن - حسب هذا المنطق أن تقام جماعات على أسس مماثلة للأسس الموجودة في الجزيرة العربية، وذلك في الممتلكات العثمانية الواقعة ما بين البحرين (العراق) وسوريا، لأن عملية الانتقال هذه ستكون طبيعية وسهلة.

وقد تدعم هذا المنطق الامبرالي حسب تداعي الأحداث بتوقيع الوفاق الثلاثي الودي (entente cordiale tripartite) بين بريطانيا وفرنسا وروسيا عام ١٩٠٤ م، واكتشاف النفط في إيران عام ١٩٠٥ م، وتأكد وجوده في المنطقة بكميات تجارية، كما يستدل من اتفاقية سكة حديد بغداد الأولى عام ١٩٠٣ م، وعقد شركة دارسي عام ١٩٠١ م، وتحول البحرية البريطانية إلى استعمال محركات الاحتراق الداخلي التي تعمل بالنفط بدلاً من المحركات البخارية عام ١٩١٣ م، وتوقيع اتفاقية سكة حديد بغداد - برلين عام ١٩١٤ م، وتوقيع اتفاقية إعادة تنظيم شركة النفط التركية في العام نفسه، واستمر هذا المنطق إلى قيام الحرب العالمية الأولى التي اتضحت بين سنواتها الأربع والسنوات المباشرة التي أعقبتها الملامح النهائية الكاملة لهذه الخطة الامبرالية الجديدة في المنطقة^(٤). ولكن من نكایات الزمان، ان الخطة التي وضعها البريطانيون لم ينفذها كاملة سوى الأمريكيين بعد الحرب العالمية الثانية. وهكذا، فما تصوره البرتغاليون حققه البريطانيون، وما خطّط له البريطانيون نفذه الأمريكيون، مع الفارق طبعاً.

ما ملامح هذه الخطة الامبرالية البريطانية؟ وكيف نفذت في المنطقة؟

إن أحد الملامح الأساسية لهذه الخطة الامبرالية العظمى (Imperialist Grand Design) التي وضعت تصوّرها المدرسة الامبرالية بقيادة لورد كرزون هو أن المنطقة من وادي النيل عبر الشرق الأدنى والجزيرة العربية إلى إيران، لا بد أن تكون حلقات متصلة للامبراطورية البريطانية في غرب ووسط آسيا، ممثلاً بالهند مرتبطة مع بريطانيا بسلسلة من المعاهدات والاتفاقيات التي تضمّن وتنظم وجود بريطانيا وإشرافها على «أمن واستقرار» هذه المنطقة (Pax Britannica)^(٥)، وذلك وسيلة لمنع تدخلات الدول الأوروبية الأخرى خصوصاً

(٧) المصدر نفسه، ص ٢٤ - ٢٥. ويبدو أن آراء «بلنت» كان لها تأثير كبير على شيخنا الكبير عبد الرحمن الكواكبي صاحب طبائع الاستبداد، خاصة آراء «بلنت» في كتابه مستقبل الإسلام (١٨٨٢) والذي ترجم إلى العربية. انظر: حسين أحد أمين، «التيار القومي العربي»، مجلة الملال (أيلول/سبتمبر ١٩٨٦)، ص ٧٦ - ٧٧.

(٨) لمعالجة مختصرة لهذه الأحداث، انظر:

John Marlowe, *The Persian Gulf in the Twentieth Century* (London: Cresset Press; Western Printing Services; New York: Praeger, 1962), pp.78-97.

(٩) المصدر نفسه، ص ٦٥ - ٥٨. و«مارلو» مصيبة في استنتاجاته من كون هذه الخطة الامبرالية كما تصورتها مدرسة كرزون قد جاءت متأخرة عن زمانها، ولكنها لم تفشل أبداً عدلت حسب مقتضيات الأوضاع والاعتبارات المستجدّة التي سيرد ذكرها فيما بعد.

فرنسا، وحاجزاً يقي من التوسيع الروسي (وفي ما بعد الخطر البلشفي) وينع خطره من الامتداد إلى الهند وأفريقيا.

ولم يرد في هذه الخطة الامبرالية العظمى إطلاقاً إعطاء المنطقة استقلالاً ذاتياً أو حكماً دستورياً أو توحيدها في أي شكل من الأشكال، بوصفها أنظمة سياسية تعامل على قدم المساواة من حيث هي دول مستقلة. وهذا بطبيعة الحال، يقلل من أهمية الادعاء أن سياسة بريطانيا في المنطقة، كانت نتيجة سوء التفاهم بين المكتب العربي في القاهرة (التابع لوزارة الخارجية) الذي نادى بإعطاء العرب مملكة متحدة أو كونفدرالية بقيادة الشريف الحسين بن علي ، كما ورد في وعد ماكماهون إلى الشريف^(١٠) ، وبين حكومة الهند التي لم تعر آمال العرب القومية أي اهتمام ، وركزت اهتمامها على احتلال العراق وربطه بمشيخات الخليج العربي وجنوب الجزيرة ، وحكمها بأسلوب حكم الهند نفسه ، وأسلوب ربط المهاجرات بحكومة الهند . فهذه الادعاءات في حقيقة الأمر لا قيمة لها إلا من حيث هي سلعة تبريرية تباع للعرب ، لأن العنصر الأهم هو أن اتفاقية سايكس - بيوكو لعام ١٩١٦ م التي قسمت المشرق العربي والجزيرة العربية إلى مقاطعات ومناطق نفوذ ، ما كانت إلا أحد انعكاسات (وليس أولاً) هذه الخطة الامبرالية العظمى ، ومؤشرًا تاريخيًّا على نمو التيار القومي في المنطقة .

إن المحصلة النهائية لهذه الخطة إذاً هي ضمان تحزن العرب ومنع اتحادهم ، ليس نتيجة لما ورد في اتفاقية سايكس - بيوكو فحسب بل كسياسة عامة ، فلقد ورد في معاهدة سايكس - بيوكو تقسيم العراق وسوريا الكبرى إضافة إلى الحجاز ، ولم يرد فيها أي ذكر لبقية الجزيرة العربية والخليج لا من قريب أو بعيد . ولم يكن وعد ماكماهون الذي أعطى لشريف مكة بخصوص إنشاء مملكة عربية موحدة أو كونفدرالية مستقلة نابعاً من الاتفاقية في حقيقة الأمر ، بل كان أقرب إلى الخيار (Option) الذي يمكن طرحه أو سحبه حسب تطورات الموقف العسكري والسياسي ، وطبيعة التحالفات الامبرالية أو المسامرات التي تقرر اعطاء وعد لا قيمة لها^(١١) . فعلى صعيد الخطة الامبرالية ، كانت بدائل أخرى تعد في ذلك الحين ، أحداتها إقامة حكم ابن سعود ودعمه في نجد ووسط الجزيرة العربية ، حسب معاهدة دارين (Darin) في كانون الأول / ديسمبر ١٩١٥ م ، هذا في الوقت نفسه الذي كانت دول الوفاق

(١٠) حول موضوع وعد ماكماهون الذي يسميه انطونيوس «عهد بريطانيا العظمى»، انظر: جورج انطونيوس، يقطلة العرب: تاريخ حركة العرب القومية، ترجمة ناصر الدين الأسد واحسان عباس (بيروت: دار العلم للملاترين، ١٩٣٩)، ط٦ (١٩٨٠)، ص ٢٥١ - ٢٧٥.

(١١) حول الملابسات المحيطة بتوقيع اتفاقية سايكس - بيوكو من وجهة النظر المتحيزة لبريطانيا، انظر: Kedourie, *England and the Middle East: The Destruction of the Ottoman Empire, 1914-1921*, pp.29-66.

الثلاثي تفاوض على بنود اتفاقية سايكس - بيكو^(١١). وكانت معااهدة دارين في حقيقة الأمر جعلت من نجد محمية بريطانية أخرى مماثلة تماماً لمحمياتها في مشيخات الخليج ، وقد منعت بنود هذه المعااهدة ابن سعود - في ما منعت - من الاعتداء على هذه المشيخات ، ولكنها لم تطلب أي تعهد بعدم الاعتداء على شريف مكة في الحجاز.

وقد تضمنت الخطة الامبرالية العظمى ثلاثة عناصر أخرى: أولها تحديد إيران واستيعابها عن طريق المعااهدة الانكلو - فارسية لعام ١٩١٩ م ، التي بموجبها تلغى الاتفاقية الانكلو - روسية لعام ١٩٠٧ م وتقوم بريطانيا بإعادة تنظيم وتدمير الجيش الفارسي ، وفي النهاية ثبيت الهيمنة البريطانية الكاملة على إيران . فهذه المعااهدة التي تعد توجهاً لجهود مدرسة لورد كرزون تكمل حلقات الخطة ، وتجعل من إيران ستاراً واقياً من روسيا البشيفية . وعلى الرغم من أن هذه المعااهدة لم يتم التصديق عليها ، إلا أنها ستنفذ عن طريق رضا خان قائد لواء القوزاق في ما بعد^(١٢).

كما تضمنت الخطة عنصراً ثانياً من خلال معااهدة السيب لعام ١٩٢٠ م ، يتصل بإقامة وتنظيم العلاقة بين سلطنة مسقط وإمامه عمان وتأمين عدم اعتداء ابن سعود عليها ، وقد جاءت هذه المعااهدة لترسيخ التقسيم الفعلي لعمان بين مؤسستي السلطنة والإمامية ، والذي مر ذكره في القسم السابق من هذه الدراسة^(١٣) ، وبذلك أنشئ كيان سياسي جديد ، بديلاً من بدائل الخطة ، إضافة إلى الحلقة الإيرانية والبدليل السعودي . أما العنصر الثالث فهو ترسیخ تقسيم اليمن بين الاحتلال السعودي لشمال اليمن في عسير ، واليمن العربية التي أعطيت إلى الامام يحيى بعد الانسحاب العثماني من اليمن عام ١٩١٨ م ، واليمن الديمقراطية وحضرموت التي قسمت إلى المحمية الشرقية والمحمية الغربية .

وهكذا ، إذا ما حاولنا ربط خيوط هذه الخطة الامبرالية العظمى ، فإن أهمية اتفاقية سايكس - بيكو تبدو محدودة في ما يتصل بتقسيم وتجزئة البلاد العربية كأحد الأهداف الأساسية للخطة . فالاتفاقية نفسها لم تكن سوى أحد الخيارات أو البدائل التي يمكن اللجوء إليها في هذه الخطة ، أو التخلّي عنها عند حدوث تعارض بين المصالح الثابتة للدول الامبرالية ، كما حصل في مصير ولاية الموصل . وفي الحقيقة فإن اتفاقية سايكس - بيكو ماتت

(١٢) من الأمور الغريبة أن لا انطونيروس ولا الكتاب المعاصرون لهذه الأحداث ريطوا بين اتفاقية سايكس - بيكو وظهور الدولة السعودية الثالثة ودعم الدول الكبرى لها على حساب جيرانها ، مع أن الصلة بينها كانت محورية حاسمة . انظر على سبيل المثال كيف يتعامل انطونيروس مع التوسع السعودي ، في: انطونيروس ، المصدر نفسه ، ص ٤٥٧ - ٤٧٠ . Nikki R. Keddie, *Roots of Revolution: An Interpretative History of Modern Iran* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1981), pp. 79-93.

J.B. Kelly, «A Prevalence of Furies: Tribes, Politics and Religion in Oman and Trucial Oman,» in: Derek Hopwood, ed., *The Arabian Peninsula: Society and Politics, Studies in Modern Asia and Africa*, 8 (London: Allen and Unwin; Totowa, N.J.: Rowman, 1972), pp.118-123.

بعد سنوات قليلة من نهاية الحرب. ولكن لا يجب تفسير هذا الموت على أنه فشل للخطة الامبرالية الخاصة بمدرسة لورد كرزون، بقدر ما هو تحول في اعتقاد بعض بدائل الخطة حسب اعتبارات جديدة بدأت تظهر في المنطقة في ذلك الحين.

والاعتبار الأول هو ظهور روسيا البلشفية التي فضحت اتفاقية سايكس - بيكر، واسهام بريطانيا في الحرب الأهلية صدعاً، منعاً لتسرب الخطر البلشفي إلى المنطقة. والاعتبار الثاني ظهور منافس امبريالي قوي يتمثل في الولايات المتحدة، وينادي بسياسة الباب المفتوح وسيلة للحصول على جزء من غنائم الحرب. والاعتبار الثالث هو المقاومة الوطنية العربية للسياسات الامبرالية، والمطالبة بالوحدة الكونفدرالية العربية والحكم الملكي الدستوري، وما المطلبان اللذان سيوجهان الكفاح من أجل الاستقلال منذ قبيل الحرب العالمية الأولى إلى نهاية الحرب العالمية الثانية، وهو ما نطلق عليه البديل القومي العربي. والاعتبار الرابع هو ظهور أهمية النفط في المنطقة منذ العقد الأخير من القرن الماضي بخاصة منذ بداية القرن الحالي، وهو الاعتبار الذي وجه الاستراتيجية العسكرية البريطانية كلها خلال الحرب العالمية الأولى، والذي أعاد ولاية الموصل (بسبب نفوتها) إلى العراق، بدلاً من تركيا أو فرنسا كما نصت اتفاقية سايكس - بيكر.

وستتحدث في ما بعد عن كل من هذه الاعتبارات بشيء من التفصيل، ولكننا قبل ذلك لا بد أن نتوقف عند الخطوط العامة لأسلوب تقسيم البلاد العربية وترسيخ تجزئتها بشيء من التفصيل، ذلك لأن ذلك أمر لا يزال غير واضح بالرغم من الكم الهائل من الكتابة عنه، خصوصاً أن هذا الكم الهائل من الكتابة لا يعالج القضية في شمولها، بل يركز على تفاصيلها المجزأة كانعكاس لتجزئتها الجغرافية، فيولد رؤية مجزأة سطحية غير شاملة.

إن الحلقات الأساسية لاتفاقية سايكس - بيكر هي إذاً: معاهدة دارين مع ابن سعود لعام ١٩١٥ م، ومعاهدة السيب لعام ١٩٢٠ م التي رسخت تقسيم عمان إلى سلطنة وامامة، وتجزئة اليمن إلى شماليه وجنوبيه بعد الانسحاب التركي من المنطقة عام ١٩١٨ م، وأحداث عام ١٩٢٠ م، وضع العراق تحت الانتداب، تسليم سوريا ولبنان إلى الفرنسيين، وضع فلسطين تحت الانتداب (وهي الأحداث التي ذكرنا في موضع آخر أنها مثل حدأً فاصلاً في تاريخنا المعاصر^(١٥)). وتأتي القمة العظمى أو الحلقة الكبرى المتمثلة في مؤتمر العقير لعام ١٩٢٢ م لتحكم الطوق وتبشر به عهد جديد، ذلك لأن الاتفاق الذي خرج به مؤتمر العقير كان ترسيم الحدود على الأرض بين العراق والكويت ونجد، بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخ المنطقة. لماذا؟

(١٥) حول تقويم أولي لأحداث عام ١٩٢٠ كحد فاصل في تاريخنا المعاصر، انظر: خلدون حسن النقib، «الأصول الاجتماعية للدولة التسلطية في المشرق العربي»، الفكر العربي المعاصر، العددان ٢٧ - ٢٨ (نوفمبر ١٩٨٣)، ص ١٨٩ - ١٩٤.

لأن اتفاقية العقير قد أدخلت ترسيم الحدود على الأرض، وربطته بمفهوم السيادة الوطنية (Sovereignty)، وهذه قضية لم تكن معروفة قبل ذلك في المشرق العربي والجزيرة طوال تاريخها. أضف إلى ذلك أن هذه الاتفاقية احتوت بذرة العنصر المدمر الذي سيقوص الأساس الذي بنيت عليه كل المطالب القومية العربية منذ ذلك الحين إلى يومنا هذا!

ولنسترجع أولاً ما قلناه في القسم السابق عن خصوصية مفهوم الولاء السياسي في مجتمع الخليج والجزيرة العربية من أنه مفهوم يرتبط بالبشر وليس الأقاليم الجغرافي. وتحيء هذه الاتفاقية لتكميل نهائياً ما بدأته معاهدة السلام الأبدى لعام ١٨٥٣ من تجسيدها للدورة التنتخابات القبلية. فترسم الحدود بين البلدان الثلاثة (العراق - الكويت - نجد) كان القصد منه أساساً منع القبائل (وفي هذه الحالة الأخوان في نجد) أو بقية الأفراد من التنقل بين هذه البلدان بحرية نسبية، والالتجاء إلى حاكم هرباً من ظلم حاكم آخر، وذلك كما نعلم أحد القيديين المقيدين للسلطة ومارستها في النظام السياسي التقليدي. ولذلك فإن هذه الاتفاقية بما قامت به من تحديد لحرية الحركة السياسية وليس حرفة الرعي والتتنقل، كانت معلولاً استخدم لتقويض النظام التقليدي.

ولكن العنصر الأهم الذي يفوق العنصر السابق في قوته التدميرية، هو أن أيّاً من هذه البلدان الثلاثة لم يكن في يوم من الأيام طوال تاريخه سوى إقليم ولم يمثل أي منها أمة مستقلة بحد ذاتها، حسب المفهوم الحديث للأمة وللدولة - الوطنية (Nation-State) التي بنيت عليها. كما أن حدود أي من هذه الأقاليم لم ترسم في أي من الأيام على الأرض، لأنّه لم يكن هناك ضرورة لذلك كما أوضحنا، إضافة إلى أنه ليست هناك أسس أثنيّة أو جغرافية أو تاريخيّة - لغوية لهذه الحدود. ويأتي مؤتمر العقير ليرسم هذه الحدود ليس على أي من هذه الأسس، لأنّها غير موجودة، بل يفرض أساساً جديدة على هذه البلدان الثلاثة، حسب متطلبات السياسة الدوليّة وأهواء الدول الامبراليّة كما يقول جون مارلو، بكل اعتباطية واستهتار بتاريخ المنطقة وتطلعاتها القوميّة^(١٦).

هذه الاعتباطية الرهيبة في ترسيم الحدود على الخارطة بين هذه البلدان التي تمثلت بجرة قلم من سير برسي كوكس، تبدو الآن من المنظور التاريخي واحدة من أكثر مهازل تاريخينا الحديث مداعاة للحزن. ولا أدرى إلى أي مدى كان المشاركون في مؤتمر العقير يدركون الخطورة التاريخية لأعمالهم ولابعد ما سيترتب عليها، ولكن مؤتمر العقير كان الأساس الذي يبني عليه عنصر أو ملمع آخر من ملامح هذه الخطة الامبرالية العظمى الجديدة، وهو تثبيت «أمن واستقرار» المنطقة من خلال محاور ارتكان لأنظمة حكم مستبدة ولكنها موالية للإدارة

(١٦) حديث «مارلو» عن العراق ولكنه ينطبق على كل بلدان المشرق العربي وخاصة الجزيرة العربية:
Marlowe, *The Persian Gulf in the Twentieth Century*, pp. 113-114.

الاستعمارية الغربية. ولهذا فإذا ما وضعنا مؤتمر العقير في الإطار التاريخي للأحداث، تبين لنا أنه لم يكن اعتباطياً أبداً (ولو أنه رسم الحدود بشكل اعتباطي) ^(١٧).

وإذا توقفنا عند معااهدة دارين لعام ١٩١٥ م التي بموجبها تحولت نجد إلى محمية بريطانية، وجدنا أن القصد منها كان واضحاً، وهو استخدام ابن سعود ورقة أو بديلاً لحكم الشريف الحسين بن علي في الحجاز وثقلأً معاذلاً لوعود الحلفاء بإقامة مملكة عربية موحدة في الولايات العثمانية المحررة كما ورد صراحة في وعد ماكماهون، أو ضمناً في اتفاقية سايكس - بيکو. وخلال الفترة من ١٩١٥ إلى ١٩٢٧ م استطاع ابن سعود أن يحتل الأحساء أو المنطقة الشرقية المطلة على الخليج العربي عام ١٩١٣ م، وأن يحتل حائل عام ١٩٢١ م فيقضي بذلك على حكم آل الرشيد ويفرض سيطرته على شمال نجد، ويدخل الحجاز بعد رفع الحماية البريطانية عنه ويقضي على حكم الشريف الحسين بن علي عام ١٩٢٤ - ١٩٢٥ م، فيفرض سيطرته من خليج العقبة إلى جدة، ثم يحتل عسير ويقضي على إمارة الادارسة عام ١٩٢٦ م. وتجيء معااهدة جدة لعام ١٩٢٧ م مع بريطانيا لترفع صورة المحمية التي تربت على معااهدة دارين، وتعامل ابن سعود بوصفه رئيس دولة مستقلة ذات سيادة وحدود واعتراف دولي ضمنتها له الاعتبارات السياسية الدولية نفسها التي حكمت مؤتمر العقير وكانت إطاره المرجعي ^(١٨).

وهكذا استطاعت هذه الخطة الامبرالية العظمى أن تقيم محوراً ثابتاً الولاء للغرب في الجزيرة العربية معاذياً لمحور آخر بشكل استثنائي وهو محور العراق، الذي كان أحد المشاركين في مؤتمر العقير. وكان إعلان الانتداب البريطاني وتنصيب فيصل ملكاًً أمرين متزامنين عام ١٩٢٠ م، كما كانت معااهدة الحماية وترسيم حدود العراق في مؤتمر العقير أمرين متزامنين عام ١٩٢٢ م. وما كان يمكن لفيصل إلا أن يكون مواليًّا لبريطانيا التي كان يدين لها بعرشه الذي

(١٧) لدينا ثلاثة روايات شهدت عيان لما جرى في مؤتمر العقير: رواية الصحافي اللبناني أمين الريحاني، ورواية مستشار الملك عبدالعزيز جون فيلبي، ورواية الميجور ديكسون الموظف السياسي في الكويت والذي كان ضمن الوفد الرسمي للسير بريسي كوكس والذي سجل وقائع المؤتمر. وجميع هذه الروايات تجمع على الاعتراضية في ترسيم الحدود. ولكن صلاح العقاد يذكر على هامش هذا المؤتمر أن كل من السير بريسي كوكس وجون فيلبي كانوا يقumen بدراسات موسعة حول ادخال فكرة إقامة حدود ثابتة على الأرض إلى الجزيرة العربية ولكنه مع الأسف لا يذكر مصادره. انظر: أمين الريحاني، ملوك العرب أو رحلة في البلاد العربية، ٢ ج (بيروت: دار الريحاني، ١٩٢٤)، ج ٢، ص ٦٧ - ٧١؛ Harry St. John Bridger Philby, *Saudi Arabia* (London: Benn; New York: Praeger, 1955); Harold Richard Dickson, *Kuwait and Her Neighbours* (London: Allen and Unwin, 1968), pp. 266-280, and

صلاح العقاد، المشرق العربي المعاصر، ط ٢ (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٣)، ص ٤٨٦ - ٤٨٧.

(١٨) Peter Sluglett and Marion Farouk Sluglett, «The Precarious Monarchy: Britain, Abd-Aziz and the Establishment of the Kingdom of Hijaz Najd and its Dependencies, 1925-1932,» in: Tim Niblock, ed., *State, Society and Economy in Saudi Arabia* (London: Croom Helm, 1982), pp. 36-57, especially pp. 48-55.

خسره في سوريا بعد أن طرده الفرنسيون منها، حسب اتفاقية سايكس - بيكو. وهذا هو المحور الثاني أو الركيزة الثانية للأمبريالية البريطانية، وهذا ما ثبته معايدة ١٩٣٠ م بين العراق وبريطانيا التي منع العراق بموجبها استقلالاً (!) تحت الحماية البريطانية^(١٩).

أما المحور الثالث فقد مثله حكم رضا خان الذي جاء إلى السلطة بانقلاب شباط / فبراير ١٩٢١ م متخفياً وراء سيد ضياء الدين الطباطبائي، الذي سيقوم رضا خان بإزاحته بعد أشهر قليلة ليستولي على الحكم، ثم يزيح أحد شاه آخر الحكم الفجاري ويعلن نفسه رضا شاه بهلوبي عام ١٩٢٣^(٢٠). وإضافة إلى كون حكم رضا شاه مرتكزاً للسياسة الامبريالية واجزأاً ضد الخطر البلشفي الذي كان ظهر في روسيا، فإن سياسته الرامية إلى تحقيق الإدارة المركزية في طهران أدت إلى انهيار حكم الشيخ خزعل في عربستان، وإلى تهجير عرب إيران (والتبسيب في هجرة إيرانية) مما نتج عنه تشيع مناطق واسعة من جنوب العراق (وبخاصة البصرة) والكويت والبحرين والحساء. وهذا بطبيعة الحال أدخل عنصراً طائفياً في التركيبة السكانية في الخليج العربي، ستكون له آثار مستمرة إلى الوقت الحاضر^(٢١).

وارتكزت السياسة الامبرиالية في المنطقة على بناء هذه المحاور الثلاثة التي حققت «أمن واستقرار» المنطقة في الفترة ما بين الحربين، وهيئات المناخ الملائمة للاستثمار الرأسمالي الغربي الواسع الذي شهدته المنطقة في التنفيذ عن النفط. ومع أن سياسة المحاور المحلية لم تدخل بوصفها عنصراً أساسياً في الخطة الامبريالية كما تصورها لورد كرزون ومدرسته، ولكن تنفيذ

(١٩) لسرد تاريخي لهذه الأحداث، انظر:

Majid Khadduri, *Independent Iraq, 1932-1958: A Study in Iraqi Politics*, 2nd ed. (London: Oxford University Press, 1960), and A. Shikara, «Faisal's Ambitions of Leadership in the Fertile Crescent», in: Abbas Kelidar, ed., *The Integration of Modern Iraq* (London: Croom Helm; New York: St. Martin's Press, 1979), pp.32-45.

(٢٠) لدراسة متعمقة لهذه الفترة من تاريخ إيران، انظر:

Ervand Abrahamian, *Iran between Two Revolutions* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1982), pp.118-149.

(٢١) ليست لدينا دراسات احصائية عن هذا الموضوع بالغ الأهمية، ولكن يمكننا أن نستنتج من الشواهد التاريخية أن من أسباب الهجرة من جنوب إيران في هذه الفترة: تعسف الحكومة المركزية، التهرب من الضرائب، التهرب من الجنديه... إلخ. إن بعض المعلومات الاحصائية المحدودة التي يوردها باقر النجار تؤكد وجود الهجرة الإيرانية إلى جنوب العراق والساحل الغربي للخليج. مثلاً، يقتبس النجار من دراسة حديثة أن متوسط النسبة المئوية للإيرانيين المهاجرين إلى الكويت من جمل الهجرة الأجنبية إلى الكويت للفترة ١٩١٧ - ١٩٢٧ كان ٤٨ بالمائة، وهي أعلى نسبة لآية جنسية أجنبية حتى عام ١٩٤٢. أي أن نصف المهاجرين إلى الكويت في هذه الفترة كانوا من الإيرانيين. وقد تحولت القضية إلى إحدى المسائل السياسية الملتبة في الكويت أثناء تجربة الحكم الدستوري عام ١٩٣٨ وكانت أحد أسباب انهيار هذه التجربة. واحصائية أخرى تذكر أن الإيرانيين كانوا يمثلون ٤٨,٤ بالمائة من سكان البحرين و٤٧ بالمائة من السكان الأجانب حسب احصائية عام ١٩٤١. انظر: باقر النجار، «المigration إلى الخليج العربي: دراسة في التاريخ الاجتماعي للهجرة ودور الشركات النفطية في النصف الأول من القرن العشرين»، (بحث غير منشور)، ص ٤٣ و٤٦.

الخطة في الحقيقة خضع لضغوط كبيرة من قبل الأميركيين الذين بدأوا يظهرون في المنطقة بعد الحرب العالمية الأولى، ويطالبون بحصة من غنائم الدولة العثمانية على الرغم من أنهم لم يكونوا في حال حرب معها، وذلك مقابل الدين الكبير الذي تراكم على البريطانيين والفرنسيين بسبب تلك الحرب.

وقد جنت الشركات الأمريكية فوائد كبيرة من «سياسة الباب المفتوح» التي طالبت بها الحكومة الأمريكية للحصول على امتيازات التنقيب عن النفط، ومن مبادئ الرئيس ويلسون التي تشجع المستعمرات على المطالبة بحق تقرير المصير وانحسار الاستعمار^(٣). ولم يكن الرأسمال الاحتكري الأمريكي الأكثر تقدماً في حاجة إلى مستعمرات وانتدابات على الطريقة الأوروبية، بل كان يسعى إلى تقويضها، ليخلق بدلاً منها دولاً مستقلة ظاهرياً، ولكنها تابعة له ومعتمدة عليه بشكل أكثر شمولية وأكثر مرونة. وكان ذلك مؤشراً على أن أمريكا الشمالية بدأت في التوسع من حديقتها الخلفية في أمريكا الجنوبية لتحوّل العالم كله إلى مزرعة للمصالح الأمريكية الاقتصادية والاستراتيجية، غير أن هذا كله لم يتحقق إلا بعد الحرب العالمية الثانية.

ولكن تنفيذ هذه الخطة الامبرالية العظمى لم يتم من دون مقاومة، ومقاومة جادة سبق أن وصفنا بعض حلقاتها بأنها عملية الكفاح من أجل الاستقلال. وفي هذا الكفاح برز البديل القومي للانقسام الديني (النشاط المطاوعة) المذهبي (الوهابي - الأباضي - الزيدى) الذي سهل تقسيم البلاد العربية أو رسم خط التقسيم، ويز كذلك البديل الاشتراكي في الوقت نفسه، ويشارك البديلان القومي والاشتراكي (ولو اختلافاً في أمور كثيرة أخرى) في المطالبة بحكم علماني دستوري، وبالاستقلال الناجز في دولة موحدة كونفدرالية. هذه المطالب ستوجه جميع الجهود التحررية الاصلاحية أو الثورية في المنطقة، وتلخص التطلعات القومية وصورة المستقبل لدولة عصرية تجمع شمل العرب^(٤).

وتحت تأثير هذا التيار القومي الذي لم يكن قد تبلور بعد، قامت الحركات الاصلاحية الأولى في الخليج والجزيرة العربية بشكلها الجنبي، ففي الكويت قامت أول حركة تطالب

Benjamin Shwadran, *The Middle East: Oil and the Great Powers* (New York: Praeger, ٢٢ ١٩٥٥).

وحول سياسة الباب المفتوح الأمريكية، انظر:

Raymond Frech Mikesell and Hollis Burnley Chenery, *Arabian Oil: America's State in the Middle East* (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1949).

(٣) ما زلنا لا نملك دراسة متعمقة للحركة الوطنية في الخليج والجزيرة العربية في إطارها التاريخي في الفترة المبكرة ولكنني أخص بالذكر دراستين: محمد جابر الانصاري، «تاريخ الحركة الديمقراطية الأولى في الخليج العربي»، المؤرخ العربي، المدد ١٥ (١٩٨٠)، وخليل علي مراد، «الحركة الوطنية في الخليج العربي»، في: مصطفى عبد القادر النجار [وآخرون]، *تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر* (البصرة: جامعة البصرة، ١٩٨٤)، ص ١٦٣ - ١٩٥.

بأن يشارك الأعيان من الأهالي الأمير في حكم البلد وذلك عام ١٩٢١ م. وكان المطلب الأول لهذه الحركة هو اتباع مبدأ الشورى في اختيار الأمير من بين أفراد الأسرة الحاكمة، ثم تطور هذا المطلب إلى «انتخاب عدد معلوم من آل الصباح والأهالي لإدارة شؤون البلاد على أساس العدل والانصاف». ولكن هذه الحركة فشلت بعد أشهر قليلة لعدم تعاون الأمير الجديد الشيخ أحمد الجابر و«خلافات حادة» بين أعضاء مجلس الشورى^(٤).

أما في البحرين، فقد قامت حركة اصلاحية حاولت على مدار سنتي ١٩٢١ و١٩٢٣ م أن تطوير مكتب انتخاب المجلس البلدي وتحوبله، أو إقناع الأمير الشيخ عيسى الخليفة بالإعتراف به كمجلس شريعي واعطائه الصلاحيات التالية: (أ) صلاحية اختيار القضاة الشرعيين ورؤساء الدوائر الحكومية، (ب) صلاحية عزل رؤساء الدوائر غير الوطنيين، (ج) صلاحية وضع حد للتدخل البريطاني في الشؤون الداخلية، (د) صلاحية تشكيل قوة شرطة وطنية. ولما أبدى الشيخ عيسى تعاطفاً مع هذه المطالب قام الانكليز بإحالته إلى التقاعد، وينفي القادة الوطنيين هذه الحركة إلى الهند^(٥).

ولكن البديل أو التيار القومي لم ينضج في المشرق العربي ويتخذ شكلاً سياسياً تنظيمياً إلا في عام ١٩٣٦ م، وخلال سنوات الاضراب الفلسطيني المريء، حول محور فلسطين الذي سيبقى منذ ذلك الحين بؤرة الكفاح من أجل الاستقلال والوحدة العربية. وتحت تأثير هذه القضية قامت الحركات الاصلاحية في كل من البحرين ودبي والكويت عام ١٩٣٨ م^(٦). وقد تشابهت مطالب الحركات الثلاث إلى حد كبير، كما يوضح الجدول رقم (٥ - ١) وتشابهت كذلك النتائج. فقد انصبت أغلب المطالب على إقامة الحكم الدستوري وتنظيم البلاد على أسس حديثة وتوفير الخدمات الأساسية، ولكن الكويت تميزت بتقديم مطالب قومية واضحة: أعني المطلوبين الآخرين الخاصين بضرورة فتح البلاد للعرب والتعاون مع العراق الذي كان ينحو منحى قومياً تحت حكم الملك غازي. أما النتيجة فقد كانت فشل

(٤) لم تكشف ملابسات قيام حركة ١٩٢١ الاصلاحية ولا ملابسات انهايتها حتى الان. ومع ان عبدالعزيز الرشيد كان معاصرًا ومساهمًا في هذه الأحداث، فإن كل الذي ذكره من تفسيرات لا يتجاوز المقطع التالي: «ان الأمير افسح المجال بتأسيس مجلس ينظر في شؤون البلد ومصالحتها ليكون عنواناً في إدارة الأمور والاحكام وعاهدهم ان لا يبيع باسمهم إلا بتصديق المجلس عليه، وقد تأسس فعلًا... ولكن المؤسف المحزن أن هذا المخلوق الصغير كان قصير العمر جداً فإنه ما كاد يحكم حتى زهقت روحه وأخذ قبره...». انظر: تاريخ الكويت، إشراف يعقوب عبدالعزيز الرشيد (بيروت: دار مكتبة الحياة، ١٩٧١)، ص ٢٣٥.

(٥) محمد غانم الرميحي، قضايا التغيير السياسي والاجتماعي في البحرين، ١٩٢٠ - ١٩٧٠ (الكويت: مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، ١٩٧٦).

Rosemarie J. Said, «1938 Reform Movement in Dubai», *Al-Abhath* (December 1970), and (٦) محمد غانم الرميحي، «حركة ١٩٣٨ الاصلاحية في الكويت والبحرين ودبي»، مجلة دراسات الخليج والجزرية العربية، السنة ١، العدد ٤ (١٩٧٥)، ص ٦٨ - ٢٩.

جدول رقم (٥ - ١)
**مطالب الحركات الاصلاحية في البحرين ودبي والكويت
 والتائج التي توصلت إليها عام ١٩٣٨**

البلد	البحرين	دبي	الكويت
المطالب	<ul style="list-style-type: none"> - إنشاء مجلس تشريعي - إعادة تنظيم الجمارك - إيجاد حرس للأسواق - تحديد مخصصات مالية للحاكم وأفراد أسرته - استحداث ميزانية عامة محددة للإمارة - النساء الاحتياطات الخاصة بالأمير وأفراد حاشيته - ضرورة فتح المدارس على أوسع نطاق - إغلاق أبواب الكويت في وجه اللاجئين الأجانب (وأغلبهم من إيران) - السماح المطلق للعرب بزيارة الكويت وعدم منع أي عربي من دخول البلاد - ضرورة التعاون بين الكويت والمعرق لتحقيق المشروعات الاصلاحية 	<ul style="list-style-type: none"> - إنشاء مجلس تشريعي - تصفيق وتنسيق أنظمية وقوانين البحرين - اصلاح إدارة الشرطة - ضرورة تعيين الحاكم ولديه للعهد - عزل مفتش التعليم - عزل القاضيين الشرعيين المغفررين - الأفضلية في التعيين لأبناء البحرين في شركة النفط 	<ul style="list-style-type: none"> - تنظيم الحالة الاقتصادية في البلاد - إنشاء دائرة ناظمة للشرطة والأمن العام - ضرورة أن يكون الأمير على اتصال بكل طبقات الشعب وأن يسمع شكاومهم - إلغاء الاحتكارات الضارة للأمير وأفراد حاشيته - ضرورة فتح المدارس على أوسع نطاق - إغلاق ابواب الكويت في وجه اللاجئين الأجانب (وأغلبهم من إيران) - السماح المطلق للعرب بزيارة الكويت وعدم منع أي عربي من دخول البلاد - ضرورة التعاون بين الكويت والمعرق لتحقيق المشروعات الاصلاحية
التائج	<ul style="list-style-type: none"> - رفض جميع هذه المطالب - قمع الحركة الاصلاحية بالقرة 	<ul style="list-style-type: none"> - فشل المجلس التشريعي بسبب معارضته الحاكم وبريطانيا - التقارير المجلس إلى الموارد المالية - حل المجلس بعد ذلك وقمع احتلال مدينة دبي مما أدى إلى قتل بعض قادة المجموعة الإسلامية وتسلیم الآخرين أنفسهم للحاكم 	<ul style="list-style-type: none"> - نجاح المجلس لمدة ستة أشهر في إصدار أول وثيقة دستورية (القانون الأساسي) - نجاح المجلس في إقامة إدارة مدنية في البلاد - حل المجلس بعد ذلك وقمع مؤيديه ونشريد قادته وإعدام بعضهم لأول مرة في الكويت لأسباب سياسية

المحاولات الثلاث التي انتهت بقمع الحركات الاصلاحية بالقوة، وما ان تتفضي الحرب العالمية الثانية حتى تعود هذه الحركات إلى التفجر من جديد، ولكن تحت تأثير مصر الناصرية هذه المرة، منذ منتصف الخمسينيات من هذا القرن.

وهكذا، فقد فعلت سياسة فرق تسد الامبراليه فعلها في المنطقة، فجزئات الأقاليم والأقطار العربية إلى دول وقبائل وطوائف متنازعة ورسمت لها الحدود. وللأسف فقد نسيت هذه الأقاليم والأقطار - بعد أن تحررت - أن هذه الحدود قد أقامها الأجنبي، وأنها ليست سوى «حدود الحبس الانفرادي والإقامة الجبرية» التي فرضها المستعمرون علينا كما يقول ساطع المصري^(٢٧). وقد لعبت المحاور الثلاثة التي أقامتها أو تبنتها الادارات الاستعمارية (وهي السعودية - العراق - ايران) دوراً أساسياً في تهيئة المناخ الملائم للاستثمارات الاجنبية في التقى عن النفط وللنيل المنظم لوارد البلاد العربية، وبجعل فكرة الوحدة العربية فكرة غير عملية وغير ممكنة في النهاية.

هذه الترتيبة هي المحصلة النهائية التي وردت في تقرير سير جورج رندل G. W. Rendel الذي كتب في ١٣ حزيران / يونيو عام ١٩٣٣ م عن موقف حكومة جلالته من قضية الوحدة العربية. وهو موقف يتلخص في أن الوحدة العربية غير عملية وغير ممكنة للاعتبارات التالية، كما وردت نصاً في هذا التقرير^(٢٨):

«إن المنافسة العائلية بين الماشميين (الملك فيصل في العراق وعبدالله في الأردن) وال سعوديين تکاد تجعل من غير الممكن قيام ائتلاف وثيق أو عضوي بين المناطق التي يحتلها كل منها... (كما) أن سياسة حكومة جلالته هي الحفاظ على التوازن بصورة متساوية بين الماشميين من جهة وال سعوديين من جهة أخرى... وإلى جانب هذه الصعوبة الكبرى فهناك أيضاً عوامل أخرى لا يمكن التوفيق بينها في أي نظام واحد، وأهم هذه العوامل ملكة اليمن المستقلة التي يحكمها الإمام يحيى وهو رجل قصير النظر مشاكسن، وعلاقاته مع ابن سعود والملك فيصل غير واضحة... وكذلك مع شئ الحكماء العرب الصغار مثل شيخوخ الكويت، وقطر، والساحل المهدان، الذين يغار بعضهم من بعض أشد الغيرة، ويغارون كلهم أشد الغيرة على استقلالهم ولا يظهرون أية قدرة على التعاون. ولا تحتاج سلطنة مسقط وعمان وحمبة عدن في الوقت الحاضر إلى البحث في أمرها من هذه الناحية... انه لمبدأ أساسيا في سياسة حكومة جلالته في الشرق الأوسط هو أن هذه الدول يجب أن تبقى وحدات منفصلة بقدر الإمكان تحت السيطرة البريطانية الفعالة... (كما) أن حكومة جلالته لا يسعها إلا أن توافق على امتصاص فلسطين بأية طريقة كانت، في أي نوع من الاتحاد يؤلف فيه العرب أغلبية ساحقة، ان لم يكن لشيء فالضلوع بها العيق في سياسة الوطن القومي لليهود، فضلاً عن التزامتها نحو الحاليات (!) غير العربية أو غير المسلمة...».

(٢٧) ساطع المصري، العربية أولأ، ط ٢ (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٥٥)، ص ٧.

(٢٨) نشرت الترجمة العربية لنص التقرير في: نجدة فتحي صفتة، «موقف بريطانيا من الوحدة العربية»، الباحث العربي، العدد ٨ (تموز / يوليو - ايلول / سبتمبر ١٩٨٦)، ص ١١٦ - ١٢٢. ويندو أيضاً أن هذا التقرير كتب في حزيران / يونيو ١٩٣٣، أي قبل موت الملك فيصل (ملك العراق) بقليل لإقناعه بأن دعوته إلى عقد مؤتمر قومي في بغداد للوحدة العربية غير عملية وغير ممكنة.

إنه لأمر مضحك أن تخلق العقبات للقيام بعمل، ثم تدعي آسفاً أن هذا العمل غير ممكن بسبب هذه العقبات. وفي رأيي، إن ما ورد في هذا التقرير ما هو إلا تعداد للإنجازات والمكاسب التي حققتها الخطة الامبرالية العظمى، حتى ذلك الحين.

- ٣ -

لقد بدأ عصر النفط في الخليج والجزيرة العربية في الثلاثينيات من هذا القرن، ولكن عصر الدولة الريعية لم يمتن إلا بعد الحرب العالمية الثانية، وبعد عام ١٩٥٠ م على وجه التحديد. ولتوسيع هذا نذكر أن أغلب الاكتشافات النفطية قد تم في الثلاثينيات، كما أن شركات النفط توصلت إلى تقديرات واضحة لحجم الاحتياطي النفطي في المنطقة حوالي هذه الفترة. وقد بدأت شركات نفط العراق والبحرين الإنتاج و مباشرة التصدير عن طريق المجمعات البحرية (Terminals)، وأنابيب نقل بعض النفط عبر سوريا وفلسطين في بداية الثلاثينيات، كما يوضح الجدول رقم (٢ - ٢). ولكن ظروف الحرب العالمية الثانية التي اندلعت في صيف ١٩٣٩ م، وخاصة النقص في الحديد والصلب أثناءها، أدت إلى توقف التنقيب ثم الإنتاج.

ولا نريد أن ندخل هنا في تفاصيل ظهور الإنتاج والصناعة النفطية، أو في الظروف والملابسات التي أدت إلى تكون الشركات النفطية وطريقة اقتسامها للحقوق، فهذه قصة

جدول رقم (٢ - ٥)
تواریخ اکتشاف وانتاج النفط في الخليج والجزیرة العربية

البلد	تاریخ اکتشاف النفط تجاريا	تاریخ بدء التصدیر
إيران	١٩٠٥	١٩٠٨
العراق	١٩٢٨	١٩٣١
البحرين	١٩٣٢	١٩٣٤
الكويت	١٩٣٨	١٩٤٨
السعودية	١٩٣٨	(١) ١٩٥٠
قطر	١٩٣٩	١٩٤٩
أبو ظبي	١٩٦٦	
دبي	١٩٦٦	
عمان	-	١٩٦٧

طويلة كثيّة يستطيع القارئ أن يجد فصوّلها في العدّيد من الوثائق والمراجع، وتزخر بها حكايات الكتاب الصحافيّين الذين يسحرّهم الحديث عن ثروة النفط الهايئّة والقوّة غير المُلجمّة التي تولّدها^(٢٩). ما يعني هنا هو أنه ترتب على انتاج النفط زيادة كبيرة في الدخل «الوطني» بشكل ضرائب ريعية تحصلها الأسر الحاكمة من شركات النفط. وقد تطور حجم هذه الضرائب من نسبة ١٦ بالمائة من الربح الصافي للشركات الذي كان سائداً عام ١٩٣٣م، إلى أربعة شلنات ذهب للطن الواحد، وذلك في إيران ومنها إلى بقية بلدان المنطقة، كما هو موضح في الجدول رقم (٥ - ٣). ويجب أن يكون واضحاً أن الانتقال بين

جدول رقم (٣ - ٥) مراحل تطور السياسة السعرية للنفط في المنطقة

أربعة شلنات ذهب للطن تحصل من الشركة المائزنة على أميّاز التنقيب (وفي بعض الأحيان) حد أدنى من الربح وحصته كنسبة من الأرباح الموزعة على المساهمين ^(٤)	١٩٥٠ - ١٩٣٠	المرحلة الأولى
توزيع صافي الدخل مناصفة بين الحكومة والشركات المنتجة	١٩٦٠ - ١٩٥٠	المرحلة الثانية
المساهمة في العمليات المتكاملة (Down Stream Operations) (اتفاقيات تنفيق أو توزيع العائدات في ظل الأوبل)	١٩٧٣ - ١٩٦٠	المرحلة الثالثة
التأمين بالكامل والشورة السعرية حتى ١٩٨٢، ثم انهيار تسعير «الأوبك» والأزمات السعرية ١٩٨٢ - ١٩٨٦	١٩٨٦ - ١٩٧٤	المرحلة الرابعة

(أ) للحصول على طن بالسنة أضرب برميل باليوم بخمسين، وبالعكس للحصول على برميل باليوم أقسم طن بخمسين.

United States, Federal Trade Commission, *The International Petroleum Cartel* (Washington: [n.p.b.], 1951); George Lenczowski, *Oil and State in the Middle East* (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1960); Stephen Hemsley Longrigg, *Oil in the Middle East, its Discovery and Development*, 2nd ed. (London: Oxford University Press for R.I.I.A., 1961), and George W. Stocking, *Middle East Oil: A Study in Political and Economic Controversy* (Kings Port: Vanderbilt University Press, 1970).

هذه المراحل المختلفة (على الرغم من الاجحاف في حصة البلدان المنتجة حتى عام ١٩٧٤ م) كان مصحوباً بنضال ووجهاد ومحاولات مطولة مرهقة. كما ان حكومات بلدان المنطقة لم تتحقق التأمين الكامل لشركات النفط، إلا تحت ضغوط شعبية جبارة امتدت طوال ربع قرن من الزمان. وكان ميلاد «الأوبك» تعبيراً عن كفاح الدول المنتجة، في سنواته الأولى على الأقل، للحصول على حصة عادلة من دخل النفط وصناعته^(٣٠).

ويوضح الجدول رقم (٥ - ٤) تأثير تطور السياسة السعرية على نمو العائدات النفطية التي تمثل أكثر من ٩٠ بالمائة (في المتوسط) من الدخل الوطني لهذه البلدان في الثلاثة والأربعين عاماً الماضية. ونستطيع أن نتبين بكل وضوح أن سنوات ١٩٦٠ و ١٩٧٤ و ١٩٨٢ م تمثل نقاط تحول رئيسية في هذا المجال. ففي المرحلة الثانية (١٩٦٠ م) وهي بداية استعمال أسلوب المناصفة في الربح الذي بدأته «أرامكو» في السعودية في بداية الخمسينيات، وأجبرت الشركات البريطانية والغربية الأخرى على اتباعه في ما بعد، يمثل هذا المتوسط قفزة كمية كبيرة في العائدات النفطية^(٣١). وفي عام ١٩٧٤ م وهو بداية تأثير السياسة السعرية الجديدة والممقاطعة النفطية لأمريكا عام ١٩٧٣ م، يمثل هذا المتوسط ثورة سعرية حقيقة إذا ما قورن بالسنوات السابقة، وفي المرحلة الأخيرة منذ ١٩٨٢ م يمثل المتوسط بداية اتجاه أسعار النفط إلى الانحدار، بسبب آنيمار تسعيرة «الأوبك» واغراق الأسواق العالمية بالنفط السعودي، مما أدى إلى الأزمات السعرية التي يشهدها العالم وحتى كتابة هذه السطور^(٣٢).

ماذا يعني هذا الدخل الكبير المتأتي من انتاج النفط بالنسبة إلى بلدان المنطقة؟ إن واحدة من الطرق المفيدة والمشمرة نظرياً لفهم هذا الدخل، هي التي يقترحها مهدافي، والتي

(٣٠) في الحقيقة فإن الصراع الثلاثي بين شركات النفط العالمية - الانظمة الحاكمة - الحركات القومية الشعبية يمكن أن يمثل سجلاً حافلاً لتاريخ المنطقة بعد الحرب العالمية الثانية، ولكنني لم أز أياً من الدراسات المشورة تتطرق إلى هذا المقطع. ويمكننا أن نذكر كتاب سامبسون عن ثنوشركات النفط العالمية، وظهور الأوبك ملخص من ملخص هذا Anthony Sampson, *The Seven Sisters*.

وملخص آخر يكمن في التأمينات التي شهدتها القطاع النفطي وغير النفطي في العالم الثالث:
S. Piccioto and J. Faundez, eds., *Nationalizations in the Third World* (London: [n.pb.], 1979).

(٣١) انظر الدراسات المختلفة المشورة في الكتاب التالي، لتكوين خلية عن تطور السياسة السعرية للنفط:
Z.M. Mikdashi [et al.], eds., *Continuity and Change in the World Oil Industry* (Beirut: Middle East Research and Publishing Center, 1970).

Y.H. Mohammad, «An Interpretive Survey of the Structure of the World Oil Market,» (٣٢)
Arab Journal of the Social Sciences, vol.1, no.2 (1986), pp. 196-214.

وللحاجة عامة لهذا الموضوع، انظر:
M.S. El-Azhari, ed., *The Impact of Oil Revenues on Arab Gulf Development* (London: Croom Helm, 1984).

جدول رقم (٤ - ٥)
 تطور عائدات النفط في اقطار الخليج والجزيرة العربية، سنوات مختارة
 (ملايين الدولارات الأمريكية)

الكويت	قطر	السعودية	البحرين	الامارات العربية المتحدة	الستة
-	-	٢,٥	١,٠	-	١٩٤٠
١١,٠	١,٠	٥٧,٠	٣,٣	-	١٩٥٠
٤٦٥,٠	٥٤,٠	٣٥٥,٠	١٥,٠	٣,٠	١٩٦٠
٦٧١,٠	٦٩,٠	٦٥٥,٠	٢٢,٠	٣٣,٠	١٩٦٥
٨٩٥,٠	١٢٢,٤	١٢٠٠,٠	٣٥,٠	٢٣٣,٠	١٩٧٠
٤٧٦٥,٠	١٩٧٩,٠	٣١١٦٣,٠	١٦٩,٨	٦٣٠٦,٠	١٩٧٤
٨٨١٩,٠	١٩٧٥,٠	٤١١٤,٠	٢٢٦,٥	٩٢٣٧,٠	١٩٧٧
١٧٢٤٦,٠	٥٣٨٧,٠	١٠٢٣٧٢,٠	٢٥٣,٦	١٩٤٥٦,٠	١٩٨٠
٩٤٧٧,٠	٣١٤٥,٠	٧٦٠٠٠,٠	-	١٦٠٠٠,٠	١٩٨٢
٩٩٠٠,٠	٣٠٠٠,٠	٤٦١٠٠,٠	-	١٢٨٠٠,٠	١٩٨٣

ملاحظة عامة: تشير العلامة (-) إلى أن المعلومات غير متوفرة.

OPEC, *Annual Statistical Bulletin* (1982).

المصادر:

بالمقارنة مع: علي الموسى ، «السياسة السكانية ومستقبل التنمية في الخليج والجزيرة العربية»، (بحث غير منشور)، ص ١٢٩.

تنظر إلى دخل النفط بوصفه ريعاً خارجياً، أي ايجاراً تتقاضاه هذه البلدان من تأجير أراضيها إلى الشركات النفطية، وهو ريع خارجي غير مكتسب ولم يتولد من العمليات الانتاجية للاقتصاد الوطني. ويتبع ذلك منطقياً أن الدولة التي تعيش أو تعتمد في معاشها على الريع الخارجي هي دولة ريعية. والدولة الريعية ليست بالضرورة متصلة بالنفط، فاسبانيا (في نهاية القرن ١٦) تعطينا مثلاً تاريخياً لدولة ريعية اعتمدت في معاشها على ذهب وفضة الأميركيتين، وقد صادفنا هذا في قسم سابق من هذه الدراسة^(٣٣).

H. Mahdavy, «The Patterns and Problems of Economic Development in Rentier States: (٣٣)
 The Case of Iran,» in: M.A. Cook, ed., *Studies in Economic History of the Middle East: From the Rise of Islam to the Present Day* (London: Oxford University Press, 1970), pp.428-467.

ومن الأهمية بمكان إدراك الصفة الخارجية لهذا الريع الذي يمثله الدخل النفطي ، فهو أشبه بهبة خارجية أجنبية ، ولكنها هبة مستمرة منتظمة . ولهذا يمكننا أن نفهم لماذا لم تكن الأسر الحاكمة ترغب في مضيافة شركات النفط بالإلحاح على زيادة حصة بلدانها . ولم تكن هناك صلة بين إنتاج النفط كنشاط اقتصادي وقطاعات الاقتصاد الوطني ، لا من حيث العمالة والتوظيف ، ولا من حيث استهلاك النفط محلياً ، ولا من حيث تأثيره على الصناعة الوطنية ، ولا من حيث إعادة توظيف الفائض من الدخل محلياً حتى بداية الثمانينيات عندما ظهرت بعض الصناعات «التحويلية»^(٣٤) .

ولهذا النوع من الدولة الريعية بعض الخصائص الاستثنائية نجملها في ما يلي : إن الاقتصاد الوطني لهذا النوع من الدولة لا يعتمد مباشرة على النفط بل يعتمد عليه بطريق غير مباشر وهو طريق مصرفيات الدولة أو الانفاق العام الذي يتحول إلى قناة لضخ دخل النفط . وهذا يبرز الدور المركزي الذي تلعبه الدولة (من حيث كونها المستلمة للدخل النفطي) في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للسكان ، ولكن بشكل مغاير للدول الأخرى التي تعتمد على الضرائب والقطاعات الانتاجية والخدمية في الاقتصاد الوطني^(٣٥) . والدخل من النفط يجعل الدولة الريعية مستقلة نسبياً عن مصادر القوة والسلطة المترافق عليها في الدول الأخرى ، ولذلك فإنها تتمتع ببرونة في العمل وحرية في المناورة تفوق إلى حد كبير الأحوال الاعتيادية التي تحصل فيها الدولة على دخلها من الضرائب أو العمليات الانتاجية . وليس معنى ذلك بالطبع أن الدولة الريعية متحركة كليةً من القيود ، وستطرق إلى ذكر بعضها في الجزء المقبل .

وإذا توفرنا قليلاً للتدقيق في آليات الإنفاق العام والدور الاستثنائي الذي يلعبه هذا الإنفاق في الدولة الريعية ، وجدنا أن هناك بصورة عامة ثلاثة أبواب للإنفاق العام (State expenditure) في الميزانية العامة للدولة وهي : الإنفاق الرأسالي (State Capital Outlays) ، التعمويضات العامة ، الاستهلاك العام^(٣٦) . أما الإنفاق الرأسالي فيتضمن كل أوجه الإنفاق على العمل والموارد اللازمة لإنتاج السلع والخدمات التي تباع للسكان ، ومثال ذلك مشاريع الأشغال العامة . ومعظم هذه السلع والخدمات تقدم مجاناً أو بأسعار رمزية في الدول الريعية - النفطية ، أما الاستثناءات كشركات الطيران الحكومية أو الكهرباء والماء والبريد

(٣٤) بما في ذلك القطاع النفطي . ومن المهم أن نعرف بأن القطاع النفطي قد توسيع في الوقت الحاضر ولكنه ما زال هامشياً في الجوانب مارة الذكر .

(٣٥) حول تأثير التراكم الرأسالي الذي أحدثه التأميات النفطية على دور الدولة ، انظر :

Peter Nore, «Oil and the State: A Study of Nationalization in the Oil Industry,» in: peter Nore and Terisa Turner, eds., *Oil and Class Struggle* (London: Zed Press, 1980), pp.69-88.

(٣٦) اعتمد في هذا التحليل على طرح «بول سويزي» للمسألة ، انظر :

Paul M. Sweezy, *The Theory of Capitalist Development* (New York: Monthly Review Press, 1964).

والماء... إلخ، فهي تعتمد على التمويل الذاتي أو على دعم الدولة. ولا بد في الحالة الأخيرة من التمييز بين الإنفاق الرأسمالي والاستهلاك العام. أما الخدمات التي لا تمول نفسها ذاتياً كالصحة والتربيـة والخدمـات البلدـية، فلا بدّ من اعتبارـها ضمن الاستهلاـك العام، وهو الباب الذي مولـت من خـلالـه برامجـ ما يسمـى بـدولـةـ الرفـاهـيةـ الضـخـمةـ.

أما الباب الذي يكتسب أهمية فائقة في ميزانية الدولة الريعية فهو الباب الثاني: التعويضات العامة. وفي العادة، فإن التعويضات العامة هي مجموعة من المبالغ الكبيرة التي تدفع من الميزانية العامة على شكل: فوائد على الدين العام، الضمان الاجتماعي، الدعم التمويلي، والتعويضات المختلفة. وقد استخدم هذا الباب في ظل الدولة الريعية لخلق أوليغاركية مالية عقارية طائلة الثراء، وتحويل قطاع الاستيراد والتصدير إلى أكثر قطاعات الاقتصاد دينامية. وكل ذلك من ميزانية الدولة. ويتم ذلك عادة عن طريق ما يسمى بالثمين أو استملاك الدولة للأراضي العقارية، بحجة إقامة مشاريع عامة أو طرق عليها. وقد أفادت فئات واسعة من السكان من هذا النوع من التعويضات، ولكنها إفادـةـ أشـبهـ ماـ تكونـ بـفتـاتـ المـائـدةـ، لأنـ المستـفـيدـ الأـعـظـمـ مـنـ هـذـاـ كـانـ أـفـرـادـ الأـسـرـ الـحاـكـمـةـ وـالـعـائـلـاتـ التجـارـيةـ الكـبـيرـةـ، التيـ كانتـ تـتـلـكـ مـسـاحـاتـ وـاسـعـةـ مـنـ الأـرـاضـيـ العـقـارـيـةـ مـاـ هيـاـ لهاـ الاستـيـلاءـ عـلـىـ حـصـةـ الأـسـدـ مـنـ التعـوـيـضـاتـ العـامـةـ^(٣٧).

وقد بلغت المبالغ المرصودة سنويـاً للثمين في ميزانية الدولة العامة مئات الملايين من الدنانير في حالة الكويت. وهذا بطبيعة الحال يشجع على المضاربة بالأراضي، مما يرفع أسعارـهاـ بشـكـلـ صـارـوـخـيـ معـ بـداـيـةـ بـرـنـامـجـ التعـوـيـضـاتـ العـامـةـ، كماـ يـدـفعـ أـفـرـادـ الأـسـرـ الـحاـكـمـةـ وـالـمـلـتـفـينـ حـوـلـهـ منـ أـفـرـادـ الـأـوـلـيـغـارـكـيـةـ إـلـىـ اـدـعـاءـ مـلـكـيـةـ مـسـاحـاتـ وـاسـعـةـ مـنـ الأـرـاضـيـ. وـتـقـومـ الـحـكـمـةـ بـتـوجـيهـ بـرـنـامـجـ استـمـلاـكـاتـ الـدـوـلـةـ نـحـوـ هـذـهـ الأـرـاضـيـ، ثـمـ تـقـومـ بـثـمـينـهاـ أيـ تـقـدـيرـ قـيمـتهاـ بـعـدـ أـضـعـافـ سـعـرـ السـوقـ، وـهـكـذـاـ نـشـأتـ مـهـزـلـةـ الشـمـينـ الـتـيـ مـرـتـ بـهـاـ أـغـلـبـ الدـوـلـ الـنـفـطـيـةـ الـرـيـعـيـةـ^(٣٨).

إنـ ضـخـ هذهـ المـالـيـةـ منـ رـأـسـ المـالـ وـتـدوـيـرـهـ فيـ الـاقـتصـادـ الـوطـنـيـ أـعـطـيـ الـانـطـبـاعـ بـالـرـفـاءـ وـالـازـهـارـ الـاـقـصـاديـ، منـ دونـ أنـ يـمـدـثـ أيـ توـسيـعـ فيـ القـاـعـدـةـ الـاـنـتـاجـيـةـ لـلـاـقـتصـادـ عنـ طـرـيقـ التـصـبـيعـ وـالـتـنـوـيـعـ فيـ مـصـادـرـ الدـخـلـ. وـهـذـهـ هيـ الصـفـةـ العـامـةـ لـاـقـتصـادـ الدـوـلـ

(٣٧) هذه العملية ليست منتشرة في كل أقطار الجزيرة العربية النفطية، فهناك اختلافات ملموسة بينها في هذا المجال.

(٣٨) نظراً لحساسية هذا الموضوع فهناك قليل جداً من الدراسات التي تعالجه، نشرت غالبيتها في الصحف أو المجلـاتـ الـاسـبـوعـيـةـ كـمـجـلةـ الطـلـيـعـةـ فيـ الـكـوـيـتـ، وـبـيـدـوـ أنـ غـانـمـ النـجـارـ قـيـاسـاـ عـلـىـ ماـ نـشـرـ فيـ صـحـفـةـ الـوـطـنـ عـاـمـ ١٩٨٤ـ -ـ ١٩٨٥ـ يـمـلـكـ مـعـلـومـاتـ رـاـفـيـةـ عـنـ هـذـهـ الـعـمـلـيـةـ فيـ مـراـجـلـهـ الـبـكـرـةـ بـيـنـ عـاـمـ ١٩٥٠ـ -ـ ١٩٦٥ـ. أـمـاـ مـاـ بـعـدـ ذـلـكـ فـإـنـ الـمـلـوـمـاتـ مـتـوـفـرـةـ مـنـ خـلـالـ إـجـابـةـ الـرـوـزـراءـ الـعـنـينـ عـلـىـ أـسـئـلـةـ أـعـضـاءـ بـلـسـ الـأـمـةـ.

الريعية. إن الدولة التي تملك فوائض كبيرة من رأس المال تؤدي في حالة الدولة الريعية إلى مزيد من التدخل في الاقتصاد، من خلال احتكار تمويل وإنشاء وضمان كل أو أغلب المشروعات الصناعية والتجارية. ويكفي أن يلقي القارئ نظرة على أكبر الشركات المساهمة في الدول النفطية وحصة الحكومة فيها، لكي يدرك إلى أي مدى تتدخل الدولة في الاقتصاد^(٣٩). كما أن أكثر قطاعات الاقتصاد دينامية كالاستيراد والتصدير، والبناء، والمقاولات تعتمد اعتماداً رئيسياً على مناقصات الدولة. ولذلك فما أن ينخفض معدل الانفاق العام، حتى تبدأ عجلة الاقتصاد بالتوقف عن الدوران.

ويعني بروز مركزية الدولة في هذه البيئة، بالضرورة بروز دور الأسر والذكور الحاكمة التقليدية التي «جذبتها» معاهدات الحياة الاستعمارية في مركز الحكم. ولذلك ظهرت الأسر الحاكمة كأئمها مؤسسات سياسية تملك الدولة، ولم تأت عن طريق الانتخاب أو الاختيار، بل بحكم وضعها السابق. وهذا يعني تكيف أجهزة الدولة الحديثة الرأسمالية لتطلبات القبلية - الطائفية، ومحاولة النخب الحاكمة المحافظة على العلاقات التقليدية القديمة في ظل النظام السياسي الحديث والأوضاع الاقتصادية المستجدة كما سرني في ما بعد.

ومن الطبيعي أن لا تكون الأنظمة الحاكمة قادرة على تحقيق تقدم اقتصادي وسياسي حقيقي، بسبب عدم كفاية التنظيمات المؤسسة القائمة حسب هذه الترتيبات البراغماتية وعدم تناسب عيّنها المكونة. ويرى فييل أن بإمكاننا أن نتصور النخب أو الفئات الحاكمة في هذه الأنظمة على أنها طفة وظيفية، مهمتها الربط بين الأنظمة والقوى السياسية المحلية (المحيطة) من ناحية، وتحقيق وتنفيذ مصالح البرجوازية الامبرالية في دول المركز الغربي من ناحية أخرى^(٤٠). وتعمل هذه الأنظمة الحاكمة على الحفاظ على الوضع القائم على الرغم من أن الأوضاع الاقتصادية المستجدة تؤدي بشكل طبيعي إلى الالتحال بالتوازنات التقليدية بين القوى الاجتماعية والسياسية، بسبب الحراك الاجتماعي وتقسّيم العمل الجديد، مما يدفع هذه الأنظمة إلى اعطاء أهمية استثنائية لأجهزة القمع والارهاب السياسي، على نحو يؤدي في النهاية إلى ترسّيخ اعتمادها على النوايا الخيرة للدول الكبرى في الدفاع عنها، داخلياً وخارجياً.

وتؤدي أساليب الانفاق العام تحت هذه الظروف عادة إلى نتائج عكسية تعرّق عملية تقدم وتطور النظام الاقتصادي والاجتماعي، وذلك لأسباب عدّة منها: إن الرخاء أو الازدهار الاقتصادي الظاهر ليس مؤشراً على كفاءة أداء الاقتصاد الوطني أو مستوى تطور المجتمع أو درجة تصنيعه، بل إن الرخاء السطحي يؤدي إلى إعاقة التنمية بتخدير الناس ودفعهم إلى

(٣٩) انظر الجدول رقم (٥) في الملحق الاحصائي في نهاية الكتاب.

(٤٠) بول فييل، «البترول والطبقة الوظيفية»، ترجمة خضر خضر، دراسات عربية، العدد ٢ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩)، ص ١١٤ - ١١٦.

الاكتفاء باقتسام المنافع الآنية المتأتية من الانفاق الحكومي المتولد من النفط، وإلى تقديم مطالب إضافية لا مبرر لها، سوى أن الثروة النفطية لا تكلف أحداً جهداً، فهي موجودة بوصفها خيراً يفيض على الجميع^(٤١).

يضاف إلى ذلك أن عمليات الدول الريعية تقدر بأكثر من قيمتها الحقيقة، كما أن أجور السوق لا تعكس الكلفة الاجتماعية للإنتاج. وهذا يدفع إلى تشجيع الاستيراد، بدلاً من تبني سياسة الاحلال بسبب الكلفة العالية للأجور، في قطاع النفط أولاً، مما يؤدي إلى ارتفاع الأجور في القطاعات الاقتصادية الأخرى. ويؤدي ذلك - بالضرورة - إلى تخريب القطاعات الاقتصادية التقليدية التي لا تستطيع أن تجاري قطاع النفط أو قطاع البناء، فيحدث الخلل في تركيبة القوى العاملة، ويفضي إلى توسيع الاستخدام في القطاع الحكومي، مما يخلق بطالة مقنعة تمثل في الوظيفة الحكومية، انظر الجدول رقم (٥ - ٥). وينشأ عدد من الظواهر الاجتماعية الشاذة والنشاطات الطفهيلية في ظل هذه الأوضاع، كدور الكفيل^(٤٢)، أو تجارة القوى العاملة^(٤٣)، أو سياسة التتفيع، أو الآراء على حساب الدولة... إلخ.

- ٤ -

إن ازدهار قطاع الاستيراد والتصدير وقطاع البناء، والتتوسيع في قطاع الخدمات والارتفاع الكبير في مستوى الأجور كلها عوامل جذب للعمالة الوافدة والأجنبية في القطاعين العام والخاص. ولكن هجرة هذه العمالة - خصوصاً في السبعينيات - وصلت حدّاً

(٤١) بمجرد أن ثبتت معدلات الانفاق العام تمثل هذه المعدلات إلى الارتفاع باستمرار حسب اطروحة جيمس أوكونور، وسبب ذلك يعود إلى الضغوط الاجتماعية والسياسية على الحكومات وإلى جهود جماعات المصالح الخاصة وجماعات الضغط... إلخ. ولذلك فإن حالة الدول الريعية هي جزء من ظاهرة عامة ولكنها حالة متباينة، معدلات الانفاق العام فيها مبالغ طائلة بالقياس إلى الدول الأخرى في العالم الثالث:

James O' Connor, *The Fiscal Crisis of the State* (New York: St. Martin's Press, 1973), pp. 3-12.

(٤٢) هو الدور الذي يقوم به مواطنو الدول النفطية لضمان غير المواطنين أو التعهد بالوفاء بالتزاماتهم في حالة اخلالهم بها. وقد توسع هذا الدور إلى شكل من أشكال المانحة بالكافلات. لمعالجة أولية لهذا الموضوع، انظر: سعد الدين ابراهيم، النظام الاجتماعي العربي الجديد: دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية، ط ٢ (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٢)، ص ٣١ - ٣٤.

(٤٣) هذا شكل آخر من أشكال التجارة الطفهيلية، ونجد أصلها التاريخي في المنطقة في توريد العمال إلى شركات النفط الأجنبية مقابل «رسم» عن كل رأس يورده الوكيل أو المتعهد. ففي بحث باقر النجار غير المشور، اسماء عدد من هؤلاء «الوكلا» الذين مارسوا هذه التجارة في السابق في الكويت وقطر. وكاملة للوضع في الجزيرة العربية، انظر: النجار، «المجراة إلى الخليج العربي: دراسة في التاريخ الاجتماعي للهجرة ودور الشركات النفطية في النصف الأول من القرن العشرين»، ص ١٢ - ١١ و ٢٧ - ٢٨. ويستمد النجار هذه المعلومات من:

Ian Seccombe and Richard I. Lawless, «The Gulf Labour Market and the Early Oil Industry: Traditional Structures and New Forms of Organization,» in: Richard I. Lawless, ed., *The Gulf in the Early 20th Century: Foreign Institutions and Local Responses* (Durham: University of Durham, Center for Middle Eastern and Islamic Studies, 1986), pp. 91-124.

جدول رقم (٥ - ٥)
 تطور أعداد العاملين في الحكومة والقطاع العام
 في بعض أقطار الخليج والجزيرة العربية
 ونسبة المواطنين للعام ١٩٨١

السنة	الامارات العربية المتحدة	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
١٩٧١	-	-	١٣٤٠٨٢ (سعوديون ٨٢,٤ بالمائة)	٣١١٢ (عميرون ٩١,٨ بالمائة)	-	٨٧٠٣٢ (كويتيون ٤٠,٣ بالمائة)
١٩٧٥	-	-	١٨٤٧٤١ (سعوديون ٧٧ بالمائة)	١٩٠٠ (عميرون ٧٨,٩ بالمائة)	١٠٨٢٠ (قطريون ٦٦ بالمائة)	١١٣٢٧٤ (كويتيون ٤٠,١ بالمائة)
١٩٨١	١٩٧٩٣٥ (مواطنون ٣٦ بالمائة)	٣٧٧٥٨	٦٢٥٢٨٩٨ (سعوديون ٦٠,٦ بالمائة)	٣٨٨٤٠ (عميرون ٤٨,٥ بالمائة)	٣٧٥٨٧ (قطريون ٤٨ بالمائة)	١٦٧٦٦٦ (كويتيون ٣٤,٦ بالمائة)

ملاحظة عامة: تشير العلامة (-) إلى أن المعلومات غير متوفرة.
 (أ) عام ١٩٨٠.

المصادر: الموسى، المصدر نفسه، ص ١٣٦ - ١٤٢؛ الامارات العربية المتحدة، المجموعة الاحصائية السنوية، ١٩٨٤، ص ٦٤؛ خلدون حسن النقib، «دراسة عن البيروقراطية الحكومية في الكويت»، القبس، ١٩٨٥/٢/١٢؛ حسن الخياط، الرصيد السكاني لدول الخليج العربية (الدوحة: جامعة قطر، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، ١٩٨٢)، موضع متفرق، و

James A. Socknat, «Progress and Problems in the Development and Utilization of Human Resources in the Arab Gulf States,» *Al-Abhath*, vol.30 (1982), p.146.

من انعدام التخطيط والتخطيط، جعل من أغلب شعوب الدول الريعية - النفطية أقلية في بلدانها^(٤٤)، إضافة إلى الضعف الملحوظ لإسهام القوى العاملة المحلية في النشاط الاقتصادي، كما توضح المعلومات المدرجة في الجدولين رقم (٥ - ٦) ورقم (٥ - ٨).

(٤٤) العمال الأجنبي في أقطار الخليج العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد العربي للتخطيط، تحرير نادر فرجاني (بيروت: المركز، ١٩٨٣).

جدول رقم (٥ - ٦)
 تطور القوى العاملة حسب الجنسية في أقطار الخليج والجزيرة العربية
 (نسبة مئوية)

١٩٨١			١٩٧٥			البلد
غير عربي	عربي	مواطن	غير عربي	عربي	مواطن	
٦٨,٢	١٧,٨	٦١,٤	٨٤,٨	١٥,٢		الامارات العربية المتحدة
٤٩,٨	١٤,٨	٣٥,٤	١٥,٩			البحرين
	٤٢,٨	٥٥,٧	٢٨,٣	٧١,٧		السعودية
		٤٥,٧	(١)	(١)		عمان
٥٠	١٨	١٧	٨٢,٤	١٧,٦		قطر
٢٨,٦	٤٩	٥٢٢,٤	٦٩,٨	٣٠,٢		الكويت

(أ) عام ١٩٨٠ .

المصادر: الموسى، المصدر نفسه، ص ٥٧ - ٦١ ، والخياط، المصدر نفسه، ص ٢٣٦ و ٢٨٥ .

وفي الحقيقة فإن هذه المعلومات التي تنطوي عليها هذه الجداول الثلاثة (٥ - ٥)، (٦ - ٥)، و(٨ - ٥)، على الرغم من صعوبة التأكد من دقتها، تعطينا مؤشرات سلبية على خصائص تركيبة القوى العاملة في ظل الدولة الريعية في أقطار الخليج العربي. فيمكنا أن نستخرج من المعلومات في الجدول رقم (٥ - ٥) أن أغلب القوى العاملة الوطنية يعمل في الحكومة وقطاعها العام، ومع أن نسبة هؤلاء إلى مجموع العاملين في الحكومة تتراوح بين الثلث في الكويت والامارات إلى الثلثة أرباع في السعودية، فإن المتوسط العام للمواطنين في القطاع العام هو أكثر من الثلثين في جميع بلدان المنطقة. هل يعمل الثلث الباقى في القطاع الخاص؟

جدول رقم (٥ - ٧)
تطور الهجرة الوافدة إلى أقطار الخليج العربي

البلد	السنة			البلد	السنة			البلد	السنة		
	١٩٨٠	١٩٧٥	١٩٧٠		النسبة المئوية من الوافدين	اجمالي السكان	النسبة المئوية من الوافدين	اجمالي السكان	النسبة المئوية من الوافدين	اجمالي السكان	النسبة المئوية من الوافدين
الامارات العربية المتحدة	٧٥	١٠٤٣٢٢٥	٧٠	٦٥٦٠٠٠	٥٤	٢٢٠٠٠٠	٣٢,٤	٥٣٥٨٨٥٧	٢٤,٢	٢٨٢٠٠٠	١٧,٥
البحرين	٣٠	٩٠٠٠٠	٢٠	٨١١٠٠٠	٧	(٦٠٠٠٠)	٦٧,٣	٢٦٠٠٠	٦٣,٩	١٨٠٠٠٠	٥٨,٨
عمان	٥٨,٦	١٣٥٥٨٢٧	٥٢,٥	٩٩٤٨٣٧	٥٣	٧٣٨٦٦٢					
قطر											
الكويت											

(أ) عام ١٩٨١.
المصدر: الخياط، المصدر نفسه، ص ١٨٣ - ١٨٤.

المعلومات التي لدينا تشير إلى أن جزءاً صغيراً جداً من هذا الثلث يعمل في القطاع الخاص في فئة أصحاب العمل. ولكن الجدول رقم (٥ - ٨) يخبرنا بأن متوسط نسبة النشطين اقتصادياً من المجموع الكلي للسكان المواطنين في بلدان الخليج لا يتجاوز ٢٢ بالمائة، وهذه النسبة أقل من نصف المتوسط العالمي للعاملين الأول والثاني، وهي ٤٦ بالمائة. ومعنى هذا أن أقل من ربع السكان الذين هم في سن العمل ويعملون. أما الثلاثة الأربع الأخرى فهم ليسوا في سوق العمل. فإذا استبعدنا الطلبة في سن ١٥ سنة فأكثر والنساء، فإن البقية إما يعيشون من ملكية العقار أو مكتفين اقتصادياً، ولكنهم في جميع الأحوال لا يقومون بعمل منتج.

من هم الذين يشكلون العمود الفقري للقوى العاملة في هذه الدول إذ؟ هم «الوافدون» من العرب والآسيويين، وهذا ما حاولنا توضيحه في الجدول رقم (٥ - ٦). وتكشف المعلومات في هذا الجدول عن نمط عام لبلدان الخليج العربي، تتجه فيه العمال المحلية والعربية إلى الانخفاض لصلحة ارتفاع العمالة الأجنبية وأغلبها آسيوية، بحيث بلغت نسبة العمالة الأجنبية أعلى معدلاتها في الإمارات (٦٨,٢ بالمائة من مجموع القوى العاملة) تليها قطر (٦٥ بالمائة) ثم عمان (٦٥٠ بالمائة). والبلد الوحيد في الخليج العربي الذي تزيد فيه

جدول رقم (٥ - ٨)
 نسبة المشاركة الاقتصادية إلى إجمالي السكان
 (١٩٨٠) النشطين اقتصادياً (نسب مئوية)

البلد	اجمالي السكان	من السكان الوطنيين	من السكان الوافدين
الامارات العربية المتحدة	٥٢,٨	٤٩,٣	(١) ٦٧
البحرين	٣٦,٨	١٩,٣	٥٩
السعودية	-	٢٢,٣	-
عمان	٢٨,١	١٨,٤	-
قطر	٤٥,٧	٢٣,٧	(١) ٦١
الكويت	٣٦	١٩,٣	٤٠,٧
اليمن الديمقراطية	-	-	-
اليمن العربية	-	٣٦,٢	-
الياпон	٥١		
الاتحاد السوفيتي	٤٧,٥		
السويد	٤٤,٤		
الولايات المتحدة الأمريكية	٤١,٨		
متوسط العالمين الأول والثاني ٤٦			

ملاحظة عامة: تشير العلامة (—) إلى أن المعلومات غير متوافرة.

المصدر: منصور الراوي، «تنمية الموارد البشرية»، في: نحو استخدام أمثل للقوى العاملة الوطنية بالدول العربية الخليجية، مكتب المتابعة لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية، سلسلة الدراسات الاجتماعية والمالية، ٤ (قانون الثاني / يناير ١٩٨٥)، ص ٣٠.

العالة العربية «الوافدة» على العالة الأجنبية هو الكويت (٤٩ بـ٥٠ بالمائة إلى حوالى ٢٩ بـ٥٠ بالمائة). وهي آخذة بالانخفاض ضمن النمط العام للمنطقة.

إن المعلومات المدرجة في جدول رقم (٥ - ٦) إذا ما قوبلت بالمعلومات عن زيادة نسبة السكان الوافدين إلى عموم السكان، تعطينا صورة أكثر دقة للتركيبة السكانية في المنطقة. فقد ازداد حجم الهجرة الوافدة إلى بلدان الخليج على النحو الموضح في الجدول رقم (٥ - ٧)،

وهنا أيضاً يظهر نمط سكاني آخر، وهو أن نسبة الوافدين إلى مجموع السكان لا تقل عن ثلث السكان في عمان والبحرين، وترتفع إلى أكثر من النصف في الكويت، لتصل إلى ثلثي السكان في قطر، وإلى ثلاثة أرباع السكان في الإمارات العربية المتحدة.

وخلاصة هذه المعلومات هي أن مساهمة سكان بلدان الخليج والجزيرة العربية - في ظل الدولة الريعية - في النشاط الاقتصادي مقتنة بنائية، أي تشير إلى خلل بنائي في الاقتصاد في القطاع الحكومي والعام بشكل بطالة مقتنة بنائية، وأن وجدت، عموماً. وأن العمالقة الواقفة تزداد في القطاع الخاص الاستهلاكي الذي يعتمد على التوريد إلى القطاع الحكومي. وفي هذا الوضع، يلعب الإنفاق الحكومي (أو الاستهلاك العام) دوراً مركزياً في النظام الاقتصادي للدولة الريعية.

ويعطي الإنفاق الحكومي في ظل الدولة الريعية الانطباع بالرخاء والازدهار الاقتصادي، مع أن الحقيقة هي أن حدة الفوارق في حدة الدخل بين فئات السكان تتزايد باستمرار، وتتسع الهوة بين الغنى المفرط والفقير النسبي، هذا في وقت تتسع الهوة بين الدول النفطية والدول الرأسمالية المتقدمة، من حيث امكانات وفرص التنمية الحقيقية التي تهدى في الدول النفطية يوماً بعد يوم^(٤٥). ولكن الإنفاق الحكومي وتغافر السلع الاستهلاكية المستوردة واجراءات دولة الرفاهية، تخفف من حدة الوضع وتقوّه على حقيقته، مما يؤخر أو يؤجل التغيير السياسي، وضرورة معالجة النقص في التنظيمات الاجتماعية والتكتيات المؤسسية القائمة.

وهذا يقودنا إلى قضية بالغة الخطورة، ولكن الحركات الاصلاحية القومية والثورية في المنطقة لم تنتبه إليها للاسف، وهي أن الفوارق الرهيبة في الدخل التي تنشأ من سياسات الإنفاق الحكومي يمكن - بل تؤدي فعلاً - إلى احتكاكات سياسية بين القوى الاجتماعية، وإن كان ذلك أقل حدة في الدولة الريعية قياساً إلى الدول الأخرى. ولا بد أن ذلك يعود إلى أن فروق الدخل لا تنجم بشكل رئيسي عن استغلال البشر، بل عن استغلال الموارد الطبيعية. ومن السهل على الحكومات اعطاء الانطباع أن بإمكان الجميع الحصول على حصة أكبر بقرار حكومي^(٤٦). وهذا بطبيعة الحال يعطي الدولة سلاحاً هائلاً في المناورة والقدرة على احتواء

(٤٥) كما تتسع الهوة بين الأقطار العربية الغنية النفطية وتلك الفقيرة غير النفطية، وإن كان الدخل في النفط قد أثر على كل الأقطار العربية ولكن بدرجات متفاوتة. و يأتي تأثير الدخل من النفط على الأقطار الفقيرة من خلال تحويلات العاملين من الأقطار النفطية كما يوضح ذلك الجدول رقم ٤ في الملحق الاحصائي في نهاية الكتاب. انظر: ابراهيم،

النظام الاجتماعي العربي الجديد: دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية، ص ١٩٥ - ٢٥٢، و Galal A. Amin, *The Modernization of Poverty: A Study in the Political Economy of Growth in Nine Arab Countries, 1945 - 1970* (Leiden: Brill, 1974).

(٤٦) يمثل هذا سلاحاً بالغ الفاعلية تستعمله الحكومات لاجهاض حركات المعارضة وأغواء قيادتها وهو أمر سendum له بعد قليل.

حركات المعارضة واغواء قياداتها، ولكن إذا اقتنى هذا الوضع بعدم كفاية النظام السياسي، وعدم كفاية الترتيبات الاقتصادية والتكنولوجية في الدولة الريعية، فإنه سيؤدي إلى ركود التركيبة السياسية والاجتماعية والحضارية عامة، إلى أن يبدأ دخل النفط بالانحسار، وعندئذ ستبدأ قصة أخرى.

ولا يسعنا إلا أن نتفق مع استنتاج مهدافي في أن المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية السائدة لا معنى لها في الدول الريعية من هذا النوع. فمن الممكن أن تكون الكويت أو الإمارات أو السعودية أعلى الأقطار في مستوى الدخل للفرد الواحد، أو أعلى انساقاً على الصحة والتعليم، أو الأكثر انتاجاً للكهرباء للفرد الواحد... إلخ. ولكن مثل هذه البلدان، إذا أرادت أن تدخل مرحلة النمو الحقيقي على المدى البعيد، فلا بد لها من أن تغير من تنظيماتها الاجتماعية والسياسية، وأن تحقق التحول في العلاقات الاقتصادية القائمة فيها بشكل جذري وجدي^(٤٧).

Mahdavy, «The Patterns and Problems of Economic Development in Rentier States: The (٤٧) Case of Iran,» pp. 436-438.

الفصل السادس

الدَّوَلَةُ النَّسَاطِيَّةُ
فِي الْخَلِيجِ وَالْجَزِيرَةِ الْعَرَبِيَّةِ

إن المحصلة التاريخية التي قادت إليها تجربة الدولة الريعية في الخمسينات والستينات من القرن العشرين، هي ظهور ما نطلق عليه ظاهرة الدولة السلطانية التي شملت المنطقة بأكملها في هذه الفترة، وربما على نطاق العالم الثالث كله^(١). ولكن قبل أن نتطرق إلى دراسة هذه الظاهرة وترجمتها المحلية، لا بد أن نذكر بأن سياسات الدولة الريعية قد أطلقت عقال حركات واسعة للمعارضة والمقاومة من قوى تقليدية وقوى غير تقليدية، بدأت تظهر بسبب سياسات الدول الريعية نفسها، إذ غيرت هذه السياسات من الأسس التي تستند إليها حركات المعارضة والتمرد في بلدان الخليج والجزرية العربية. ومن القوى الاجتماعية التقليدية، القبائل البدوية والطوائف الدينية التي بدأت تخسر مواقعها التقليدية الفاعلة مع صعود نجم الأسر الحاكمة والفصائل الملتقة حولها في تركيبة الدولة الريعية. وسنرى أن هذه القوى التقليدية، ستتحول إلى أشبه ما يكون ببروليتاريا رثة في معاذل مكيفة الهواء على أطراف مدن النفط الميتوبيوليتانية^(٢). كما أن تأثير النفط على البناء الاجتماعي، هذا التأثير الذي أدى إلى

(١) يلخص «برلموت» الأديبات حول ظاهرة الدولة السلطانية من دون الحاجة إلى التدقير في الفروق النوعية بين أنماطها في دول العالم الثالث في هذه المرحلة من دراستنا. انظر:

Amos Perlmutter, *Modern Authoritarianism: A Comparative Institutional Analysis* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1981).

ولمعالجة مقارنة لمسألة الدولة في الإطار التاريخي، انظر:
Ali Kazancigil, ed., *The State in Global Perspective* ([n.p.]: Gower Press; UNESCO, 1986).

(٢) لقد أهلت ظاهرة الهجرة من البداية إلى المدينة في زحمة الاهتمام بالتجربة الأقلية والعاملية المسماة «المجربة إلى النفط»، ولذلك لم تدرس آلياتها وتكييفاتها. من الدراسات النادرة عن هذا الموضوع، انظر:

تخرّب قطاعات الاقتصاد الوطني والنشاطات الاقتصادية التقليدية، قد أفرز فئات واسعة من السكان مقلوبة من أماكنها التقليدية في السلم الاجتماعي، كالبحارة والغواصين والتواخذة والحرفيين والصناع في دول الخليج، وال فلاحين والحرفيين في عمان واليمن الديقراطية واليمن العربية، خصوصاً أن المناطق الأخيرة هي مناطق طاردة - أصلاً - للعماله وللتزايد نفوذ وتنفس المشايخ والسلطانين في الجنوب العربي، وتآزم العلاقات الزراعية في شمال اليمن.

وقد تكونت نواة الطبقات الوسطى الجديدة من هذه الفئات المفتعلة، مع بداية تأثير الثروات النفطية، خصوصاً مع انتشار التعليم الحديث وازدياد معدلات الحراك الاجتماعي. وعلى الرغم من أن الدور التميز لأبناء الطبقة التجارية الليبيين والقوميين يظل واضحاً إلى الوقت الحاضر، وعلى الرغم من أن علاقة المغرب - الزيتون تظل تلعب دوراً مهمّاً في تأثير العلاقات السياسية إلى الآن، إلا أن هذه الطبقات الوسطى وبعض فئات الطبقة العاملة (بخصوصية العاملة في قطاع النفط والمصارف أو التجارة) أخذت تظهر تدريجياً في حضور فاعل على مسرح الصراع السياسي والاجتماعي في هذه البلدان منذ السبعينات^(٣).

أما الأسس ومصادر المعارضة والتمرد، فقد اتخذت منذ مأساة تقسيم فلسطين قالباً قومياً واضحاً، تحول إلى تيار ثوري منظم، هدد لأول مرة أنظمة حكم الأمر الواقع في المنطقة، مدعوماً بظهور عبدالناصر المدوي على مسرح الكفاح السياسي في البلاد العربية أثناء العدوان الثلاثي، وبخاصة بروزه قائداً قومياً للعرب بعد إعلان الوحدة بين مصر وسوريا، واندفاع مصر نهائياً إلى المجرى العام للأحداث السياسية المشرقية مع انتهاء العزلة التي فرضت عليها بعد انبار ثورة محمد علي وبابه إبراهيم، في الأربعينيات من القرن الماضي. وقد اقتربن هذا التفجر الشوري لحركات المعارضة والتمرد بالنجاح النسبي لتغلب الأيديولوجيات القومية والاشتراكية الراديكالية على القوى القبلية - الطائفية، وهي المصادر التي تستند إليها الأنظمة الحاكمة في إدامة الواقع القائم (Status Quo) والمحافظة عليه. وفي رأيي، فقد كان هذا الأمر بالذات أعظم إنجاز لحركات المعارضة والتمرد في هذه الفترة، وستكون أكبر خسارة لها هي عودة القبلية - الطائفية - الإقليمية بعد هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧ م.

ويمكنا أن نميز مرحلتين من مراحل تطور حركات المعارضة والتمرد في التاريخ المعاصر لمجتمع الخليج والجزيرة العربية: المرحلة الأولى تمت من عام ١٩٤٨ م إلى عام ١٩٥٨ م،

Donald P. Cale, «Pastoral Nomads in a Rapidly Changing Economy: The Case of Saudi Arabia,» in: = Tim Niblock, ed., *Social and Economic Development in the Arab Gulf* (London: Croom Helm, 1980), pp. 106-121.

(٣) حول موضوع الطبقات الوسطى في الخليج، انظر:

Khalid H. al-Naqeeb, «Changing Patterns of Social Stratification in the Middle East: Kuwait (1950-1970) as a Case Study,» (Ph. D. Dissertation, University of Texas, 1976).

حيث كانت القوى الاجتماعية الجديدة في المنطقة في مرحلة اختبار، فانصبـت أغلب مطالبها على الحكم الدستوري والحرفيـات العامة وقضايا الاصـلاحـات الادارـية (أو إدخـال الادارـة الجديدة) وتحسين الأوضاع المادية والالـاحـاجـ على تـأيـيد قضـيـة فـلـسـطـينـ. أما في المرحلة الثانية من عام ١٩٥٩ م إلى عام ١٩٦٧ م، فقد تطورـتـ المـطالـبـ إلى طـرـحـ قضـيـةـ الاستـقـلاـلـ التـامـ النـاجـزـ في الدولـ التي لمـ تـكـنـ قدـ استـقـلـتـ والـىـ طـرـحـ قضـيـةـ تـأـمـيـنـ النـفـطـ بالـكـاملـ، والـىـ المـطالـبـ بـأنـ تـنـحـوـ دـوـلـ الـمـنـطـقـةـ منـحـىـ قـومـيـاـ - وـحـدـوـيـاـ مـعـادـيـاـ لـلـاسـتـعـمـارـ والـامـبـرـيـالـيـةـ، إـلـىـ أنـ تـطـورـ هـذـهـ المـطالـبـ فيـ النـصـفـ الـأـوـلـ مـنـ السـتـيـنـاتـ إـلـىـ وـضـعـ الجـرأـةـ فيـ المـطالـبـ - لأـولـ مـرـةـ - باـعـادـةـ النـظـرـ فيـ أـنـظـمـةـ الـحـكـمـ بلـ تـغـيـرـهاـ.

وكـلـنـاـ يـعـرـفـ جـيـداـ، بـهـرـارـةـ وـأـسـيـ، أـنـ هـذـهـ الـمـرـحـلـةـ اـنـتـهـتـ بـهـزـيـةـ حـزـيرـانـ/ـيـونـيوـ ١٩٦٧ـ مـ وـالـيـ كـانـتـ هـزـيـةـ كـامـلـةـ لـعـبـدـ النـاصـرـ وـقـيـادـتـهـ وـلـقـوـيـ المـعـارـضـةـ وـالـتـمـرـدـ فيـ الـشـرـقـ الـعـرـبـ كـلـهـ، وـمـنـ ثـمـ إـذـلـالـهـ فيـ الـحـربـ الـأـهـلـيـةـ فيـ الـيـمـنـ الـعـرـبـيـةـ^(٤). وـمـاـ أـنـ تـنـقـضـيـ بـضـعـ سـنـوـاتـ حـتـىـ تـغـرـقـ الـمـنـطـقـةـ بـفـوـائـضـ عـائـدـاتـ الـنـفـطـ بـعـدـ ثـورـةـ ١٩٧٣ـ مـ السـعـرـيـةـ، فـتـغـوـيـ شـعـوبـاـ بـأـكـملـهـاـ عـلـىـ تـرـكـ سـاحـاتـ الـمـعـارـضـةـ وـالـتـمـرـدـ خـاوـيـةـ قـفـرـاءـ، لـمـ يـقـ منهاـ سـوـىـ ذـكـرـيـاتـ الـتـظـاهـرـاتـ وـالـلـافـتـاتـ وـزـنـزـانـاتـ السـجـونـ وـبـيـانـاتـ رـقـمـ وـاحـدـ وـالـخـطـبـ الـعـصـيـاءـ، فـيـ تـسلـسلـ عـبـيـ لـيـسـ لـهـ مـنـ نـهـاـيـةـ مـكـنـةـ، فـاـلـكـ بـالـسـعـيـدةـ؟ـ وـتـعـودـ مـرـةـ أـخـرىـ قـوـيـ الـقـبـلـيـةـ - الـطـائـفـيـةـ - الـاقـلـيمـيـةـ بـعـنـفـ وـشـرـاسـةـ مـنـ جـديـدـ.

منـ هـذـهـ الـنـظـرـوـنـ الـمـرـحـلـيـ لـحـرـكـاتـ الـمـعـارـضـةـ وـالـتـمـرـدـ وـلـقـوـيـ وـأـسـسـ الـمـعـارـضـةـ، يـمـكـنـنـاـ أـنـ ذـكـرـ كـامـلـةـ مـنـ الـمـرـحـلـةـ الـأـوـلـىـ: تـحـرـيـةـ الـهـيـةـ التـنـفـيـذـيـةـ الـعـلـيـةـ فـيـ الـبـحـرـيـنـ، وـتـسـيـيـسـ الـأـنـدـيـةـ الـرـياـضـيـةـ وـالـاجـتـمـاعـيـةـ فـيـ الـكـوـيـتـ، وـاـسـتـعـمـالـ عـيـالـ شـرـكـاتـ الـنـفـطـ فـيـ الـبـحـرـيـنـ وـالـاحـسـاءـ حـتـىـ الـاضـرـابـ لـأـوـلـ مـرـةـ فـيـ تـارـيـخـ الـمـنـطـقـةـ، وـالـحـربـ الـأـهـلـيـةـ بـيـنـ السـلـطـانـ وـالـأـمـامـ فـيـ عـمـانـ، وـبـدـايـةـ حـربـ التـحرـيرـ ضـدـ الـانـكـلـيـزـ فـيـ عـدـنـ. أـمـاـ فـيـ الـمـرـحـلـةـ الـثـانـيـةـ فـبـإـمـكـانـنـاـ أـنـ ذـكـرـ تـبـلـورـ قـوـيـ الـمـعـارـضـةـ فـيـ الـكـوـيـتـ فـيـ صـيـغـةـ التـوـابـ الـوطـنـيـنـ فـيـ مـجـلـسـ الـأـمـةـ وـالـأـزـمـاتـ الـدـسـتـورـيـةـ الـتـيـ أـدـىـ نـشـاطـهـمـ إـلـىـ اـحـدـاثـهـاـ، وـمـحاـوـلـاتـ الـانـقلـابـ الـعـسـكـرـيـ الـفـاشـلـةـ الـمـتـكـرـرـةـ فـيـ الـسـعـودـيـةـ، وـالـانـقلـابـ الـعـسـكـرـيـ النـاجـعـ فـيـ الـيـمـنـ الـعـرـبـيـةـ، وـبـدـايـةـ حـربـ الـعـصـابـاتـ بـقـيـادـةـ جـبـهـةـ تـحرـيرـ ظـفـارـ، ثـمـ جـبـهـةـ الـشـعـبـيـةـ لـتـحـرـيرـ الـخـلـيـجـ الـعـرـبـيـ الـمـحتـلـ، وـأـخـيرـاـ اـجـهـاـضـ تـجـرـبـةـ الـمـجـلـسـ الـو~طـنـيـ الـبـحـرـيـ.

وـلـاـ نـسـتـطـيـعـ - فـيـ هـذـهـ الـمـوـضـعـ - أـنـ نـدـخـلـ فـيـ تـفـاصـيلـ هـذـهـ الـأـحـدـاثـ الـجـلـيـ الـتـيـ شـغـلتـ

(٤) بـخـسـارـةـ مـصـرـ للـدـخـلـ مـنـ قـنـاةـ السـوـسـ بـعـدـ حـربـ ١٩٦٧ـ، اـضـطـرـ جـالـ عـبدـ الـناـصـرـ فـيـ قـةـ الـخـطـرـوـنـ (آـبـ/ـأـغـسـطـسـ ١٩٦٧ـ) إـلـىـ قـبـولـ سـحـبـ جـمـيعـ الـقـوـاتـ الـمـصـرـيـةـ مـنـ الـيـمـنـ الـعـرـبـيـةـ فـيـ موـعـدـ أـفـصـاهـ كـانـونـ الـأـوـلـ/ـدـيـسـمـبـرـ ١٩٦٧ـ، مـقـابـلـ مـسـاعـدـاتـ مـالـيـةـ مـنـ الـسـعـودـيـةـ وـالـكـوـيـتـ.

بلدان المنطقة وشعوبيها قرابة الثلاثين عاماً، ولا أن نحيط بكل ملابساتها والنتائج التي ترتبت عنها، وسنكتفي بذكر بعض الأمثلة ذات الأهمية الخاصة للأحداث التي وقعت بعد هزيمة حزيران / يونيو ١٩٦٧ م. علىً بأننا ما زلنا حتى الآن نفتقر إلى كتابة تاريخ منظم للحركة الوطنية في الخليج والجزيرة العربية كظاهرة بروزت منذ الحرب العالمية الأولى^(٥). على أي حال سنأخذ تجربة الهيئة التنفيذية العليا في البحرين وال الحرب الأهلية في عمان، كمثالين من المرحلة الأولى، وتجربة النواب الوطنيين في الكويت وحرب تحرير عدن كمثالين من المرحلة الثانية.

وفي البحرين، قامت الهيئة التنفيذية العليا كتنظيم شعبي تلقائي في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٤ م في أعقاب الاضطرابات الطائفية في ١٩٥٣ - ١٩٥٤ م بين الشيعة والسنة. ولما كانت التنظيمات السياسية متنوعة في البحرين، فقد اعتمدت الهيئة في توظيف عناصرها على النواحي الاجتماعية والرياضية: البحرين والعروبة والأهلي. وقد ارتكزت في عملها منذ البداية على أساس من العمل الوطني المشترك، في إطار الجبهة الوطنية للشيعة والسنة والتجار والعمال وأبناء الطبقة الوسطى. وقد استعملت طوال سنتي ١٩٥٤ - ١٩٥٦ م سلاح التنظيم السياسي السري وسلاح الاضراب وسلاح الصحافة (صوت البحرين) في صراعها بانتظام وبنجاح، جعل من هذا السلاح تحدياً فعلياً حقيقياً لنظام الحكم في البحرين^(٦).

ويمكن اعتبار جر الشيعة في البحرين إلى العمل السياسي المشترك مع السنة، أحد أهم إنجازات الهيئة التنفيذية العليا في كفاحها ضد الطائفية، وأحد أهم مصادر الخطر على نظام الحكم الذي كان يتمتع بالحماية البريطانية المباشرة. ويمكن تلخيص المطالب التي وجهت العمل الشعبي في التالي: تأسيس المجلس التشريعي المنتخب، الحد من تدخل البريطانيين في الأمور الداخلية للبحرين، تحسين الأوضاع المعيشية للشعب، حق العمال في التنظيم النقابي والاستجابة إلى مطالعهم المهنية.

وخلال المفاوضات والمناورات والمساومات مع الادارة البريطانية مرة، ومع حاكم البحرين مرة أخرى، يتضح أنه كان في الامكان الاستجابة إلى مطالب الهيئة عدا مطلبين لم يكن ممكناً اطلاقاً الاستجابة اليهما، وهو حق التمثيل الشعبي، وتاليً الاعتراف بالهيئة التنفيذية مثلاً شرعاً لشعب البحرين من ناحية، وحق التنظيم النقابي لعمال البحرين من ناحية ثانية.

(٥) انظر المادتين رقم (٢٣) من الفصل الخامس في هذا الكتاب. انظر ايضاً: عادل الطبطبائي، السلطة التشريعية في دول الخليج العربي: نشأتها، تطورها، العوامل المؤثرة فيها (الكويت: منشورات دراسات الخليج والجزيرة العربية، ١٩٨٥)، الفصل ٢، ص ٢٩ - ١٥٩.

(٦) محمد غانم الرميحي، قضايا التغيير السياسي والاجتماعي في البحرين، ١٩٢٠ - ١٩٧٠ (الكويت: مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، ١٩٧٦)، وفؤاد اسحق الحوري، القبيلة والدولة في البحرين: تطور نظام السلطة ومارستها (بيروت: معهد الاماء العربي، ١٩٨٣)، ص ٢٩٣ - ٣٢٧.

فقد انطوى هذان المطلبان على مضامين بالغة الخطورة على المدى البعيد للنظام الحاكم في ذلك البلد، خصوصاً في مناخ الخمسينات المكهرب، وبعد أن بدأت الحركة الوطنية في البحرين تلفت انتباه الصحافة العربية في بيروت والقاهرة، وحيث اكتسبت هذه الحركة العديد من الأنصار في البلدان العربية خصوصاً في مصر الناصرية.

وفي أعقاب العدوان الثلاثي على مصر، في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٥٦ م بعد تأميم قناة السويس، حدثت اضطرابات عنيفة غير منظمة موجهة ضد المصالح والشركات البريطانية، فهوجمت ممتلكاتها ودمرت أبنيتها أو حرقها أو نهبت في ثورة غضب. ولم تكن هذه الأعمال من صنع الهيئة التنفيذية العليا، بل على العكس، حاولت الهيئة وقفها ومنعها من الانتشار من دون جدوى. ولكن هذه الثورة كانت فرصة سانحة للتخلص من الحركة المتمردة لهذه الهيئة في مرحلتها الجنينية. وهذا ما قد حدث، فقد اعتقل أعضاء الهيئة وحاكموا محكمة صورية مفعولة، وتم نفيهم إلى خارج البحرين، بينما اعتقل وشرد العديد من أنصارهم^(٧).

وفي ظروف مختلفة كلياً عن البحرين، قامت الحرب الأهلية في عمان بين الإمامة في نزوى والسلطنة في مسقط. ونذكر أننا صادفنا هذا الفصل عندما وقع في عام ١٧٩٣ م، كما نذكر أن معاهدة السيب عام ١٩٢٠ م جاءت لترسخ هذا الفصل بباركة بريطانيا. وحتى مطلع الخمسينات من هذا القرن كانت هناك هيمنة ثلاثة على داخل عمان: الإمام في نزوى، وسليمان بن حمير في الجبل الأخضر، وعيسي الحارثي حاكم الشرقية في الجنوب الشرقي. وعند موت الإمام عام ١٩٥٤ م، تمت البيعة للإمام غالب بن علي وأصبح أخوه طالب بن علي قائداً لقوات الإمام ومركزه في الرستاق^(٨).

وفي صيف ذلك العام، أرسلت الشركة البريطانية، منظمة التنمية البترولية «P.D.O»، فرق استكشاف للنفط إلى داخل عمان، فأثار ذلك احتجاجاً مثل الإمام في أبيي، على أساس أن هذه الفرق تمثل انتهاكاً للاستقلال الذاتي للإمامنة الذي ضمته معاهدة السيب. وهنا قررت بريطانيا القضاء على (Modus Vivendi) أسلوب التعايش الذي كان ينظم العلاقة بين مسقط السلطنة وعمان الإمامة باحتلال عمان عسكرياً. وقامت القوات البريطانية بين أيلول/سبتمبر - وكانون الأول/ديسمبر ١٩٥٥ م باحتلال أبيي والرستاق ودخول نزوى

(٧) حول الملابسات الكاملة لهذا الموضوع، انظر شهادة أحد قيادي هذه الهيئة: عبد الرحمن الباكر، من «البحرين إلى المنفى» (سانت هيلانة) (بيروت: دار مكتبة الحياة، ١٩٦٥).

Fred Halliday, *Arabia Without Sultans: A Political Survey of Instability in the Arab World* (A) (Harmondsworth: Penguin; New York: Vintage Books, 1974), pp. 280-285, and Robert Geran Landen, *Oman since 1856: Disruptive Modernization in a Traditional Arab Society* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1967).

وطرد الامام منها. واعتقد البريطانيون أن القضية انتهت عند هذا الحد، ولكنهم كانوا مخطئين فما لبثت الا ضطربات أن قامت من جديد.

فقد قام السعوديون بتبني قضية الامام المطرود، لأنهم كانوا ما زالوا يطمعون في إعادة احتلال واحة البريمي التي صادفتنا في السابق^(٩). وقد هيأ لهم استقلالهم النسبي عن التفوذ البريطاني (الذي كان يقيدهم من قبل) باعتمادهم على شركات النفط الأمريكية تقديم المساعدة الفعالة للامام. وفعلاً تمكن الإمام بمساعدة السعودية من تكوين جيش من المنفيين العمانيين أطلق عليه اسم جيش تحرير عمان، وحصل في هذه الأثناء على اعتراف من الجامعة العربية وفتح له مكاتب في القاهرة وبغداد، كما تبني قضيته الاتحاد السوفياتي والكتلة الشرقية.

وفي عام ١٩٥٧ م رفع الشعب العماني السلاح مرة أخرى بقيادة قوات الامام. ولكن الافتقار إلى التنسيق أدى إلى أن تقوم المنطقة الشرقية بالتمرد قبل الأولان في نيسان/ابريل ١٩٥٧ م ، فقممت بسرعة مما ترك قوات الامام في الجبل الأخضر تقاوم وحدها بعد إعادة إحتلالها لنزوى والرستاق. وعلى الرغم من عدم تناسب الامكانيات، فقد استطاعت قوات الامام أن تقاوم القوات البريطانية - العمانية من نيسان/ابريل ١٩٥٧ م إلى كانون الثاني/يناير ١٩٥٩ م ، عندما هزمت نهائياً^(١٠). ولكن هزيمتها لم تكن سوى تمهيد لمرحلة جديدة من الكفاح على شكل حرب عصابات استمرت بصورة منقطعة من عام ١٩٦٥ إلى عام ١٩٧٤ .

ولم تكن الحرب الأهلية في عمان حرب تحرير حقيقة في واقع الأمر، بل كانت صراعاً على السلطة بين مؤسستين باليتين، ولكن الإمامة استطاعت استقطاب فئات واسعة من السكان ومن الأنصار في البلاد العربية، لأنها صورت كفاحها على أنه تحرير لعمان من نير الاستعمار البريطاني، وبذلك استطاعت أن تشد انتباه الرأي العام العربي لسنوات عدة فعلاً. ولكن الحركات التي أفرزتها تلك الحرب كانت حركات ايديولوجية معادية لكلتا المؤسستين ومعادية للقبيلية - الطائفية اللتين تمدهما بالشريعة التاريخية، أعني جبهة تحرير ظفار أو الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي، إلى أن جاءت هزيمة الأخيرة في عام ١٩٧٤ م لتمثل هزيمة حركات المعارضة والتمرد في ذلك البلد حتى يومنا هذا^(١١).

أما حركات المعارضة والتمرد التي قامت بعد عام ١٩٥٩ فقد كانت أكثر راديكالية مصوغاً بمقابل قومي ويتوجيه ايديولوجي متوازن. وهذا سيوضح من مناقشة المثلين الذين

Wendell Phillips, *Oman: A History* (Beirut: Librairie du Liban, 1971), pp. 160-183. (٩)

(١٠) صلاح العقاد، *التيارات السياسية في الخليج العربي*، ط ٢ (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٧٤)، ص ٣٠٤ - ٣١٨.

Halliday, *Arabia Without Sultans: A Political Survey of Instability in the Arab World*, (١١) pp. 304-354.

اخترتها لتبيان هذا الجانب. إذ تظهر في المثال الأول مجموعة من النواب في مجلس الأمة الكويتي (الذي أنشئ عام ١٩٦١) اطلق عليهم اسم النواب الوطنيين من جماعة مجلة الطليعة وحركة القوميين العرب والتحولين معهم. وقد لعبت هذه المجموعة دوراً بارزاً في الحياة السياسية في الكويت، وتقدمت بمجموعة منطالب، تعتبر تطويراً حقيقياً لطالب حركة عام (المجلس) ١٩٣٨. ويعكس هذا التطور من وجهة نظرنا التحول النوعي الذي حدث في الصراع السياسي في المنطقة.

فقد جاء الدستور الكويتي مكملاً وتتوسعاً لحركة ١٩٣٨، وإن كان العامل المباشر الذي جعله ممكناً هو مطالبة العراق بضم الكويت إليها في ٢٥/٦/١٩٦١^(١١). وقد سبق ذلك أن قامت هذه المجموعة بتبعة السكان لساندته وحدة سوريا ومصر بتنظيم مهرجانات وتظاهرات لهذا الغرض في عام ١٩٥٩، مما حدا بالأمير إلى إلغاق الأندية والمصانع والمجلات، وأعلان ما يشبه الأحكام العرفية في البلاد. واستمر ذلك إلى إعلان الدستور في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٢. وبذلك تكون هذه المجموعة قد تسربت في ثاني أزمة سياسية شهدتها البلاد في الخمسينيات^(١٢).

وفي عام ١٩٦٥ استطاعت مجموعة النواب الوطنيين منع الوزارة من تأدية القسم، معرضة بأن أعضاءها من التجار، مما اضطر الحكومة إلى إعادة تشكيل الوزارة تجنبًا لأزمة دستورية ثانية (بعد الأزمة الأولى عام ١٩٣٨). كما نجحت في دفع مجلس الأمة إلى رفض اتفاقية تنفيق أو توزيع العائدات مع شركات النفط، وفي احراج الحكومة بتقديمهم استقالاتهم بسبب إقرار المجلس (الذي تملك الحكومة فيه الأغلبية) قوانين مخلة بالحربيات العامة التي كفلتها الدستور. ولم تجد الحكومة مفرًا من أن تقوم بتزوير انتخابات عام ١٩٦٧ لتمرير اتفاقية تنفيق العائدات النفطية، فترج بالبلاد في أزمة دستورية ثالثة جديدة. وترفع هذه المجموعة شعار تأميم الشركات النفطية، والطالية بالإصلاحات الإدارية الجذرية وإنشاء محكمة إدارية وأخرى دستورية، إلى حد لم تستطع الحكومة قبوله، فحلت مجلس الأمة الرابع في ٢٩/٨/١٩٧٦ وعلقت بعض مواد الدستور، فكانت تلك ثاني حادثة حل المجلس الذي انتخبته الأمة (بعد مجلس ١٩٣٨) ورابع أزمة دستورية في البلاد^(١٣).

(١٢) حول هذه الحادثة وأبعادها التاريخية والقانونية، انظر: نجاة عبد القادر الحاسم، التطور السياسي والاقتصادي للكويت بين الحربين ١٩١٤ - ١٩٣٩ (القاهرة: المطبعة الفنية الحديثة، ١٩٧٣)، ص ١٤٥ - ١٨٨؛ العقاد، المصدر نفسه، ص ٢٤٩ - ٢٥٣، الكويت، دائرة المطبوعات والنشر، حقيقة الأزمة بين الكويت والعراق (الكريت: الدائرة، ١٩٦١).

(١٣) الطليعة في معركة الديمقراطية (الكويت: كاظمة للترجمة والنشر والتوزيع، ١٩٨٤)، ص ٩ - ١٥، والعقاد، المصدر نفسه، ص ٢٥٣ - ٢٦٢.

Khalid H. al-Naqib, «Constitutional Crises as Indicators of Political Conflict in (١٤) Kuwait, 1938-1986,» paper presented at: The A.A.U.G. Nineteenth Annual Convention, Boston., U.S.A., 1986.

وما إن يأتي عام ١٩٨٦ حتى تقوم الحكومة بحل مجلس الأمة للمرة الثالثة، وهذه المرة بسبب حدود صلاحيات المجلس الرقابية وحقه في محاسبة المجلس للحكومة ومساءلة أعضائها. فكانت تلك خامس أزمة دستورية تمر بها البلاد. وما هذه الأزمات الدستورية سوى مؤشر أمين على تزايد حدة الصراع السياسي، ومساسه بقضايا حيوية لنظام الحكم القائم. هذا على الرغم من أن هذه المجموعة، والمعارضة عموماً، لم تطالب بتغيير نظام الحكم، بل على العكس فإنها تناادي بالتمسك به من خلال التمسك بالدستور والحكم الدستوري، ولكن الأسرة الحاكمة لا تستطيع - في ما يبدو - أن تقبل أن يشاركتها في الحكم أحد حتى، لو كان من خلال الصيغة الدستورية الشرعية.

أما المثال الآخر، فهو ما حديث من تجدير للجبهة القومية في حرب تحرير اليمن الجنوبي في السبعينات. ويمكن تحديد البداية الفعلية للثورة الوطنية في اليمن الديمقراطية ضد الاحتلال البريطاني تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٣ في منطقة ردفعان، فمن ردفعان على حدود اليمن العربية انطلقت شارة الثورة إلى الجنوب. صحيح أن الكفاح من أجل الاستقلال كان قد بدأ منذ عام ١٩٥٤ ولكنه ظل غير منظم، كما ظل متقطعاً ومحصوراً في عدن. أضاف إلى ذلك أن قيادة الجبهة القومية قد أدركت بوضوح - في السبعينات - نقاط الضعف في التيار القومي في السابق.

ولذلك فشلت جميع محاولات البريطانيين في احتواء حركة التمرد التي اتسع نطاقها، فلم تنجح انتخابات تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٤ في اعطاء صفة الشرعية للقيادات المتهاونة معهم، كما لم تفلح محاولة توحيد المحمية الشرقية والغربية في حكومة فيدرالية في عدن بقيادة عبد القوي مكاوي في آذار/مارس ١٩٦٥. وانهارت الحكومة بسبب الشلل السياسي في أيلول/سبتمبر من السنة نفسها. وفي شباط/فبراير ١٩٦٦ أجبر البريطانيون على إعلان نيتهم في منح جنوب اليمن الاستقلال في بداية عام ١٩٦٨. وقد حاول البريطانيون تأخير انسحابهم قدر المستطاع للمحافظة على وحدة اليمن عن طريق تسليم الحكم «إلى حكومة مسؤولة!» من دون جدوى^(١٥). فقد شنت الجبهة القومية هجومها النهائي الذي تركز حول حي الكريتر في عدن ليكلل بالنجاح، وإعلان جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في ٢٩/١١/١٩٦٧. فكان ذلك هزيمة أخرى لحقت ببريطانيا بعد سلسلة من الهزائم التي كان آخرها في قبرص وكينيا.

وببدأ تجدير حركة الجبهة القومية بانتظامها في حركة القوميين العرب، واسهامها في مؤتمر ١٩٦٤ في بيروت إلى جانب الناصريين. ولكن الجبهة سرعان ما اختلفت مع عبد

Tom Little, *South Arabia Area of Conflict* (London: Pall Mall; New York: Praeger,[1968]), (١٥) pp. 161-186.

الناصر، عندما أحسست أن عبد الناصر كان يحاول استعمال ورقة عدن في مفاوضاته مع الملك فيصل. وجاءت هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧ م لتعزز موقف الجبهة القومية ولتدعم التيار اليساري فيها، مما أنتج سلسلة من الاجراءات، منها طرد المشايخ والعناصر القبلية التي التحقت بالثورة عام ١٩٦٣ م، ومنها أيضاً «الحركة التصحيحية» في السنة الأولى من الثورة التي أخرجت قحطان الشعبي وجماعته من قيادة الجبهة.

وهكذا نجحت عملية التجذير والتحول الراديكالي المعادي للقبلية وللطبقية في عدن (كما تدعي الجبهة القومية على الأقل!) وتأتي أحداث كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ م لتكشف ضعف هذا الادعاء ولتكشف الأسس القبلية لللواءات المناقضة لرئيس الجمهورية وأعضاء المكتب السياسي)، بينما فشلت هذه العملية في عمان وال سعودية والبحرين والكويت. ويكتنأ في غياب الدراسات الميدانية، أن نفترض مبدئياً أن سياسات الدولة الريعية قد منعت عملية التجذير من النضج والاشمار في هذه الدول. ولكن حركات التمرد والمعارضة طوال الخمسينيات والستينيات كانت قد تركت آثارها العميقه على شكل الحكومات التي ستأتي في عهد الاستقلال.

- ٤ -

إذاء هذه الخلفيّة التاريخيّة: (أ) تجربة الدولة الريعية، (ب) تصاعد حركات التمرد والمعارضة، (ج) الخطة الامبرالية العظمى لمجتمع الخليج والجزيرة العربية، ظهر الوضع القائم (Status Quo) الذي نعيش في ظله الآن. وهكذا فإن دخول بلدان الخليج والجزيرة العربية في مرحلة الدولة التسلطية في منتصف السبعينيات وأوائل السبعينيات من القرن الحارني، تم مباشرة من دون المرور في مرحلة الدولة الوطنية في ظل الكفاح من أجل الاستقلال كمرحلة انتقالية، كما حصل في أغلب بلدان المشرق العربي في الفترة من ١٩٢٠ - ١٩٥٨ . وتقع علينا الآن تبعه إثبات صحة هذا الافتراض. ولكن قبل أن نفعل، لا بد أن نحدد ماذا نقصد بالدولة التسلطية بشيء من الدقة.

في موضع آخر، سنقوم بدراسة الدولة التسلطية في الشرق العربي بشيء من التفصيل، ولكننا نكتفي هنا بأن نذكر أن الدولة التسلطية هي الشكل الحديث والمعاصر للدولة المستبدة. وهي ككل الأشكال التاريخية للدولة المستبدة (كالاقطاعية والسلطانية والبيروقراطية... الخ)^(١)، تسعى إلى تحقيق الاحتكار الفعال لمصادر القوة والسلطة في المجتمع لمصلحة الطبقة أو النخبة الحاكمة. ولكن الدولة التسلطية، خلافاً لكل أشكال

Halliday, *Arabia without Sultans: A Political Survey of Instability in the Arab World*, (١٦) pp. 227-239.

الدول المستبدة، تحقق هذا الاحتكار عن طريق اختراق المجتمع المدني وتحويل مؤسساته إلى تنظيمات تضامنية تعمل كامتداد لأجهزة الدولة. هذه هي الخاصية الأولى للدولة التسلطية، وهي تختلف من بلد إلى آخر، ومن حضارة إلى أخرى^(١٧).

أما الخاصية الثانية للدولة التسلطية، فهي خلافاً لكل أشكال الدول المستبدة الأخرى، تخترق النظام الاقتصادي وتلحقه بالدولة، أما عن طريق التأمين (كما في أقطار الشرق العربي الأخرى) أو عن طريق توسيع القطاع العام والهيمنة البيروقراطية الكاملة للدولة على الحياة الاقتصادية. وهذا لا يقود إلى الاستراكية (أي الملكية العامة لوسائل الانتاج) كما يظن البعض، بل على العكس يقود إلى رأسالية الدولة التابعة. وستطرق بشيء من التفصيل إلى هذه القضية في ما بعد، ونكتفي هنا بالقول أن المقصود برأسالية الدولة التابعة، أن الدولة تقوم بالاستيلاء على الفائض الاجتماعي وعلى فائض القيمة بدلاً من الرأسماليين الأفراد^(١٨)، وهي تابعة لأنها تدخل في علاقات اقتصادية وسياسية غير متكافئة مع الدول الأخرى، مما يجعلها عرضة لتقلبات السوق الرأسمالي العالمي، حتى في أساسيات معيشها^(١٩).

والخاصية الثالثة للدولة التسلطية هي أن شرعية نظام الحكم فيها تقوم على استعمال العنف (أو القوة السافرة) والارهاب، أكثر من اعتمادها على الشرعية التقليدية، ولذلك يتسم نظامها السياسي (في بيئة دول العالم الثالث عموماً) بالسمات التالية^(٢٠):

- عدم وجود حكومات ممثلة لمصالح السكان.
- عدم وجود انتخابات لها معنى أو عدم وجودها إطلاقاً.
- عدم وجود تنظيمات مجتمعية مستقلة عن الدولة كالأنحزاب والنقابات والمنظمات المهنية.
- الوصول إلى السلطة يتم عن طريق الانقلابات، أو بغير الطرق الانتخابية.
- شرعية نظام الحكم مبنية على القوة العسكرية أو العنف والارهاب.

(١٧) هذا موضوع يناقشه المؤلف بالتفصيل في كتاب يعده للطبع حالياً بعنوان «الدولة التسلطية في الشرق العربي».

(١٨) هذه القضية يطرحها بوضوح «بتلابيم»، انظر: Charles Bettelheim, *Calcul économique et formes de propriété* (Paris: Maspéro, 1970).

انظر أيضاً تعقيبات «روبرتس» على طرح «بتلابيم»:
Hugh Roberts, «Is Algeria Socialist?» *Gazelle Review*, no. 8 (1980), pp. 1-10.

(١٩) المقصود بالتبعية ليس مجرد كونها تتأثر بتقلبات السوق العالمي كما تفعل جميع الدول في نظام العالم الاقتصادي الرأسمالي الراهن، وإنما التبعية من حيث هي علاقة قوة أي فقدها السيطرة على مقدراتها الذاتية، اضافة إلى جعلها عرضة لتقلبات السوق العالمي.

(٢٠) هذا التلخيص مستمد من:
Esbjrn Eide and Mark Thee, eds., *Problems of Contemporary Militarism* (London: Croom Helm, 1980), p. 220.

- الدساتير ملغاة أو معلقة أو موقته أو غير معمول بها.
- الحقوق المدنية ملغاة أو مجمدة فيها تجسيداً اعتباطياً.
- نسبة عالية من الانفاق يستثير بها الجيش وأجهزة القمع والارهاب.
- استعمال الجيوش لأغراض الأمن الداخلي، أي في غير أوقات الطوارئ المنصوص عليها في الدساتير أو القوانين المنظمة.

وتحتفل الدول بمقدار وجود هذه السمات كلها أو بعضها في نظامها السياسي، وهذا ما سنعود اليه في ما بعد.

ولنأخذ هذه الخصائص كلاً على حدة في تجربة مجتمع الخليج والجزيرة العربية. فقد كان لفعل العوامل الأساسية في الخلفية التاريخية للوضع القائم أن كيانات مستقلة لأسر حاكمة محامية من قبل الدول الامبرالية (بريطانيا والولايات المتحدة) قد أنشئت في المنطقة، وعندما منحت الاستقلال السياسي في السبعينات وبداية السبعينات، فقد اكتسبت هذه الدول الحديثة شرعية شكلية واعترافاً دولياً. ولكن المفارقة التاريخية أن هذا أضعف الشرعية التقليدية للأسر الحاكمة التي كانت قد تآكلت، بفعل تصاعد حركات التمرد والمعارضة بعد الحرب العالمية الثانية. ولذلك أصبح الواقع الأكبر لهذه الأسر الحاكمة، وخاصة بعد تدفق الثروة النفطية، هو الاستئثار بالحكم والثروة، وهو الذي تترجمه في سياق هذا البحث إلى الاحتكار الفعال لمصادر السلطة والقوة في المجتمع. وسنرى كيف أن فقدان الشرعية التقليدية، وتضاؤل الهيمنة الهجومية للنخبة الحاكمة على السكان، لا بد أن يقودا إلى استعمال العنف والارهاب^(٢١).

من الذي يستولي على الدخل من النفط؟ هذا السؤال كثيراً ما أثير في فترات المد الشوري والقومي الذي غطى منطقة الخليج والجزيرة العربية في الخمسينات^(٢٢). وإذا كان المقصود بالاستفهام هو محاولة الحركات السياسية المعارضة طرح بدليل، فالقضية كانت محسومة أصلاً لدى شركات النفط الأجنبية ودولها الامبرالية، فقد قدم دخل النفط (والذي هو بمثابة الريع) إلى الأسر الحاكمة التي جمدتها معاهدات الخواص الاستعمارية في موقع الحكم ما بين ١٨٢٠ - ١٩٠٠ م كما هو موضح في الجدول رقم (٦ - ١). فلم تكن هناك دولة بالمعنى الحديث، ولم تكن هناك حدود ثابتة على الأرض لتحديد إقليم هذه الدولة أو تلك، ولم تكن هناك مقومات كافية لتكون دولة مستقلة في أي إقليم، هذه كلها أوجدت في ما بعد، كما

(٢١) فكرة الهيمنة الهجومية مقتبسة من انطونيوس غرامشي، وتعني الرضا الطوعي للسكان بسلطة أو سلطط الفتية الحاكمة.

(٢٢) أثير هذا الموضوع منذ الثلاثينات في أغلب بلدان الخليج العربي، وكانت له مضاعفات واضحة على الحركة الاصلاحية في الكويت خصوصاً. لعرض مقتضب انظر شهادة: خالد العدساني، نصف عام للحكم النبوي في الكويت ([د.م. : د.ن. ، ١٩٤٧]).

جدول رقم (٦ - ١)
 الأسر الحاكمة في أقطار الخليج والجزيرة العربية وانتهاءاتها القبلية
 كما في عام ١٩٨٥

الأمارات العربية المتحدة ^(١)							
النigeria	عجمان	الشارقة	دبي	أم القوين	أبو ظبي		
الشرقي الشرقون ١٨٩٢	القواسم العميسي ١٨٢٠	القواسم ١٧٩٠	آل مكتوم بني ياس ١٨٤٤	العلا الملا ١٨٢٠	آل نهيان بني ياس ١٨٥٥	آل نهيان بني ياس ١٨٥٥	الأسرة الحاكمة الانتهاء القبلي بداية الحكم
اليمن العربية	اليمن الديمقراطية	الكونغو	قطر	عمان	السعودية	البحرين	
حكم عسكري تكتلات مختلفة داخل المؤسسة العسكرية ١٩٦٢	حزب سياسي تكتلات مختلفة داخل المؤسسة الجزيرية ١٩٦٨	آل الصباح عنزة ١٧٥٤	آل ثاني بني تميم ١٨٧٨	آل بوسعيد ١٧٥٥	آل سعود عنزة ١٩٠٢ ١٧٩٢	آل خليفة عنزة ١٧٨٣	الأسرة الحاكمة الانتهاء القبلي بداية الحكم

(١) انظر الجدول رقم (٤ - ٣) في الفصل الرابع من هذا الكتاب.
 المصادر: لبني أحمد القاضي، التطور السريع في بعض دول الخليج العربية النفوذية (الكويت: مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، ١٩٨٥)، ص ٢٥، و
 Muhammad Sadiq and William P. Snavely, *Bahrain, Qatar and the United Arab Emirates: Colonial Past, Present Problems and Future Prospects* (Lexington, Mass.: Lexington Books, 1972), pp. 121-127.

رأينا. والأمر كان مطروحاً كما يلي: هل يعتبر دخل النفط دخلاً وطنياً لعامة السكان، أم دخلاً خاصاً للحاكم وأفراد أسرته؟ هذه هي القضية.

الكويت كانت أولى بلدان الخليج التي حسم فيها هذا السؤال بعد الاستقلال مباشرة في عام ١٩٦٢. فقد اعتبر الدخل من النفط دخلاً وطنياً تستلمه الحكومة، وتمدد بنود الميزانية بقانون يتضمنه الأمير بوجبه مرتبًا سنويًا قدره ١٢ مليون دينار كويتي. أما في بلدان الخليج والجزيرة العربية الأخرى، فلم يحسم الأمر بعد. وحسب رواية أدית بث بروز أنه لولا تدخل الإدارة البريطانية (عن طريق مقيمها ومستشارها لدى الأسر الحاكمة) لاقناع حكام بلدان الخليج باقتسمان دخل النفط مع شعوبهم لاستولى الحكام على دخل النفط جميعه. فعل

الرغم من ضغوط الادارة البريطانية وتدخلها المباشر، لم يرض حكام البحرين وقطر والامارات بأقل من الثلث من دخل النفط كدخل شخصي لهم^(٢٣). أما في عمان وال سعودية فيبدو أن الأمر لم يحسم بشكل علني حتى الآن.

ان اقتسام دخل النفط يعني اقامة آليات الدولة (State Machinery) ومؤسساتها لتوزيعه بين السكان على شكل الانفاق الحكومي الذي مر علينا سابقاً. ولكن الخطوة الأولى كانت دائماً توحيد الأسر الحاكمة وتمويلها الى مؤسسات سياسية مالكة للدولة. وهذا التوحيد للأسرة معناه الحقيقي ترسیخ مركبة اتخاذ القرار في أعلى مستوى بि�روقراطي للنخبة الحاكمة. ولذلك يمكننا أن نلاحظ بسهولة بأن هذه الدول قد أنشئت حول الأسر الحاكمة كمؤسسات سياسية مركبة، وأن مؤسسات الدولة الأخرى هي امتداد وظيفي للأسر الحاكمة بحيث يترجم الولاء للدولة في النهاية، على أنه ولاء شخصي للأسرة الحاكمة. ويعطينا الجدول رقم (٦ - ٢) فكرة عن أحد مؤشرات تحول الأسر الحاكمة الى مؤسسات سياسية في صلب تنظيمات الدولة البيروقراطية الحديثة.

جدول رقم (٦ - ٢) تقسيم المناصب الوزارية (وزارات السيادة) بين أفراد الأسر الحاكمة في أقطار الخليج والجزيرة العربية (الصلة برئيس الدولة)

البلد	رئاسة الوزارة	وزارة الخارجية	وزارة الداخلية	وزارة الدفاع
الإمارات العربية المتحدة	رئيس الدولة نفسه	من أفراد العائلة	ابن رئيس الدولة	ابن رئيس الدولة
البحرين	أخ رئيس الدولة	ابن عم رئيس الدولة	ابن رئيس الدولة	ابن رئيس الدولة
السعودية	رئيس الدولة نفسه	أخ رئيس الدولة	أخ رئيس الدولة	أخ رئيس الدولة
عمان	رئيس الدولة نفسه	رئيس الدولة نفسه	رئيس الدولة نفسه	رئيس الدولة نفسه
قطر	رئيس الدولة نفسه	رئيس الدولة نفسه	ابن عم رئيس الدولة	ابن عم رئيس الدولة
الكويت	رئيس الدولة نفسه	أخ رئيس الدولة	أخ رئيس الدولة	أخ رئيس الدولة

المصدر : Ghassan Salamé, «Institutionalisation du pouvoir et affinités tribales dans les pays arabes du Golfe,» *Al-Abhaith*, vol. 30 (1982), p. 98.

Edith Penrose, «Oil and State in Arabia,» in: Derek Hopwood, ed., *The Arabian Peninsula: Society and Politics, Studies in Modern Asia and Africa*, 8 (London: Allen and Unwin; Totowa, N.J.: Rowman, 1972), pp. 274-275.

ولما كان الأمر كذلك، فقد أبدت الأسر الحاكمة في الخليج مقاومة متزايدة لفكرة اشتراك فئات أخرى أو قوى اجتماعية أخرى من السكان في السلطة. فباستثناء الكويت التي تملك مجلس أمة ثلثاً منتخب انتخاباً (ولكه يحمل كل عشر سنوات ملذ مختلف). هناك دولتان تملكان مجالس شورى معينة، وليس لها صلاحيات تشريعية أو رقابية وهي قطر (منذ عام ١٩٦٤) والامارات العربية المتحدة (المجلس الوطني الاتحادي منذ عام ١٩٧١ م)^(٢٤). وقد جربت البحرين فكرة مشابهة لمجلس الأمة الكويتي (أي مجلساً منتخباً جزئياً)، ولكن هذه التجربة لم تعمّر أكثر من عامين من ١٩٧٣ إلى ١٩٧٥ م ودفت في مهيدتها، ولم تجرأ إعادة التجربة منذ ذلك الحين^(٢٥). أما في السعودية فقد طرحت فكرة إنشاء مجلس شورى في أعقاب حركة التمرد الفاشلة التي قادها جهيمان العتيبي في ١٩٧٩ م وصدر قانون انشائه فعلاً من دون أن يشكل حتى الآن، وحتى إذا شكل فسيكون معيناً ومن دون سلطات تشريعية أو رقابية أيضاً^(٢٦).

وفي جميع بلدان الخليج والجزيرة العربية إذاً لا ينافس الحكومات أي تنظيم آخر، ولا ينافسها في السلطة أي منازع آخر. وحتى في البلدان الأخرى، كما في اليمن العربية التي يحكمها العسكر، أو اليمن الديمقراطية التي استولى المدنيون فيها على الحكم بعد الاستقلال (في تنظيم حزبي عقائدي)، ليس هناك منازع لسلطة الحكومة التي هي امتداد للمؤسسة العسكرية - القبيلة في الأولى، ولتنظيمات الحزب المركبة في الثانية^(٢٧).

= بينما يذكر علي الكواري ان مخصصات رئيس الدولة في الخليج قد تجاوزت هذه النسبة بكثير عام ١٩٧١ على النحو التالي:

البلد	مخصصات رئيس الدولة كنسبة مئوية من النفقات الجارية
أبو ظبي	٤٢,٧
البحرين	٤٢
قطر	٦٤,٧
الكويت	٥,٥

انظر: علي خليفة الكواري، هموم النفط وقضايا التنمية في الخليج العربي: مجموعة بحوث ومحاضرات ودراسات (الكويت: كاظمة للترجمة والنشر والتوزيع، ١٩٨٥)، ص ١٦٢.

Hussein M. al-Baharna, *The Arabian Gulf States: Their Legal and Political Status and their International Problems*, 2nd revised ed. (Beirut: Librairie du Liban, 1975).

(٢٥) الخوري، القبيلة والدولة في البحرين: تطور نظام السلطة ومارستها، ص ٣٣١ - ٣٥٤.

(٢٦) غسان سلامة، السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥ : دراسة في العلاقات الدولية، سلسلة الدراسات الاستراتيجية، ٣ (بيروت: معهد الاتفاء العربي، ١٩٨٠).

Fred Halliday, «North Yemen Today», *MERIP Reports*, no. 130 (February 1985), pp. 3-9. (٢٧)

وامتدت جهود الأسر الحاكمة للاستثمار بالحكم والثروة إلى منع قيام قوى اجتماعية وسياسية مستقلة عن الدولة، معتبرة عن مصالح وطموحات فئات السكان المختلفة. فمنعت قيام الأحزاب السياسية، وحرمت قيام الحركات الاجتماعية والسياسية اللامالية لها، وقمعت التنظيمات النقابية العمالية وغيرها، وفرضت رقابتها المباشرة على التنظيمات المهنية معتبرة إياها جماعيات نفع عام فقط. وامتدت هذه المجهود إلى اختراق جميع مؤسسات المجتمع المدني: فرض القبضة الحديدية على مناهج الدراسة في المدارس، فرض الرقابة الخانقة على وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي، وبخاصة على الصحافة، اختراق المؤسسة الدينية واحتضانها للسلطة المباشرة لوزير الأوقاف... الخ.

- ٣ -

كيف تحكم هذه الأسر الحاكمة إذاً؟ إنها تحكم عن طريق التضامنيات (Corporation) غير الرسمية، وعن طريق التلاعب بالقوى الاجتماعية في تقييمات عمل مستجدة. والمقصود بالتضامنيات هو القوى الاجتماعية المتضامنة التي يتابع لها التعبير عن نفسها ضمن مؤسسة الحكم، بواسطة رؤساء معينين أو محددين تعرف بهم الدولة^(٢٨). وهناك ست تضامنيات غير رسمية من هذا النوع (عدا الأسرة الحاكمة) هي :

- ١ - المؤسسة القبلية: شيوخ القبائل الذين تعامل معهم الحكومة على المستوى المحلي.
- ٢ - التجار: كبار التجار ورؤساء العائلات التجارية، كما تمثلهم عادة غرف التجارة والصناعة.
- ٣ - المؤسسة الطائفية: قادة الطوائف الدينية كالشيعة والإباضية والسنّة والزيدية.
- ٤ - المؤسسة الدينية: القادة الدينيون الممثلون للحركات الدينية والمطاعة وغيرهم.
- ٥ - الطبقات الوسطى: نظراً إلى منع التنظيمات المهنية من اكتساب وظائف نقابية، فإن الحكومة تعامل معها على أساس عائلي أيضاً.
- ٦ - العمال في البلدان التي يوجد فيها عمال من المواطنين، والذين يتلذذون تنظيمات نقابية.

(مع ملاحظة استبدال المؤسسة العسكرية بالأسرة الحاكمة في اليمن العربية، والمؤسسة الخزفية بالأسرة الحاكمة في اليمن الديمقراطي).

وهذه التضامنيات شبه رسمية. ولذلك فليست هناك غرفة أو مجلس للتضامنيات على

(٢٨) وقد وجدت أفضل تعبير لها في إسبانيا فرانكون، بحيث تتمثل التضامنات الإسبانية الوضع المثالى لنظام من هذا النوع. انظر:

Eric Allard and Studies Rokkan, eds., *Mass Politics: Studies in Political Sociology* (New York: Free Press, 1970), pp. 215-283.

النمط التقليدي، ولكنها ممثلة في مؤسسات الدولة إما في الحكومات، أو في المجالس البلدية، أو على مستوى المحافظات أو الولايات في المجالس المحلية المختلفة، أو في الجيش والشرطة^(٢٩). وإذا أخذنا الكويت مثلاً فمجلس الأمة الخامس ١٩٨١ - ١٩٨٤ م (آخر مجلس أكمل مدة القانونية) يعطينا صورة واضحة عن تشكيلة شبه كاملة لهذه التضامنيات. فقد امتلكت التضامنيات الست أعداد النواب التالية:

- أ - المؤسسة القبلية = ٢٧ نائباً (العوازم، المطران، العجمان، الرشيدة، العنوز، العتيان، الظفير، الفضول، بهذا الترتيب (أنظر الخارطة رقم ٤ - ١).
- ب - التجار = ١٤ نائباً (للتيارين المحافظ والإصلاحي).
- ج - المؤسسة الطائفية = ٥ نواب (للشيعة للاتجاهين المعتدل والمترتم).
- د - المؤسسة الدينية = ٤ نواب (مناصفة للاخوان المسلمين والسلفيين).
- هـ - الطبقات الوسطى = لم يفز أحد خارج المؤسسات الأخرى (أي خلاف أبناء الطبقة الوسطى بصفتهم القبلية أو تحزبهم الديني). وعدهم ستة مرشحين حصلوا على نسب من الأصوات تتراوح بين ١٨ إلى ٢٧ بالمائة من أصوات دوائرهم.
- و - العمال = لا يوجد^(٣٠).

وفي بلدان الخليج والجزيرة العربية الأخرى، أمثلة واضحة لطريقة عمل التضامنيات القبلية، والدور الذي تلعبه في الاستقرار السياسي لهذه البلدان، والسمة العامة المشتركة بينها، هي أن التضامنيات القبلية تمثل المستودع الشري الرئيسي لتوظيف أفراد الجيش والشرطة والمليشيات المسلحة المسماة «الحرس الوطني». ولكن بلدان الخليج والجزيرة العربية تختلف من حيث درجة مأسسة التضامنيات القبلية في نظم حكمها. وتقف الكويت في طرف تكون فيه التضامنيات القبلية غير رسمية، وتعمل من خلال البنى السياسية الأخرى (مجلس الأمة، المجلس البلدي، جمعية الإصلاح، قوى المعارضة... الخ)، بينما تمثل السعودية وعمان والبحرين (بشكل موازٍ للمؤسسة الطائفية) حالة تكون فيها التضامنيات القبلية شبه رسمية على المستوى المحلي (وهي شبه رسمية لعدم وجود قوانين وضعية عدا البحرين). وتقف كل من الإمارات العربية المتحدة واليمن العربية في الطرف الآخر الذي يعتبر المؤسسة القبلية احدى مؤسسات الدولة التي حدّدت التشريعات الحديثة مكانها القانوني والسياسي^(٣١).

(٢٩) مؤسسات الجيش والشرطة في جميع بلدان الجزيرة العربية مبنية على أسس قبلية واضحة. وإذا كانت الاعتبارات القبلية أقل وضوحاً في الجيش الحديث، فهناك ذاتاً تنظيمات عسكرية موازنة كالحرس الوطني في كل من السعودية والكويت، والمليشيات القبلية في اليمن العربية.

(٣٠) هذه المعلومات مستمدّة من تحليلات غير منشورة كتبها المؤلف لصحيفة القبس أثناء تغطية الحملات الانتخابية لمجلس الأمة الخامس (كانون الأول / ديسمبر - شباط / فبراير ١٩٨٥).

(٣١) التصنيف على هذا التصل (Continuum) غير واضح المعالم حتى الآن، ويحتاج إلى مزيد من الدراسة ولكنه مفيد لتوضيح الفروقات الضمنية في مؤسسات الحكم في إطار الجزيرة العربية.

ولما كانت اليمن العربية تمثل بديلاً مستقبلاً محتملاً لمعظم بلدان الخليج والجزيرة العربية، فإنه من المناسب أن نتعرض بياجراً للتغيرات التشريعية المتصلة بهذا الوضع. تذكر أيلينا جوليوبوفسكايا، أن تبني السعودية لقوى الامام المعادية للثورة قد دفع الضباط الانقلابيون إلى إنشاء المجلس الأعلى للدفاع الوطني في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٢ م، أي بعد شهر من الانقلاب. وقد تكون هذا المجلس من ١٨٠ شيئاً أنيط بهم حراسة الحدود مع السعودية. وقد اتخذ المجلس منذ البداية صفة رسمية، أي كونه مؤسسة حكومية، بحيث اعتبر كل شيخ من أعضائه بمثابة الوزير ويتناقض مرتباً يعادل مرتب الوزير^(٣٢).

وتحتاج النية بعد ذلك إلى تثبيت هذا الوضع، فصدر في ١١/٣١ ١٩٦٣ م مرسوم جمهوري بإنشاء مجلس أعلى لشؤون القبائل برئاسة رئيس الجمهورية، ويضم في عضويته المشايخ الرئيسيين إضافة إلى بعض الوزراء. وقد سبق إصدار مرسوم إنشاء المجلس الأعلى، إصدار مرسوم آخر بتشكيل مجالس لمشايخ القبائل في كل قبيلة، وفي كل محافظة. وقد أنيطت بهذه المجالس صلاحيات دستورية، بحيث لا تخضع في ممارستها صلاحياتها لسلطة المجلس الأعلى لشؤون القبائل. وتجري انتخابات دورية بين المشايخ القبليين على أساس تناصي (الحجم كل قبيلة ومكانتها) يختار فيها المشايخ المحليون أعضاء مجلس مشايخ المحافظة، ويقوم هؤلاء بدورهم باختيار أعضاء المجلس الأعلى^(٣٣).

وهكذا تكون القوى القبلية المتضامنة قد تحولت إلى مؤسسة من مؤسسات الدولة الحديثة، وتكييفت مع الأوضاع السياسية والاقتصادية المستجدة. وهكذا تطرح المؤسسة القبلية نفسها (المؤسسة الطائفية بشكل مواز لها) بديلاً عن المؤسسات الدستورية الديمقراطيّة المنتخبة، كنوع بدائي متخلّف لخراقة الديقراطية القبلية. وفي حقيقة الأمر، ليس هناك ديمقراطية في المؤسسة القبلية، وإنما هناك علاقات غير متكافئة بين سلالة الشيخ والأغنياء القبليين وعامة أفراد القبيلة، كمشروع جنوني لعلاقات طبقية استغلالية في طور التبلور^(٣٤). كما أن المؤسسة القبلية، بتأثّر علاقتها لعلاقات الأسر الحاكمة بالسكان، توفر لهذه الأسر الأدوات الأيديولوجية و«الهيمنية» والقمعية لفرض نظام حكمها واستقراره.

إن اعتقاد الدولة التسلطية على التضامنيات في بيئة الخليج والجزيرة العربية، وفي غياب الأحزاب الممثلة للسكان والتنظيمات المجتمعية التي تسهل الانصهار الوطني، يؤدي بالضرورة إلى مأسسة القبلية والطائفية، كما أدى الحصول على الاستقلال السياسي إلى مأسسة الأقلية

(٣٢) وهو ما يطلق عليه هاليداي صفة النظام الجموري القبلي (Republican Tribalism). Halliday, *Arabia Without Sultans: A Political Survey of Instability in the Arab World*, pp. 114-126.

(٣٣) أيلينا جوليوبوفسكايا، ثورة ٢٦ سبتمبر في اليمن (بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٨٢)، ص ٢٧٧ - ٢٨٠.

(٣٤) يبقى هذا الحكم صحيحاً حتى في حال مقارنة الأنظمة القبلية في الجزيرة العربية مع أنظمة حكم العسكر في دول الشرق العربي.

مقابل الاندماج القومي. وبيدو من مسيرة الدولة التسلطية، أن محاولة تحقيق الاحتكار الفعال لمصادر القوة والسلطة في المجتمع، تقتضي خلق تقسيمات عمل جديدة بين القوى الاجتماعية والسياسية الممثلة في التضامنات، بحيث تتمكن الأسر الحاكمة من التلاعب بها للحفاظ على الوضع القائم والترتيبات الاجتماعية المتختلفة في المؤسسات القبلية والطائفية والدينية. وهذا هو العنصر الذي يعطي صفة الفعالية لاحتكار مصادر القوة والسلطة في المجتمع.

واحد من أهم أساليب التلاعب هذه هو (أ) اختيار وتوظيف القيادات والكفاءات المختلفة في النخبة الاستراتيجية والحاكمة. ومع أن المراتب العليا في النخبة الاستراتيجية تمثل إلى الاستقرار والثبات النسبي كما في الوزارات ووكالات الوزارات، إلا أن هناك تدويرًا للنخب في المراكز الوسطى باستمرار^(٣٥). (ب) وأسلوب الآخر للتلاعب يتمثل في المقدرة الفائقة للأسر الحاكمة على إغواء قيادات المعارضة واحتوائها في ترتيبات الوضع القائم، أما بمنتها المراكز السياسية المتنفذة، أو بفتح مجالات واسعة للاثراء على حساب الدولة^(٣٦). (ج) أما الأسلوب الثالث فيتخد شكل التحالفات الموقته التي تعقدتها الأسر الحاكمة، أو تعطي الانطباع بعقدتها مع بعض القوى الاجتماعية، مقابل القوى الأخرى.

ومن الأمثلة التي يمكن أن تضرب على هذه التحالفات الموقته غير الرسمية: اللعب بالورقة الطائفية في الكويت والبحرين، كايتار الشيعة في بعض الفترات، واعطائهم امتيازات أو فرصةً من الترقى لا تناسب مع حجمهم في السكان، أو التحالف مع المؤسسة القبلية ضد التجار والطبقات الوسطى في الحضر في فترات أخرى، أو التحالف مع المؤسسة الدينية ضد التيار العلاني - القومي. وهذا التحالفان الآخرين ظهرا بشكل متزامن مع هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧ م وتبلورا بعد الثورة الاستهلاكية المصاحبة للارتفاع في دخل النفط منذ عام ١٩٧٣ م، وما زالا قائمين حتى الآن في أغلب بلدان الخليج والجزيرة العربية^(٣٧).

ان النتيجة النهاية المحزنة لتحقيق الاحتكار الفعال لمصادر القوة والسلطة في المجتمع، أي استئثار الأسر الحاكمة في الخليج والجزيرة العربية بالحكم والثروة، هو الركود الاجتماعي والحضاري، والتجميد القسري للقوى الاجتماعية في تقسيمات عمل مفتعلة تهدف الى المحافظة على ترتيبات وعلاقات اجتماعية قبلية - طائفية متختلفة. كما أن بناء أنظمة الحكم

(٣٥) كما يمكن أن يستشف من دراسات النخب الاستراتيجية والحاكمة. انظر على سبيل المثال:

Manfred W. Wenner, «Saudi Arabia: Survival of Traditional Elites», in: Frank Tachau, ed., *Political Elites and Political Development in the Middle East* (New York: John Wiley, 1975), pp. 157-191.

Helen Lackner, *A House Built on Sand: A Political Economy of Saudi Arabia* (London: (٣٦) Ithaca Press, 1978), pp. 89-102 and 202-206.

(٣٧) وهو ما يطلق عليه فؤاد زكريا «الاسلام البترولي» أو «البتروإسلام». انظر: فؤاد زكريا، الحقيقة والوهם في الحركة الاسلامية المعاصرة (القاهرة: دار الفكر، ١٩٨٦)، ص ٢١-٢٦.

فيها على شرعية التسلط والارهاب، بدلاً من الشرعية الدستورية التي تحظى برضى السكان، وضمن السلطة الرقابية للشعب، لا بد أن يقود إلى مزيد من الاحتكاك والعنف السياسي. ثم ان قيام الدول المستقلة في بلدان الخليج والجزيرة العربية لا يقود بالضرورة إلى تبني التيار الإقليمي الذي يهدف إلى اخلاق («شخصيات») مستقلة لكل بلد وأسرته الحاكمة كبديل للتيار القومي الذي يدعو إلى اندماج هذه الشخصيات في مشروع وحدوي. وكذلك لن يعني بلدان الخليج والجزيرة العربية التنسيق الأمني - البيروقراطي من خلال مجلس التعاون الخليجي (وسيرد ذكره في ما بعد) عن العمق الاستراتيجي - البشري للمشرق العربي الذي يعتبر امتداداً طبيعياً ومنطقياً لها.

ان الانفاق الحكومي الذي ترتب على ارتفاع الدخل من النفط، لا يعني تعاظم دور الدولة ومركزيته في حياة الناس السياسية فقط، إنما يعني أكثر من ذلك بكثير: انه يعني اختراق الدولة الكامل للاقتصاد، وبالتالي بقرطة الاقتصاد، كما يعني تحكم الدولة بالمصدر الأساسي للقوة المادية المتأتية من ملكية موارد البلاد الاقتصادية. ولذلك فتوسيع ملكية القطاع العام ليس بهذه البراءة أولاً، لأنّه يوسع بشكل كبير من دائرة تسلط الدولة، كما أنه لا يؤدي إلى أي شكل من أشكال الاشتراكية على الرغم من الملكية العامة للموارد الاقتصادية، وإنما يؤدي إلى رأسالية الدولة التابعة كما ذكرنا. كيف يمكن تفسير ذلك.

من الممكن أن يدلنا تحليل الوضع الأول، أي تطور القطاع العام في بلدان الخليج والجزيرة العربية، إلى التعرف على الملامح الخاصة بالوضع الثاني، أي رأسالية الدولة التابعة في هذه البلدان. ولكن يجب أن يكون واضحاً منذ البداية «أن فكرة القطاع العام أصيق من فكرة رأسالية الدولة، لأن الأخيرة تشير إلى نمط انتاج اجتماعي - اقتصادي يشمل المجتمع كله، بينما القطاع العام يشير إلى الملكية العامة للمشروعات والمؤسسات الاقتصادية»^(٣٨). ولكننا نقصد بالاستدلال من تحليل القطاع العام على رأسالية الدولة التابعة، أن قبول نموذج معين من نماذج القطاع العام في بلد ما، يحدد بشكل واسع خصائص رأسالية الدولة في هذا البلد.

إن أول ما يتبادر إلى الذهن، عندما نتكلم عن تطور القطاع العام وتتوسع بيروقراطية الدولة المركزية، هو عدد العاملين في الحكومة والقطاع العام، ونسبتهم إلى مجموع القوى العاملة. وهذا المقياس، وإن كان صحيحاً، إلا أنه مقياس ثانوي جزئي لا يعطينا إلا تقديرًا محدوداً للحجم الفعلي للقطاع العام والملكية العامة للدولة، كما بين ذلك جيمس اوكونور في دراسته عن دور الدولة في ظل الرأسالية الاحتقارية في الغرب^(٣٩). فحسب هذا المنبع،

(٣٨) لمعالجة واسعة لهذا الموضوع، انظر: اجناس ساكس، نماذج القطاع العام في الاقتصاديات المختلفة (القاهرة: الهيئة العامة للتأليف والنشر، ١٩٧٠)، ص. ٥.
James O'Connor, *The Fiscal Crisis of the State* (New York: St. Martin's Press, 1973).

يجب النظر الى القطاع العام على أن يتكون، إضافة إلى العاملين في الحكومة، كل الذين يعتمدون في معاشهم بشكل رئيسي على الدولة.

ويشكل أكثر تفصيلاً، فإن حجم القطاع العام يتحدد إذا عرفنا حجم الفئات التالية:

(١) العاملون في الحكومة ومؤسسات القطاع العام، (٢) الذي يتلقون مساعدات حكومية كمصدر لمعاشهم، (٣) المستفيدون من برامج الضمان الاجتماعي كالتقاعدin، (٤) الطلبة الذين هم في سن العمل ولكن لا يعملون، (٥) الذين يعتمدون في معاشهم على المقاولات الحكومية والторيد للحكومة، أي مؤسساتها ومصالحها، (٦) الذين يستفيدون في عملهم من استعمال مرافق الحكومة، (٧) المستفيدون من برامج الاسكان الحكومي والقرופض الحكومية، (٨) المستفيدون من الدعم الحكومي لأسعار السلع الأساسية (التموين)، (٩) المستفيدون من الخدمات العامة إذا كانت الدولة توفرها بأقل من سعر الكلفة. ويمكننا أن نضيف فئة عاشرة من السكان إلى ما تقدم هي فئة المتأثرين بطريقة أو بأخرى بسيطرة الحكومة على شركات القطاع الأهلي الخاص والمشترك.

إذا استطعنا أن نصل إلى تقدير حجم هذه الفئات من السكان، نستطيع أن نعرف الحجم الفعلي للقطاع العام والملكية العامة للدولة، وبالتالي درجة تبرّط الاقتصاد (أي سيطرة البيروقراطية المركزية للدولة على حياة السكان وأرزاقهم). ولكن هل يمكن تكوين تصور (واترك عنك الآن فكرة تقدير) كمي لهذا الحجم الفعلي للقطاع العام. والجواب لا بد أن يكون بالمعنى، لأن معظم بلدان الخليج والجزيره العربية ليست فقط لا تملك احصاءات دقيقة ولكنها لا تملك احصاءات عامة أبداً. فيها عدا البحرين والكويت، لم تغير هذه البلدان احصاءات عامه قبل عام ١٩٧٥ م كما أن احصاء ١٩٧٥ م لا يعتد به. والسعودية قامت باحصاء عينة عام ١٩٦٣ - ١٩٦٤ م ولكنها لم تنشر النتائج رسمياً، وسلطنة عمان لم تغير احصاء عاماً حتى الآن والاحصاءات المنشورة عنها مبنية على التقديرات.

ولذلك فغالبية المعلومات التي بين أيدينا تتعلق بالفئة الأولى وهي فئة «العاملين في الحكومة والقطاع العام»، وهي متضمنة في الجدول رقم (٦ - ٣).

وهذه الاحصاءات تعطي الانطباع أن أكثر من ثلث القوى العاملة (وفي اليمن الديموقراطية أكثر من تلك بكثير) تعتمد في معاشها مباشرة على القطاع الحكومي والعام، وهذا بعد ذاته يعني ببساطة أن الحكومة في بلدان الخليج والجزيره العربية هي أكبر رب عمل، بينما المذهب الایديولوجي الرسمي ينادي بالاقتصاد الحر. ولكن نسبة العاملين في القطاع الحكومي والعام هي أعلى من ذلك بكثير، إذا أخذنا نسبة هؤلاء من المواطنين. فإن أكثر من ثلثي المواطنين في الحقيقة يعملون في الحكومة. وإذا أخذنا الكويت كمثال، ونخمن مضطرون لأنخد الكويت مرة أخرى بسبب توافر الاحصاءات

جدول رقم (٦ - ٣)
 اعداد العاملين في القطاع العام ونسبتهم المئوية
 إلى مجموع القوى العاملة في بلدان الخليج والجزيرة العربية عام ١٩٨١

البلد	اعداد العاملين في القطاع العام	النسبة المئوية لمجموع القوى العاملة
الامارات العربية المتحدة	١٩٧٩٣٥	٣٦
البحرين	٣٧٧٥٨	١٦ (١٩٨٠)
السعودية	٢٥٢٨٩٨	١٢ (١٩٧٥)
عمان	٣٨٨٤٠	(٢) ٥١,٥
قطر	٣٧٥٨٧	٣٤,٦
الكويت	١٦٧٦١٦	
اليمن الديمقراطية	—	
اليمن العربية	—	

ملاحظة عامة: تشير العلامة (—) إلى أن المعلومات غير متوفرة.

المصدر: انظر مصادر الجدول رقم (٥ - ٥) في الفصل الخامس من هذا الكتاب.

- (أ) Reza Islami and R.M. Kavoussi, *The Political Economy of Saudi Arabia* (Washington, D.C.: Washington University Press, 1984), p. 41.
 (ب) فتحي محمد أبو عيانة، «سكان سلطنة عمان: دراسة ديمغرافية»، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، السنة ١٠، العدد ٤٠ (١٩٨٤)، ص ٢٢٤.
 (ج) القاضي، «التطور السريع في بعض دول الخليج العربية النفطية»، ص ١٩٩.

العامة فيها أكثر من أي بلد آخر في الخليج، فإن ٦٠ بالمائة من الكويتيين هم في سن العمل يعملون في القطاع الحكومي، إضافة إلى ٥،٥ بالمائة من غير الكويتيين الناشطين اقتصادياً، عام ١٩٨١ م. والاعداد التي تمتلها هذه النسب هي على التحويل التالي (٤):

مجموع العاملين في القطاع الحكومي كما في الجدول رقم (٦ - ٣) = ١٦٧٦١٦
 فيهم: الكويتيون ل الكويتيين = ٦٣٢٨٣
 العرب = ٨٠٤١٢
 الآسيويون وغيرهم = ١٧٧٥٥
 بدون جنسية! = ٦١٦٦

(٤) خلدون حسن النقبي، «دراسة عن البيروقراطية الحكومية في الكويت»، القبس، ١٢/١٩٨٥/٢.

وإذا بقينا مع مثال الكويت، في محاولة للوصول إلى تصور كمي للحجم الفعلي للقطاع العام والحكومي، فلا بد أن نضيف إلى هؤلاء، أعداد أفراد الجيش والشرطة والحرس الوطني. ولما كانت هذه الأعداد لا تعلن، فإننا نستطيع أن نفترض من تقديرات خارجية (وأجنبية) بأن أعدادهم تقترب من الثلاثة والعشرين ألفاً. ولما كانا نعرف أيضاً من احصاءات وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، بأن هناك في ذلك العام ٨٦٧٥ عائلة (أي أرباب أسر) تتلقى مساعدات حكومية كدخل رئيسي، ولما كانا نعلم من مؤسسة التأميمات الاجتماعية أنه حتى ١٩٨١/٦/٣٠ مبلغ عدد المتقاعدين والمستحقين من المدنيين والعسكريين ٨٨٣٩٥ شخصاً^(٤). وإذا أضفنا إلى كل هؤلاء، الطلبة الذين هم في سن العمل ولكن لا يعملون، أما لتلقيهم مساعدات حكومية أو لأنهم يتلقون تعليماً مجانيّاً تتفق عليه الحكومة، ولذلك فاعدادهم تتوقف أساساً على سياسة الإنفاق الحكومي وعددهم عام ١٩٨١ م كان ٩٥٤٤٨ ألفاً، فإننا نستطيع الوصول إلى تقدير الأعداد التي تعتمد بصورة مباشرة فقط على القطاع العام والحكومي على النحو التالي، كما في الجدول رقم (٦ - ٤).

جدول رقم (٦ - ٤)
الاعداد الفعلية لفئات السكان المكونة للقطاع الحكومي
والعام المستفيدة منه بصورة مباشرة في الكويت عام ١٩٨١

الفئة المكونة والمستفيدة	تقدير أعدادها (بالآلاف)
العاملون في الحكومة (مدنيون وعسكريون) الذين يتلقون مساعدات حكومية	١٩٠٠٠
المتقاعدون (المدنيون والعسكريون) الطلبة في سن العمل	٨٦٧٥
المجموع	٨٨٣٩٥
المجموع	٩٥٤٤٨
المجموع	٣٨٢٥١٨

المصدر: خلدون حسن التقيب، «دراسة عن البيروقراطية الحكومية في الكويت»، القبس، ١٢/٢/١٩٨٥.

ومعنى هذا هو أن نحو نصف إجمالي الطاقة البشرية، أي جميع السكان في سن العمل (١٥ سنة فأكثـر) في الكويت أو ٤٧ بالمائة، أما موظفوـن في الحكومة أو يستفيدون بشكل مباشر من القطاع الحكومي. وهذا التقدير يشمل الفئات الأربع الأولى المكونة للقطاع

(٤) احصاءات مؤسسة التأميمات الاجتماعية الواردة في التقارير السنوية والتي تعكس في الفترة اللاحقة لعام ١٩٨١ ظاهرة التقاعد في سن مبكرة نسبياً (بين ٤٠ - ٥٠ عاماً) لقوة العمل الكويتية.

العام. فهذا عن بقية الفئات؟ ان الفتتین الخامسة (الذین یعتمدون فی معاشهم علی المقاولات الحكومية) والستادسة (الذین یستفیدون فی عملهم من استعمال مرافق الحكومة كالحرفيين والصناع والعمال المهرة الذین یستعملون الالات والعدد والأدوات التي توفرها لهم الأجهزة الحكومية نفسها) من الصعب تقدير اعدادهم بشكل مستقل ، ولكننا إذا أخذنا حجم المقاولات الحكومية ككل ، فإننا لا نخطيء إذا افترضنا أن نسبةم تزيد على ٥٠ بالمائة من مجموع العاملين في القطاعين الأهلي الخاص والعام من فئتي «العاملين لحسابهم والعمال المهرة».

أما الفئة السابعة وهي جميع المستفیدین من برامج الاسكان الحكومي والقروض الحكومية ، فقد بلغ عدد الذین استفادوا من برنامج الاسكان الحكومي للدخل المحدود حتى نهاية عام ١٩٨١ م ٢٥،٧٠ ألفاً، أضف اليه ٢٢،٠٨٨ ألف شخص تقدموا بطلبات ، ولم يبيت بها بعد حتى نهاية عام ١٩٧٩ م . (ولا بد أن يضاف إلى هؤلاء عدد المستفیدین من القروض العقارية التي يقدمها بنك التسليف والادخار، وهي أعداد لا تملکها في الوقت الحاضر). فإذا جمعنا هؤلاء الأشخاص ، نستطيع الوصول إلى تقدير أعداد المستفیدین من برامج الاسكان الحكومي .

أما أعداد المستفیدین من الخدمات العامة الأخرى التي تبعها الدولة بأقل من سعر الكلفة ، فمن المستحيل حصرها لأنها تشمل جميع السكان. وهذه الخدمات العامة تشمل الدعم الحكومي للسلع الغذائية التموينية ، وتشمل كذلك الخدمات الصحية والتعليمية والاعلامية والأمنية والبلدية والاسغال العامة (كالطرق والجسور والبناء والتسيير) والكهرباء والماء والبنزين والبريد والهاتف ... الخ. ويجب النظر إلى الخدمات العامة (إذا كانت تباع بأقل من سعر الكلفة) من زاويتين: أنها عنصر أساسي في الحياة العصرية لعامة السكان ، وأنها في الوقت نفسه عنصر توفر على القطاع الخاص وعلى المؤسسات الصناعية الأهلية. ولذلك فـأية تغيرات في مدى توافر هذه الخدمات وفي نوعيتها وفي سياسات الانفاق الحكومية التي تولوها ، ستكون لها تنتائج مباشرة على حياة الناس وأرزاقها وطموحاتها^(٤٢).

أما الفئة العاشرة ، وهم المتأثرون بسيطرة الحكومة على شركات القطاع الأهلي الخاص والمشتراك ، فإنهم يمثلون مؤشراً دقيقاً على درجة تغلغل الدولة وقطاعها العام في القطاع الأهلي الخاص من الاقتصاد . وهذا التغلغل يمثل ظاهرة عامة في جميع بلدان الخليج والجزيرة العربية . وما على القارئ إلا أن يسأل عن حجم ملكية الدولة في أكبر الشركات المساهمة سواء منها التي تطرح أسهمها للتداول في سوق الأوراق المالية أم التي لا تفعل) في كل بلد.

(٤٢) لم يدرس هذا الجانب بما فيه الكفاية من قبل المتخصصين.

والنتيجة ستكون منتظمة ومقاجئة^(٤٣).

إذا عدنا إلى مثالنا الكويتي، فإننا سنكتشف أن الحكومة تساهم في جميع الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية حتى ٢٥/١٢/١٩٨٢م، أي قبل معرفة نتائج شراء الحكومة لأسهم الشركات التي تضررت بانهيار سوق الأوراق المالية المسمى بأزمة المناخ (في حزيران/يونيو ١٩٨٢م). ولكن الحكومة تملك الحصة المسيطرة (Controlling Interest) (أي ٣٠ بالمائة أو أكثر من الأسهم) في ٥٥ بالمائة من جميع الشركات المساهمة (إذا استبعدنا الشركات المغلقة)، كما هو موضح في الجدول رقم (٦ - ٥). ولكن الذي يريد أن يدقق أكثر في المعلومات التي لا يكشفها الجدول، سيرى أن الحكومة تملك أكثر من ١٥ شركة من هذه الشركات بواقع ٥٠ بالمائة أو أكثر من الأسهم، أي ٤٠ بالمائة من مجموع الشركات المساهمة، عدا الشركات المغلقة الأربع. وهناك حديث عن نسبة الحكومة شراء ١٠ بالمائة من جميع الشركات لضمان وجود مثل للحكومة في جميع مجالس ادارات الشركات في القطاع الأهلي. فإذا كان الحال على ما هو عليه فلنا أن نسأل: ما هي ضرورة وجود القطاع الخاص؟ وما هو هامش الحركة المتاح له؟

والجواب عن هذا السؤال يمكن فيحقيقة أن القطاع الخاص يلعب دوراً مهماً في استكمال سيطرة النخبة الحاكمة على الاقتصاد. فما لا تملكه النخبة الحاكمة من موارد الدولة، تحصل عليه عن طريق القطاع الخاص بالطرق الشرعية شكلاً، وهي الدخول في المقاولات والمناقصات الحكومية عن طريق الشركات التي تؤسّسها مباشرة أو الشركات التي تؤسّسها بطرق غير مباشرة بواسطة الواجهات أي الأشخاص الآخرين، أو الدخول في الشركات كشركاء صامتين (Silent Partners). فما تعطيه النخبة الحاكمة بيد، عن طريق ميزانية الدولة كرواتب وأجور وكرساميل للاستثمار في التنمية أو برامج التعميرات الحكومية، تعود فتستولي عليه باليد الأخرى، عن طريق ملكية الشركات الفعلية أو شركات الواجهة، أو كشركاء صامتين قابضين للعمولات على مقاولات الحكومة ومناقصاتها وتوريدها.

ولذلك فإن طريق الآثار الواسع في بلدان الخليج والجزيرة العربية لا بد أن يمر من

(٤٣) انظر الجدول رقم (٥) في الملحق الاحصائي في نهاية هذا الكتاب. وفي الحقيقة فإن سيطرة الدولة في مجتمعات الجزيرة العربية على القطاع الأهلي الخاص تتجاوز السيطرة من خلال شراء أسهم الشركات الخاصة إلى أشكال للسيطرة مختلفة ومتعددة. ويفيد الاستاذ جاسم السعدون، الاقتصادي الكويتي، في مراسلات خاصة، إلى أن هذه السيطرة تستمد ليس فقط من احتكار دخل النفط وكوتها المدبر الأكبر للمدخرات المالية (الاحتياطي المالي) الناجمة عن فال Benson ايرادات النفط، وإنما توفرأ من كونها مسؤولة عن أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية، ومسئولة أيضاً عن توزيع الارباح لساهي بعضها وعن حل الميزانيات المستعصية للبعض الآخر. وإذا أضفنا إلى ذلك هيمنة الدولة غير المباشرة عن طريق منح ترخيص مزاولة العمل ومنع المخالفين مثل الأرض والقروض والمعاملة التفضيلية أو منها، يتبيّن لنا حجم سيطرة الدولة على القطاع الأهلي الخاص.

جدول رقم (٦ - ٥)

ملكية الحكومة في القطاع الخاص: نسبة الاسهم التي تملكها الحكومة
في الشركات المساهمة والمفلترة المسجلة في سوق
الأوراق المالية في الكويت حتى ١٩٨٢/٢٥/١٢

نوع الشركة	عدد الشركات	عدد الشركات التي تملك الحكومة بالمائة فأكثر من اسهامها ٣٠	النسبة المئوية في فئتها
الشركات المالية	١٥	٧	٤٧
الشركات الصناعية	١٤	٩	٦٤
شركات النقل والخدمات	٦	٣	٥٠
الشركات العقارية	٣	٢	٦٦
الشركات المفلترة	٤	-	-
المجموع	٤٢	٢١	٥٥٥

(أ) النسبة محسوبة من ٣٨ بعد استبعاد الشركات المفلترة.

المصدر: الأنباء (الكويت)، ١٩٨٢/١٢/٢٥.

خلال النخبة الحاكمة، ومن خلال القطاع العام، على حساب الدولة وموازنتها العامة. وقد أدركت جميع فئات السكان المنضوية في التضامنيات هذه الحقيقة، وبيت تعاملها مع الدولة على هذا الأساس. أما مقدار درجة التحكم التي تتيحها هذه السيطرة على المجتمع، إذا ما أضيفت إليه آليات تحقيق الاحتكار الفعال لمصادر القوة والسلطة في المجتمع، فلا بد أن يكون رهيباً هائلاً بشكل لم يشهد له التاريخ مثيلاً^(٤).

صحيح أن برامج الخدمات العامة في بلدان الخليج والجزيرة العربية (عدا شطري اليمن) أفضل بكثير من مثيلاتها في بقية البلدان العربية، فالمواطنون في هذه البلدان يأكلون بشكل أفضل، ويسكنون بشكل أفضل ويلبسون بشكل أفضل، ويتعلمون بشكل أفضل، ويستهلكون أحدث السلع وأعلاها، وهم منفتحون على العالم الخارجي بشكل أكثر حرية

(٤) في الحقيقة، فإن القدرة الفائقة للدولة على تنسيق البناء التنموي، وهي خاصية إضافية للدولة الحديثة، تجعل من سلط الدولة المعاصرة لا سابقة لها في التاريخ الانساني. انظر:

Michael Mann, «The Autonomous Power of the State: Its Origin, Mechanisms and Results,» *European Journal of Sociology*, vol. 25, no. 2 (1984), pp. 185-213.

من بقية العرب ، ولكنهم يشترون مع بقية العرب (وربما أكثر قليلاً منهم) في حمل عبء اخطبوط الدولة السلطانية ، وتغذية شهية النخبة الحاكمة الشرهة التي لا حدود لها .

ولكن كفاءة برامج الخدمات العامة ، وقدرة تنظيمات الدولة الحديثة على تنسيق البناء التحتي ، إذا قوبلتا بالقدرة الاستبدادية التي يولدها الاحتياط الفعال لمصادر القوة والسلطة في المجتمع للنخبة الحاكمة ، تعطيان للدولة قدرة هائلة على التحكم في حياة السكان ومعاشهم وأنشطتهم . فلا غرابة أن يتسم النظام السياسي للدولة السلطانية في بلدان الخليج والجزيره العربية بالسياسات التسع السابقة الذكر ، ولا داعي لتكرارها هنا . وهي السياسات التي توحد العرب جيئاً ، وخاصة من حيث عدم وجود حكومات ممثلة لمصالح السكان وعدم وجود دساتير معلنة ، وتعليق الحقوق المدنية اعتباطياً ، وبناء شرعية الدولة على التسلط والارهاب ، وعدم وجود انتخابات حرة لها معنى من أي نوع ، وعدم وجود تنظيمات مجتمعية تعبر عن مصالح السكان .

وخلاصة الأمر ، في هذا الباب ، هي أن الدولة السلطانية ليست نظام حكم فحسب ، وإنما هي التعبير السياسي عن نظام اجتماعي - اقتصادي ، أو نمط انتاج اصطلاح على تسميته برأسالية الدولة التابعة في انتظار لتسمية أفضل . تمد الدولة فيه ، في الوضع المثالي ، اخطبوط سلطتها الى النظام الاقتصادي فتحتكر ملكية وسائل الانتاج ، وإلى النظام السياسي فتحتكر وسائل التنظيم ، وإلى النظام الاجتماعي فتقسلم نفسها بديلاً عن مؤسساته ، وتستبدل الايديولوجيات المتنافسة بآيديولوجيا التسلط والارهاب وقيمه الأصلية بقيم الاستهلاك المتعي ، وحضارته بحضارة الخوف والرعب . وتقوم الدولة السلطانية بكل هذا مع بقاء علاقات الانتاج رأسالية أو مبنية على مبدأ الاستغلال الطبقي ، منها موه عليها .

ويجب أن لا يفهم من هذا أننا نطالب بالغاذه الدولة ، أو بأننا نعارض تدخل الدولة بالاقتصاد ، أو غيرها من الدع اوى التي تتدنى ضمئاً باضعاف الدولة ، حتى يتوافر المناخ الملائم للاستغلال الطبقي الذي تمارسه النخبة التجارية والحاكمة . فإننا نعتقد أن للدولة دوراً حاسماً في الكفاح ضد الاستباحة الامبرالية لموارد البلدان العربية واستقلالها الفعلى^(٤٥) . ولكن يجب إعادة سيطرة الشعب على الدولة أولاً ، وفرض رقابته عليها من خلال هيئاته ومؤسساته المنتخبة انتخاباً حرّاً ، ومن خلال تنظيماته السياسية المعاشرة عن مصالحه الحقيقة وطموحاته . كما يجب رسم حدود واضحة لسلطة الدولة وتحديد المساحة الخاصة بالمواطن الانسان وحريته ومنع الاستباحة البيروقراطية لكرامته . ولذلك فلا مفر للعرب عموماً وعرب الخليج والجزيره العربية وخاصة ، من مواصلة الكفاح من أجل الدستورية ومن

(٤٥) حول الطبيعة المتناقضة لدور الدولة في بيئة العالم الثالث ، انظر :

«State Capitalism and the Third World,» in: James Petras, *Critical Perspectives on Imperialism and Social Class in the Third World* (New York: Monthly Review Press, 1978), pp. 84-102.

أجل الديقراطية ، ومن أجل التضامن العربي في مشروع وحدوي يكفل تحقيق التنمية الجدية الفعلية .

إذا تحقق هذا ، فهل تراه يزيل صفة السلطانية عن الدولة التي نعيش في ظلها؟ ليس ضرورياً ذلك ، فالسلط درجات والكافح ضد السلط هو عملية متصلة لا تنتقطع ، وتجد أصلها في الطبيعة المتناقضة لوظائف الدولة الحديثة ، ولكن هذا حديث له مجال آخر ، وستكون لنا معه جولة أخرى .

الفصل السَّابِعُ : خاتِمة
مُجْمَعُ الْخَلِيجِ وَالْجَزِيرَةِ الْعَرَبِيَّةِ -
الْأَزْمَةُ الْفَادِمَةُ

حاولنا، في هذه الدراسة أن ننظر إلى مجتمع الخليج والجزيرة العربية من منظور مختلف عما جرت عليه العادة، أي مختلف عن منظور تتابع الأحداث العبثي المصحوب بظهور الشيوخ والسلاطين، واحتفائهم بالشكل الريتيب الذي يظهر في الجدول رقم (٤ - ٣) الوارد في الفصل الرابع في هذا الكتاب. فهذا المنظور التقليدي لا يؤدي إلى فهم دقيق للبناء الاجتماعي، وإنما يؤدي إلى طريق مسدود مثل الاستنتاج الغريب الذي توصل له سارجنت، من أن مجتمع الجزيرة العربية هو «اعتيادياً في حالة فوضى». وفي الحقيقة، يقود المنظور التقليدي إلى هذا الاستنتاج بشكل منطقي، لافتقاره إلى الأدوات المفهومية لتحليل تسلسل الأحداث، ولتفسير الانشعاعية الرهيبة لمجتمع الجزيرة: القبلية والطائفية - المذهبية والاجتماعية.

إذاً فهذا المنظور المختلف الذي وضعناه موضع التطبيق في هذه الدراسة، يستند بالضبط إلى استخدام مجموعة من الأدوات المفهومية لتوسيع نموذج نظري للمجتمع يسمح باستخلاص مجموعة من الفروض عن الديناميات الاجتماعية - الحضارية الفاعلة في هذا المجتمع، والتي يمكن إثباتها أو تقديم الأدلة التاريخية على صدقها النسبي. وقد أطلقنا على هذا النموذج النظري للمجتمع مصطلح «أطروحة الحالة الطبيعية» مؤقتاً في انتظار تسمية أفضل. إن المفهوم المركزي، بين مجموعة المفاهيم التحليلية المستخدمة في هذه الدراسة، هو نمط الانتاج المركباني العربي - الاسلامي (أو النمط المركباني العربي للاختصار) الذي نفترض لأغراض هذه الدراسة أنه كان سائداً في الخليج والجزيرة العربية، حتى الرابع الأول من القرن السابع عشر.

ومفهوم النمط المركباني العربي، يقابل في هذه الدراسة، مصطلح اقتصاد الحالة

الطبيعية، والذي يؤدي إدخاله في التحليل إلى تخفيف حدة الفوضى التي يشتكي منها سارجنت، ويصبح المجتمع العربي في الخليج والجزيرة قابلاً للفهم بشكل أفضل. وقد سبق أن ذكرنا في موضع آخر أن المؤسسات الثلاث التالية تمثل الأسس التي يستند إليها المجتمع العربي عامة وهي : أسبقية التجارة في النظام الاقتصادي (أو النمط المركبالي)، مقابلة بالقبلية السياسية من حيث هي عقلية عامة (Ethos) ومن حيث هي مبدأ تنظيمي (وليس فقط صلة القرابة أو النسب)، والتي تعمل من خلال المؤسسة الدينية - الطائفية بجذورها التاريخية العميقة. إن جزءاً من النجاح والإزدهار الذي أصابه النمط المركبالي العربي في مجتمع الخليج والجزيرة، بالشكل الذي شرحته، لا بد أن يعود إلى ضعف تأثير الدولة الخراجمية المركزية - المملوكية والعثمانية والتي أطلقنا عليها اسم السلطانية - على مجريات الأحداث ليس في الجزيرة العربية فقط، وإنما في غرب المحيط الهندي عموماً. وكان بودنا أن نتحسن ثبات مفهوم النمط المركبالي العربي في ظل الدولة السلطانية، ولكن مجال هذه الدراسة لا يتسع له فتركناه إلى مجال آخر.

وقد استخلصنا العناصر المكونة للنموذج السوسيولوجي لنمط الانتاج المركبالي العربي على أنها: (أ) تجارة المضاربة، (ب) المؤسسة القبلية من حيث هي قنوات لاعادة توزيع الدخل المتأتي من التجارة، (ج) آليات التعامل التجاري النقدي في ظل السوق البادلي المقرر للأسعار، (د) وأخيراً الترتيبات الموسمية التي تحكم بالنشاطات الاقتصادية ومواعيد حدوثها. وهناك عنصر آخر لم يتسع المجال أيضاً للتطرق إليه، وهو العنصر الحضاري - القيمي - الايديولوجي الذي كان ينظم مجتمع النمط المركبالي. ولم يتسع المجال كذلك لدراسة التركيبة السكانية - الاثنية في هذا المجتمع. هذه أمور تركناها إلى مجال آخر ووقت آخر، لأنها تتطلب الدخول في تفاصيل لا يتسع مجال الدراسة الحالية لها.

لقد كان الهدف المباشر من طرح مفهوم النمط المركبالي العربي توضيح أسس ومصادر الأزمة البنائية التي كان المجتمع العربي في الخليج والجزيرة العربية يعاني منها، تحت ضغط الامبرالية الغربية والنشاطات الاستعمارية المتزايدة في المنطقة. هذه الأزمة البنائية جسدتها تجسيداً حياً سقوط هرمز عام ١٦٢٢م. ومنذ تلك الواقعة، والمركباتية العربية الإسلامية تسير من انحسار إلى انحسار. وقد اعتمدنا في توضيح أسباب انحسار المركباتية العربية الإسلامية على أعمال ثلاثة من المؤرخين الاقتصاديين الهولنديين وهم فان لور، ومايلنك - رولنس ونيلز شتبنسغارد ومعظم دراستهم انصبت على شرق المحيط الهندي. ومع التطوير الذي أدخله شتبنسغارد على الجدل المثير الذي دار بينهم - وبخاصة توسيعه ليشمل غرب المحيط الهندي - فإن هذا الميدان ما زال واسعاً جداً، ويحتاج إلى المزيد من البحث والتدقيق والتوثيق، قبل أن تنقشع حجب الغموض عن هذه الفترة الحرجة من تاريخنا.

وهكذا، فيما نصل إلى منتصف القرن التاسع عشر، حتى تصبح المنطقة وقد اكتمل

استيعابها في نظام العالم الاقتصادي للرأسمالية الغربية. وكان معنى هذا أن منطقة الخليج والجزيرة العربية أصبحت منطقة هامشية جداً (Peripheral) تختص بانتاج نوع من السلع الثانوية موجهة إلى السوق العالمي، وليس إلى الأسواق المحلية باعتبارها منطقة تجارية كما كانت في السابق. وهذا الوصف ينطبق على تجارة اللؤلؤ والقهوة واللبان والجلود والخيول واللحى والتهرير... الخ. ويمكن فهم التخصص السليبي من هذا النوع بشكل أفضل، من خلال العلاقات غير المتكافئة لتقسيم العمل العالمي في ظل السوق الرأسمالي، وعلاقة التبعية عند سمير أمين، والمركز - المحيط عند ولارشتين، وتصادم العوالم الخراجية والرأسمالية والقرابية الأكثر شمولية عند أريك ول夫^(١).

وقد تزامن تحول الجزيرة العربية إلى منطقة تجارية هامشية في منتصف القرن التاسع عشر، مع ميلاد الخطة الامبرialisية العظمى لبريطانيا في المشرق والجزيرة، والتي أوضحتنا أن أصلها التاريخي يعود إلى مواجهة الانتفاضة الهضوبية المصرية في زمن محمد علي ومنع تكرارها. وقد استهدفت هذه الخطة إحكام ربط الخليج والجزيرة والمشرق العربي ببريطانيا، عن طريق ضمان تجزئة بلدان المنطقة ومنع اتحادها، حتى بعد الاستقلال، بشكل أوسع كثيراً من اتفاقية سايكس - بيوكو التي كانت وما زالت تستحوذ على اهتمام المؤرخين والساسة. وقد ذكرنا أن الفكر الامبرialisي والسياسات الامبرialisية مراً بأطوار مختلفة، وخضعوا لتصورات متطرفة، قلما نجد شرحاً لها في كتب التاريخ السياسي. لأن التعرض لهذه الأمور يتضمن التعمق في تاريخ البلدان الامبرialisية نفسها، بدلاً من الاكتفاء باجترار تاريخنا.

وقد استمرت تجزئة الخليج والجزيرة - أسوة ببلدان المشرق العربي - منذ ذلك الحين وحتى الآن، أي بعد استقلالها وأمتلاكها - نظرياً - الارادة الحرة في تقرير مصيرها. فقد يعاب على الفكر القومي اعتباره الوحدة العربية من المسلمات غير القابلة للنقاش، ولكن تجزئة الخليج والجزيرة العربية لم تخضع إلى أي مبرر تاريخي أو مادي لوجود كيانات مستقلة ذات سيادة - مثلما يمكن أن يقال عن بلدان المغرب العربي - فقد كانت تجزئة بلدان الخليج تخضع كلها لطلبات واعتبارات السياسة الامبرialisية العالمية، وقد انعكس هذا الوضع بشكل جلي في الاعتباطية الرهيبة المحرنة التي اتصف بها عملية ترسيم الحدود في مؤتمر العقير لعام ١٩٢٢ م السالف الذكر.

وما بين عام ١٩٢٢ م (سقوط هرمز) وعام ١٩٢٢ م (مؤتمر العقير) ثلاثة قرون تفصل بينها أزمتان بنائيتان: الأزمة الأولى أدت إلى الانحسار الاقتصادي الذي مهد للهيمنة

(١) يمكن استشراف هذا التصادم في السياق المعاصر من الاستعراض المتقن الذي يقدمه «ورزلي»:

Peter Worsely, *The Three Worlds: Culture and World Development* (London: Weidenfeld and Nicolson, 1984).

الامبرialisية - الاستعمارية على الخليج والجزيرة العربية، والأزمة الثانية مهدت لدخول بلدان المنطقة في عصر الدولة التسلطية التابعة. ومثلما كانت الأزمة الأولى، فإن الأزمة الثانية ليست أزمة سياسية أو أزمة أنظمة حكم فحسب، وإنما هي أزمة اقتصادية - تدخل التجزئة كأحد أسبابها - وأزمة اجتماعية تتفاقم فيها انشعاعية القوى الاجتماعية والسياسية وتفتها، وأزمة حضارية تتصل بمحاولة العرب عموماً تحديد مركزهم من تاريخهم وتراثهم وحضارتهم ومن الحضارة العالمية كآخذين ومعطين. هذه الأزمة البنائية المعاصرة ستصل إلى ذروتها في سقوط بيروت عام ١٩٨٢م لتبلغ المأساة مداها.

لقد كانت الدولة الريعية مرحلة انتقالية (للفترة منذ اكتشاف النفط حتى منتصف السبعينيات من هذا القرن) نحو عصر الدولة التسلطية، ولكنها ليست مرحلة انتقالية ضرورية، فهناك طرق مختلفة تقود إلى الدولة التسلطية. فقد دخلت كل من مصر وسوريا والعراق منذ أواخر الخمسينيات عصر الدولة التسلطية عن طريق الانقلابات والتأمينيات وبقرطة الاقتصاد، وليس عن طريق الدولة الريعية. ودخل الأردن في الفترة نفسها عصر الدولة التسلطية لاعتبارات تتصل بالسياسة العليا للدولة (*Raison d'état*) وبقاء نظام الحكم من عدمه، وكذلك فعلت اليمن الديمقراطية وشتان ما بين نظام حكمها ونظام حكم الأردن. ولذلك، فإن الدولة الريعية كانت مرحلة انتقالية في بيته الخليج والجزيرة العربية، ولكنها ليست مرحلة ضرورية في البيئات الأخرى لدخول عصر الدولة التسلطية.

وما نصل إلى أواخر السبعينيات من هذا القرن، حتى تنتظم أغلب البلدان العربية في الدولة التسلطية. وهنا يصبح التفريق بين الدولة الريعية والدولة التسلطية ضرورياً جداً. إن الدولة الريعية تصنف جزئية محدودة من النظام الاقتصادي تتعلق باعتبار مصدر الدخل الوطني يأتي بشكل الربيع الخارجي ، وتعلق بالدور الذي يلعبه الربيع في الانفاق الحكومي وما يتربّ عليه من نتائج . وعند هذا الحد، تقف أهمية هذا المفهوم، بينما الدولة التسلطية تمثل نظاماً سياسياً مميزاً في منظومة أشكال النظم السياسية الاستبدادية عبر التاريخ . وتمثل الدولة التسلطية نظاماً اقتصادياً متكاملاً نطلق عليه رأسهالية الدولة التابعة . وعكل الدولة التسلطية غطأً حضارياً خاصاً بظاهرة المجتمع الجماهيري (*Mass Society*) تتنافى فيه الطبقات الوسطى وأنماط استهلاكها المتعي في صلب هيمنة الأسر الحاكمة القديمة^(٢).

إذاً فمفهوم الدولة التسلطية ومؤسساتها التضامنية واحتراقها النظام الاقتصادي والمجتمع المدني، أداة أشمل وأفضل من الدولة الريعية في فهم مجتمع الخليج والجزيرة العربية. لماذا تؤدي سياسات هذه الدولة التسلطية التابعة إلى أزمة بنائية تمثل في الركود الاقتصادي والاجتماعي والحضاري الملائم لسياساتها؟

(٢) لمراجعة نقدية لمفاهيم المجتمع الجماهيري في الفكر الاجتماعي الغربي، انظر:

Alan Swingewood, *The Myth of Mass Culture* (London: Macmillan, 1979), pp. 1-23.

إن الجواب عن هذا السؤال، يكمن فيحقيقة أن تنظيمات وسياسات الدولة التسلطية تقود في أغلب الأحوال إلى طريق مسدود، بسبب هيمنة البيروقراطية المركزية على الاقتصاد والمجتمع، بشكل يمنع أو يحد من امكانات التنمية الحقيقة، خوفاً من زعزعة هذه التنمية للتربيات والعلاقات الاجتماعية المختلفة التي تضمن للنخبة الحاكمة استمرار استئثارها بمصادر القوة والثروة في المجتمع. وقد ذكرنا أن الرخاء والازدهار اللذين يولدهما الدخل من النفط، هما في الحقيقة رخاء وازدهار ظاهريان للأسباب التالية:

لقد أدت تجزئة الوطن العربي إلى خلق كيانات مستقلة، ولكن هذه الكيانات، وبخاصة في الخليج والجزيرة العربية، تمثل أسوأ محدودة جداً من حيث ضيق القاعدة الانتاجية، ومن حيث حجم الاستهلاك، ومن حيث مجالات الاستثمار^(٣). وإذا كانت هذه الأسواق تعتمد في السابق على تجارة إعادة التصدير والتراخيص، فإن ظهور الكيانات المستقلة وتكرис الحدود المصطنعة والتدخل المائلي للدولة بالاقتصاد، وتاليًا اختلاف التشريعات الاقتصادية، قد نتج عنها وضع قيود ثقيلة على الاستثمار عبر الحدود بين بلدان الجزيرة والمشرق العربين. وكلنا يعرف أن هذه الأوضاع شجعت على تصدير رؤوس الأموال العربية إلى أسواق أوروبا الغربية وشمال أمريكا، وبخاصة بعد الثورة السعرية عام ١٩٧٣م، فكان ميلاد الدولارات النفطية (Petrodollar)^(٤).

وغني عن القول، أن تصدير الرساميل أو تصدير جزء كبير من دخل النفط قد حرم بلدان الجزيرة والمشرق العربين من فرص واسعة للاستثمار المجدى في الموارد البشرية والطبيعية والتكنولوجية، وعمق التبعية التكنولوجية لهذه البلدان للغرب. إن الاستثمار المجدى على المستوى القومى لا يأخذ بالضرورة شكل القروض للدولة، ولذلك كانت مطالبة بلدان الخليج النفطية أن تعامل قروضها واستثماراتها في البلدان العربية معاملة قروض واستثمارات البنك الدولى نفسها، مناقضة ولاعنة لأى التزام سياسى بالدعاوى القومية، مع تسليمنا بأن بعض هذه الاستثمارات سيعرض لنسب القادة السياسيين والعسكريين في تلك البلدان ولا يترازهم.

ثم ان الرخاء والازدهار اللذين شهدتها بلدان الخليج والجزيرة العربية كانا ظاهرين سطحيين، لأنهما اعتمدَا على الانفاق الحكومي من دون أن يصاحب هذا الاتفاق توسيع

(٣) عرفت مدن وبلدان الجزيرة العربية بأنها محطات تجارية متوجهة إلى الخارج وإلى تجارة الترانزيت. ولا رسمت الحدود فقد أغلقت هذه البلدان على نفسها من دون أن تكون مهيأة لأوضاع مستجدة من هذا النوع.

(٤) قارن هذا بالاقتراحات التي يقدمها الدوري حول هذه القضية: محمد أحمد الدوري، «نحو استغلال أمثل للبترول العربي»، الطليعة (بيروت)، السنة ٢١، العدد ١٢ (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٥)، ص ١٨ - ٤٧.

للقاعدة الانتاجية في الاقتصاد. وقد اعتمد الازدهار الاقتصادي على دينامية قطاعي التشييد والبناء والاستيراد والتصدير. ولذلك، فبمجرد أن يستقر قطاع التشييد والبناء بعد فورة السبعينيات، وخاصة بعد اكتمال المشاريع العامة (الاسكان والطرق والموانئ وغيرها من مجالات البنية التحتية)، وعجرد أن يصل قطاع الاستيراد والتصدير إلى معدلات ثابتة تعكس الحجم الحقيقي للأسوق المحلية، وبخاصة بعد اغلاق الحرب العراقية - الإيرانية أسوق العراق وإيران وإنكماش الأسواق الأخرى، حتى تبدأ معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي بالتراجع، وحتى تظهر عدم قدرة الاقتصاد على توليد فرص عمل جديدة. فليس هناك مجال للتوسيع الأضافي أمام الاقتصاد المحلي في بلدان الخليج والجزيرة العربية^(٥).

وسيقى هذا الحكم صحيحاً إذا استمرت الأوضاع الحالية، بل سيزداد الموقف تأزماً حتى بعد أن تجتاز بلدان الخليج أزمة أسعار النفط الحالية. ولذلك فالأزمة في الاقتصاد والسياسات الاقتصادية في بلدان الخليج والجزيرة العربية هي أزمة بنائية عميقة متزرعة في صلب النظام الاقتصادي. فهي ليست أزمة مبنية على انهايار تسعير «الأوبك» للنفط عندما بدأ سعر النفط ينخفض من ثلاثين دولاراً للبرميل في الربع الأول من عام ١٩٨١ إلى أقل من عشرة دولارات في الربع الأول من عام ١٩٨٦م، وإنما هي أعمق من ذلك بكثير^(٦). ومن الممكن طبعاً أن نستمر بالتمويه على هذه الحقيقة، بإبقاء معدلات الإنفاق الحكومي عالية، عن طريق زيادة العجز في الموازنة العامة والسحب من الاحتياطي العام (وفي بعض البلدان عدم اعلان موازنة عامه بالمرة كما فعلت السعودية عام ١٩٨٦م)، ولكن ذلك لن يجعل الأزمة تختفي. والأزمة البنائية التي نتكلم عنها ليست اقتصادية فحسب، وإنما هي اجتماعية وحضاروية كذلك في وجوه لا تقل أهمية عن الاقتصاد.

إن الاحتكار الفعال لمصادر القوة والثروة الذي تمارسه التخب الحاكمة، يخلق منغلقات

(٥) يظهر هذا الأمر بوضوح من خلال احصاءات المقاولات في الخليج العربي في العقد الأخير، من دون الحاجة إلى الدخول في تفاصيل هذه الاحصاءات أو محاولة تقويم نتائجها على المدى الطويل. انظر: هنري عزام، «المقاولات في الخليج: من المشاريع الكبرى إلى الأعمال العاديّة»، مجلة الاقتصاد والأعمال (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦)، ص ٣٧ - ٤٤.

(٦) إنني مدين لد. خير الدين حبيب في بلورة هذه الفكرة من خلال مناقشات موسعة. ولاستعراض ابعاد الانحسار الاقتصادي في المنطقة بسبب انهيار تسعيرة الأوبك، انظر:

Howard Bowen-Jones, «The Gulf Today: An Overview of a Region in Recession,» *Arab Gulf Journal*, vol. 6, no. 2 (October 1986), pp. 9-24.

على الرغم من ارتفاع اسعار النفط إلى ١٦ - ١٩ دولاراً للبرميل في النصف الأول من عام ١٩٨٧ ، إلا أن دخل دول الأوبك الحقيقي بالقياس لفترة عام ١٩٨٥ نفسها، انخفض بمعدلات تراوحت بين ٢٩ بالمائة لقطر و ٢٨ بالمائة للسعودية و ٨ ، ٢١ بالمائة للكويت بسبب انخفاض قيمة الدولار وتذبذبات أسعار العملة. وإذا استمرت معدلات النمو الاقتصادي العالمي بالانخفاض، فمن الممكن أن يستمر هذا الوضع في المستقبل القريب. انظر:

The Economist (13 June 1987), p. 75.

للحراك الاجتماعي (Mobility Closures) ستؤدي بمرور الزمن إلى زيادة الاحتكاك بين الطبقات والدرجات الاجتماعية. فإنأخذنا تركيبة الحكومات والفئات العليا من البروقراطية الحكومية، وجدنا أنه على الرغم من أن الأسماء تتغير بين حين وآخر، إلا أن التوظيف في هذه المناصب يتم من فئات معينة لا تتجاوز حدود الأسرة الحاكمة، وكبار التجار، وبعض أبناء الطبقة الوسطى الذين ينتسبون إلى أسر عرفت بعلاقتها الوطيدة، إما بالأسر الحاكمة، أو بكمار التجار كزبائن لمعاذيب. ويعابر هؤلاء المنغلق، منغلق آخر في القطاع الخاص والمشتراك، إذ يحترف فيه أبناء الأسرة الحاكمة والنخبة التجارية، عضوية مجالس الإدارات في الشركات المساهمة أو الشركات الكبيرة التي تملكها عائلة أو مجموعات محدودة من عائلات التجار.

إن انتشار التعليم على نطاق واسع في بلدان الخليج والجزيرة العربية، وتحسين مستوى المعيشة، وارتفاع مستوى الدخل، عناصر تؤدي بشكل طبيعي إلى ارتفاع مستوى الطموح بين أبناء الطبقات الوسطى والدنيا، بحيث تصبح الرغبة في تحسين الوضع الوظيفي أو ضمان مستوى عال من الدخل وبخاصة حق المطالبة بمكانة اجتماعية أعلى في سلم اجتماعي جديد، تصبح هذه الرغبة وكأنها حق مكتسب^(٧). ولكن أبناء هذه الطبقات يواجهون واقعاً لا يعترف بهذا الحق، ويواجهون منغلقات للحراك تمنعهم من تحقيق طموحاتهم، ويشهدون استئثار النخب الحاكمة بالسلطة والثروة بشكل مثير، وهذا بطبيعة الحال يولـد أوضاعاً يزداد فيها الضغط على النظام السياسي، ويؤذن باندلاع صراع اجتماعي واسع النطاق بين النخب الحاكمة وعامة السكان.

كيف تعامل النخب الحاكمة مع حالة الغليان الحبيس الذي يولـد الركود الاجتماعي سياسات الدولة التسلطية؟ إنها تعامل معه بتحويل المؤسسات الاجتماعية إلى تضامنيات تـمد من خلالها الدولة التسلطية أخطبوط سلطتها إلى المجتمع المدني، كما أنها تعامل معه بمزيد من القمع والارهاب. ان فكرة التضامنية (Corporation) فكرة جديدة في أدبيات التحليل السياسي للمجتمع العربي، ولذلك تبدو كلمة التضامنية، غير مألوفة. والمقصود من فكرة التضامنية هو أن جماعة أو قوة اجتماعية تعبر عن نفسها تضامنياً من خلال قادة تعرف بهم الدولة، إما ضمنياً (مثـال الكويت) أو رسمياً (مثـال اليمن العربية) بحيث تصبح التضامنية امتداداً لأجهزة الدولة ووسيلة فعالة للضبط الاجتماعي. هـكذا كان الحال في الوضع

(٧) كـون التعليم الحديث وسـيلة لنـمو الطبقـات الوسطـى من المـسلـيات فـي علم الاجـتماعـ العـاصـرـ. ولكن التـموـ السـريع لـلنـظمـ الـتعلـيمـيةـ أدىـ إـلـىـ استـيرـادـ نـظمـ عـقـيمـةـ بـأـكـملـهـاـ. لـتقـوـيمـ أولـيـ، انـظرـ: J.S. Birks and J. A. Rimmer, *Developing Education Systems in the Oil States of Arabia: Conflict of Purpose and Focus* (Durham: University of Durham, Centre for Middle Eastern and Islamic Studies, 1984).

التقليدي في إيطاليا الفاشستية، واسبانيا فرانكو، وبعض الكتاب يذهب إلى حد الزعم أن دولة الرفاهية الغربية عامة تتجه إلى أسلوب التضامنيات في التوصل إلى القرارات، من خلال مساومات بين هذه التضامنيات خارج البرلمرات المتخمة^(٨).

ويمكن كذلك لفكرة التضامنيات أن تولد بعض اللبس في نطاق البلد العربية، فليس المقصود بالتضامنية اعطاء معنى ايجابي (التضامن الاجتماعي) ولا معنى سلبي (جماعة متآمرة) في الوقت نفسه. فقد التبس الأمر على بعض الكتاب اليمترين عندما صوروا المجلس الأعلى لشئون القبائل على أنه رمز للوحدة الوطنية، وهناك من يجد المسوغات للمناداة بأسلوب التضامنيات كبديل من «الديمقراطية الغوغائية لشعوب غير مؤهلة لها»، وهناك من يعتقد أن التضامنيات مثل التضامنية القبلية أو الطائفية تضمن حد أدنى من الديمقراطية داخل التضامنية (إن لم يكن خارجها على المستوى الوطني) كـ«الديمقراطية القبلية» التي جسدها الانتخابات الفرعية في الكويت^(٩). أما المعنى السلبي الذي يمكن أن تكتسبه فكرة التضامنية، فهو أن جماعة من الناس تتضامن للاستئثار بشيء معين أو تحكره لنفسها بصورة غير مشروعة.

كلتا الحالتين الايجابية والسلبية تجنب الصواب وكلتاها يمكن أن تكون صحيحة. فالتضامنية يمكن أن تقنع من تفتت الجماعات بتحويل الأشخاص إلى ذرات فردية مستقلة، وهي خاصية من خواص المجتمع الجماهيري الصناعي^(١٠)، ولكن ليس في التضامنية أي ظلل من ظلال الديمقراطية. فالعلاقات داخل التضامنية هي علاقات غير متكافئة بين القادة من المشايخ وأسرهم وأغنياء القبيلة أو التحالف القبلي، وبين عامة أفراد القبيلة. ولذلك تؤدي

(٨) انظر مثلاً محاولة ثربورن لتنظيم هذه المسألة: يوران ثريبورن، سلطة الدولة: حول ديناليك الحكم الطيفي (بيروت: دار الروج، ١٩٨٥)، ص ٨١ - ١٥٣. ويمكن أن يمثل مصطلح المركب العسكري - الصناعي أحد المؤشرات المتداولة في هذا المجال.

(٩) هذا الفهم الخاطئ للأسطورة الديمقراطية القبلية تسبّب حتى إلى أديبيات الحركات الثورية. ففي أحد كرارييس الجبهة الشعبية لتحرير عمان، الذي وضع على ما يبدو لمحاربة القبلية كظاهرة متخلفة لا ثورية، عندما يعرف «الإنسان القبلي» يذكر الكراس أن أحد صفاتنه المطلوبة «بالمتساواة المطلقة»... «وعقلانية المساواة المطلقة المزعومة عند الإنسان القبلي تكاد لا تستثنى شيئاً، المساواة في الحقوق والواجبات، في الصالحات وفي الالتزامات، في الحياة المعيشية وفي المظهر الخارجي... الخ». من الطبيعي أن هذا الفهم غير دقيق ولا منطقى، فيما هو السيء في المطلبة بالمساواة. كل الذي يريد الكراس الوصول إليه هو رفض القبلي القبول بالسلطنة المبنية من تقسيم العمل وتلقى الأوامر من لا تربطهم به علاقة قبلية. انظر: الجبهة الشعبية لتحرير عمان، القبلية من أين... وإلى أين؟ نظرة على حاضر ومستقبل القبيلة في عمان، ط ٢ (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨١)، ص ٢٣ - ٢٥.

(١٠) إن نفمة تحويل الأشخاص إلى ذرات فردية في إطار المجتمع الجماهيري من الأفكار الرئيسية في السلوك الجماعي وفهمها ضروري لفهم المجتمع المعاصر. انظر:

Leon Bramson, *The Political Context of Sociology* (Princeton, N. J.: Princeton University Press, 1974), pp. 47-72.

التضامنيات إلى تعميق علاقات الزيانة بين المعازيب (جمع معزب أي الرئيس، رب العمل) والزيائين. والذي يريد أن يترقى في هذه البيئة، عليه أن يجد أحد أفراد الأسرة الحاكمة أو أحد كبار التجار ليتبناه، وإلا فليس أمامه من مجال للترقى والوصول إلى المراكز العليا في المجتمع. وتنظر شبكات علاقات الزيانة بين الطبقات الوسطى في الحضر بشكل مواز لعلاقات الزيانة القديمة بين التاجر - التوroxنة والغواصين - البحارة في المجتمع القديم، وبين الطبقات الدنيا من أبناء القبائل في الغيتوم الكيف الهواء على أطراف مدن النفط الميروبوليتانية.

ما لا شك فيه، بعض النظر عن المعانى الإيجابية أو السلبية لفكرة التضامنية، أن التضامنية تضعف الولاء السياسي للدولة، وتضعف الانتماء القومي لعامة السكان. فهي تضعف الولاء السياسي، لأن التضامنية تحول بمرور الزمن إلى لوبى أو أداة ضغط لتحقيق بعض المكاسب والمصالح المادية. وفي غياب تنظيمات مجتمعية كالأندية السياسية والنقابات المهنية والحركات الاجتماعية التي تشجع على الانصهار والاندماج الوطنىين، يتوجه المواطنون إلى تحديد علاقتهم بالدولة، ليس عن طريق المواطنة، وإنما عن طريق التضامنية (القبلية أو الطائفية أو الإثنية) على أساس مصلحي بحت، بشكل يشابه طريقة عمل نظام الطوائف في لبنان، وهو نظام ضعيف متداع، فما أن ينهار حتى تمزق الدولة بسهولة وسرعة غريبتين.

إذا كان هذا هو الحال على المستوى الوطنى - المحلى، فما بالك بالحال على المستوى القومى ، حينما يفقد المواطن الصلة الأيديولوجية بالآخرين خارج جماعته المباشرة، وإنما الذى يجمع الشمرى والعنزي أو الوهابي والزيدى أو الماروني والعلوى أو المسيحي أو الشيعي بالجماعة القومية، إذا كان الذى يجمعه بجماعته الوطنية الأضيق علاقة مصلحية مادية بحثة؟

ويختلئ من يعتقد أن انتشار التعليم ووسائل الإعلام يضعف على المدى البعيد الانتهاءات القبلية والطائفية والجهوية (من الجهة الجغرافية)؛ إذ إن العكس هو الصحيح، فانتشار التعليم في بلدان الخليج والجزيره العربية يؤدي إلى ترسیخ هذه الانتهاءات وتعزيزها في ما يمكن تسميته بالوعي القبلي، كما تقدم وسائل الإعلام امكانيات تواصل أفضل بين أبناء القبائل والطوائف (كما حدث لنظام الطوائف في الهند)⁽¹¹⁾. وتتشير الآن في دول الخليج ظاهرة استعمال الكلمة القبلية في الأسماء بشكل لا سابقة له. وهذا كله يصب في المجرى العام للأزمة البنائية التي تفرز العديد من الأعراض المرضية. واعتقد ان اختلال القيم

(11) عادت العلاقات بين الطوائف التقليدية إلى الظهور من خلال الأحزاب والانتخابات ووسائل الإعلام الحديثة. انظر: «الطبقات الاجتماعية في الهند: شقوق قديمة في صورة جديدة»، مجلة الثقافة العالمية (الكويت)، السنة ٦، العدد ٣٣ (آذار/مارس ١٩٨٧)، ص ٣١ - ٤٠.

وانعدام المعاير، من أشد هذه الأعراض المرضية وقعاً على مجتمع الخليج والجزيرة، وهي لا شك نتيجة انحسار التيار القومي - الاشتراكي بعد هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧ م عندما فقد المجتمع روحه^(١٢).

- ٣ -

اتخذت النخبة الحاكمة في الخليج والجزيرة العربية موقفاً عدائياً منذ البداية من التيار القومي ، وواجهت حركات التمرد والمعارضة لاستشارتها بمصادر القوة والثروة بالقمع والارهاب . فقد شكلت مصر الناصرية ببنائها للتيار القومي تهديداً مباشرأً لأنظمة حكم الخليج والجزيرة ، في ذلك العقد المضطرب بين تشرين الأول/اكتوبر ١٩٥٦ م وحزيران/يونيو ١٩٦٧ م . وقد اتخذ هذا التهديد منحى جديداً عندما أعلنت الاجراءات الاشتراكية في مصر أولأً عام ١٩٦١ م ثم في سوريا فالعراق . عند هذا المنعطف التاريخي ، مرت حركات التمرد والمعارضة في الخليج والجزيرة بعملية تسييس فتات واسعة من السكان وتجذير لحركات المعارضة باكتسابها ايديولوجيات راديكالية - جذرية ، وقد حاولنا أن نبين ذلك من خلال الأمثلة الواقعية .

لقد مسست الناصرية - بتحالفها مع القوى القومية - الحياة الاجتماعية والسياسية في الخليج والجزيرة العربية مسأ عميقاً . فقد احتضنت قوى المعارضة في جميع بلدان الخليج العربي . ودفعت الأسرة الحاكمة في السعودية إلى الإنقسام حول القضية القومية^(١٣) ، ولعبت دوراً مهماً في الصراع السياسي بين الامامة والسلطنة في عمان ، ولعبت دوراً مائلاً في تبني حركات الكفاح المسلح في ظفار واليمن الديمقراطية . ودخلت طرفاً مباشراً في الحرب الأهلية في اليمن العربية إلى جانب العسكر وعامة الشعب ضد الإمامة الزيدية المدعومة من السعودية . ولذلك جاءت هزيمة حزيران/يونيو مدوية ماحقة وما زال صداها يتردد في جنبات الجزيرة العربية إلى يومنا هذا .

فلم يكن الإرهاب المنظم وحده يكفي لوقف هذا المد القومي الكبير ، ولذلك لجأت الحكومات في بلدان الخليج والجزيرة العربية إلى خلق التحالفات المصطنعة بين القوى الاجتماعية والسياسية المحافظة لمواجهة هذا المد القومي . فقد ظهرت القوى القبلية بصورة التضامنية القبلية التي تكلمنا عنها لمواجهة القوى الحضرية : التجار من جهة والطبقات الوسطى الحديثة من جهة أخرى . وقد انقسم التجار على أنفسهم بين مؤيد للتيار القومي -

(١٢) حول هذا الموضوع ، انظر محاضرة: خلدون حسن النقib ، «التنمية الاجتماعية في عصر مضطرب» ، في: الجمعية الكويتية لتقدير الطفولة العربية ، الكتاب السنوي الثالث ، ١٩٨٥ - ١٩٨٦ ، ص ٤٠ - ١٧ .

(١٣) غسان سلامة ، السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥ : دراسة في العلاقات الدولية ، سلسلة الدراسات الاستراتيجية ، ٣ (بيروت: معهد الاماء العربي ، ١٩٨٠) ، ص ٦١٧ - ٦٥٤ .

الناصري ومعارض له. ولكن هذا التيار بدأ يفقد موقعه في الطبقة التجارية الكبيرة (أو الأوليغاركية) بعد صدور القرارات الاشتراكية في مصر ثم سوريا فالعراق. وفي حقيقة الأمر، فإن التجار المؤيدون للتيار القومي - الناصري كانوا وما زالوا يمثلون عماد التيار الاصلاحي الليبرالي الذي يمتد في جذوره التاريخية إلى حركات عام ١٩٣٨ م الدستورية التي مر ذكرها. وقد أضعفت هزيمة حزيران/يونيو هذا التيار كثيراً وخففت من الاحتكاك بين التيار الاصلاحي والنخبة الحاكمة، وبذلك أزالت مصدراً من مصادر الضغط على النظام السياسي.

أما الطبقات الوسطى الحديثة فقد كانت لها قصة أخرى. وغَيْرَ بين الطبقات الوسطى الحديثة التي ظهرت نتيجة انتشار النظام التعليمي الرسمي وأجهزة الدولة الحديثة، والطبقات الوسطى القديمة المكونة من النواخنة (من غير التجار) والملاك العقاريين الصغار، وأصحاب الصناع والحرف (القلافين، البنائين، الصياغ... الخ) وأصحاب الدكاكين في الحضر والمتغلبين بالرعي من السكان القبليين. وقد ضمنت سياسات الدولة الريعية عدم تحول هذه الفئات إلى طبقات دنيا مسحورة (إما عن طريق التوظيف في الحكومة أو التمين العقاري أو سياسات الرفاه الاجتماعي). فقد تحولت هذه الفئات عبر عملية الحراك الجماعي (Collective Mobility) من وظائف الطبقات الوسطى القديمة إلى الطبقات الوسطى الحديثة، بحيث خفت كثيراً من وقع الحراك المابط (Downward Mobility) على المجتمع^(١٤).

وعلى الرغم من ذلك، يمكن اعتبار هذه الفئات من السكان، الخاسر الأعظم من جراء عمليات التحول الاجتماعي الواسعة النطاق التي مرت بها المنطقة. فقد أصبحت تعتمد في الأعم الأغلب على الوظيفة الحكومية، وأصبحت في حاجة إلى معاذيب لحماية أبسط مصالحها ومكاسبها، تختارهم عادة من التجار وأفراد الأسرة الحاكمة، وأصبحت نتيجة توسيع القطاع الحكومي، تحت رحمة البيروقراطية الحكومية وعرضة لأهواء المديرين المركزين من وزراء وكبار الموظفين حتى في أساسيات معاشها، بينما انقض النخب الحاكمة نفسها فوق القانون - إذا وجد القانون. فلا غرابة إذاً إن شكلت الطبقات الوسطى الحديثة العمود الفقري للتيار القومي - الناصري، مستخدمة هذا التيار نفسه للتعبير عن تمردتها ومعارضتها للأوضاع القائمة^(١٥).

(١٤) عن حالة الكويت، انظر:

Khaldoun H. al-Naqeeb, «Changing Patterns of Social Stratification in the Middle East: Kuwait (1950-1970) as a Case Study,» (Ph. D. Dissertation, University of Texas, 1976), chap. 4.

(١٥) هذا الادعاء مبني على الملاحظة والاحتياط وليس مستمدًا من دراسة ميدانية، ولو أن المعلومات المستقاة من دراسات ميدانية عن بلدان عربية أخرى تؤيده. انظر:

= Saad Eddin Ibrahim, «Egypt's Islamic Militants,» in: Nicholas S. Hopkins and Saad Eddin Ibrahim,

وقد كانت هزيمة حزيران/يونيو بمثابة الصدمة التي أيقظت أبناء هذه الطبقات من خدر الآمال العراض التي أملهم التيار القومي - الناصري بتحقيقها، أو أسقطوها هم عليه. فكانت بداية الانحسار الذي تعرض له هذا التيار بين أبناء الطبقات الوسطى . ولكن انحسار التيار القومي لم يكن عفويأً أو تلقائياً كلياً، فقد احتضنت النخبة الحاكمة في بلدان الخليج والجزيرة العربية، إحياء روح التعلق الدينى وشجعت طرح الاسلام بدليلاً من القومية^(١٦). ولما كان من السهل تقبل المطابعة (وهم أصحاب مصلحة) وعامة الطبقة الوسطى المتدينة لدعوى أن القومية «من البدع التي جاء بها الغرب»، إلا أن دعوى العودة إلى الأصل أو السلف الصالح ، من حيث هي طوبى خلاصية (أي تخلصنا من شرور الدنيا) لا تلقى القبول نفسه إلا عند الحركات الدينية المتعصبة.

إنه لأمر غایة في الأهمية التفرق بين انتشار التيار الدينى في الطبقات الوسطى في أعقاب هزيمة حزيران/يونيو، وبين ظهور الحركات الدينية الرجعية المتطرفة بآيديولوجيتها شبه الفاشستية، مثله بالاخوان المسلمين والسلفيين والشيعة المتزمتين والشراذم الأخرى الصغيرة. ونحن مع الأسف لا نملك، حتى الآن، الدراسات التحليلية الموثقة للظروف والملابسات التي مكّن هذه الحركات من الوصول إلى مراكز الهيمنة على مسرح الأحداث . ولكن هناك عدداً من الحقائق الواضحة: الأولى أن هذه الحركات موجهة إلى الطبقات الوسطى بشكل رئيسي ، والثانية أن النخبة الحاكمة قد تبنتها بشكل مباشر، والثالثة أن الدين يمثل سلاحاً فعالاً ضد القومية والاشراكية والدستورية في مستودع أو ترسانة النخبة الحاكمة والدول الامبرiale^(١٧).

ويجب أن لا يفوّت القارئ ملاحظة أن انتشار التيار الدينى بين الطبقات الوسطى - وبخاصة الفئات الدنيا المسحوقة منها - كان متزاماً مع الشورة الاستهلاكية التي أعقبت زيادة أسعار النفط بعد حرب تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٧٣م ، على الرغم من أنها في الواقع تمثلان تيارين متناقضين متعارضين^(١٨). ففي حين تشجع الشورة الاستهلاكية على انشغال

eds., *Arab Society, Social Science Perspectives* (Cairo: American University in Cairo Press, 1985), pp. = 494-507.

(١٦) انظر على سبيل المثال طيف الأخضر الغاضب لهذه القضية كتطرف معاكس:

Lafif Lakhdar, «Why the Reversion to Islamic Achaism,» *Khamsin*, no. 8 (1981), pp. 62-82.

(١٧) سعد الدين ابراهيم، «المسألة الاجتماعية بين التراث وتحديات العصر»، ورقة قدمت إلى: التراث وتحديات العصر في الوطن العربي (الأصالة والمعاصرة): بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: المركز، ١٩٨٥)، ص ٤٧٣ - ٥٢٤.

Roy R. Anderson, Robert F. Seibert and Jon G. Wagner, *Politics and Change in the Middle East: Sources of Conflict and Accommodation* (Englewood Cliffs, N. J.: Prentice-Hall, 1982), pp. 245-255.

الناس بالكسب وتحقيق الثروة وحيازة السلطة الكلية عن السياسة ، تعمل الحركات الدينية بصورة غير مباشرة وأحياناً رغم أنها على إعادة تسييس الناس وشغلهم بالقضايا العامة والأفكار المسيحية مثل الحكمية (أي الحكم لله وللناظرين باسمه من المتعصبين) والدولة الإسلامية والنظم السياسية (والاجتماعية والاقتصادية) البديلة والتي وصلت غاية تأججها بانهيار نظام حكم الشاه في إيران ، وإقامة ما يسمى بالدولة الإسلامية على أسس طائفية . وهنا ، عند هذه النقطة اختلت موازين القوى في المنطقة ، وتطلبت اجراءات اضافية لاعادتها إلى حالة الاستقرار .

فقد سبق أن ذكرنا أن السياسة الامبرالية في المنطقة بنيت على خلق محاور محلية لتمد الدول الامبرالية من خلالها نفوذها وسيطرتها ، وكانت هذه المحاور منذ الثلاثينيات هي : المملكة العربية السعودية - العراق الملكي - إيران الشاه . وبدأت موازين القوى بالتغير عندما دخلت مصر الناصرية معركة السياسة المشرقية بعد حرب السويس عام ١٩٥٦م . وتفاقم الوضع في غير مصلحة القوى المحافظة بخسارتها محور العراق عام ١٩٥٨م . ولذلك انصب الجهد على منع قيام تحالف مصرى - سوري - عراقي يمكن أن يكون محوراً بديلاً في مواجهة القوى المحافظة^(١٩) . ولا غنى ، حتى الآن ، دراسات موثقة عن الظروف والملابسات التي أدت إلى نجاح جهود هذه القوى في منع التحالف القومي بين الدول المشرقة الرئيسية الثلاث . وجاءت هزيمة حزيران / يونيو ١٩٦٧م لا لوقف التيار القومي ، فقط ، وإنما لظهور فائدة إسرائيل الفصوصى للسياسة الامبرالية كأداة ضاربة فعالة ، لا يمنعها من ذلك كونها دولة منبوذة (Pariah State) في المنطقة ، فتحولت مسؤولية رعايتها من فرنسا قبل حرب حزيران / يونيو ١٩٦٧م إلى الولايات المتحدة بعد هذه الحرب ، وهذه نقطة تحول في دور إسرائيل ، قلما انتبه لها المؤرخون السياسيون من أبناء المنطقة^(٢٠) .

وعندما سقط نظام حكم شاه إيران ، خسرت القوى المحافظة في المنطقة المحور الثاني لدعم السياسة الامبرالية ، ولم يبق إلا محور السعودية . صحيح أن الحرب العراقية - الإيرانية التي اندلعت في أيلول / سبتمبر ١٩٨٠ خفت من الضغط السياسي على القوى المحافظة ، ولكن الوقت كان يتطلب إعادة الحسابات . وجاء ميلاد مجلس التعاون لأقطار الخليج العربية عام ١٩٨١م كمظهر من مظاهر عملية إعادة الحسابات ، وكان هدفه المباشر هو «التنسيق الأمني» (!) على الرغم من كل الأردية التي ألبت له لإظهاره بمظهر قومي أو وحدوي أو

(١٩) كما انعكس في الصراع على سوريا من قبل المحاور الاقليمية الثلاثة: السعودية ، مصر والعراق . انظر: باتريك سيل ، الصراع على سوريا: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب ، ١٩٤٥ - ١٩٥٨ ، ترجمة سمير عبده ومحمد فلاحة (بيروت: دار الكلمة للنشر، ١٩٨٠) . انظر أيضاً: جيل مطر وعلى الدين هلال ، النظام الاقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٧٩) ، ص ١٠٢ - ٧٦

Ibrahim M. Oweiss, «The Israeli Economy and its Military Liability,» *American Arab Affairs*, no. 8 (Spring 1984), p. 39 *passim* .

تعاون إقليمي جدي بين بلدان المنطقة. والتنسيق الأمني هنا هو ليس تبادل المعلومات عن «ال مجرمين» أو «الإرهابيين» فقط، وإنما توفير الضمانات لمنع قيام حركات معارضة منظمة، ولتحقيق قدر من التكامل - أو التكامل ان شئت - في سياسات الدولة التسلطية الداخلية. إضافة إلى السماح بالوجود العسكري - الغربي غير المعلن في المنطقة^(٢١).

إن الهدف المباشر للسياسة الإمبريالية بعد هزيمة حزيران/يونيو هو تصفية القضية الفلسطينية التي تمثل أحد مصادر عدم الاستقرار السياسي المزمنة. وللقوى المحافظة في المنطقة مصلحة مباشرة واستثمار كبير في تصفية القضية الفلسطينية. وهذه التصفية في حال حدوثها، مع تعميم أساليب «التنسيق الأمني» بين البلدان العربية الخليجية والشرقية، يجعلنا لا نتوقع إلا مزيداً من الإرهاب المنظم الذي عارسه هذه البلدان ضد شعوبها، ومزيداً من الأعراض المرضية التي تعصف بالمجتمع العربي في الخليج والشرق.

- ٤ -

هذه إذاً هي عناصر الأزمة البنائية التي ستتفاقم، إذا ما استمرت الأوضاع على النهج الحالي. فهل هناك بديل أو بدائل لاستمرار الأوضاع الحالية المتأزمة؟ الجواب عن هذا السؤال لا بد أن يكون بالإيجاب، ولكن وجود هذه البديل لا يعني بالضرورة أنها عملية أو ممكنة هنا الآن أو غداً. فهناك مجموعات من الأوضاع والتغيرات تتظافر ببطء أحياناً، وبسرعة أحياناً أخرى، لجعل هذه البديل ممكنة أو مستبعدة في أي وقت من الأوقات. ونظراً لأننا لا نعرف إلا القليل عن تركيبة القوى الاجتماعية والسياسية ومنطق تحالفاتها وأوزانها السياسية النسبية، فإننا لا نستطيع أن نتنبأ أو نتحكم في هذه الأوضاع أو التغيرات في الوقت الحاضر.

إن تكوين الحركات الاجتماعية والسياسية المجتمعية التي تهدف إلى تحقيق الاندماج الوطني والانصراف القومي، هو البديل المنطقي المناسب للتضامنات القبلية والطائفية

(٢١) حول الظروف التي احاطت بإنشاء مجلس التعاون الخليجي، انظر: مجید الماجد، مجلس التعاون الخليجي: أزمة السياسة والشريعة (لندن: طه للنشر، ١٩٨٦). و حول الوجود الأجنبي العسكري غير المعلن في الجزيرة العربية، انظر:

Anthony H. Cordesman, *The Gulf and the Search for Strategic Stability: Saudi Arabia, the Military Balance in the Gulf and Trends in the Arab-Israeli Military Balance* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1984).

و حول الاعتبارات الأمنية الإقليمية لقيام المجلس، انظر:
J. E. Peterson, «The G. C. C. and Regional Security,» *American Arab Affairs*, no. 20 (Spring 1987), pp. 62-90.

والجهوية^(٢٢). وهو في الوقت نفسه البديل العملي للأحزاب الأيديولوجية للمعارضة التي غرقت في يعقوبية العنف المسلح والفكر الانقلابي، والتي فقدت بهزيمة حزيران/يونيو مبررات بقائها. إن قيام حركات اجتماعية وسياسية على أساس ديمقراطية، هو الإطار الفعال لحركات التمرد والمعارضة والذي ثبت فاعليته تاريخياً^(٢٣). ولكن السؤال الآن هو: هل بالأمكان تكوين حركات اجتماعية وسياسية على المستويين الوطني والقومي، في ظل الإرهاب المنظم والعنف المسلح للدولة التسلطية؟ إن الجدية في تكوين الحركات الشعبية واستعداد السكان للالتفاف حولها وحمايتها وشرعيتها مطالبهما، هي العوامل الحاسمة في هذه العملية وليس رد فعل الحكومات التسلطية.

أما ما هي المطالب الشرعية التي يمكن لهذه الحركات الشعبية السعي إلى تحقيقها، فيمكن أن تكون أيّاً من القضايا التي سيرد ذكرها، كما ظهرت في برامج حركات التمرد والمعارضة في بلدان الخليج والجزيرة العربية في العشرين سنة الماضية. وهذه القائمة ليست قائمة حصرية، ولكنها تتضمن المطالب الشعبية الرئيسية، وإن اختلف ترتيبها، أو تفاوت الالاحاج عليها من بلد إلى آخر:

- التشريع لتحديد امتيازات وسلطات النخبة الحاكمة، والحد من استئثارها بمصادر القوة والثروة بسلطة القانون.
- إقامة الحكم الدستوري الديمقراطي بالصيغة التي يمكن التوصل إليها شعبياً.
- تحويل السكان من مرتبة الرعاية في جماعيات مصالح ومراتب قبلية، إلى مواطنين متساوين أمام القانون.
- إخضاع الحكومات للسلطات الرقابية والتشريعية لممثلي الشعب، وتقديم الضمانات الدستورية للحركات الفردية، واحترام الكرامة الإنسانية للمواطنين، ولمنع الاستباحة البيرورقراطية لهذه الحرفيات.
- وقف المدر في الموارد المالية والطبيعية والبشرية للبلاد، واجراء الاصلاحات الادارية والاجتماعية الضرورية.
- وضع حد للنزف الذي يتعرض له موارد البلاد، بسبب التسلح العثي وسيادة القيم العسكرية، وبسبب تضخم أجهزة القمع والارهاب.

(٢٢) كلمة جهوية استعمال عربي مغربي، وهي أدق وأكثر تحصيناً من كلمة أهلheim والقليبي ذات المعنى الأعم جغرافياً. وتعني هنا المنطقة أو الانتهاء إلى منطقة جغرافية أو حضرية.

(٢٣) يبدو أن قيام الحركات الاجتماعية والسياسية بديلاً من الأحزاب العقائدية هو في الوقت الحاضر ظاهرة عامة ليست مقتصرة على غرب أوروبا كما يلاحظ كوهن.

Jean L. Cohen, «Beyond Reform and Revolution: The Problem of French Socialisms,» *Telos*, no. 55 (Spring 1983), pp. 5-12.

- اتباع سياسات التخطيط الموضوعي لتحقيق التنمية الشاملة الاجتماعية - الاقتصادية والحضارية على المدى البعيد.
- الدعوة إلى التوصل إلى صيغة تقدمية دينامية يحدّد العرب بوجهاً موقعهم من حضارتهم وتراثهم، والانفتاح على الحضارة العالمية كآخذين ومعطين.
- السعي إلى تحقيق المشروع الوحدوي القومي، من حيث هو ضمانة لوقف الاستباحة الامبرialeة لموارد الأمة.
- عدم التنازل عن مطلب إقامة جمهورية علمانية في فلسطين، ورفض مبادلة فلسطين (أو أي جزء منها) بالاستقرار السياسي لأنظمة الحكم القائمة.
- استبدال «التنسيق الأمني» بين أنظمة الحكم القائمة بالتحالف الاستراتيجي المصري العربي - الإسلامي، ومحاولة انتزاع غرب آسيا من الهيمنة الامبرالية بضمها إلى صيغة عمل مشترك عربي - إسلامي على المدى البعيد.
- إحياء الأهداف القومية العليا التي أثارت طريق العرب في سنوات الكفاح من أجل الاستقلال، واعطاء المجال للايديولوجيات المتنافسة كي تلعب دورها القيادي في تكوين الحركات الاجتماعية والسياسية.

إن أي تركيبة من هذه القضايا، بعموميتها كما ظهرت بعد إعادة صياغتها أو بتفاصيلها الدقيقة، يمكن أن تكون برنامج عمل متكاملاً للحركات الاجتماعية والسياسية، فهي كلها مطروحة على جدول الأعمال القومي منذ زمن طويل. وهذه المطالب ليست جميعها مطالب طوباوية، فإن أغلبها يمكن تحقيقه إذا تحقق ما يمكن تسميته «البديل الواضح» للوضع القائم. ونقصد بذلك الاصرار على إقامة الحكم الدستوري الديمقراطي. وقد يبدو هذا الكلام مستحيلاً للوهلة الأولى، في الأوضاع القائمة، ولكن علينا أن نتذكر أن شيئاً مما نقول قد حدث فعلاً في العشر سنوات الأخيرة. فقد فرض الحكم الدستوري الديمقراطي على العسكر في اليونان في منتصف السبعينيات، كما فرض هذا الحكم فرضاً على العسكر في السودان في السنة الماضية فقط في منتصف الثمانينيات. وهذا يشير إلى امكانية حدوث وضعية مماثلة في الجزيرة العربية، وإن كنا لا نستطيع تحديد متغيراتها بدقة في الوقت الحاضر.

أما الاحتلال الآخر في امكانية وجود بديل للدولة السلطانية، فهو يتمثل في تسييس الأغلبية القبلية في الحضر (أي امكان تجمعها في المدن) في تحالف سياسي مع التجار والطبقات الوسطى. ولو حدث هذا التحالف لحرم النخبة الحاكمة من قاعدتها الاجتماعية الرئيسية، ومن المستودع البشري الضخم الذي توظف منه كوادر أجهزة القمع والارهاب. ولكن الصعوبات التي تعرّض امكانية التحالف مع القوى الحضرية، تعود إلى أن القبائل التي استقرت في المعازل أو الغيتو المكيف المأهولة في ضواحي مدن النفط الميتروبوليتانية، تلعب دور نفسه الذي تلعبه الطبقات الدنيا المسحوقة في مدن الصفيح على أطراف المدن العربية الكبرى.

فهذه القبائل ليست ببروليتاريا رثة ولا طبقات عاملة، فهي مكونة في الغالب من موظفين يشغلون الدرجات الوسطى والدنيا في السلم الوظيفي المدني والعسكري، وسائقين وسائل النقل الصغيرة وسيارات الأجرة، وبائعي كفالات للعالة الأجنبية ومؤجرى الرخص التجارية لآخرين، وفي أحسن الحالات من ملاك عقاريين صغار في مناطق الدخل المنخفض^(٢٤). ويمكن القول، من باب الاختصار، إن الأغلبية العظمى من أبناء القبائل الذين استقرّوا في الحضر، يعملون في الوظائف الدنيا في قطاع الخدمات، ويتنضمون في التضامنيات القبلية التي تمثل وسيلة الوحيدة لتحقيق المكافأة (الحصول على الجنسية مثلًا) وللإحتفاظ بها وقت الحاجة. ولما كانت الأغلبية القبلية لا تملك ولا تبدي أي ميل إلى الانتماءات الأيديولوجية، فهي لهذا تمثل مستردةً هائلًا للقوى الاجتماعية يمكن أن توظفه النخبة الحاكمة بمزيد من المكافأة المادية، وفي الوقت نفسه يمكن أن توظفه قوى المعارضة إذا استطاعت أن تستثمر مطالبه المشروعة غير المستجابة^(٢٥).

وقد رأينا كيف حاولت حركات التمرد والمعارضة أن توظف القوى القبلية (في ظفار واليمان الديمقراطية مثلًا) أو أن تدخل في تحالفات قبلية دينية (حركة جهينة العتيبي في السعودية، وفي مجلس الأمة الأخير في الكويت مثل آخر)، أو في تحالفات مصلحية (كما في تحالف «نواب المناطق الخارجية» في الكويت). وسيقى متغير القوى القبلية هو المتغير المهم في تركيبة الوضع القائم، وهو الذي سيقلب - في تقديرنا - جانبًا على آخر (النخبة الحاكمة أو قوى المعارضة الحضرية) في المدى البعيد.

إن بلدان الخليج والجزيرة العربية، بواردتها المالية الضخمة، في وضع أفضل من أي بلد عربي آخر لتبني مشروع قومي تنموي بدليل متضمن بوضوح حول القضايا المحورية للأمة. ولا يكفي أن يبيّن هذا المشروع على شعارات بمهمة غامضة تدور كما كانت في السابق (أي في العقد المضطرب ١٩٦٧ - ١٩٥٦) حول عموميات الوحدة - الحرية - الاشتراكية - وتحرير فلسطين. وقد بينَ محمد عابد الجابري ببلاغة مبلغ الضرر الذي يمكن أن يلحقه الإبهام والغموض بالقضايا القومية، والفرص الثمينة التي يعطيانها للزعماء السياسيين الغوغائيين الانتهازيين^(٢٦).

(٢٤) أصبح من الواضح أن التحولات الاجتماعية والاقتصادية الكبرى في دول العالم الثالث (بما فيها الجزيرة العربية) لم تفرز طبقة عاملة مقابلة تاريخيًّا للبروليتاريا الأوروبية. انظر مناقشة هذه القضية في المصادرتين التاليتين: Nicholas Abercrombie and John Urry, *Capital, Labor and the Middle Classes* (London: Allen and Unwin, 1984), pp. 67-85 and 107-127, and Peter Lloyd, *A Third World Proletariat?* (London: Allen and Unwin, 1982).

(٢٥) كما حصل في ما يسمى بشورات الخبز في كل من مصر والمغرب وتونس في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات. انظر: حسين عبد الرزاق، مصر في ١٨ و١٩٦٣: دراسة وثائقية (بيروت: دار الكلمة للنشر، ١٩٨٣).
(٢٦) محمد عابد الجابري، الخطاب العربي المعاصر (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨١).

إن مشروعًا قوميًّا تنمويًّا معبراً عن «رغائب» السكان، هو الأداة المناسبة لإعادة تعئبة عامة السكان نحو تحقيق البديل الواضح في الحكم الدستوري الديمقراطي، وإعادة قدر من التوازن إلى حياة المجتمع العربي في الخليج والجزيرة العربية ليخرجه من الجمود السياسي والاقتصادي والحضاري الذي تفرضه عليه سياسات الدولة التسلطية .

مُلَحَّقٌ إِخْصَائِيٌّ

جدول رقم (١) بعض المؤشرات العامة لأقطار الخليج والجزيرة العربية، ١٩٨٤.

جدول رقم (٢) تقديرات أعداد السكان في أقطار الخليج والجزيرة العربية، ١٩٦٠ - ١٩٨٠.

جدول رقم (٣) النسب المئوية لتوزيع السكان الناشطين اقتصادياً حسب قطاعات النشاط الاقتصادي (سنوات مختلفة).

جدول رقم (٤) تحويلات العاملين في أقطار الخليج والجزيرة العربية ولبيها إلى البلد الأم، ١٩٧٣ - ١٩٨٠ (ملايين الدولارات).

جدول رقم (٥) عينة من الشركات المساهمة الكبرى العاملة في أقطار الخليج والجزيرة العربية وحصة الحكومة في أسهمها.

جدول رقم (١)

بعض المؤشرات العامة لأقطار الخليج والجزيرة العربية، ١٩٨٤

البلد	الدخل الوطني (مليارات الدولارات)	عدد السكان (بالملايين)	الدخل الفردي (بالدولارات)	توقعات العمر (بالستين)
الإمارات العربية المتحدة	٢٨,٤٨٠	١,٢٧٧	٢٢٣٠٠	٧١
البحرين	٤,٢٦٠	٠,٤٠٧	١٠٤٨٠	٦٨
السعودية	١١٦,٣٨٠	١٠,٨٣٣(١)	١٠٧٤٠	٥٦
عمان	٧,٣٨٠	١,١٨٦	٣٢٣٠	٥٣
قطر	٦,٠٢٠	٠,٢٩٢	٢٠٦٠٠	٧٢
الكويت	٢٧,٥٧٠	١,٧٩٠	١٥٤١٠	٧١
اليمن الديمقراطية	١,٠٢٠	٢,٠٢١	٥٦	٤٦
اليمن العربية	٤,١٧٠	٧,٧٩٠(١)	٥١٠	٤٤

(١) تقديرات العمر لعام ١٩٨٣.

المصدر: أطلس البنك الدولي لعام ١٩٨٦، نقلأً عن: مجلة الوطن العربي (١١ تموز/يوليو ١٩٨٦)، ص ٤٧.

جدول رقم (٢)
تقديرات أعداد السكان في أقطار الخليج والجزيرة العربية ١٩٦٠ - ١٩٨٠

البلد	التاريخ	عدد السكان
الامارات العربية المتحدة	١٩٦٨	١٨٠١٨٤
	١٩٨٠	١٠٤٣٠٠٠ (!)
البحرين	١٩٧٥	١٨٢٢٠٣
	١٩٨١	٣٥٧٩٨
السعودية	١٩٧٢	٣٣٠٠٠٠
	١٩٨٠	٩٤٥٤٠٠٠ (!)
عمان	١٩٧٩	٧٥٠٠٠ (!)
	١٩٨٠	٩٠٠٠
قطر	١٩٧٠	١٣٠٠٠
	١٩٨١	٢٦٥٠٠٠ (!)
الكويت	١٩٧٠	٧٣٣١٩٦
	١٩٨٠	١٣٥٧٩٥٢
اليمن الديمقراطية	١٩٧٩	١٤٨٦٠٠٠
	١٩٧٦	١٨٠٥٠٠
اليمن العربية	١٩٧٨	٥٠٠٠٠٠ (!)
	١٩٨١	٨٥٤٠١١٩

المصادر : John I. Clarke and W. B. Fisher, eds., *Populations of the Middle East and North Africa: A Geographical Approach* (London: University of London Press; New York: Africana Pub. Corp., 1972), various locations.

وحسن الخياط، الرصد السكاني لدول الخليج العربية (الدوحة: جامعة قطر، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، ١٩٨٢)، موضع متفرق.

جدول رقم (٣)
النسب المئوية لتوزيع السكان الناشطين اقتصادياً حسب قطاعات النشاط الاقتصادي
(سنوات مختلفة)

البلد	السنة	قطاعات النشاط		
		الزراعي	الصناعي	الخدمات
الامارات العربية المتحدة	١٩٦٨	١٨	٣٤	٤٨
البحرين	١٩٧١	٧	٣٤	٥٩
السعودية	(١) ١٩٧٠	٤٠	٢٠	٤٠
عمان	١٩٧١	٨٣	٤	١٣
قطر	١٩٧٠	٤	٣٢	٦٤
الكويت	١٩٧٠	٢	٣٣	٦٥
اليمن الديمقراطية	١٩٧٣	٤٥	١٢	٤٣
اليمن العربية	١٩٧٢	٨٥	١٥	

I. L. O. Yearbook of Labour Statistics, 1974.

المصدر:

جدول رقم (٤)
تحويلات العاملين في أقطار الخليج والجزيرة العربية وليبيا إلى البلد الأم
(ملايين الدولارات)

البلد	السنة									
		١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٣	١٩٧٢
الأردن		٤٥	٧٥	١٧٢	٣٨٨	٤٠٨	٤٣٨	٥١٠	٦٣٠	٥١٠
السودان		٤,٢	٢,٥	٦٢	٩٩	١٤٠	١٦٩	٢٤٠	٢٧٠	—
سوريا		٥	٥	٦٢	٩٩	١٤٠	١٣٠	٢٣١	٢٩٠	—
مصر		٨٥	١٨٩	٣٦٦	٧٥٥	٨٩٦	٤٠٨	٤٣٨	٥١٠	٦٣٠
اليمن الديمقراطية		٣٣	٤١	٥٨	١١٩	١٨٨	٢٥٧	٣١٤	٣٤٢	٨,٢٨٢
اليمن العربية		١٣٥	—	٢٧٠	٦٧٦	٦٧٦	٩٨٦	٩٤٦	١,٠٢٥	٢,٦٢٥

ملاحظة عامة: تشير العلامة (—) إلى أن المعلومات غير متوفرة.

المصدر: Ibrahim Saad Eddin and Mahmoud Abdel-Fadil, «The Movement of Arab Workers: Effects and Policies,» Schedule 2-1, p. 78. (unpublished paper)

جدول رقم (٥)
عينة من الشركات المساهمة الكبرى العاملة في أقطار الخليج والجزيرة العربية
وتحصة الحكومة في أسهمها

الشركة	حصة الحكومة من الاسهم (نسبة مئوية)
الكويت :	
الكريتية للتأمين	٧٣,٧
الكريتية للاستشار البترولي	٧٠,١
الكريتية للاستشار	٦٤,١
الصناعات الوطنية	٥٩,٢
الاسماك الكويتية المتحدة	٥٨,١
المخازن العمومية	٥٨,٧
العقارات المتحدة	٥٣,٢
الموافق المتقدمة	٤٩
اسمنت الكويت	٣٤,٦
الاستثمارات الخارجية	٣٠
الأثابك المعدنية	١٦,٦
بنك الخليج	١٢,٢
البحرين :	
بنك البحرين الوطني	٥٠
شركة المواصلات البحرينية	٤٣
شركة المونيوم البحرين	٧٠
قطر :	
البنك الرطقي القطري	٥٠
شركة الصلب القطرية المحدودة	٧٠
شركة البتروكيميات القطرية	٨٤
المملوكة :	
شركة البترول الامريكي العربي	١٠٠
(شركة البترول الرطقي)	
الخطوط الجوية السعودية	١٠٠
فندق الكوتنستال العالمي	١٠٠
شركة زيوت البترول بترومين	١٠٠
مصنع اسطوانات الصلب	١٠٠
شركة الأسمدة العربية السعودية	٥١
شركة المنشآت البحرينة للبترول العربي	٥١
شركة الصناعات الأساسية السعودية	١٠٠
شركة بتروشوب	١٠٠

(يتع)

تابع جدول رقم (٥)

الامارات العربية المتحدة:	
٥٠	شركة تصنيع أنابيب البلاستيك (أبوظبي)
١٠٠	شركة خزاب أبوظبي الوطني
١٠٠	شركة الامارات للمواصلات السلكية واللاسلكية
١٠٠	بنك التنمية للامارات العربية المتحدة
١٠٠	شركة الصناعات الثقيلة العربية المحدودة (حكومة عجمان وأخرون)
١٠٠	صناعة المياه المعدنية بالخليج (حكومة عجمان وأخرون)
٨٠ حاكم دبي	شركة الالومينيوم بدبي المحدودة
١٠٠ حاكم دبي	شركة كهرباء دبي
١٠٠	شركة صافي للتجارة والتبريد (حكام المنجدية وأخرون)
٣٠	البنك القروي لرأس الخيمة
٢٠	بنك الشارقة
٥٠	شركة الصناعات القروية (الشارقة)

المصادر: «التقرير الاقتصادي لبنك الكويت المركزي لعام ١٩٨٥»، ص ١٦٠، ولبي أحد القاضي، التطور السريع في بعض دول الخليج العربية النفطية (الكتاب: مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، ١٩٨٥)، ص ١٤٩ - ١٥٥.

المَرَاجِع

١ - العربية

كتب

- الألوسي، محمود شكري. تاريخ نجد. القاهرة: [د.ن.]. ١٩٢٤.
- اباظة، فاروق عثمان. الحكم العثماني في اليمن، ١٨٨٢ - ١٩١٨. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦.
- ابراهيم، سعد الدين. النظام الاجتماعي العربي الجديد: دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية. ط٢. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٢.
- ابن الدقائق. الانتصار بواسطة عقد الامصار.
- ابن زريق، حيد. الفتح المبين في سيرة السادة البو سعیدین. القاهرة: دار احياء الكتب العربية، ١٩٧٧.
- ابن القاسم، يحيى بن الحسين. غایة الامانی في اخبار القطر الیمنی. تحقيق سعيد عبد الفتاح عاشور. القاهرة: دار الكتاب العربي، ١٩٦٨. ج٢.
- أبو حاكمة، أحد مصطفى. تاريخ شرق الجزيرة العربية، ١٧٥٠ - ١٨٠٠: نشأة وتطور الكويت والبحرين. ترجمة محمد أمين عبدالله. بيروت: دار مكتبة الحياة، [١٩٦٥].
- . تاريخ الكويت. الكويت: مطبعة حكومة الكويت، ١٩٧٣ - ١٩٧٣. ج٢.
- . تاريخ الكويت الحديث، ١٧٥٠ - ١٩٦٥. الكويت: ذات السلسل، ١٩٨٤.
- أبو المحاسن. التحوم الزاهرة.
- الازکوي العثماني، سرحان. تاريخ عمان المتيس من كتاب كشف الغمة الجامع لأخبار الأمة. عُمان: وزارة التراث القومي والثقافي، ١٩٨٠.
- الامارات العربية المتحدة. المجموعة الاحصائية السنوية، ١٩٨٤.

- انطاكي، عبد المسيح. الرياض المزهرة بين الكويت والمحمرة. القاهرة: [د.ن.][، ١٩٠٦].
- انطونيوس، جورج. يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية. ترجمة ناصر الدين الأسد واحسان عباس. بيروت: دار العلم للملائين، ١٩٣٩. ط٦. ١٩٨٠.
- الباقر، عبد الرحمن. من البحرين إلى المتنfi «سانت هيلانة». بيروت: دار مكتبة الحياة، ١٩٦٥.
- البغدادي، ابراهيم فصيح. عنوان المجد في بيان أحوال بغداد والبصرة ونجف. بغداد: [د.ن.][، ١٩٦٢].
- بنك الكويت المركزي. التقرير الاقتصادي لبنك الكويت المركزي، لعام ١٩٨٥.
- تاريخ الكويت. اشراف يعقوب عبد العزيز الرشيد. بيروت: دار مكتبة الحياة، ١٩٧١.
- التنوخى، ابو علي المحسن بن علي. نشوار المحاضرة واخبار المذاكرة او جامع التواريخ. بغداد: المكتبة الاهلية، ١٩٦٦.
- ثربون، يوران. سلطة الدولة: حول دياlectik الحكم الطبقي. بيروت: دار المروج، ١٩٨٥.
- الجلابري، محمد عابد. الخطاب العربي المعاصر. بيروت: دار الطليعة، ١٩٨١.
- الباحث، أبو عثمان عمرو بن بحر. التبصر بالتجارة. تحقيق حسن حسني التونسي. القاهرة: المطبعة الرحمنية، ١٩٣٥. مع ملحق مقتبس من كتاب البلدان للرحالة ابن الفقيه الهمذاني.
- . رسائل الباحث. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٦٤ - ١٩٦٥. ٢ ج.
- الجسم، نجاة عبد القادر. التطور السياسي والاقتصادي للكويت بين الحربين، ١٩١٤ - ١٩٣٩. القاهرة: المطبعة الفنية الحديثة، ١٩٧٣.
- الجبهة الشعبية لتحرير عمان. القبلية من أين... وإلى أين؟ نظرة على حاضر ومستقبل القبيلة في عمان. ط٢. بيروت: دار الطليعة، ١٩٨١.
- الجزيري، عبد الرحمن. الفقه على المذاهب الاربعة. القاهرة: مطبعة الاستقامة، [د. ت.][، ١٩٥٥] ج. طبعة أخرى. بيروت: دار احياء التراث العربي، [د.ت.].
- الجمعية الكويتية لتقدير الطفولة العربية. الكتاب السنوي الثالث، ١٩٨٥ - ١٩٨٦.
- جولويفسكايا، ايلينا. ثورة ٢٦ سبتمبر في اليمن. بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٨٢.
- الخداد، محمد يحيى. تاريخ اليمن السياسي. ط٣. القاهرة: عالم الكتب، ١٩٧٦.
- الحصري، ساطع.عروبة أولًا. ط٢. بيروت: دار العلم للملائين، ١٩٥٥.
- حمرة، فؤاد. قلب جزيرة العرب. القاهرة: المطبعة السلفية، ١٩٣٣.
- الحمود، نوفان رجا. العسكري في بلاد الشام في القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين. بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٩٨١.
- الحموي، ياقوت. معجم الادباء.
- . معجم البلدان.
- الحنبل، عثمان بن بشير النجدي. عنوان المجد في تاريخ نجد. الرياض: وزارة المعارف السعودية، ١٩٧٠. ٢ ج.
- حوراني، جورج فضلو. العرب والملاحة في المحيط الهندي في العصور القديمة وأوائل العصور الوسطى. ترجمة يعقوب بكر. القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٥٨.

- خان، ميرزا حسن. تاريخ ولاية البصرة: دراسة في الاحوال الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. ترجمة محمد وصفي ابو مغلي. البصرة: جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٨٠.
- الخصوصي، بدر الدين عباس. دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والماصر. ط. ٢. الكويت: ذات السلسل، ١٩٨٤.
- الخطيب، مصطفى عقيل. التنافس الدولي في الخليج العربي، ١٦٢٢ - ١٧٦٣. بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٨١.
- الخوري، فؤاد اسحق. القبيلة والدولة في البحرين: تطور نظام السلطة ومارستها. بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨٣.
- الخياط، حسن. الرصيد السكاني لدول الخليج العربية. الدوحة: جامعة قطر، مركز الوثائق والدراسات الانسانية، ١٩٨٢.
- الداود، محمود علي. محاضرات عن الخليج العربي والعلاقات الدولية، ١٨٩٠ - ١٩١٤. محاضرات ألقيت على طلبة قسم الدراسات التاريخية والجغرافية، ١٩٦٠. القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالمية، ١٩٦١.
- الدمشقي، أبو الفضل جعفر بن علي. الاشارة الى محسن التجارة. القاهرة: [د.ن.]. ١٩٠٠.
- رافق، عبد الكريم. العرب والعثمانيون، ١٥١٦ - ١٩١٦. دمشق: مكتبة اطلس، ١٩٧٤.
- رشدي، راسم. كويت وكويتيون: دراسات في ماضي الكويت وحاضرها. بيروت: مطبعة الرهبانية اللبنانيّة، ١٩٥٥.
- الرميحي، محمد غانم. الخليج ليس نفطاً.
- . قضايا التغيير السياسي والاجتماعي في البحرين، ١٩٢٠ - ١٩٧٠. الكويت: مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، ١٩٧٦.
- الريhani، أمين. تاريخ نجد الحديث وملحقاته.. وسيرة عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود. بيروت: المطبعة العلمية، ١٩٢٨.
- . ملوك العرب أو رحلة في البلاد العربية. بيروت: دار الريhani، ١٩٢٤. ج. ٢. ط. ٤. ١٩٦٠.
- زكريا، فؤاد. الحقيقة والوهم في الحركة الاسلامية المعاصرة. القاهرة: دار الفكر، ١٩٨٦.
- الرياني، أمل ابراهيم. البحرين بين الاستقلال السياسي والانطلاق الدولي.
- ساكس، اجناس. نماذج القطاع العام في الاقتصاديات المختلفة. القاهرة: الهيئة العامة للتأليف والنشر، ١٩٧٠.
- سالمه بنت السيد سعيد بن سلطان. مذكرات اميرة عربية. عُمان: وزارة التراث القومي والثقافة، ١٩٨٣.
- سعيد، أمين. الخليج العربي في تاريخه السياسي ونهضته الحديثة. بيروت: دار الكاتب العربي، ١٩٦٥.]

- سلامة، غسان. السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥ : دراسة في العلاقات الدولية. بيروت : معهد الأنماء العربي، ١٩٨٠. (سلسلة الدراسات الاستراتيجية، ٣)
- سليمانها، ج. ج. التاريخ السياسي للكويت في عهد مبارك : دراسة وثائقية مقارنة بالمؤرخين المحليين. ترجمة وتحرير فتوح عبد المحسن الخترش. الكويت : مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٨٥.
- سيل، باتريك. الصراع على سوريا : دراسة للسياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥ - ١٩٥٨. ترجمة سمير عبله ومحمد فلاحة. بيروت : دار الكلمة للنشر، ١٩٨٠.
- الشامي، حميد بن سلطان بن حميد. نقل الاخبار في وفيات المشايخ وحوادث هذه الديار (عمان والامارات العربية في الخليج). مراجعة فالح حنظل. ابو ظبي : دار الفكر الجديدة، ١٩٨٦.
- شرارة، وضاح. الأهل والغنية : مقومات السياسة في المملكة العربية السعودية. بيروت : دار الطليعة، ١٩٨١.
- الشملان، سيف مرزوق. تاريخ الغوص على المؤلّف في الكويت والخليج العربي. الكويت : مطبعة حكومة الكويت، ١٩٧٥.
- الشيباني، محمد بن الحسن. الكسب. تحقيق سهيل زكار. دمشق : نشر وتوزيع عبد الهادي حرصوني، ١٩٨٠.
- الشيخ خزعل، حسين خلف. تاريخ الكويت السياسي. بيروت : مطبعة دار الكتب، ١٩٦٢.
- الطباطبائي، عادل. السلطة التشريعية في دول الخليج العربي: نشأتها، تطورها، العوامل المؤثرة فيها. الكويت : منشورات دراسات الخليج والجزيرة العربية، ١٩٨٥.
- الطليعة في معركة الديمقراطية. الكويت : كاظمة للترجمة والنشر والتوزيع، ١٩٨٤.
- طهيووب، فائق حدي. تاريخ البحرين السياسي، ١٧٨٣ - ١٨٧٠. الكويت : ذات السلسلة، ١٩٨٣.
- العبدال، فؤاد. سياسة بريطانيا في الخليج العربي. الكويت : ذات السلسلة، ١٩٨٤ - ١٩٨١.
- عبد الرزاق، حسين. مصر في ١٨ و ١٩٧٩ يناير : دراسة وثائقية. بيروت : دار الكلمة للنشر، ١٩٨٣.
- عبد العليم، أنور. الملاحة وعلوم البحار عند العرب. الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٧٩. (سلسلة عالم المعرفة، ١٣)
- العدساني، خالد. نصف عام للحكم الثنائي في الكويت. [د.م. : د.ن.، ١٩٤٧].
- العسكري، سليمان ابراهيم. التجارة والملاحة في الخليج العربي في العصر العباسي. القاهرة : مطبعة المدنى، ١٩٧٢.
- العظمة، فيصل. في بلاد المؤلّف. دمشق : [د.ن.، ١٩٤٤].

- العقاد، صلاح. *التيارات السياسية في الخليج العربي*. القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٦٥ ط ٢. ١٩٧٤.
- . *المشرق العربي المعاصر*. ط ٢. القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٨٣.
- فليبرز، ألن. *أنياء السنديان*: قصة الملاحة العربية العظيمة في المحيط الهندي. ترجمة نايف خرما. الكويت: مطبعة حكومة الكويت، ١٩٨٢.
- فهمي، نعيم زكي. *طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب (أواخر العصور الوسطى)*. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٣.
- قابل، ثريا محمد. *البيلوجرافيا المختارة عن الكويت والخليج العربي*. الكويت: جامعة الكويت، ١٩٧٠.
- قاسم، جمال زكريا. *الخليج العربي: دراسة للتاريخ الاماراتي*، ١٨٤٠ - ١٩١٤. القاهرة: مطبعة جامعة عين شمس، ١٩٦٦.
- القاضي، لبن احمد. *التطور السريع في بعض دول الخليج العربية النفطية*. الكويت: مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، ١٩٨٥.
- القطامي، عيسى. *دليل المحتار في علم البحار*. بغداد: مطبعة دار السلام، ١٩١٥ ط ٣. الكويت: مطبعة حكومة الكويت، ١٩٦٤.
- قلعجي، قدرى. *الخليج العربي*. بيروت: دار الكاتب العربي، ١٩٦٥.
- القناعي، يوسف بن عيسى. *صفحات من تاريخ الكويت*. القاهرة: دار سعد، ١٩٤٦.
- الفه沃اتي، حسين محمد. *دور البصرة التجاري في الخليج العربي*، ١٨٦٩ - ١٩١٤. البصرة: جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٨٠.
- كارلتون، سي. *القاقة: قصة الشرق الأوسط*. ترجمة برهان دجاني. بيروت: دار الثقافة، ١٩٥٩.
- الكواري، علي خليفة. *هموم النفط وقضايا التنمية في الخليج العربي*: مجموعة بحوث ومحاضرات ودراسات. الكويت: كاظمة للترجمة والنشر والتوزيع، ١٩٨٥.
- الكويت، دائرة المطبوعات والنشر. *حقيقة الأزمة بين الكويت والعراق*. الكويت: الدائرة، ١٩٦١.
- كيل، ج. ب. *الحدود الشرقية لشبه الجزيرة العربية*. ترجمة خيري حماد. بيروت: دار مكتبة الحياة، ١٩٧١.
- لوتسكى، فلاديمير. *تاريخ الاقطان العربية الحديثة*. موسكو: دار التقدم، ١٩٧١.
- لونغريغ، ستيفن. *أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث*. ترجمة جعفر خياط. بغداد: مطبعة التفاصي الأهلية، ١٩٤١.
- الماجد، مجید. *مجلس التعاون الخليجي: أزمة السياسة والشريعة*. لندن: طه للنشر، ١٩٨٦.
- منز، آدم. *الحضارة الاسلامية في القرن الرابع المجري أو عصر النهضة في الاسلام*. ترجمة محمد عبد الهادي أبو زيد. القاهرة: مكتبة الحانجي؛ بيروت: دار الكتاب اللبناني، ١٩٤٠ ط ٤. ١٩٦٧ ج ٢.

- المختار، صلاح. *تاريخ المملكة العربية السعودية في ماضيها وحاضرها*. بيروت: دار مكتبة الحياة، [١٩٥٧]. ج. ٢.
- مختارات من وثائق الكويت والخليج العربي المحفوظة في دور السجلات البريطانية. تجميع جمال زكريا قاسم. الكويت: جامعة الكويت، ١٩٧٢. (مطبوعات جامعة الكويت، ٨)
- مطر، جليل علي الدين هلال. *النظام الاقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٧٩.
- النجار، مصطفى عبد القادر. *التاريخ السياسي لعلاقات العراق الدولية بالخليج العربي: دراسة وثائقية في التاريخ الدولي*. تقديم جمال زكريا قاسم. البصرة: جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٧٥.
- [آخرون]. *تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر*. البصرة: جامعة البصرة، ١٩٨٤.
- النهاوي المكي، قطب الدين. *البرق اليساني في الفتح العثماني*. الرياض: منشورات دار اليهامة، ١٩٦٧.
- هaid، ف. *تاريخ التجارة في الشرق الادنى في العصور الوسطى*. ترجمة احمد محمد رضا. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٥.
- وهبة، حافظ. *جزيرة العرب في القرن العشرين: طبيعة جزيرة العرب وحالاتها الاجتماعية الحاضرة*. ط٤. القاهرة: لجنة التأليف والتربية والنشر، ١٩٦١.
- ويلسون، آرنولد تالبوت. *الخليج العربي: مجمل تاريخي من اقدم الاذمنة حتى اوائل القرن العشرين*. ترجمة وتقديم عبد القادر يوسف. الكويت: مكتبة الامل، ١٩٤٠.

دوريات

- ابو عيانة، فتحي محمد. «سكان سلطنة عمان: دراسة ديمografية». *مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية*: السنة ١٠، العدد ٤٠، ١٩٨٤.
- أمين، حسن احمد. «التيار القومي العربي». *مجلة الاملال*: أيلول/سبتمبر ١٩٨٦.
- الأنباء (الكويت): ١٩٨٢/١٢/٢٥.
- الانصاري، محمد جابر. «تاريخ الحركة الديمقراطية الأولى في الخليج العربي». *المؤرخ العربي*: العدد ١٥، ١٩٨٠.
- الدوري، محمد أحمد. «نحو استغلال امثل للبترول العربي». *الطليعة* (بيروت): السنة ٢١، العدد ١٢، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٥.
- الرميحي، محمد غانم. «حركة ١٩٣٨ الاصلاحية في الكويت والبحرين ودبى». *مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية*: السنة ١، العدد ٤، ١٩٧٥.
- صفوة، نجدة فتحي. « موقف بريطانية من الوحدة العربية ». *الباحث العربي*: العدد ٨، تموز/يوليو - أيلول/سبتمبر ١٩٨٦.
- «الطبقات الاجتماعية في الهند: شقوق قديمة في صورة جديدة». *مجلة الثقافة العالمية* (الكويت): السنة ٨، العدد ٣٣، آذار / مارس ١٩٨٧.

- عزام، هنري. «المقاولات في الخليج: من المشاريع الكبرى إلى الأعمال العادمة». *الاقتصاد والأعمال*: تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٦.
- العزاوي، محمد عبد الله. «نشاط فرنسا السياسي في الخليج العربي والإجراءات البريطانية المضادة، ١٧٩٣ - ١٧٩٨». *الخليج العربي (جامعة البصرة)*: السنة ١٨ ، العددان ٣ - ٤ ، ١٩٨٦.
- فييل، بول. «البترول والطبقة الوظيفية». *ترجمة خضر خضر. دراسات عربية*: العدد ٢ ، كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩.
- القبس: كانون الأول/ديسمبر - شباط/فبراير ١٩٨٥.
- لبيب، صبحي. «التجارة الكارامية وتجارة مصر في العصور الوسطى». *المجلة التاريخية المصرية*: السنة ٤ ، العدد ٢ ، ١٩٥٢.
- النقيب، خلدون حسن. «الأصول الاجتماعية للدولة التسلطية في المشرق العربي». *الفكر العربي المعاصر*: العددان ٢٧ - ٢٨ ، خريف ١٩٨٣.
- . «بناء المجتمع العربي: بعض الفروض البحثية». *المستقبل العربي*: السنة ٨ ، العدد ٧٩ ، أيلول/سبتمبر ١٩٨٥.
- . «التاريخ الجديد والحقائق المخترقة». *مجلة العلوم الاجتماعية (جامعة الكويت)*: السنة ١٣ ، العدد ٣ ، خريف ١٩٨٤.
- . «دراسة عن البيروقراطية الحكومية في الكويت». *القبس*: ٢/١٢ ، ١٩٨٥.
- الوطن العربي*: ١١ تموز/يوليو ١٩٨٦.

أوراق

- طبيبي، أمين توفيق. «وصول الإسلام إلى بلاد مليبار (ساحل الهند الغربي) والتصدي للغزاة البرتغاليين في القرن السادس عشر من خلال كتاب تحفة المجاهدين في بعض احوال البرتغاليين». (بحث غير منشور، ١٩٨٦).
- عوض، عبد العزيز. «الأهمية الاستراتيجية والتجارية لجزيرة هرمز، ١٥٠٧ - ١٦٢٩». (بحث غير منشور، ١٩٨٦).
- الموسي، علي. «السياسة السكانية ومستقبل التنمية في الخليج والجزيرة العربية». (بحث غير منشور).
- النجار، باقر. «المigration إلى الخليج العربي: دراسة في التاريخ الاجتماعي للهجرة ودور الشركات النفطية في النصف الأول من القرن العشرين». (بحث غير منشور).
- «نحو استخدام أمثل للقوى العاملة الوطنية بالدول العربية الخليجية». (مكتب المتابعة لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية، سلسلة الدراسات الاجتماعية والعلمية، ٤ ، كانون الثاني/يناير ١٩٨٥).

ندوات، مؤتمرات

- التراث وتحديات العصر في الوطن العربي (الأصالة والمعاصرة): بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: المركز، ١٩٨٥.

العملة الأجنبية في اقطرالخليج العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد العربي للتخطيط. تحرير نادر فرجاني. بيروت: المركز، ١٩٨٣.

المؤتمر الدولي للتاريخ، آذار ١٩٧٣.

المؤتمر العالمي حول الحياة الاقتصادية للولايات العربية ومصادر وثائقها في العهد العثماني، ١، الجامعة التونسية، ٢٠ - ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤.

ندوة الحضارة الإسلامية من مهدها العربي إلى آفاقها العالمية، الكويت، ١٧ - ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤.

٢ - الأجنبية

Books

- Abercrombie, Nicholas and John Urry. *Capital, Labor and the Middle Classes*. London: Allen and Unwin, 1984.
- Abrahamian, Ervand. *Iran between two Revolutions*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1982.
- Allard, Eric and Studies Rokkan (eds.). *Mass Politics: Studies in Political Sociology*. New York: Free Press, 1970.
- Amin, Galal A. *The Modernization of Poverty: A Study in the Political Economy of Growth in Nine Arab Countries, 1945-1970*. Leiden: Brill, 1974. (Social, Economic and Political Studies of the Middle East, vol. 13)
- Anderson, Roy R., Robert F. Seibert and John G. Wagner. *Politics and Change in the Middle East: Sources of Conflict and Accommodation*. Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1982.
- Ashtor, Eliyahu. *Levant Trade in the Later Middle Ages*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1983.
- . *A Social and Economic History of the Near East in the Middle Ages*. Berkeley, Calif.: University of California Press; London: Collins, 1976.
- Askari, Hossein and John Thomas Cummings. *Middle East Economies in the 1970's: A Comparative Approach*. New York: Praeger, 1976.
- Al-Azhari, M.S. (ed.). *The Impact of Oil Revenues on Arab Gulf Development*. London: Croom Helm, 1984.
- al-Baharna, Hussein M. *The Arabian Gulf States: Their Legal and Political Status and their International Problems*. 2nd revised ed. Beirut: Librairie du Liban, 1975.
- Banani, A. and S. Vryonis (eds.). *Individualism and Conformity in Classical Islam*. Wiesbaden: [n.pb.], 1977.
- Belgrave, Charles. *The Pirate Coast*. Beirut: [n. pb.], 1960.
- Bell, Gertrude Lowthian. *The Letters of Gertrude Lowthian Bell*. London: Ernest Benn, 1927. 2 vols.
- Belshaw, Cyril S. *Traditional Exchange and Modern Markets*. Englewood Cliffs, N.J.: Prentice- Hall, 1965.
- Bettelheim, Charles. *Calcul économique et formes de propriété*. Paris: Maspéro, 1970.
- Bidwell, Robin Leonard. *Travellers in Arabia*. London: Hamlyn Pub. Group, 1976.

- . *The Two Yemens*. Boulder, Colo.: Westview Press, 1983.
- Birks, J.S. and J.A. Rimmer. *Developing Education Systems in the Oil States of Arabia: Conflict of Purpose and Focus*. Durham: University of Durham, Centre for Middle Eastern and Islamic Studies, 1984.
- Blunt, Wilfrid Scawen. *Secret History of the English Occupation of Egypt: Being a Personal Narrative of Events*. New ed. London: [n.pb.], 1924.
- Bovill, E.W. *The Golden Trade of the Moors*. 2nd ed. revised and with additional material by Robin Hallett. London: Oxford University Press, 1968.
- Boxer, Charles B. *The Portuguese Seaborne Empire, 1415-1825*. Harmondsworth: Penguin Books, 1973.
- Bramson, Leon. *The Political Context of Sociology*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1974.
- Braudel, Fernand. *Civilization and Capitalism*. Translated from French by Sian Reynolds. London: Collins, 1984.
- . *The Mediterranean and the Mediterranean World in the Age of Philip II*. Translated from French by Sian Reynolds. New York: Harper and Row, 1972. 2 vols.
- Burkhardt, John Lewis. *Travels in Arabia*. London: Henry Colburn, 1829.
- Busch, Briton Cooper. *Britain and the Persian Gulf, 1894-1914*. Berkeley, Calif.: University of California Press, 1967.
- Chaudhuri, K.N. *The English East India Company: The Study of an Early Joint-Stock Company, 1600-1640*. London: [n.pb.], 1965.
- . *Trade and Civilization in the Indian Ocean: An Economic History from the Rise of Islam to 1950*. Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1985.
- . *The Trading World of Asia and the English East India Company, 1600-1760*. Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1987.
- Cipolla, Carlo M. *Before the Industrial Revolution: European Society and Economy, 1000-1700*. 2nd ed. London: Methuen, 1980.
- (ed.). *The Fontana Economic History of Europe*. Glasgow: Collins, 1974.
- Clarke, John I. and W. B. Fisher (eds). *Populations of the Middle East and North Africa: A Geographical Approach*. London: University of London Press; New York: Africana Pub. Corp. 1972.
- Cook, M.A. (ed.). *Studies in Economic History of the Middle East: From the Rise of Islam to the Present Day*. London: Oxford University Press, 1970.
- Cordesman, Anthony H. *The Gulf and the Search for Strategic Stability: Saudi Arabia, the Military Balance in the Gulf and Trends in the Arab-Israeli Military Balance*. Boulder, Colo.: Westview Press, 1984.
- Curzon, Hon. G.N. *Persia and the Persian Question*. London: Longman; Green, 1892. 2 vols.
- Dalton, George (ed.). *Economic Development and Social Change*. New York: The Natural History Press, 1971.
- Dickson, Harold Richard. *Kuwait and Her Neighbours*. Edited for publication by Clifford Witting. London: Allen and Unwin; New York: Macmillan, 1956.
- Disney, A.R. *Twilight of the Pepper Empire: Portuguese Trade in South-West India in the Early Seventeenth Century*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1978.
- Dos Cupta, A. *Indian Merchants and the Decline of Surote*. Wiesbaden: [n.pb.], 1979.
- Doughty, Charles M. *Travels in Arabia Deserta*. London: Jonathan Cape, 1888.
- Eickelman, Dale F. *The Middle East: An Anthropological Approach*. Englewood Cliffs, N. J.: Prentice-Hall, 1981.
- Eide, Esbjørn and Mark Thee (eds.). *Problems of Contemporary Militarism*. London: Croom Helm, 1980.

- Endacott, G.B. (ed.). *An Eastern Entrapot: A collection of Documents Illustrating the History of Hong Kong*. London: H.M. Stationary Office, 1964.
- Eveland, Wilbur Crane. *Ropes of Sand: America's Failure in the Middle East*. London; New York: Norton, 1980.
- Finnie, David H. *Desert Enterprise: The Middle East Oil Industry in Its Local Environment*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press; Oxford: Oxford University Press, 1958.
- Gellner, Ernest and John Waterbury (eds). *Patrons and Clients in Mediterranean Societies*. London: Duckworth, 1977.
- Gibb, Hamilton Alexander and Harold Bowen. *Islamic Society and the West: A Study of the Impact of Western Civilization on Moslem Culture in the Near East*. London; New York: Oxford University Press, 1969.
- Glubb, John Bagot. *War in the Desert: An R.A.F. Frontier Campaign*. London: Hodder and Stoughton, 1960.
- Goitein, Salomon Dob Fritz. *A Mediterranean Society: The Jewish Communities of the Arab World as Portrayed in the Documents of the Cairo Geniza*. Berkeley, Calif.: University of California Press, 1967-1971. 2 vols.
- . *Letters of Medieval Jewish Traders*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1973.
- . *Studies in Islamic History and Institutions*. Leiden: Brill, 1968.
- Govin, R.J. *Aden under British Rule, 1839-1967*. New York: Barnes and Noble, 1975.
- Graves, Philip. *The Life of Sir Percy Cox*. London: Hutchinson, 1942.
- Great Britain. Foreign Office. *Handbook on the Persian Gulf*. London: Public Record Office, 1953.
- Grey, Edward (ed.). *The Travels of Pietro della Valle in India*. London: Hakuyt Society, 1892.
- Groom, N. *Frankincense and Myrrh: A Study of the Arab Incense Trade*. London: [n.pb.], 1981.
- Halliday, Fred. *Arabia without Sultans: A Political Survey of Instability in the Arab World*. Harmondsworth: Penguin Book; New York: Vintage Books, 1974.
- Hamilton, A. *A New Account of the East India*. Edited by Sir W. Foster. London: Hakluyt Society, 1930.
- Hammond, L.D. (ed.). *Travellers in Disguise*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1963.
- Harrison, Paul W. *The Arab at Home*. New York: Thomas Y. Crowell, 1924.
- Heyd, W. *Histoire du commerce du Levant au moyen-âge*. Leipzig: [s.n.], 1885-1886.
- Hogarth, David George. *The Penetration of Arabia*. London: [n.pb.], 1905; Beirut: Khayat's, 1966.
- Holden, David and Richard Johns. *The House of Sa'ud*. London: Pan Books, 1982.
- Hopkins, Nicholas S. and Saad Eddin Ibrahim (eds.). *Arab Society, Social Science Perspectives*. Cairo: American University in Cairo Press, 1985.
- Hopwood, Derek (ed.). *The Arabian Peninsula: Society and Politics*. London: Allen and Unwin; Totowa, N.J.: Rowman, 1972. (Studies in Modern Asia and Africa, 8)
- Humaidan, Ali. *Les Princes de l'or noir: Evolution politique du Golfe persique*. Paris: S.E.D.E.I.S., 1968. (Futuribles, 8)
- Hurewitz, Jacob Coleman. *Diplomacy in the Near and Middle East: A Documentary Record*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1959.
- Ingrams, William Harold. *Arabia and the Isles*. London: Murray, 1942.
- . *The Yemen: Imams, Rulers and Revolutions*. London: Murray, 1963.
- I.L.O *Yearbook of Labour Statistics*, 1974.
- Islami, A. Reza and R.M. Kavoussi. *The Political Economy of Saudi Arabia*. Washington, D.C.: Washington University Press, 1984.

- Issawi, Charles Philip (ed.). *The Economic History of the Middle East, 1800-1914*. Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1966.
- Johnston, Charles Hepburn. *The View from Steamer Point: Being and Account of Three Years in Aden*. London: Collins; New York: Praeger, 1964.
- Kazancigil, Ali (ed.). *The State in Global Perspective*. [n.p.]: Grower Press; UNESCO, 1986.
- Keddie, Nikki R. *Roots of Revolution: An Interpretative History of Modern Iran*. New Haven, Conn.: Yale University Press, 1981.
- Kedourie, Elie. *England and the Middle East: The Destruction of the Ottoman Empire, 1914-1921*. 2nd ed. Hassoks [Eng.]: Harvester Press, 1978.
- Kelidar, Abbas (ed.). *The Integration of Modern Iraq*. London: Croom Helm; New York: St. Martin's Press, 1979.
- Khadduri, Majid. *Independent Iraq, 1932-1958: A Study in Iraqi Politics*. 2nd ed. London: Oxford University Press, 1960.
- Kiernan, R.H. *The Unveiling of Arabia*. London: [n.pb.], 1937.
- Kriedte, Petrt. *Peasants, Landlords and Merchant Capitalists*. Gottingen: Berg Publishers, 1983.
- Lach, Donald F. *Asia in the Making of Europe*. Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1970.
- Lackner, Helen. *A House Built on Sand: A Political Economy of Saudi Arabia*. London: Ithaca Press, 1978.
- Landen, Robert Geran. *Oman since 1856: Disruptive Modernization in a Traditional Arab Society*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1967.
- Lane, Frederic C. *Venice: A Maritime Republic*. Baltimore, Md.: Johns Hopkins University Press, 1973.
- | (ed.) . *Venice in History: The Collected Papers of Frederic C. Lane*. Baltimore, Md.: Johns Hopkins University Press, 1966.
- Lange, Oskar. *Political Economy*. Translated from the Polish by A.H. Walker. New York: Macmillan, 1963.
- Lawless, Richard I. (ed.). *The Gulf in the Early 20th Century: Foreign Institutions and Local Responses*. Durham: University of Durham, Center of Middle Eastern and Islamic Studies, 1986.
- Lenczowski, George. *Oil and State in the Middle East*. Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1960.
- Little, Tom. *South Arabia: Area of Conflict*. London: Pall Mall; New York: Praeger, [1968].
- Livermore, H.V. *A New History of Portugal*. Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1976.
- Lloyd, Peter. *A Third World Proletariat?* London: Allen and Unwin, 1982.
- Longrigg, Stephen Hemsley. *Four Centuries of Modern Iraq*. London: Oxford University Press, 1925.
- . *Oil in the Middle East, its Discovery and Development*. 2nd ed. London: Oxford University Press for R.I.I.A., 1961.
- Lopez, Robert S. *The Commercial Revolution of the Middle Ages, 550-1350*. Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1976.
- and Irving W. Raymond (eds.). *Medieval Trade in the Mediterranean World*. New York: Norton, [n.d.].
- Lorimer, John Gordon. *Gazetteer of the Persian Gulf, Oman and Central Arabia*. Completed and edited by R.L. Birdwood. Calcutta: Superintendent Govt. Printing, 1908-1915. 6 vols.
- El-Mallakh, Ragaei. *Economic Development and Regional Cooperation: Kuwait*. Chicago,

- III.: University of Chicago Press, 1968. (Publications of the Center for Middle Eastern Studies, no. 3)
- Marlowe, John. *The Persian Gulf in the Twentieth Century*. London: Cresset Press; Western Printing Services; New York: Praeger, 1962.
- Mayer, Arno J. *Middle East Capitalism*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1959.
- . *The Persistence of the Old Regime: Europe to the Great War*. London: Croom Helm, 1981.
- Meulen, Daniel Van der. *Faces in Shem*. London: [n.pb.], 1961.
- . *The Wells of Ibn Sa'ud*. London: Murray, 1957.
- Mikdashi, Z.M. [et al.] (eds.). *Continuity and Change in the World Oil Industry*. Beirut: Middle East Research and Publishing Center, 1970.
- Mikesell, Raymond French and Hollis Burnley Chenery. *Arabian Oil: America's Stake in the Middle East*. Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1949.
- Miles, Samuel Barrett. *The Countries and Tribes of the Persian Gulf*. London: Frank Cass, 1900. 2nd ed. reprinted 1966.
- Needham, Joseph. *Science and Civilization in China*. Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1954.
- Nelson, Cynthia (ed.). *The Desert and the Sown: Nomads in the Wider Society*. Berkeley, Calif.: University of California, Institute of International Studies, 1973.
- Niblock, Tim (ed.). *Social and Economic Development in the Arab Gulf*. London: Croom Helm, 1980.
- . *State, Society and Economy in Saudi Arabia*. London: Croom Helm, 1982.
- Niebuhr, M. *Travels Through Arabia and other Countries in the East*. Edinburgh: R. Morison and son, 1792.
- Nore, Peter and Terisa Turner (eds.). *Oil and Class Struggle*. London: Zed Press, 1980.
- Ochsenwald, William. *Religion, Society and the State in Arabia: The Hijaz under Ottoman Control, 1840-1908*. Columbus: Ohio State University Press, 1984.
- O'Connor, James. *The Fiscal Crisis of the State*. New York: St. Martin's Press, 1973.
- Owen, Roger. *The Middle East in the World Economy*. London: Methuen, 1981.
- Palgrave, William Gilford. *Narrative of a Year's Journey Through Central and Eastern Arabia*. London: Macmillan, 1865.
- Panikkar, K.M. *Asia and Western Dominance*. London: Allen and Unwin, 1953.
- Payne, S.G. *A History of Spain and Portugal*. Madison: University of Wisconsin Press, 1976.
- Pearson, M.N. *Merchants and Rulers in Gujarat: The Response to the Portuguese in the Sixteenth Century*. Berkeley, Calif.: University of California Press, 1976.
- Perlmutter, Amos. *Modern Authoritarianism: A Comparative Institutional Analysis*. New Haven, Conn.: Yale University Press, 1981.
- Petras, James. *Critical Perspectives on Imperialism and Social Class in the Third World*. New York: Monthly Review Press, 1978.
- Philby, Harry St. John Bridger. *Arabia of the Wahhabis*. London: Constable, 1928.
- . *Sa'udi Arabia*. London: Benn; New York: Praeger, 1955.
- Phillips, Wendell. *Oman: A History*. Beirut: Librairie du Liban, 1971.
- Piccioto, S. and J. Faundez (eds.). *Nationalizations in the Third World*. London: [n.pb.], 1979.
- Pipes, Daniel. *Slave Soldiers and Islam: The Genesis of a Military System*. New Haven, Conn.: Yale University Press, 1981.
- Pirenne, Jacqueline. *A la découverte de l'arabie: Cinq siècles de science et d'aventure*. Paris: Le Livre contemporain, 1958.
- Polanyi, Karl, C.M. Arnesberg and W.H. Pearson (eds.). *Trade and Market in the Early Empires: Economies in History and Theory*. New York: Free Press, 1957.

- Polk, William R. and Richard L. Chambers (eds.). *Beginnings of Modernization in the Middle East: The Nineteenth Century*. Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1968.
- Raban, Jonathan. *Arabia Through the Looking Glass*. London: Collins, 1979.
- Ricardo, David. *Principles of Political Economy and Taxation*. New York: Everyman, 1955.
- Richards, D.S. (ed.). *Islam and the Trade of Asia*. Oxford: Bruno Cassirer, 1970.
- Rodinson, Maxime. *Islam and Capitalism*. Translated from French by Brian Pearce. London: Allen Lane; New York: Pantheon Books, 1974.
- Ronaldshay, Lord. *The Life of Lord Curzon*. London: Benn, 1928. 3 vols.
- Rostovtzeff, N. *Caravan Cities: Patra and Jerash, Palmyra and Dura*. Oxford: Oxford University Press, 1932.
- Sadiq, Muhammad and William P. Snavely. *Bahrain, Qatar and the United Arab Emirates: Colonial Past, Present Problems and Future Prospects*. Lexington, Mass.: Lexington Books, 1972.
- Sampson, Anthony. *The Seven Sisters*.
- Schacht, Joseph. *An Introduction to Islamic Law*. Oxford: Clarendon Press, 1964.
- Schumpeter, Joseph. *Imperialism and Social Classes*. Cleveland; Meridian Books, 1951.
- Scott, Hugh. *In the High Yemen*. London: Murray, 1942.
- Serjeant, R.B. *The Portuguese of the South Arabian Coast: Hadrami Chronicles with Yemeni and European Accounts of Deutch Pirates off Mocha in 17th Century*. Beirut: Librairie du Liban, 1974.
- Setton, Kenneth Meyer. *Europe and the Levant in the Middle Ages and the Renaissance*. London: Variorum Reprints, 1974.
- Sherbiny, Naiem A. and Mark A. Tessler (eds.). *Arab Oil: Impact on the Arab Countries and Global Implications*. New York: Praeger, 1976.
- Shiloh, Ailon (ed.). *Peoples and Cultures of the Middle East*. New York: Random House, 1969.
- Shwadran, Benjamin. *The Middle East: Oil and the Great Powers*. New York: Praeger, 1955.
- Smiley, David and Peter Kemp. *Arabian Assignment*. London: Cooper, 1975.
- Steensgaard, Niels. *The Asian Trade Revolution of the Seventeenth Century: The East India Companies and the Decline of the Caravan Trade*. Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1973.
- Stocking, George W. *Middle East Oil: A Study in Political and Economic Controversy*. Kings Port: Vanderbilt University Press, 1970.
- Sweet, Louise E. (comp.). *Peoples and Cultures of the Middle East: An Anthropological Reader*. Garden City, N.Y.: Published for the American Museum of Natural History by the Natural History Press, 1970. 2 vols.
- Sweezy, Paul M. *The Theory of Capitalist Development*. New York: Monthly Review Press, 1964.
- Swingewood, Alan. *The Myth of Mass Culture*. London: Macmillan, 1979.
- Tachau, Frank (ed.). *Political Elites and Political Development in the Middle East*. New York: John Wiley, 1975.
- Tavernier, Jean-Baptiste. *Les Six voyages*. Paris: [s.n.], 1682. 2 vols.
- Thesiger, Wilfred. *Arabia Sand*. London: [n.pb.], 1959.
- Tibbets, G.R. *Arab Navigation in the Indian Ocean before the Coming of the Portuguese*. London: [n.pb.], 1971.
- Toledano, Ehud R. *The Ottoman Slave Trade and its suppression, 1840-1890*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1982.

- Troeller, Gary. *The Birth of Saudi Arabia: Britain and the Rise of the House of Sa'ud*. London: Frank Cass, 1976.
- Turner, Bryan S. *Capitalism and Class in the Middle East: Theories of Social Change and Economic Development*. London: Heinemann Educational, 1984.
- _____. *Weber and Islam: A Critical Study*. London: Routledge and Kegan Paul, 1974.
- Udovitch, Abraham L. *Partnership and Profit in Medieval Islam*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1970.
- _____. (ed.). *The Islamic Middle East, 700-1910: Studies in Economic and Social History*. Princeton, N.J.: The Darwin Press, 1981.
- United States. Federal Trade Commission. *The International Petroleum Cartel*. Washington, D.C.: [n.pb.], 1951.
- Van Leur, J.C. *Indonesian Trade and Society*. The Hague: Van Hoeve, 1955.
- Vilar, Pierre. *A History of Gold and Money, 1450-1920*. London: Verso, 1969, 1984.
- Villiers, A. *The Indian Ocean*. London: [n.pb.], 1952.
- Wallerstein, Immanuel. *The Modern World System*. New York: Academic Press, 1974.
- Watson, Ian Bruce. *Foundation for Empire: English Private Trade in India, 1659-1760*. New Delhi: Vikas Publishing, 1980.
- Watts, Sheldon O. *A Social History of Western Europe, 1450-1720: Tensions and Solidarities among Rural Europe*. London: Hutchinson University Library, 1984.
- Weber, Max. *The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism*. New York: Scribner, 1920.
- Wilson, Arnold Talbot. *The Persian Gulf: A Historical Sketch from the Earliest Times to the Beginning of the 20th Century*. Oxford: Clarendon Press, 1928.
- Wolf, Eric R. *Europe and the People without History*. Berkeley, Calif.: University of California Press, 1982.
- Wood, A.C. *A History of the Levant Company*. Oxford: Oxford University Press, 1935.
- Worsely, Peter. *The Three Worlds: Culture and World Development*. London: Weidenfeld and Nicolson, 1984.

Periodicals

- Bowen-Jones, Howard. «The Gulf Today: An Overview of a Region in Recession.» *Arab Gulf Journal*: vol. 6, no. 2, October 1986.
- Broeze, Frank. «Shipowners of the Indian Ocean and the Gulf since 1815.» *Arab Journal of the Social Sciences*: vol. 1, no. 2, 1986.
- Chittick, N. «The Shirazi, Colonization of East Africa.» *Journal of African History*: vol. 6, 1965.
- Cohen, Hayim J. «The Economic Background and Secular Occupations of Muslim Jurisprudents and Traditionalist in the Classical Period of Islam: Until the Middle of the 11th Century.» *Journal of the Economic and Social History of the Orient*: vol. 13, no. 2, January 1970.
- Cohen, Jean J. «Beyond Reform and Revolution: The Problem of French Socialisms.» *Telos*: no. 55, Spring 1983.
- Duncan, Bentley T. «Niels Steensgaard and the Europe-Asia Trade of the Early Seventeenth Century.» *Journal of Modern History*: vol. 47, no. 3, 1975.
- Economist*: 13 June 1987.
- Halliday, Fred. «North Yemen Today.» *MERIP Reports*: no. 130, February 1985.
- Hamilton, Easl J. «The Role of Monopoly in the over Seas: Expansion and Colonial Trade of Europe before 1800.» *American Economic Review*: vol. 38, 1948.
- Issawi, Charles Philip. «British Trade and Rise of Beirut, 1830-1860.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 8, no. 1, January 1977.
- Lakhdar, Lafif. «Why the Reversion to Islamic Achiasm.» *Khamsin*: no. 8, 1981.

- Lane, Frederic C. «Economic Consequences of Organized Violence.» *Journal of Economic History*: vol. 17, 1958.
- Lewis, A. «Maritime Skills in the Indian Ocean, 1968-1500.» *Journal of the Economic and Social History of the Orient*: vol. 6, 1973.
- Lewis, Bernard. «Some Reflections on the Decline of the Ottoman Empire.» *Studia Islamica*: no. 9, 1959.
- Lienhardt, Peter. «The Authority of Shaykhs in the Gulf: An Essay in Nineteenth Century History.» *Arabian Studies*: vol. 2, 1975.
- Mann, Michael. «The Autonomous Power of the State: Its Origin, Mechanisms and Results.» *European Journal of Sociology*: vol. 25, no. 2, 1984.
- Minorsky, V. «The Middle East in Western Politics in the 13th and 15th Centuries.» *Journal of Royal Central Asiatic Society*: vol. 27, 1940.
- Mohammad, Y.H. «An Interpretive Survey of the Structure of the World Oil Market.» *Arab Journal of the Social Sciences*: vol. 1, no. 2, 1986.
- OPEC Annual Statistical Bulletin*: 1982.
- Oweiss, Ibrahim M. «The Israeli Economy and its Military Liability.» *American Arab Affairs*: no. 8, Spring 1984.
- Ozbaran, S. «The Ottoman Turks and the Portuguese in the Persian Gulf, 1534-1581.» *Journal of Asian History*: vol. 6, 1972.
- Peterson, J.E. «The G.C.C. and Regional Security.» *American Arab Affairs*: no. 20, Spring 1987.
- . «Tribes and Politics in Eastern Arabia.» *Middle East Journal*: vol. 31, no. 3, Summer 1977.
- Pryor, J.H. «The Origin of the Commenda Contract.» *Speculum*: vol. 52, 1977.
- «Reliving the Battle of Lepanto.» *Economist*: 5 April 1986.
- Roberts, Hugh. «Is Algeria Socialist?» *Gazelle Review*: no. 8, 1980.
- Ryan, Cheyney C. «The Fiends of Commerce: Romantic Criticisms of Classical Political Economy.» *History of Political Economy*: vol. 13, no. 1, Spring 1981.
- Said, Rosemarie J. «1938 Reform Movement in Dubai.» *Al-Abhath*: December 1970.
- Salamé, Ghassan. «Institutionalisation du pouvoir et affinités tribales dans les pays arabes du Golfe.» *Al-Abhath* (American University of Beirut): vol. 30, 1982.
- Serjeant, R.B. «The Interplay between Tribal Affinities and Religious (Zaydi) Authority in the Yemen.» *Al-Abhath*: vol. 30, 1982.
- Shehab, F. «Kuwait: A Super Affluent Society.» *Foreign Affairs*: vol. 42, no. 3, 1964.
- Socknat, James A. «Progress and Problems in the Development and Utilization of Human Resources in the Arab Gulf States.» *Al-Abhath*: vol. 30, 1982.
- Wolff, Richard D. «British Imperialism and the East African Slave Trade.» *Science and Society*: vol. 36, Winter 1972.

Papers

- The A.A.U.G. Nineteenth Annual Convention, Boston, U.S.A., 1986.
- al-Naqeeb, Khaldoun H. «Changing Patterns of Social Stratification in the Middle East: Kuwait (1950-1970) as a Case Study.» (Ph.D. Dissertation, University of Texas, 1976).
- Saad Eddin, Ibrahim and Mahmoud Abdel Fadil. «The Movement of Arab Workers: Effects and Policies.» (unpublished paper).

فهرس

(أ)

- اتفاقية سكة حديد بغداد - برلين (1914) : ١٠٨
- الأنجليز: ١٧
- الاحتلال البريطاني: ١٤٢
- الاحزاب الایدیولوجیة: ١٧٩
- الاخوان المسلمين: ١٧٦
- أرامكو: ١٢١
- الأردن: ١٦٨
- الاستراتégie البرتغالية: ٦٥
- الاستراتégie التقليدية: ٦٩
- الاستراتégie القبلية: ٢٨
- ارمينيا: ١٠٧
- الإرهاب السياسي: ١٢٥
- الأزمة البنائية: ٦٧
- الإسان: ٦٧
- اسبانيا: ٦٧
- الاستقلال السياسي: ١٤٥
- اسرائيل: ١٧٧
- الإسلام: ٣٢، ٥٩، ٦٦، ٧٢، ٧٥، ٧٦
- الأسواق العربية: ٥٠
- افريقيا: ٤٥، ٥٩، ٥٧، ٦١، ٦٤، ٦٦، ٧٦، ١٠٩
- افريقيا الشرقية: ٨٣، ٣٠
- الاقتصاد الحر: ١٥٤
- الاقتصاد الرعوي: ٤٧، ٤٤، ٣٠
- الاقتصاد المحلي: ١٧٠
- الاقتصاد الوطني: ٩١، ١٢٣، ١٢٥، ١٣٦
- الاقطاع العربية انظر البلدان العربية
- آسيا: ٤٨، ٥١، ١٠١، ١٠٨
- الآسيويون: ١٢٩، ١٥٥
- آل بن علي: ٩٧
- آل يوسف: ٧٨
- آل خليفة: ٩٧، ٩٦
- آل خليفة، عيسى «الأمير»: ١١٦
- آل الرشيد: ٣٨، ١١٣
- آل سعود: ٣٨، ٧٨
- آل الصباح: ٧٦، ١١٦
- اللوسي، محمود شكري: ١٧
- ابراهيم باشا: ١٣٦
- ابراهيم، سعد الدين: ٩، ١٤
- ابن بشر: ٢٨، ١٧
- ابن خلدون، ابروزيد عبد الرحمن: ٩٦
- ابن الدمشقي: ٣٣
- ابو حاكمة، احمد مصطفى: ٢٠
- ابو ظبي: ٩٨
- الاتحاد السوفيتي: ١٤٠
- الاتراك: ٧٢، ٦٣
- الاتفاقية الانكليزية الروسية (١٩٠٧): ١١٠
- الاتفاقية الحمائية مع البحرين (١٨٦١): ٨٦
- اتفاقية سايكس بيكو: ١٠٩ - ١١١، ١١٣، ١١٤، ١٦٧
- اتفاقية سكة حديد بغداد (١٩٠٣): ١٠٨

- الامارات العربية المتحدة: ٧٨، ٨٦، ١٣١، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠
- الامبراطورية العثمانية: ٢٢
- الامبرالية: ٥٨، ٧٠، ٨٦، ١٣٧، ١٤٥
- الامبرالية الأوروبية: ٧٦
- الامبرالية البريطانية: ١١٤
- الامبرالية التقليدية: ٢٨
- الامبرالية الفرنسية: ٧٤
- أمريكا الجنوبية: ١١٥
- أمريكا الشمالية: ١١٦
- امستردام: ٢٨
- الانتهاء القومي: ١٧٣
- الأندلس: ٦١
- الأنثربولوجيون: ٢١، ١٧
- الأوبك انظر منظمة الأقطار المصدرة للبترول
- أوروكهارت، ديفيد: ١٠٧
- أوروبا: ٥١، ٥٧، ٦١، ٦٢، ٦٦، ٦٦، ٧١، ٨٤، ٨٧، ٨٧
- اوروبا الغربية: ١٦٩
- الأوروبيون: ٦١، ٦٣، ٦٢، ٧٢، ٨٤، ٨٥
- ایران: ١٠٨، ١١٠، ١١٤، ١١٨، ١١٤، ١٢٠، ١٧٠
- ایطاليا: ١٧٢، ٥٠
- الايطاليون: ٧٢
- الايوبي، نزيه: ٩
- (ت)
- التاريخ العربي الاسلامي: ٥٠
- التبادل التجاري: ٤٨، ٥٠، ٥١، ٥٩، ٦١، ٧٢، ٧٢
- التجارة البحرية: ٤٥، ٤٩
- التجارة البرية: ٤٩، ٥٦
- تجارة الرقيق: ٨٦، ٨٤
- التجارة العالمية: ٤٨
- تجارة الكومودا: ٣٢
- التجارة المتجولة: ٣٠
- تجارة المضاربة: ٣٠، ٣٢، ٣٣، ٣٥، ٤١، ٤٣
- ٤٤، ٤٤، ٥٧ - ٥٩، ٦٥، ٦٨، ٦٨ - ٧١، ٧٤، ٧٩
- ٨٨، ٩٠، ٩٠ - ١٦٦، ١٨٠
- التحالف الاستراتيجي العربي - الاسلامي: ١٧٧
- التحالف القبلي: ١٧٧
- التحالف القومي: ١٧٧
- التحالف المولندي - الاسباني: ٧٣
- (ب)
- البحر الابيض المتوسط: ٣٠، ٤٣، ٤٦، ٤٧، ٤٦، ٥٩
- ٩٠، ٧٣، ٧١، ٦٣، ٦٢
- البحر الاحمر: ٢٨، ٣٠، ٣٦، ٤٣، ٤٥، ٤٥، ٦٤ - ٦٦
- ٨٣، ٨٥، ٨٥، ٧٣
- بحر العرب: ٣٠
- البحرين: ٣٠، ٧٣، ٧٦، ٧٧، ٨٦، ٩٦، ١٠٥
- ١١٤، ١١٦، ١١٩، ١٣٧ - ١٣٩، ١٤٣
- ١٥٢، ١٥١، ١٤٧
- البرازيل: ٩٢
- البرتغال: ٦٧، ٦٤
- البرتغاليون: ٣٧، ٤٧، ٤٧، ٥٨، ٦٧ - ٦٢، ٦٩، ٧٠
- ٧٢، ٧٣، ٧٦، ٧٧، ٧٩، ٨٣ - ٨٥
- البرجوازية الامبرالية: ١٢٥
- بروديل، فرناند: ٢٨
- بريطانيا: ٥٨، ٧٣، ٧٦، ٨٣، ٨٦، ٨٧، ٩٦

(ج)

- حداد، محمد بخي: ٢١
 حرب حزيران / يونيو ١٩٦٧ انظر الحرب العربية -
 الاسرائيلية (١٩٦٧)
 الحرب العالمية الأولى: ١٢ ، ٥٨ ، ٨٧ ، ٩٩ ، ١٠١ ،
 ١٣٨ ، ١١٥ ، ١١١ ، ١٠٨ ، ١١٨ ، ١٤٥
 الحرب العالمية الثانية: ١١ ، ٤٧ ، ٨٧ ، ٩٠ ، ١١١ ،
 ١١٨ ، ١١٩ ، ١١٨ ، ١٧٧
 الحرب العراقية - الإيرانية: ١٧٠ ، ١٧٧
 الحرب العربية - الاسرائيلية (١٩٦٧) : ١٧٧
 الحركات الاصلاحية القومية: ١٣١
 الحركات الدينية الرجعية: ١٧٦
 الحركات الدينية المتخصبة: ١٧٦
 حركة الجبهة القومية: ١٤٢
 حركة القوميين العرب: ١٤١ ، ١٤٢
 الحركة الهاوية: ٧٦
 الحروب الصليبية: ٦١
 حبيب، خير الدين: ١٤
 الحسين بن علي (الشريف): ١١٣ ، ١٠٩
 الحصري، ساطع: ١١٨
 الحقوق المدنية: ١٦٠
 الحكم الدستوري الديمقراطي: ١٨٠ ، ١٧٩
 حزة، فؤاد: ١٩
 حيد بن زريق: ١٧

(خ)

- خان، رضا: ١١٤
 خان، ميرزا حسن: ٨٩
 الخبراء العرب: ٩
 الختروش، فتوح: ٢٠
 الشخصي، بدر الدين: ٢٠
 الخليج العربي: ١٧ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢٣ ، ٣٠ ، ٣٥ ،
 ٤٤ ، ٤٧ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٥ ، ٦٠ ، ٦٤ ، ٧٣ ، ٧٩ ،
 ١٢٨ ، ١١٣ ، ١٠١ ، ٩٢ ، ٨٦ - ٨٤
 ١٧٤ ، ١٤٠ ، ١٣٨ ، ١٣٧ ، ١٢٩

(د)

- الداود، محمود علي: ٢٠
 دي: ١١٦
 الدخل الوطني: ١٢١
 الدعوة الهاوية: ٣٨

التحرك الوهابي - السعودي: ٧٥

تركيا: ١١١

التركيبة القبلية - الإثنية: ١٨

تسلر، مارك: ١٩

تشيكوسلوفاكيا: ٤٨

التضامن العربي: ١٦١

التطور الصناعي: ٧٢

التعصب الديني: ١٧٦

التقاليد البدوية: ١٨

التنسيق الأمني - البربروغرافي: ١٥٣

التنمية الاقتصادية: ١٠

التوسيع الاستعماري البرتغالي: ٦٧

التوسيع الاميرطالي البرتغالي - الاسپاني: ٦٧

التيار الديني: ١٧٦

التيار العلماني: ١٥٢

التيار القومي الاشتراكي: ١٧٤

التيار القومي - الناصري: ١٧٤ - ١٧٦

(ث)

الثورة النفطية: ٢٢ ، ٢٣

الثورة التجارية الأولى: ٩٢ ، ٦١ ، ٥٦

الثورة التجارية الثانية: ٥٩ ، ٥٦

الثورة المركتبالية: ٥١

الثورة الوطنية (اليمن الديمقراطية) ١٤٢

(ج)

الجابري، محمد عايد: ١٨١

جامعة الدول العربية: ١٤٠

جلدة: ٤٥ ، ٣٠ ، ٢٨

الجزائريون: ٨٤

جزر الأوقانوسية: ٥٩

جزر الهند الشرقية: ٨٣

الجزيرة العربية: ٢٠ ، ١٩ ، ١٧ ، ١٤ ، ١٣ ، ٩

- ٤٣ ، ٤١ ، ٣٥ ، ٣٢ ، ٣٠ ، ٢٧ ، ٢٣ ، ٢٢

٦٨ ، ٦٦ ، ٥٩ ، ٥٦ ، ٥٥ ، ٥١ ، ٥٠ ، ٤٧

٩٠ ، ٨٧ ، ٨٥ ، ٨٣ ، ٧٨ - ٧٤ ، ٧٢ ، ٧١

١١٩ ، ١١٥ ، ١١٢ ، ١٠٩ ، ١٠٨ ، ١٠١

، ١٣١ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٣٨ ، ١٤٣ ، ١٤٥

، ١٤٦ ، ١٤٨ ، ١٥٠ - ١٥٤ ، ١٥٧ ، ١٥٨

، ١٦٥ - ١٦٢ ، ١٧١ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٧٩ - ١٨٢

جولوبوفسكايا، ايلينا: ١٥١

دوريات
 - الايكولوجيا: ٦٢
 - الطبيعة: ١٤١
 الدولة الاسلامية: ١٧٧
 الدولة الامبرالية: ١٤٥، ٦٩
 الدولة التابعة: ١٦٠
 الدولة السلطانية: ٥٩، ١٠٣، ١٤٣، ١٥١، ١٥٢،
 ١٦٨، ١٧١، ١٧٩، ١٨٠، ١٨٢
 الدولة الخارجية المركزية - الملوكيّة: ١٦٦
 الدولة الريعيّة: ٥٩، ١٢٣، ١٢٤، ١٣١،
 ١٦٨، ١٣٥، ١٤٣
 الدولة السلطانية: ١٦٦
 الدولة العربية الاسلامية: ٤٩، ٥٠
 الدولة القطرية: ١١
 الدولة الوطنية: ١١٢
 الديقراطية: ١٦١
 الديمقراطية الغوغائية: ١٧٢
 الديمقراطية القبلية: ١٧٢
 الديناميات الاجتماعية - الحضارية: ١٦٥

(ر)

رأس الخيمة: ٨٦
 الرأسمالية: ٤٨
 الرأسمالية الأوروبية: ٦٨
 الرأسمالية الصحراوية: ٢٢
 الرأسمالية الغربية: ١٦٧
 رشدي، راسم: ١٩
 الرشيد، عبد العزيز: ١٧
 الرمحي، محمد: ٩٤، ٩٥
 رندل، جورج ديليو: ١١٨
 روذنون، ماكسيم: ٩٢
 روسو، جان جاك: ٢٧
 الريحاني، امين: ٧٥

(ز)

الزياني، أمل: ٢٠

(س)

السعودية: ٤٧، ١١٨، ١٢١، ١٣٢، ١٤٠، ١٤٣،
 ١٤٧، ١٤٧
 السعوديون: ١١٨، ١٤٠
 سعيد بن احمد: ٧٨
 سلامه، غسان: ١٤، ٩

السلفية: ٩٤
 السلفيون: ١٧٦
 سليمان بن حمير: ١٣٩
 السنة: ١٣٨، ١٥٠
 السودان: ٩٧، ١٠١، ١١١، ١٠٨، ١٠٦،
 ١١١، ١١٤، ١١٩، ١٣٦، ١٤١، ١٦٨، ١٧٤،
 ١٧٥، ١٧٥
 سوريا: ٦٠، ٨٣، ٩١، ١٠٦، ١٠٨،
 ١١٤، ١١٩، ١٣٦، ١٤١، ١٦٨، ١٧٤
 السيادة الوطنية: ١١٢
 السياسة الامبرالية: ١٧٨، ١٧٧
 السياسة الدوليّة: ١١٢
 سيف بن سلطان: ٧٦

(ش)

الشارقة: ٩٧
 الشام: ٣٨
 شتيفارد، نيلز: ٣٠، ٣٦، ٤٠، ٤٠،
 ٧٣، ٧٠، ٧٣
 شرابي، هشام: ١٤
 شربيني، نعيم: ١٩
 الشرعية التقليدية: ١٤٤
 الشرعية الدستورية: ١٥٣
 الشركات الاترافيونورية: ٣٥
 شركات الهند الشرقية: ٣٢، ٣٥، ٣٧، ٤٧،
 ٥٨، ٦٥، ٧٩، ٧٤ - ٧٢

شركة برجن غلف الفارسية: ٨٩
 الشركة التجارية الروسية: ٨٩
 شركة دارسي: ١٠٨
 شركة ستريكت الانكليزية: ٨٩
 شركة كرى ماكتزي الانكليزية: ٨٩
 شركة لونغ الانكليزية: ٨٩
 شركة ميز الانكليزية: ٨٩
 شركة النفط التركية: ١٠٨
 شركة هامبورغ الالمانية: ٨٩
 شركة هلسٰت الامريكية: ٨٩
 شركة الهند البرتغالية: ٦٩
 شط العرب: ٨٩
 الشعبي، قحطان: ١٤٣
 الشيعة: ١٣٨، ١٥٠، ١٧٦

(ص)

صادق، محمد: ١٩
 الصحافة العربية: ١٣٩
 الصحافيون العرب: ١٨

- العلاقات الاجتماعية - الاقتصادية: ٣٠
 العمالة: ٢٣، ١٣١، ١٣٦، ١٥٧
 العمالة الأجنبية: ١٣٠
 العمالة العربية: ١٢٩، ١٣٠
 عمان: ٢٢، ٤٤، ٧٧، ١٠٥، ١٥٠، ١٧٤
 - الحرب الأهلية: ١٣٩
 العثمانيون: ٧٨، ٤٣
 العمارات الأوروبية: ٤٢
 العمارات المحلية: ٤٢
 العنف السياسي: ١٥٣
 العنفسلح: ١٧٩
- (غ)
 غالب بن علي (الامام): ١٣٩
- (ف)
 فارس: ٣٠، ٦٤
 فان لور: ٣٠، ٧١
 الفرس: ٢٩، ٦٤، ٧٨-٧٦، ٨٥
 فرنسا: ٧٣، ٧٤، ٧٦، ١٠٨، ١١١
 الفرنسيون: ٧٣، ٧٨، ٨٤، ٨٥، ١٠٥، ١١١، ١١٥
 الفكر الانقلابي: ١٧٩
 الفكر القومي: ١٦٧
 فلبي: ١٨
 فلسطين: ١١١، ١١٨، ١١٩، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٨١
 فيبر، ماكس: ٤١
 فيليب الثاني: ٦٧
- (ق)
 قاسم، جمال زكريا: ٢٠
 القاهرة: ١٣٩
 القبائل البدوية: ٤٦، ٤٤، ٣٩
 القبائل العربية: ٣٩
 القبائل العربية العدنانية: ٧٧، ٧٥
 القبائل العربية القحطانية: ٧٥
 القبلية الطائفية - الاقليمية: ١٣٦
 القدسية: ٦٢، ٦١
 القضية الفلسطينية: ١٧٨
 قطاع البناء: ١٢٦
 القطاع الخاص: ١٢٨
 قطاع الخدمات: ١٢٦
- الصراع الأميركي: ٥٨، ٧٣، ٧٤، ٧٦
 الصراع الأميركي - الأوروبي: ٥٨
 الصراع الأميركي - البرتغالي - الهولندي: ٦٨
 الصراع الانكليزي - الفرنسي: ٦٨
 الصراع الأوروبي: ٨٦، ٦٦، ٦٤
 الصراع الأوروبي - الأميركي: ٦٩
 الصراع المذهبي: ٧٨
 الصراع السياسي: ١٣٦
 الصراع الهولندي - الانكليزي: ٦٨
 الصفيرون: ٦٤
 صقر بن راشد: ٧٨
 الصناعات التحويلية: ١٢٣
 الصين: ٥٦، ٦١، ٧٢، ٦٤، ٨٣
- (ط)
 طالب بن علي: ١٣٩
 الطباطبائي ، ضياء الدين: ١١٤
 طهوب، خالق حدي: ٢١
- (ظ)
 ظفار: ١٨١
 الظواهر الاجتماعية: ١٤
- (ع)
 العابد، فؤاد: ٢٠
 العالم الاقتصادي: ٢٨، ٢٩، ٨٧، ٢٩، ١٦٧
 العالم الثالث: ١٤٤، ١٣٥
 عبد الناصر، جمال: ١٣٦، ١٣٧، ١٤٣
 العتبيني ، جيمان: ١٤٨، ١٤١
 العثمانيون: ٦٤، ٢٩
 عدن: ١٤٢، ٨٦، ٩٦، ٨٩
 العراق: ٤٤، ٤٤، ٤٩، ٧٦، ١١٤، ١١١، ١٠٨، ١١٨، ١١٦، ١١٩، ١١٨، ١٤١، ١٦٨، ١٧٠، ١٧٥، ١٧٤
 المغرب: ١٩، ٥٨، ٥٨، ٦١، ٦٣، ٦٣، ٨٥، ١٠٧، ١٠٩، ١٠٧
 العصبية المذهبية: ٧٥
 عصفور، جابر: ١٤
 العصور العباسية: ٣٣
 العظمة، فيصل: ١٩
 العلاقات الاجتماعية: ٢٧

- اللغة العربية: ١٩
لندن: ٢٨
- لشاوسكي، جورج: ١٩
لويس، برنارد: ٧٢
لين، فرديريك: ٣٥
- (م)
- مارلو، جون: ١١٢، ١٩
المجتمع العربي: ١٦٦، ١٧١، ١٧٨، ١٨٢
المجتمع القلي: ٤٧، ٣٠
المجتمع المدنى: ١١، ١٤٤، ١٤٩، ١٤٨، ١٦٨، ١٧١
مجلس الأمة الكويتى: ١٤٨، ١٤١
مجلس التعاون لدول الخليج العربية: ١٧٧، ١٥٣
محمد بن سعود: ٣٨
محمد بن عبد الوهاب: ٣٨
محمد علي باشا: ٨٠، ١٣٦، ١٣٧، ١٥٠
المحيط الأطلسي: ٧١
المحيط الهندي: ٣٧، ٤١، ٤٣، ٤٤، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥٦، ٥٩، ٦٣
المختار، صلاح الدين: ٢١
المذهب الأياضي: ٧٥
المذهب الامبرىالى: ١٠٧
المذهب الزيدى: ٧٥
المذهب الليبرالى: ١٠٧
المذهب الوهابي: ٧٥
مركز دراسات الوحدة العربية: ٩، ١٢، ٥٩، ٥٧، ١٦٦
المركتالية العربية - الاسلامية: ٥٧، ٥٩، ١٦٦
المركتالية العربية التقليدية: ٧٩
مسقط: ٢٨، ٣٠، ٦٠، ٧٣، ٧٥، ٧٦، ٨٣، ٨٥ - ٨٣، ١٣٩
المسلمون: ٧٢
المشرق العربي: ٤٨، ٤٩، ٥١، ٦١، ٦٦، ٨٧، ١١٢، ١١٦، ١٤٣، ١٤٧، ١٥٣، ١٦٧
المصالح الامبرىالية الاوروبية: ١٠٦
المصالح الامبرىالية الغربية: ٣٥
مصر: ٤٨، ٥٠، ٦١، ٦٢، ٦٤، ٨٣، ٨٠، ٩١
مصطفى، شاكر: ١٤
مضيق هرمز: ٢٨، ٢٩، ٨٣
المعاهدة الانكليز - فارسية (١٩١٩): ١١٠
معاهدة الحماية مع البحرين (١٨٩٢): ٨٦
- القطاع العام: ١٢٨، ١٥٣
قطر: ٩٦، ١٤٨
قلعجي، قدرى: ١٩
قناة السويس: ٩٠، ٨٩، ١٣٩
القوارب البريطانية - العمانية: ١٤٠
القومية العربية: ١١٢
القوى الاجتماعية: ٤٧، ١٣١، ١٣٥، ١٣٧، ١٤٩
القوى الاجتئاعية: ١٥٢، ١٦٨
- (ن)
- القوى الاستعمارية الامبرىالية: ٢٢
القوى الاقتصادية: ٩٠
القوى الاقليمية: ١٢
القوى الامبرىالية: ٧٩
قوى الانتاج: ٢٧
القوى الاوروبية: ٨٨، ٨٥، ٦٦
القوى الحضرية: ١٧٤
القوى السياسية: ١٢٥، ٧٨، ٢٧
القوى العسكرية: ٥٦
القوى القبلية: ١٨١، ١٥١
القوى القبلية - الطائفية: ١٣٦
القوى القومية: ١٧٤
القوى الكوتية: ٧٩
القوى المحلية: ٧٦
- (ك)
- كتب
- تاريخ نجد وملحقاته: ١٧
- الخليج ليس نفطاً: ٢٠
- المجتمع والدولة في المشرق العربي: ٩
- المجتمع والدولة في المغرب العربي: ٩
- المجتمع والدولة في الوطن العربي: ٩
- ملوك العرب: ١٩
الكفاح السياسي: ١٣٦
كينيتمام: ٢١
الكويت: ٢٩، ٣٧، ٧٦، ٩٠، ٩٦، ١٠٥، ١١١، ١١٢، ١١٤، ١١٥، ١٢٨، ١٣٠، ١٣٢
، ١٤٨، ١٤٦، ١٤٣، ١٤١، ١٣٨، ١٣٧
، ١٧٢، ١٧١، ١٥٨، ١٥٦، ١٥٤، ١٥٢، ١٥٠
- الدستور: ١٤١
الكويتيون: ١٥٥
- (ل)
- لبنان: ١١١

- الهند الغربية: ٣٠
الخند: ٨٥
هوغارث: ١٨
هولندا: ٧٣، ٧١، ٦٦، ٧٢، ٧٣، ٧٧، ٧٩، ٨٣ - ٨٥، ٩٢
المسلطيون: ٥٨، ٩٠، ٩١، ٩٣، ٩٤
المجنة الامبرالية الأوروبية: ٧٤
المجنة الامبرالية البريطانية: ٥٨، ٩٠
المجنة البرتغالية: ٥٨
المجنة البريطانية: ٥٩
هيوسكوت: ١٨
- (و)
- وادي حضرموت: ١٣
وادي الرافدين: ٦٤
وادي الفرات: ١٣
وادي النيل: ١٠٨، ٣٠
الوحدة العربية: ١٦٧، ١١٨، ١١٦
الوحدة الكونفدرالية العربية: ١١١
الوطن العربي: ١٦٩، ١٢، ١٠
الوطن القومي اليهودي: ١١٨
وعد ماكمهون: ١١٣، ١٠٩
الولايات المتحدة الأمريكية: ١٤٥، ١١١
الوهابيون: ٧٩، ٧٨، ٧٧
وهبة، حافظ: ١٩
ويلسون، أرنولد: ٨٥، ١٨
- (ي)
- يجي بن القاسم: ١٧
اليعري، مهنا بن سلطان: ٧٧
اليمن: ٩٠، ٨٨، ٨٦، ٨١، ٧٦، ٧٥، ٤٤، ٢٢، ١١٠، ١١١، ٩٢، ١٣٦، ١١٠، ١٠١، ٩٢
اليمن الديمقراطية: ٩٦، ٩٧، ١٤٢، ١٤٨، ١٦٨، ١٤٨، ١١٠، ٩٦
اليمن العربية: ٩٦، ٩٧، ١٤٨، ١١٠، ١٥٠، ١٥١
- الحرب الأهلية: ١٣٧
اليونان: ١٠٧، ١٨٠
اليمنيون: ٩٢، ٤٣
- معاهدة الحماية مع الكويت (١٨٩٩): ٨٦
معاهدة الحماية مع مسقط (١٨٩١): ٨٦
معاهدة دارين: ١١٣، ١١٠، ١٣٩، ١١١
معاهدة السيب (١٩٢٠): ١١٠، ١١١، ١٣٩
معاهدة الصلح الابدي (١٨٥٣): ١١٢، ٩٥
معركة ديو (١٥٠٩): ٦٤، ٥٧
معركة لبيانتو (١٥٧١): ٤٧
المغرب العربي: ١٦٧
المقاومة الوطنية العربية: ٨٦، ١١١
مكارى، عبد القوى: ١٤٢
الملاحة العربية: ٤٥
الملاخ، رجائي: ١٩
الميالك: ٦٤، ٤٧، ٣٦، ٢٩
منظمة الأقطار المصدرة للبترول: ١٢١، ١٢٠
منظمة التنمية التر裘ولية: ١٣٩
مؤتمر العقير (١٩٢٢): ١١١ - ١١٣، ١٦٧
المؤرخون التقليديون: ١٧
المؤرخون الموثقون: ٢٣، ٢١، ٢٠
المؤسسات السياسية: ٣٥
المؤسسة الدينية: ١٤٩، ١٥٠
المؤسسة الطائفية: ١٤٩ - ١٥١
المؤسسة القبلية: ١٦٦، ١٥١، ١٥٠
- (ن)
- النجار، مصطفى عبد القادر: ٢٠
نصار، علي: ١٤
النظام الاقتصادي العالمي: ٦٨، ١٦٦
النظام السياسي: ١٤
القبيب، خلدون حسن: ٩، ١٤
النمو الاقتصادي: ١١، ١٧٠
النبرولي، قطب الدين محمد: ١٧
نيبور: ١٨
- (هـ)
- الماشميون: ١١٨
المرمامسي، عبد الباقى: ٩، ١٤
هلال، علي الدين: ١٤
المند: ٦٦، ٦٤، ٦٢، ٦١، ٥٧، ٤٥، ٧٤ - ٧٢، ٧٠، ٩٠، ١١٦، ١٠٩، ٨٧، ٨٤، ٨٣، ٧٦
اليمانيون: ١٧٣

- الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي... طبعة ثالثة
(سلسلة كتب المستقبل العربي (٤) (٢٥٣ من - \$ ٧,٥٠)
- الحياة الفكرية في المشرق العربي ١٨٩٠ - ١٩٣٩ (٢٢٦ من - \$ ٤,٥٠)
اداره مروان بحيري
- التحليل السياسي الناصري - دراسة في العقائد والسياسة الخارجية ... طبعة ثانية
(سلسلة اطروحات الدكتوراه (٢) (٣٩٦ من - \$ ٨)
د. محمد السيد سليم
- العمالقة الاجنبية في اقطار الخليج العربي (٧١٢ من - \$ ١٤)
ندوة فكرية
د. ابراهيم سعد الدين
- انتقال العمالة العربية: المشاكل - الآثار - السياسات (٢١٢ من - \$ ٦)
ود. محمود عبد الفضيل
- جامعة الدول العربية: الواقع والطموح (١٠٠٤ من - \$ ٢٠)
ندوة فكرية
- الصراع العربي - الاسرائيلي: بين الرادع التقليدي والرادع النووي (٢٤٨ من - \$ ٥ طبعة ثانية)
امين حامد هويدى
- بيليوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ - ١٩٨٠ - المجلد الاول: المؤلفون - بالعربيه
(١٦٠ من - \$ ٢١)
مركز دراسات الوحدة العربية
- بيليوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ - ١٩٨٠ - المجلد الاول: المؤلفون -
القسم الثاني: بالإنكليزية والفرنسية (١٠٦ من - \$ ٢٢)
مركز دراسات الوحدة العربية
- بيليوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ - ١٩٨٠ - المجلد الثاني: العنوانين
- القسم الاول: بالعربى (٤٠٠ من - \$ ٨)
مركز دراسات الوحدة العربية
- بيليوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ - ١٩٨٠ - المجلد الثاني: العنوانين
- القسم الثاني: بالإنكليزية والفرنسية (٣٦٨ من - \$ ٧,٥٠)
مركز دراسات الوحدة العربية
- بيليوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ - ١٩٨٠ - المجلد الثالث:
الموضوعات (ثلاثة اقسام) (٢٢٧٢ من - \$ ٦٥)
مركز دراسات الوحدة العربية
- النظام الاقتصادي العربي... طبعة خامسة جديدة ومطورة (٣٢٤ من - \$ ٦,٥٠)
جميل مطرود. علي الدين هال
- التطور التاريخي للأنظمة النقبية في الأقطار العربية... طبعة ثالثة (٤٧٢ من - \$ ٩,٥٠)
د. عبد المنعم السيد علي
- مصر والعروبة وثورة يوليو (سلسلة كتب المستقبل العربي (٣) (٥٢٨ من - \$ ٨)
مجموعة من الباحثين
- الفكر الاقتصادي العربي وقضايا التحرر والتنمية والوحدة... طبعة ثانية (٤٠٠ من - \$ ٥)
د. محمود عبد الفضيل
- الواصلات في الوطن العربي... طبعة ثانية (٤٤ من - \$ ٨)
ندوة فكرية
- السياسة الأمريكية والعرب... طبعة ثانية مزيدة ومنقحة (سلسلة كتب المستقبل العربي (٢) (٢٦٨ من - \$ ٧,٥٠)
مجموعة من الباحثين
- دراسات في التنمية والتكمال الاقتصادي العربي... طبعة ثالثة
(سلسلة كتب المستقبل العربي (١) (٤٧٦ من - \$ ٩,٥٠)
مجموعة من الباحثين
- التعريب ودوره في تدعيم الوجود العربي والوحدة العربية... طبعة ثانية (٥٢٨ من - \$ ١٠,٥٠)
ندوة فكرية
- المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية... طبعة ثانية (٥٥٦ من - \$ ١١)
ندوة فكرية
- الامكانات العربية... طبعة ثانية (١٣٦ من - \$ ٣)
د. علي نصار
- صور المستقبل العربي... طبعة ثانية (٢١٢ من - \$ ٤)
د. ابراهيم سعد الدين وأخرين
- النظام الاجتماعي العربي الجديد... طبعة ثالثة (٣٠٤ من - \$ ٦)
د. سعد الدين ابراهيم
- تجربة دولة الامارات العربية المتحدة... طبعة ثالثة (٨١٦ من - \$ ١٦,٥٠)
ندوة فكرية
- التصور القومي العربي في فكر جمال عبد الناصر ١٩٥٢ - ١٩٧٠ ... طبعة ثالثة
(سلسلة اطروحات الدكتوراه (٢) (٤١٦ من - \$ ٨,٥٠)
د. مارلين نصر
- بعد التكنولوجى للوحدة العربية... طبعة ثالثة (١٦ من - \$ ٢,٥٠)
د. انطوان زحلان
- القومية العربية والاسلام... طبعة ثانية (٧٨٠ من - \$ ١٥,٥٠)
ندوة فكرية
- التكمال النقدي العربي: الميراث - المشاكل - الوسائل... طبعة ثالثة (٧٤٠ من - \$ ١٥)
ندوة فكرية
- سلسلة التراث القومي: الاعمال القوية لساطع الحصري / ٣ مجلدات
(٢١٢٤ من - \$ ٦٢,٥٠)
مجلة المستقبل العربي: المجلدات السنوية ٩ سنوات (شلن مجلات السنة الواحدة ٤٠)
مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلات الناشئة

- سلسلة «ربوع بلادي»، ٨ اجزاء... طبعة ثانية (دولار واحد لكل جزء) شريف الراس
- سلسلة «فتى العرب»، ٧ اجزاء... طبعة ثانية (دولار واحد لكل جزء) شريف الراس

سلسلة الثقافة القومية

- حقوق الانسان في الوطن العربي (١) (١٨ من - \$ ٢) حسين جمبل
- عن العروبة والاسلام (٢) (٤٧٦ من - \$ ٥) د. صمت سيف الدولة
- الوطن العربي: الجغرافية الطبيعية والبشرية (٣) (١٨٤ من - \$ ٢) ناجي علوش
- جامعة الدول العربية ١٩٤٥ - ١٩٨٥: دراسة تأريخية (٤) (١٢٨ من - \$ ١,٥٠) د. عبد المنعم سعيد
- الجماعة الاوروبية: تجربة التكامل والوحدة (٥) (٢٨٨ من - \$ ٢) د. عبد المنعم سعيد
- التعريب والقومية العربية في المغرب العربي (٦) (٢٠٠ من - \$ ٢) د. نازلي موسوع احمد
- الوحدة التقنية العربية (٧) (١٦٨ من - \$ ١,٥٠) د. عبد المنعم السيد علي
- اوروبا والوطن العربي (سلسلة الثقافة القومية (٨) (٣٦٨ من - \$ ٢,٥٠) د. نادية محمد محمد مصطفى
- المثقفون والباحث عن مسار: دور المثقفين في اقطار الخليج العربية في التنمية (٩) (٢٤٤ من - \$ ٢,٥٠) د. اسامه عبد الرحمن
- نحو عقد اجتماعي عربي جديد: بحث في الشرعية الدستورية (١٠) (١٠٨ من - دولار واحد) د. غسان سلامة
- السياسة الامريكية تجاه الصراع العربي - الاسرائيلي (١٧٣ - ١٩٧٥) (١١) (١٤٤ من - \$ ١,٥٠) د. محمد الاطرش
- معوقات العمل العربي المشترك (١٢) (١٥٦ من - \$ ٢) د. وليد عبد الحفيظ
- رحل في ارض العرب: عن الهجرة للعمل في الوطن العربي (١٣) (١١١ من - \$ ١,٥٠) د. نادر فرجاني
- التجربة العربية كيف تحملت تاريخياً (سلسلة الثقافة القومية (١٤)) (٣٤ من - \$ ٤) د. احمد طربين
- الاستيطان الاسرائيلي في فلسطين: بين النظرية والتطبيق (١٥) (٣٠٤ من - \$ ٣,٥٠) د. نظام محمود برకات
- الاستراتيجية الاسرائيلية لتنبيه العلاقات مع البلاد العربية (١٦) (٢٨٠ من - \$ ٣,٥٠) د. محسن عوض
- المشروعات العربية المشتركة: الواقع والافق (١٧) (١٨٠ من - \$ ٢) د. سعيم مسعود برقاوي
- وحدة العرب في الشعر العربي (١٨) (٤٥٦ من - \$ ٥,٥٠) عبد الطيف شارة
- العرب والعلم والثقافة (١٩) (١٢٨ من - \$ ١,٥٠) انتزان زحلان
- موقع فرنسا والمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية (١٩٤٥ - ١٩١٩) (١) (٥٤٠ من - \$ ١١) د. علي محافظة
- تطور الوعي القومي في المغرب العربي (سلسلة كتب المستقبل العربي (٨) (٣٦٠ من - \$ ٧) مجموعة من الباحثين
- الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها (جزءان) (١٢٦ من - تجليد عادي ٢٦ / تجليد فني ٣٠) د. محمد لبيب شقير
- تطور الفكر القومي العربي (٨ من - \$ ٨) ندوة فكرية
- نحو علم اجتماع عربي: علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة (سلسلة كتب المستقبل العربي (٧) (٤٠٨ من - \$ ٨) مجموعة من الباحثين
- تهيئة الانسان العربي للطعام العلمي (٨ من - \$ ١١) دورة فكرية
- التصحر في الوطن العربي (١٧٦ من - \$ ٢,٥٠) د. محمد رضوان الخولي
- كيف يصنع القرار في الوطن العربي (٣٦٠ من - \$ ٥) ... طبعة ثانية د. ابراهيم سعد الدين وأخرين
- صناعة الانشئات العربية (٣٦٢ من - \$ ٨) د. انتوان زحالان
- التراث وتحديات العصر في الوطن العربي: الاصالة والمعاصرة (٨٧٢ من - \$ ١٧,٥٠) ... طبعة ثانية دورة فكرية
- السياسات التكنولوجية في الاقطار العربية (٥٢٨ من - \$ ١٠,٠٠) دورة فكرية
- الفلسفة في الوطن العربي المعاصر (٣٣٦ من - \$ ٦,٥٠) ... طبعة ثانية دورة فكرية
- نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة... طبعة ثانية (١٦٦ من - \$ ٤) د. علي خليلة الكواري
- الاعلام العربي المشترك: دراسة في الاعلام الدولي العربي... طبعة ثانية (١٦٤ من - \$ ٢,٥٠) د. راسم محمد الجمال
- صورة العرب في صحفة المانيا الاتحادية... طبعة ثانية (سلسلة اطروحات الدكتوراه (٨) (٢٢٠ من - \$ ٤,٥٠) د. سامي مسلم
- ازمة الديمocrاطية في الوطن العربي (٩٢٨ من - \$ ١٨,٥٠) ... طبعة ثانية دورة فكرية
- التنمية العربية: الواقع الراهن والمستقبل.. طبعة ثانية دورة فكرية
- (سلسلة كتب المستقبل العربي (٦) (٣٦٠ من - \$ ٧) مجموعة من الباحثين
- التحدين التاريخي لlama العربية: دراسة في الهوية والوعي... طبعةثالثة (٣٣٦ من - \$ ٦,٥٠) د. عبد العزيز الدوسي
- دراسات في القومية العربية والوحدة (سلسلة كتب المستقبل العربي (٥) (٣٨٤ من - \$ ٧,٥٠) مجموعة من الباحثين
- الشروق المعدنية العربية: امكانات التنمية في اطار وحدوي... طبعة ثانية (١٥٢ من - \$ ٢) د. محمد رضا محمد
- البحر الاحمر والصراع العربي - الاسرائيلي: التنافس بين استراتيجيتين، طبعة ثانية (سلسلة اطروحات الدكتوراه (٧) (٣٦٠ من - \$ ٧) د. عبد الله عبد المحسن السلطان

من منشورات



مركز دراسات الوحدة العربية

- الاقتصاد الإسرائيلي (٤٠٤ ص - \$ ٨) د. حسين أبو النصر
- مستقبل الأمة العربية: التحديات.. والخيارات (٥٥٧ ص - \$ ١٠) د. خير الدين حسبي وأخرين
- السلطة والمجتمع والعمل السياسي: من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام (سلسلة اطروحات الدكتوراه (١٢)) د. وجيه كوشاني
- المورد الواحد والتوجه الانثافي السادس (٢١٦ ص - \$ ٤,٥٠) د. أسامة عبد الرحمن
- العرب والعالم (٤١٢ ص - \$ ٨,٥٠) د. علي الدين هلال وأخرين
- المجتمع والدولة في الوطن العربي (٤٥٢ ص - \$ ٩) د. سعد الدين إبراهيم وأخرين
- العرب والعالم (٤١٢ ص - \$ ٨,٥٠) د. علي الدين هلال وأخرين
- المورد الواحد والتوجه الانثافي السادس (٢١٦ ص - \$ ٤,٥٠) د. أسامة عبد الرحمن
- السلطة والمجتمع والعمل السياسي: من تاريخ الولايات العثمانية في بلاد الشام (سلسلة اطروحة الدكتوراه (١٢)) د. وجيه كوشاني
- الفلسفة العربية المعاصرة. مواقف ودراسات (٥٠٠ ص - \$ ١٠) ندوة فكرية
- المشاريع الوحدوية العربية، ١٩١٢-١٩١٧. دراسة توثيقية (٧٦٠ ص - \$ ٢٠) د. يوسف خوري
- البحر المتوسط في العالم المتوسط. دراسة التطوير المقارن للوطن العربي وتركيا د. أمين ود. فيصل ياشير
- سعيوراء الربق. دراسة ميدانية عن هجرة المصريين للعمل في الأقطار العربية (٢٥٤ ص - \$ ٧) د. نادر فرجاني
- التشكيلات الاجتماعية والتكتونيات الطبقية في الوطن العربي. دراسة تحليلية لأهم التطورات والاتجاهات خلال الفترة ١٩٤٥-١٩٨٥ (٢٥٢ ص - \$ ٥) د. محمود عبد الفضيل
- الدبلوماسية المصرية في عقد السبعينيات: دراسة في موضوع الرعامة (سلسلة اطروحات الدكتوراه (١٢)) د. سلوى شعراوي جمعة
- صورة العرب في الصحافة البريطانية دراسة اجتماعية للثبات والتغير في مجلـل الصورة (٣٤٨ ص - \$ ٧) د. أحمد يوسف أحمد
- الصراعات العربية - العربية (١١) دراسة استطلاعية (٢٣٦ ص - \$ ٤,٥٠) د. أحمد يوسف أحمد
- تكوين العقل العربي (نقد العقل العربي (١)) طبعة ثالثة (٣٨٨ ص - \$ ٨) د. محمد عابد الجابري
- ما بعد الرأسمالية (سلسلة كتب المستقبل العربي (٩)) د. سعير أمين
- مستقبل الصراع العربي - الإسرائيلي (٢٤٤ ص - \$ ٥) د. إسماعيل الغزالي حرب
- القوى الكبـرى والوطـنـ العـربـى - دراسـة مستـقبـلـية (٢٢٤ ص - \$ ٤,٥٠) د. ناصيف يوسف حتى
- المجتمع والدولة في الخليج والجزرـةـ العـربـىـ (من منظور مختلف) (٢١٦ ص - \$ ٤,٥٠) د. خلدون حسن النقبي
- المجتمع والدولة في الشرق العربي (٢٢٠ ص - \$ ٦,٥٠) د. غسان سلامة
- المجتمع والدولة في المغرب العربي (١٥٦ ص - \$ ٣) د. محمد عبد الباقى البرهانى
- الحركـاتـ الـاسـلامـيـةـ المـعاـصـرـةـ فيـ الـوـطـنـ العـربـىـ (٤٤٢ ص - \$ ٨,٥٠) ندوة فكرية
- العرب ومستقبل النظام العالمي (٢٩٢ ص - \$ ٦) د. عبد المنعم سعيد
- العرب ودول الجوار الجغرافي (٦٣٦ ص - \$ ٤,٥٠) د. عبد المنعم سعيد
- الأقليات والقومية العربية - دراسة استطلاعية - (٢٣١ ص - \$ ٥) د. أبو سيف يوسف
- يوميات ووثائق الوحدة العربية (٨١٤ ص - \$ ١٧,٥٠) مركز دراسات الوحدة العربية
- دراسـاتـ فيـ الحـرـكةـ التـقـدمـيـةـ العـربـىـ (٣٨٠ ص - \$ ٧,٥٠) ندوة فكرية
- العسكريون العرب وقضية الوحدة (٤٨٦ ص - \$ ٩,٥٠) د. مجدى حماد
- البعـدـ القـومـيـ للـقضـيةـ الـفـلـسـطـينـيـةـ فـلـسـطـينـ بـيـنـ الـقـومـيـةـ الـعـربـىـ وـالـوـطـنـ الـفـلـسـطـينـيـةـ (٢٧٦ ص - \$ ٥,٥٠) د. إبراهيم ابراش
- صورة العرب في عقول الأمريكان (٢٦٨ ص - \$ ٥,٥٠) د. ميخائيل سليمان
- السياسـةـ الـخـارـجـيـةـ الـفـرـنـسـيـةـ إـزـاءـ الـوـطـنـ العـربـىـ مـذـ عـامـ ١٩٦٧ (٢٦٨ ص - \$ ٥,٥٠) د. بو قنطر الحسان

د. خلدون حسن النقيب

■ أستاذ علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي في
جامعة الكويت منذ ١٩٧٦

■ يشغل الآن منصب عميد كلية الآداب بجامعة
الكويت

■ أسس المجلة العربية للعلوم الإنسانية، وحواليات كلية
الآداب، والمجلة العربية للعلوم الاجتماعية التي تصدر
باللغة الانكليزية من لندن

■ من بعض أبحاثه:

- التدرج الاجتماعي في بعض الأقطار العربية
(بالإنكليزية)

- الأصول الاجتماعية للدولة السلطانية في المشرق
العربي

- بناء المجتمع العربي

- العقلية التأمرية عند العرب.

الطبعة الثانية

الثمن: 
أو ما يعادلها

مركز دراسات الوحدة العربية

بنية « سادات تاور » - شارع ليون
ص . ب : ٦٠٠١ - ١١٣ - ٨٠١٥٨٢ - ٨٠٢٢٣٤ - ٨٠٢٢٣٣

تلفون : ٨٠١٥٨٧ - ٨٠٢٢٣٤ - ٨٠٢٢٣٣

برقياً : « معربي »

تلكس: ٢٣١١٤ مارابي. فاكسيميل: ٨٠٢٢٣٣